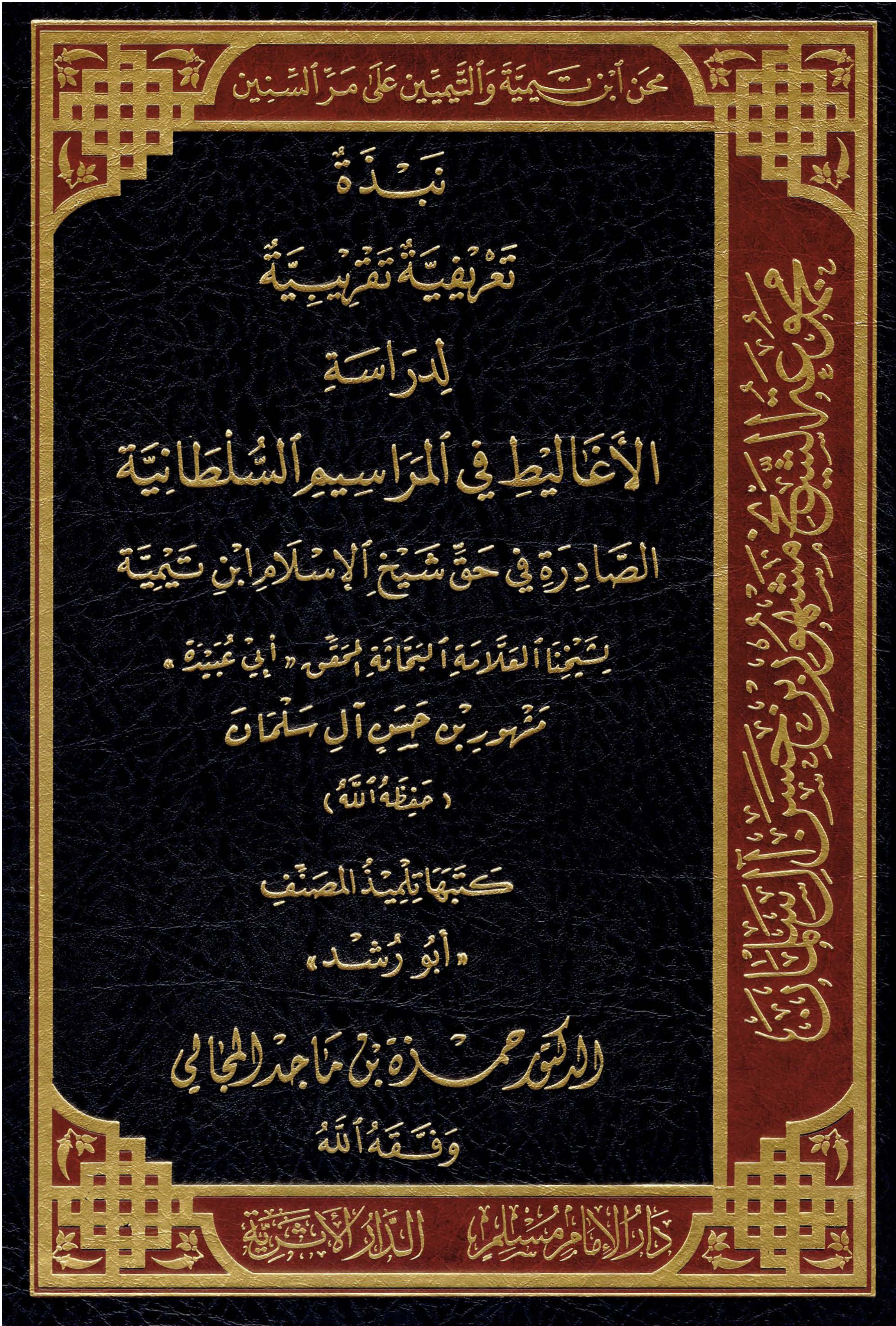

محن ابن تيمية والتيميين على مر السنين
نبذة
تعريفية تقريبية
لدراسة
الأغاليط في المراسيم السلطانية
الصادرة في حق شيخ الإسلام ابن تيمية
لشيخنا العلامة البحاثة المحقق «أبي عبيدة»
مشهور بن حسن آل سلمان
(حفظه الله)
كتبها تلميذ المصنف
«أبو رشد»
الدكتور حمزة بن ماجد المجالي
وفقه الله
دار الإمام مسلم
الدار الأثرية

نَبْذَةٌ تَعْرِيفِيَّةٌ تَقْرِيبِيَّةٌ

لِدِرَاسَةِ

الأَغَالِيطِ فِي المَرَاسِيمِ السُّلْطَانِيَّةِ

الصَّادِرَةِ فِي حَقِّ شَيْخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ

حقوق الطبع محفوظة

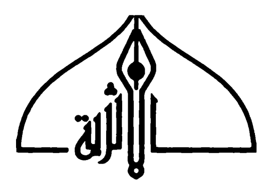
ⓒ دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع، ١٤٤١ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
آل سلمان، أبي عبيدة مشهور حسن
الأغاليط في المراسيم السلطانية الصادرة في حق شيخ الإسلام ابن تيمية.
/ أبو عبيدة مشهور حسن آل سلمان - المدينة المنورة، ١٤٤١هـ - ٣ مج
ردمك: ٢-٢٦-٨٢٨٧-٦٠٣-٩٧٨ (مج)
ردمك: ٩-٢٧-٨٢٨٧-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)
١- العقيدة الإسلامية أ. العنوان
ديوي ٢٤٠ ١٤٤١/٦٣٦٥

رقم الإيداع: ١٤٤١/٦٣٦٥
ردمك: ٩-٢٧-٨٢٨٧-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)

الطبعة الأولى
١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع
طباعة - نشر - توزيع
المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة
شارع الفيصليَّة - خلف الجامعة الإسلاميَّة
00966532627111
00966590960002
daremslm@gmail.com
daremslm



للطباعة والنشر والتوزيع
Telfax: +962 6565 8045
Mob. : +962 790153747

مركز سطور للبحث العلمي
Sutor.center@gmail.com
طباعة - بحث علمي - صف - تنسيق - تصميم

نبذة

تعريفية تقريبية

لدراسة

الأغاليط في المراسيم السلطانية

الصادرة في حق شيخ الإسلام ابن تيمية

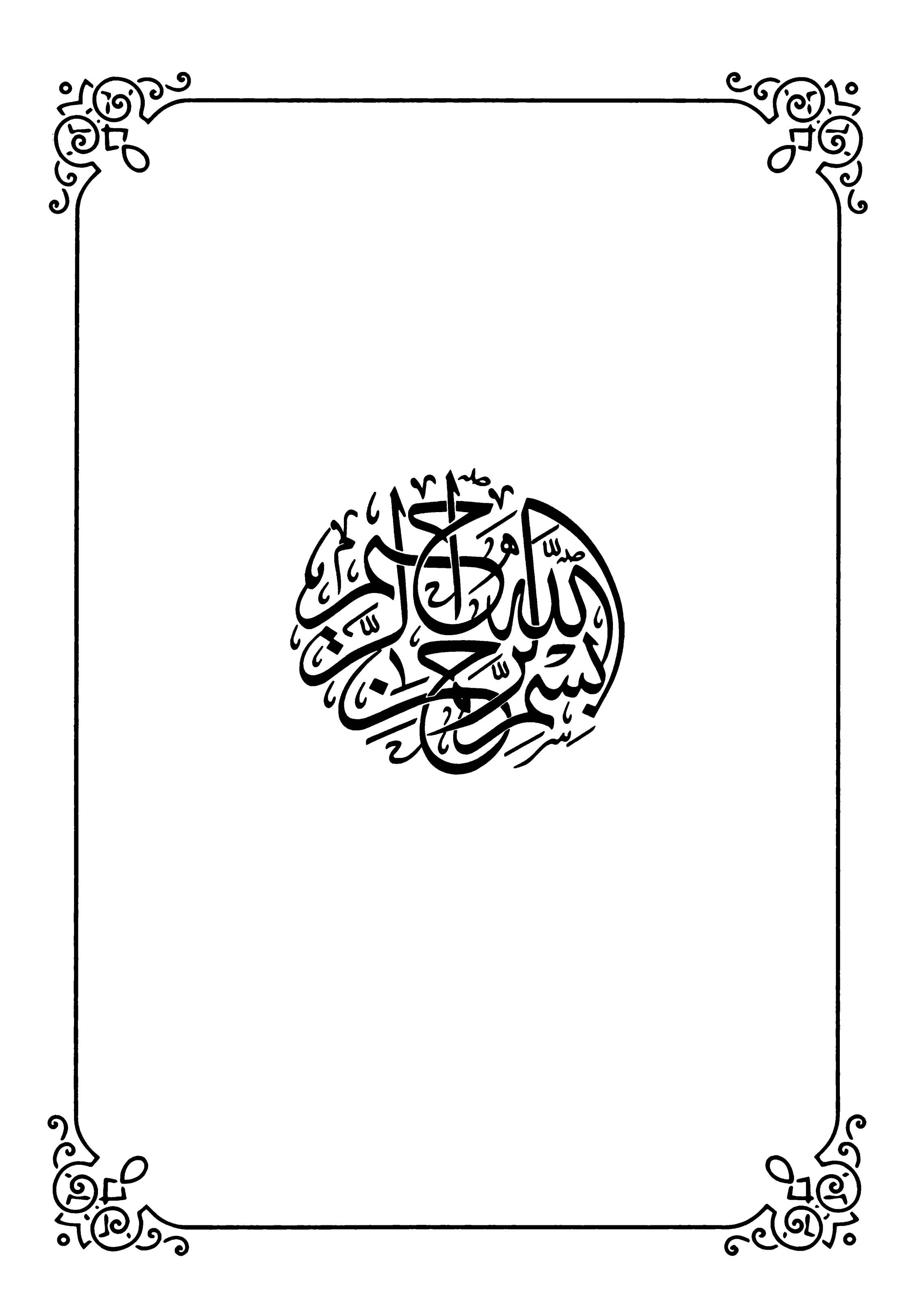
لشيخنا العلامة البحاثة المحقق «أبي عبيدة»
مشهور بن حسن آل سلمان
(حفظه الله)

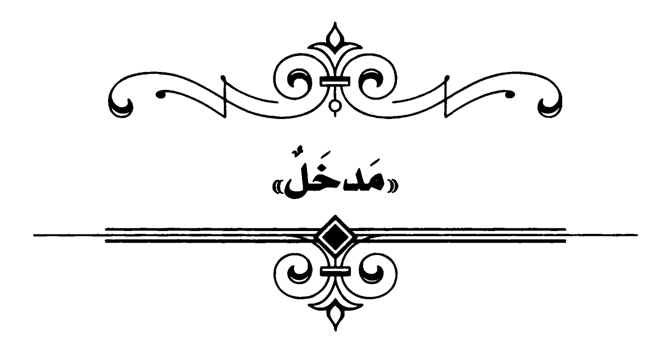
كتبها تلميذ المصنف
«أبو رشد»

الدكتور حمزة بن ماجد المجالي
وفقه الله

دار الإمام مسلم




بسم الله الرحمن الرحيم



«مَدخَلُ»

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ الحمدَ للهِ؛ نَحمَدُه، ونَستَعِينُه، ونَستَغفِرُه، ونَعوذُ بِالله مِن شُرُورِ أَنفُسِنَا ومِن سَيِّئَاتِ أَعمَالِنا، مَن يَهدِهِ اللهُ؛ فَلا مُضِلَّ لَه، ومَن يُضلِل؛ فَلا هَادِيَ لَه.

وَأَشهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحدَهُ لَا شَرِيكَ لَه، وَأَشهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبدُهُ وَرَسُولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أَمَّا بَعدُ؛ فَإِنَّ أَصدَقَ الحدِيثِ كَلامُ الله، وخَيرَ الهَديِ هَديُ مُحَمَّدٍ (ﷺ)، وشَرَّ الأُمُورِ مُحدَثَاتُها، وكُلَّ مُحدَثَةٍ بِدعَةٌ، وكُلَّ بِدعَةٍ ضَلالَةٌ، وكُلَّ ضَلالَةٍ في النَّارِ.

وبعد:

«الأَغَالِيطُ في المَراسِيمِ السُّلطَانِيَّةِ الصَّادِرَةِ في حَقِّ شَيخِ الإِسلَامِ»

«ابنِ تَيمِيَّةَ»

«دِرَاسَةً وَتَقوِيماً - حَقَائِقَ وَوَثَائِقَ»

دِرَاسَةٌ عِلمِيَّةٌ جَادَّةٌ، جَادَ بِهَا فَضِيلَةُ شَيخِنَا العَلَّامَةِ البَحَّاثَةِ «أَبِي عُبَيدَةَ مَشهُورِ بنِ حَسَنٍ(آلُ سَلمَانَ)» (حَفِظَهُ اللهُ وَرَعَاهُ)، يَكشِفُ فِيهَا النِّقَابَ ويُزِيلُ اللِّثَامَ عَن مُؤَامَرَةٍ مُعَقَّدَةٍ تَعرَّضَ لَهَا ابنُ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَفضَت إِلى مِحنَتِهِ وَسَجنِهِ، كَانَت الأَدَاةُ الأَبرَزُ فِيهَا مَرسُوماً سُلطَانِيّاً كُتِبَ في (٢٨/ ٩/ ٧٠٥ هـ)، وَقُرِئَ في سَلخِ رَمَضَانَ ذَاتِ العَامِ في جَامِعِ القَاهِرةِ، وَأُشهِرَ وَأُعلِنَ، وَكَانَ المُرَادُ مِنهُ الرَّصدَ والمُتابَعَةَ والتَّضيِيقَ عَلى ابنِ تَيمِيَّةَ وَأَصحَابِهِ بِخَاصَّةٍ، وَعَلَى الحَنَابِلَةِ بِعَامَّةٍ.

وَاستَمرَّ البَلَاءُ بابنِ تَيمِيَّةَ بَعدَ هَذَا المَرسُومِ سَبعَ سَنَوَاتٍ مُنذُ سَنَةِ (٧٠٥هـ) إِلى رُجُوعِهِ إِلى الشَّامِ سَنَةَ (٧١٢ هـ)، وَكَانَت مِن أَشَدِّهَا الشُّهُورُ التِي تَسَلطَنَ فِيهَا «الأَميرُ بِيبَرس الجَاشَنكِيرُ» مِن(٢٣/ شَوَّال/ ٧٠٨ هـ) إِلى (١٦/ رَمَضَانَ/ ٧٠٩ هـ).

سَلَّطَ الشَّيخُ الضَّوءَ في الدِّرَاسَةِ وَرَكَّزَهُ حَولَ هَذَا **المَرسُومِ السُّلطَانِيِّ** وَمَا سَبَقَهُ وَتَبِعَهُ مِن أَحداثٍ وَمَاجَرَيَاتٍ، وَما انفَصَلَ عَنهُ وَتَرَتَّبَ عَلَيهِ مِن تُهَمٍ وَتَشوِيهَاتٍ أَصدَرَهَا الخُصُومُ وَالمُنَاوِئُونَ لِابنِ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَدرَسَتِهِ.

وَتَمتَدُّ أَهَمِّيَّةُ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ إِلى وَقتِنَا وَزَمَانِنَا، حَيثُ تَتَابَعَ خُصُومُ وَأَعدَاءُ ابنِ تَيمِيَّةَ وَمَدرَسَتِهِ -مِن زَمَانِهِ إِلَى يَومِنَا هَذَا- عَلَى الاعتِمَادِ وَالاستِدلَالِ بِهَذَا المَرسُومِ وَاتِّخَاذِهِ قَنطَرَةً لِدَعوَى الإِجمَاعِ -زَعَمُوا- عَلَى رَفضِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَآرَاءِهِ الاعتِقَادِيَّةِ وَاختِيَارَاتِهِ الفِقهِيَّةِ، وَمَنهَجِهِ العِلمِيِّ القَائِمِ عَلَى تَعظِيمِ الدَّلِيلِ وَإِحيَاءِ أَقوَالِ السَّلَفِ وَمَنهَجِهِم في

الإِثبَاتِ والاستِدلَال.

وِلِذَا لَم تَكُن الدِّرَاسَةُ قَاصِرَةً عَلَى الجَانِبِ التَّارِيخِيِّ لِلمَرسُومِ؛ وَإِنَّمَا تَعرَّضَت بِتَفصِيلٍ لِبعضِ مَا احتَوَاهُ المَرسُومُ وَمَا تَرَتَّبَ عَلَيهِ مِن دَعَاوَى وَتُهَمٍ بَاطِلَةٍ كِيلَت لابنِ تَيمِيَّةَ[1] بِحِيَلِ السِّيَاسَةِ والسُّلطَانِ لَا بالحُجَّةِ وَالبُرهَانِ؛ كَتُهمَةِ التَّجسِيمِ، وَدعوَى المُستَشرِقِينَ (اليَهُودِ الجُدُدِ) وَأَتبَاعِهِم أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ مَا خَاضَ فِيمَا خَاضَ فِيهِ إِلَّا لِمَآرِبَ سِيَاسِيَّةٍ طَلَباً لِلرِّفعةِ والرِّيَاسَةِ، وَأَنَّ غَرَضَهُ فِيمَا قَامَ بِهِ إِنَّمَا هُوَ دُنيَوِيٌّ خَالِصٌ.

كَمَا وَزَيَّفَتِ الدِّرَاسَةُ دَعوَى وَأُكذُوبَةَ أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ تَرَاجَعَ عَن عَقِيدَتِهِ إِلَى مُعتَقَدِ الأَشَاعِرَةِ عَلَى إِثرِ ذَاكَ المَرسُومِ.

وَتَكشِفُ دِرَاسَتُنَا وَتُجَلِّي كَثِيراً مِن المَواقِفِ التِي كَانَت حَولَ المَرسُومِ، سَواءً لِلرَّسمِيِّينَ والسِّيَاسِيِّينَ، أَو العُلَماءِ الصَّادِقِينَ النَّاصِحِينَ، أَو الأَعدَاءِ والخُصُومِ الظَّالِمِينَ مِنهُم والمُنصِفِينَ.

وَالأَهَمُّ أَنَّ الدِّرَاسَةَ بِوَضعِهَا العَامِّ جَاءَت لِلإِجَابَةِ عَلَى سُؤَالٍ مُهِمٍّ جِدّاً؛ وَهُوَ:

هَل أَمثَالُ هَذِهِ المَرَاسِيم تُعَدُّ وَثَائِقَ وَأَسَانِيدَ رَسمِيَّةً يُعتَمَدُ عَلَيهَا أَكثَرَ مِن اعتِمَادِنَا عَلَى أَقوَالِ المُؤَرِّخِينَ وَحدَهُم؟

أَم أَنَّهَا لَا بُدَّ مِنهَا مَعَ كَلَامِ المُؤَرِّخِينَ؟

تَبَايَنَت مَوَاقِفُ المُهتَمِّينَ بَينَ مَن يَرَاهَا أَدعَى لِلاطمِئنَانِ، وَأَصدَقَ في التَّصوِيرِ، وَأَبعَدَ عَن الاِضطِرَابِ والاِختِلَافِ في سَردِ الحَوَادِثِ الذِي نَجِدُهُ في كُتُبِ المُؤَرِّخِينَ.

---

(١) وَمَدرَسَتِهِ بِالتَّبَعِ.

وَبَينَ مَن يَرَى أَنَّ هَذِهَ المَرَاسِيمَ تَصدُرُ مِن أَجلِ تَحرِيضٍ جَاهِزٍ، وَلِذَا يَنبَغِي أَن تُوَجَّهَ العِنَايَةُ لِتَحقِيقِ ذَلِكَ؛ إِذ يَعتَرِيهَا مِنَ التَّحرِيفِ وَالتَّزوِيرِ مَا لَم يَعتَرِ مُجمَلَ كَلَامِ المُؤَرِّخِينَ، وَلِذَا تُسَاقُ لِمُجَرَّدِ الاِستِئنَاسِ مَعَ دِرَاسَةِ مَا تَحتَفُّ بِهِ وَيَحتَفُّ بِهَا مِن قَرَائِنَ وَأَحوَالٍ، وَقَد تَقوَى وَتَضعُفُ لِتَنَالَ مِنهَا، وَيَبقَى الاعتِمَادُ هُنَا عَلَى البَحثِ وَالتَّنقِيبِ لِلكَشفِ عَنِ الحَقِيقَةِ، وَهَذَا مَا قَامَت بِهِ دِرَاسَتُنَا - بِإِذنِ اللهِ - عَلَى وَجهِ التَّعيِينِ.

وَاجتَهَد الشَّيخُ (حَفِظَهُ اللهُ) أَن تَكُونَ الدِّرَاسَةُ مُعتَمِدَةً -إِن شَاءَ اللهُ- عَلَى الإِنصَافِ، وبَعِيدَةً عَنِ الظُّلمِ وَالاِعتِسَافِ، وَعَنِ المَيلِ إِلَى فَرِيقٍ دُونَ حُجَّةٍ وَبُرهَانٍ.

وَالحَقِيقَةُ التِي لَا شَكَّ فِيهَا أَنَّ اللهَ وَضَعَ القَبُولَ لِمَنهَجِ ابنِ تَيمِيَّةَ ومُعتَقَدِه، وَيَسَّرَ لَهُ مَن يَذُبُّ عَنهُ بَعدَ قُرُونٍ مِن وَفَاتِهِ، وَرَدُّوا عَلَى مَن زَعَمَ أَنَّهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُجَسِّمٌ، ذَلِكَ أَنَّ تُرَاثَ ابنِ تَيمِيَّةَ بَقِيَ حَاضِراً، وَيَزدَادُ حُضُورُهُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ، وَلَا سِيَّمَا مَعَ ظُهُورِ مَدَارِسِ الإِصلَاحِ السُّنِّيِّ في العَصرِ الحَدِيثِ، إِذ لَم يَأتِ لَهُ نَظِيرٌ في الجَمعِ بَينَ العُلُومِ: النَّقلِيَّةِ وَالعَقلِيَّةِ، والقُوَّةِ الحِجَاجِيَّةِ، مِمَّا جَعَلَ سَائِرَ البُلدَانِ في الدُّنيَا تَعتَنِي بِتُرَاثِهِ وَنَظَرِيَّتِهِ الإِصلَاحِيَّةِ.

وابنُ تَيمِيَّةَ تَجَاوَزَ مَرحَلَةَ الذَبِّ عَنهُ، وَلَا يُنكِرُ ذَلِكَ إِلَّا جَاحِدٌ أَو مُكَابِرٌ، والَّذِينَ يَعمَلُونَ عَلَى إِسقَاطِهِ بِحُجَّةِ أَنَّه كَافِرٌ أَو مُبتَدِعٌ فَقَد تَجَاوَزَهُمُ الزَّمَنُ، لِأَنَّهُم يَتَعَلَّقُونَ بِحِبَالِ الهَوَاءِ، وَيُحَاوِلُونَ النَّفخَ عَلَى الشَّمسِ لِإِطفَائِهَا، ويَعمَلُونَ عَلى إِحيَاءِ خُرَافَاتٍ يَستَنكِرُهَا عَامَّةُ أَهلِ السُّنَّةِ قَبلَ خَوَّاصِّهِم وَمُثَقَّفِيهِم وَطَلَبَةِ العِلمِ مِنهُم، وَمَا قَامَ رَأسٌ مِن هَؤُلَاءِ إِلَّا فَضَحَهُ اللهُ -تَعَالَى-، وَأَشغَلَهُ بِنَفسِهِ، سُنَّةُ اللهِ الَّتِي لَا تَتَخَلَّفُ فِيمَن حَارَبَ أَولِيَاءَهُ.

وَلَمَّا رَأَينَا كَثِيراً مِنَ الهِمَمِ تَضعُفُ وَتَفتُرُ عَنِ قِرَاءَةِ أَمثَالِ هَذِهِ الدِّرَاسَاتِ إِمَّا لِطُولِهَا، أَو لِتَخَصُّصِ كَثِيرٍ مِن مَادَّتِهَا؛ اقتَرَحتُ عَلَى شَيخِنَا الحَبِيبِ أَن يُكتَبَ لِلدِّرَاسَةِ نَبذَةٌ تُعَرِّفُ بِهَا وَتُقَرِّبُ مَادَّتَهَا، فَشَرَّفَنِي (حَفِظَهُ اللهُ) أَن أَحَالَ عَلَيَّ كِتَابَةَ هَذِهِ النَّبذَةِ، وَمَعَ يَقِينِي بِقِلَّةِ بِضَاعَتِي وَضَعفِ مَادَّتِي لَم أَجِد سَبِيلاً لِلاعتِذَارِ، لِأَنَّ الأَمرَ جَاءَنِي مِمَّن وَجَبَ عَلَيَّ بِرُّهُ، وَلَا أَستَطِيعُ أَن أُوفِيَهُ فَضلَهُ وَحَقَّهُ، فَاجتَهَدتُ في كِتَابَةِ هَذَا التَّقرِيبِ قَدرَ المُستَطَاعِ، لَعَلَّهُ يُسَاعِدُ في نَشرِ مَا وَصَلَت إِلَيهِ الدِّرَاسَةُ عَلَى أَعرَضِ طَبَقَةٍ مِنَ المُستَفِيدِينَ.

وَأَخِيراً؛ نَسأَلُ اللهَ -تَعَالَى- أَن يَنفَعَ بِدِرَاسَةِ شَيخِنَا وَنَبذَتِهَا، وَأَن يَضَعَ لَهُمَا القَبُولَ، وَأَن يَرزُقَنَا وَشَيخَنَا بِهِمَا الأَجرَينِ، وَأَن يَجعَلَهُمَا خَالِصَتَينِ لِوَجهِهِ الكَرِيمَ، إِنَّهُ جَوَادٌ مَنَّانٌ كَرِيمٌ.

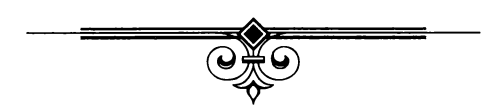
وَلَا أَنسَى أَن أُسَجِّلَ امتِنَانِي لِشَيخِنَا المُبَارَكِ «**أَبِي عُبَيدَةَ**» (حَفِظَهُ اللهُ)، الذِي لَم يُوَفِّر يَوماً عِلماً أَو نُصحاً أَو تَوجِيهاً، البَاذِلِ لِعِلمِهِ وَمَخطُوطَاتِهِ وَمَكتَبَتِهِ لِكُلِّ طَالِبِ عِلمٍ جَادٍّ يَرَى فِيهِ نَفعاً لِلأُمَّةِ وَتُرَاثِهَا، رَاغِباً بِالأَجرِ نَاشِراً لِلعِلمِ وَالسُّنَّةِ، فِيمَا نَحسَبُهُ وَاللهُ حَسِيبُهُ.

وَمِمَّا يَستَحِقُّ الشُّكرَ وَلَا بُدَّ: هَذِهِ الدِّرَاسَةُ التِي تَأتِي في وَقتٍ حَرِجٍ، يُدَافِعُ فِيهَا شَيخُنَا وَيَذُبُّ عَن مُعتَقَدِ (أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ) مِن خِلَالِ الدِّفَاعِ عَن تَقرِيرَاتِ ابنِ تَيمِيَّةَ السَّلَفِيَّةِ الحَقَّةِ، وَنَفضِ الغُبَارِ عَن بَعضِ الخَفَايَا وَالخَبَايَا التِي تَجعَلُ مَكَانَةَ ابنِ تَيمِيَّةَ في نِصَابِهَا الصَّحِيحِ، نَاجِيَةً - بِإِذنِ اللهِ - مِن حَملَاتِ التَّشوِيهِ وَالتَّزهِيدِ التِي تَعَرَّضَ لَهَا شَيخُ الإِسلَامِ، وَلَا زَالَ، وَاللهُ المُستَعَانُ.

هَذَا وَقَد قَسَّمَ شَيخُنَا الدِّرَاسَةَ إِلَى عَشرَةِ فُصُولٍ بِالإِضَافَةِ إِلَى الفَصلِ التَّمهِيدِيِّ، وَضَمَّنَ كُلَّ فَصلٍ مَوضُوعَاتٍ وَقَضَايَا عِدَّةٍ كُلٌّ

مَوضُوعٍ يَستَوفِيهِ بِالبَيانِ والبَحثِ وَالمُنَاقَشَةِ.

وَقَد جَاءَت خُطَّةُ الدِّرَاسَةِ وَمَادَّتُهَا بِالجُملَةِ عَلَى النَّحوِ التَّالِي:





«الفَصلُ التَّمهِيدِيُّ»

جَعَل الشَّيخُ هَذَا الفَصلَ يَحتَوِي عَلَى مَوضُوعَاتٍ عِدَّةٍ، جَاءَت في جُملَتِها مُحتَوِيَةً عَلَى:

◉ أَوَّلاً: كَلِمَةٌ في أَسَالِيبِ الخُصُومِ[1]:

بَيَّن (حَفِظَهُ اللهُ) أَن خُصُومَ ابنِ تَيمِيَّةَ مَا زَالُوا يَرفَعُونَ الكُتُبَ لِلمَسؤُولِينَ لِاستِصدَارِ المَرَاسِيمِ فيهِ وَفي آثَارِهِ، مُحَاوِلِينَ كَتمَ عُلُومِهِ وَمَنهَجِهِ بَعدَ وَفَاتِهِ، كَمَا أَنَّهُم حَاوَلُوا إِلجَامَهُ عَن نَشرِ العِلمِ الذِي جَادَ اللهُ -تَعَالَى- بِهِ عَلَيهِ في حَيَاتِهِ، وَالعَجِيبُ أَنَّ الحُجَجَ التِي يَتَسَلَّحُ بِهَا هَؤُلَاءِ (هِيَ هِيَ) لَا جَدِيدَ فِيهَا وَلَا زِيَادَةَ.

وَيعمَلُ هَؤُلَاءِ بِهَذَا عَلَى المُصَادَرَةِ وَالمُمَانَعَةِ، وَكَانَ يَسبِقُ ذَلِكَ نَوعٌ مِنَ المُحَاوَرَةِ وَالمُرَادَدَةِ، فَلَمَّا لَم يَجِدُوا سَبِيلاً لِلمُنَاظَرَةِ وَالغَلَبَةِ بِالبَرَاهِينِ والزَّبرِ والآيَاتِ؛ فَلَم يَبقَ أَمَامَهُم إِلَّا سُلُوك طَرِيقِ المَرَاسِيمِ، وَتَأليبِ السَّلَاطِينِ والمُلُوكِ وَالأُمَرَاءِ عَلَى أَهلِ الحَقِّ، وَتَشوِيهِ صُورَتِهِم بِطُرُقٍ عِدَّةٍ.

ثُمَّ ذَكَرَ (حَفِظَهُ اللهُ) تِلكَ الطُّرُقَ التِي يَنتَهِجُهَا القَومُ في سَعيِهِم لاستِصدَارِ المَرَاسِيمِ حَتَّى بَلَغَ بِهَا أَربَعَةَ عشرَ طَرِيقاً، كَانَ مِن أَهَمِّهَا:

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٣-٢٥).

- اختِلَاقُ أُمُورٍ لَيسَ لَهَا وُجُودٌ أَصلاً.

- الاتِّكَاءُ عَلى أَشيَاءَ مَوجُودَةٍ مَعَ التَّحرِيفِ مِنَ الجُذُورِ.

- تَضخِيمُ بَعضِ الأَخطَاءِ مِن بَعضِ التَّلَامِيذِ وَالأَتبَاعِ.

- تَفسِيرُ الأَحدَاثِ عَلَى حَسبِ الأَغرَاضِ وَالأَهواءِ.

- ذِكرُ مَسائِلَ عَوِيصَةٍ بِإِجمَالٍ دُونَ استِدلَالٍ، وَالِاكتِفَاءُ بِالعُمُومِيَّاتِ عَلَى مَنهَجِ طَرِيقَةِ أَهلِ البِدَعِ؛ وَهَذَا خطِيرٌ جِدّاً وَيَتَرَتَّبُ عَلَيهِ آثَارٌ مُهِمَّةٌ.

◉ **ثَانِياً: مَعنَى المَرَاسِيمِ وَالتَّعرِيفُ بِهَا**(١):

بَيَّنَ الشَّيخُ - جَزَاهُ اللهُ خَيراً - أَنَّ المَرَاسِيمَ السُّلطَانِيَّةَ لَهَا قَوَانِينُ تَحكُمُهَا مِن جِهَةِ الشَّكلِ وَالصِّيَاغَةِ وَالمَضمُونِ، وَيَجِبُ عَلَى الكَاتِبِ مُرَاعَاتُهَا، كَمَا وَأَنَّ لَهَا أَنوَاعاً.

ثُمَّ انتَقَلَ إِلَى تَعرِيفِ المَرَاسِيمِ فِي دَوَاوِينِ الُّلغَةِ وَالأَدَبِ، وَتَكَلَّمَ عَن أَسمَاءِ المُتَصَدِّينَ لِكِتَابَةِ هَذِهِ المَرَاسِيمِ فِي العُهُودِ المَملُوكِيَّةِ، مَعَ كَلِمَةٍ فِي أَسمَاءِ المَرَاسِيمِ وَإِطلَاقَاتِهَا فِي تَقَالِيدِ الخُلَفَاءِ وَالسَّلَاطِينِ وَالوُلَاةِ.

◉ **ثَالِثاً: كَلِمَةٌ فِي تَارِيخِ المَرَاسِيمِ العَقَدِيَّةِ**(٢):

بَعدَ كَلِمَةٍ مُوجَزَةٍ عَن قِدَمِ المَرَاسِيمِ السُّلطَانِيَّةِ عُمُوماً وَالعَقَدِيَّةِ خُصُوصَاً التِي كَانَت تَتَضَمَّنُ حَملَ النَّاسِ عَلى مَذهَبٍ أَو مَشرَبٍ عَقَدِيٍّ دُونَ سِوَاهُ انتَقَلَ الشَّيخُ إِلَى الكَلَامِ عَن تَارِيخِ المَرَاسِيمِ المُرتَبِطَةِ بِالخِلَافِ (السَّلَفِيِّ) (الأَشعَرِيِّ) المُمتَدِّ فِي حِقبَةٍ زَمَنِيَّةٍ طَوِيلَةٍ.

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٥-٣٢).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٢-٦٠).

وَمِن خِلَالِ الدِّرَاسَةِ التَّارِيخِيَّةِ الفَاحِصَةِ وَجَدَ الشَّيخُ أَنَّ كِفَّةَ الأَشاعِرَةِ في كَثِيرٍ مِنَ الحِقَبِ **إِنَّمَا كَانَت تَرجَحُ وَتَنتَشِرُ بِقُوَّةِ هَذِهِ المَرَاسِيمِ**.

وَمثَّلَ عَلَى المُقرَّرِ بِأَمثِلَةٍ مُهِمَّةٍ؛ مِنهَا مَا حَصَلَ في عَهدِ المَهدِيِّ ابنِ تُومَرتٍ (٤٨٥ هـ - ٥٢٤ هـ/ ١٠٩٢م - ١١٣٠م)[١]، كَيفَ أَنَّهُ أَلَّفَ عَقِيدَةً أَسمَاهَا بـ: «المُرشِدَةِ» وحَمَلَ أَتبَاعَهُ عَلَيهَا، وَأَسمَاهُم بِـ: «المُوحِّدِينَ»، وَنَبَزَ مَن خَالَفَ «المُرشِدَةَ» بِالتَّجسِيمِ، والأَخطَرُ أَنَّهُ أَبَاحَ دَمَهُ، ولَمَّا كَانَت دَولَةُ «المُرَابِطِينَ» وَأَهلُ الغَربِ عَلَى مَذهَبِ السَّلَفِ في أُصُولِ الدِّينِ وَلَم يَعرِفُوا عَقِيدَةَ الأَشعَرِيَّةِ قَبلَ ذَلِكَ إِلَّا نَزراً يَسِيراً اضطَرَّ «التُومَرتِيُّونَ» إِلى استِحلَالِ السَّيفِ فِيمَن خَالَفَهُم حَتَّى يُروَى أَنَّهُم قَتَلُوا سَبعِينَ أَلفاً مِمَّن خَالَفَهُم.

وَكَان لِلسُّلطَةِ السِيَاسِيَّةِ لِابنِ تُومَرتٍ الدَّورُ الأَسَاسُ في هَيمَنَةِ المَذهَبِ الأَشعَرِيِّ عَلَى الطَرِيقَةِ السَّلَفِيَّةِ في المَغرِبِ العَرَبِيِّ، وَلَيسَ لِلحُجَّةِ وَالبُرهَانِ، وَلَا مِن خِلَالِ مُوَافَقَةِ الفِطرَةِ وَتدعِيمِهَا.

وَنَقَلَ الشَّيخُ نَقلاً مُهِمَّاً عَنِ المَقرِيزِيِّ يُؤَرِّخُ فيهِ لِعَقَائِدِ أَهلِ الإِسلَامِ مُنذُ ابتِداءِ المِلَّةِ الإِسلَامِيَّةِ إِلى أَنِ انتَشَرَ المَذهَبُ الأَشعَرِيُّ؛ تَضَمَّن دَورَ الدَّولَةِ الأَيُّوبِيَّةِ في نَشرِ المَذهَبِ الأَشعَرِيِّ في الدِّيَارِ الشَّامِيَّةِ وَالمِصرِيَّةِ وَكَيفَ أَنَّ ذَلِكَ اتَّفَقَ مَعَ بِدَايَاتِ دَولَةِ «المُوَحِّدِينَ التُّومَرتِيَّةِ»[٢].

ثُمَّ تَابَعَ الشَّيخُ (حَفِظَهُ مَولَاهُ وَتَوَلَّاهُ) في ذِكرِ الأَمثِلَةِ التَّارِيخِيَّةِ المُؤَكِّدَةِ **أَنَّ المَرَاسِيمَ هِيَ سَبَبُ انتِشَارِ التَّمَشعُرِ مِن قَدِيمٍ**، فَسَارَ إِلى الكَلَامِ عَنِ الفِتَنِ والمِحَنِ الوَاقِعَةِ بَينَ الأَشَاعِرَةِ وَالحَنَابِلَةِ بَتوصِيفٍ وَتَحلِيلٍ مُهِمَّينِ.

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٥- ٤٤).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٤٤- ٥٧).

وَحَاوَلَ أَن يُعَالِجَ قَضِيَّةَ التَّلَوُّنِ مِن ضِعَافِ الإِيمَانِ مِمَّنِ انتَسبَ لِلعِلمِ في أَمثَالِ تِلكَ المَرَاحِلِ، لَا سِيَّمَا حَالَ صُدُورِ المَرَاسِيمِ وَالفَرَمَانَاتِ، فَتَرَى مِنَ القَومِ مَن يَسهُل عَلَيهِ التَّلَوُّنُ فَيَلبَس لِكُلِّ مُنَاسَبَةٍ الثَّوبَ الذِي يُنَاسِبُهَا، وَمَا أَسهَلَ أَن تَتَغَيَّرَ قَنَاعَاتُهُم- بَل وَعَقَائِدُهُم - فَيَخلَعُوهَا لِأَوَّلِ مَصلَحَةٍ تَستَشرِفُهَا قُلُوبُهُم مَحَبَّةً لِلدُّنيَا، وَرَغبَةً بِلَذَّاتِهَا الفَانِيَةِ.

وَمِمَّا تَطَرَّقَ إِلَيهِ أَيضاً فِتنَةَ ابنِ القُشَيرِيِّ وَتَوابِعَهَا عَلَى الحَنَابِلَةِ في العِرَاقِ، وَضَمَّنَهَا بَيَاناً مُهِمَّاً لِمَوقِفِ ابنِ تَيمِيَّةِ الإِنصَافِيِّ مِنَ الخِلَافِ بَينَ الأَشَاعِرَةِ وَالحنَابِلَةِ[1].

المَقصُودُ: أَنَّ التَّمَشعُرَ لَم يَنتَشِر مِن خِلَالِ الطَّبِيعَةِ العِلمِيَّةِ لِلعقِيدَةِ الأَشعَرِيَّةِ؛ وَإِنَّمَا مِن خِلَالِ استِعدَاءِ السُّلطَةِ وَالسُّلطَانِ، وَالاستِقوَاءِ بِالمَرسُومِ وَالفَرَمَانِ.



(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٧-٩٣).



«الفَصلُ الأَوَّلُ»
«المَرَاسِيمُ وَمِحنَةُ ابنِ تَيمِيَّةَ»

جَعَلَ الشَّيخُ هَذَا الفَصلَ مُوَزَّعاً عَلَى عَشرَةِ مَوَاضِيعَ يُمكِنُنَا إِجمَالُهَا بِالتَّالِي:

◉ **أَوَّلاً: المَرَاسِيمُ فِي حَقِّ ابنِ تَيمِيَّةَ وَالغَايَةُ التِي وُضِعَت لِأَجلِهَا**[١]:

مِن أَهَمِّ مَا احتَوَاهُ هَذَا العُنوَانُ جوابَ المُستَشرِقِ الأَمرِيكِيِّ دُونَالد ب.لِيتِل (١٩٣٢م - ٢٠١٧م) - فِي دِرَاسَةٍ نَشَرَهَا بِالُّلغَةِ الإِنجِلِيزِيَّةِ فِي سَنَةِ (١٩٧٣م) بِعُنوَانِ: «اعتِقَالُ ابنِ تَيمِيَّةَ وَدَلَالَتُهُ فِي التَّارِيخِ وَالتَّأرِيخِ»- عَلَى سُؤَالٍ مُهِمٍّ[٢]، وهُوَ:

لِمَاذَا زَجَّ حُكَّامُ المَمَالِيكِ ابنَ تَيمِيَّةَ فِي السِّجنِ؟

وَجَاءَ جَوَابُهُ - بِجُملَتِهِ- مَوضُوعِيّاً بَعِيداً عَنِ التَّحَامُلِ أَو الإِجحَافِ.

◉ **ثَانِياً: أَنواعُ المَرَاسِيمِ الخَاصَّةِ فِي ابنِ تَيمِيَّةَ وَأَتبَاعِهِ:**

وَجَدَ الشَّيخُ أَنَّ المَرَاسِيمَ التِي تَخُصُّ ابنَ تَيمِيَّةَ وَأَتبَاعَهُ عَلَى قِسمَينِ[٣]:

الأَوَّل: مَرَاسِيمُ مَلَكِيَّةٌ صَادِرَةٌ فِي حَقِّ ابنِ تَيمِيَّةَ من مُلُوكِ مِصرَ

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩٥).

(٢) انظر الجَوابَ في«الدِّرَاسَةِ» (١٠٠-١١٠).

(٣) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (١١٠-١١٦).

(المَمَالِيكِ)، وَكَانَت هَذِهِ المَرَاسِيمُ تُرفَعُ بَعدَ تَفَاقُمِ الأُمُورِ، وَوُجُودِ الشَّرِّ المُتَرَتِّبِ عَلَى الخِلَافِ في المُعتَقَدِ بَينَ الأَشَاعِرَةِ وَالسَّلَفِيَّةِ، وَكَانَتِ الأَشَاعِرَةُ تَتَمَثَّلُ آنَذَاكَ بِالشَّافِعِيَّةِ، وَكَانَت السَّلَفِيَّةُ تَتَمَثَّلُ بِالحَنَابِلَةِ.

الآخَر: كُتُبٌ تُرفَعُ إِلَى المُلُوكِ وَالأُمَرَاءِ، وَالهَدَفُ مِنهَا استِصدَارُ مَرَاسِيمَ فِيهَا مَدحٌ أَو ذَمٌّ، أَوِ القَسوَةُ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ وَأَتباعِهِ، أَو رَحمَتُهُم وَالشَّفَقَةُ عَلَيهِم.

ثُمَّ ذَكَرَ (شَكَرَ اللهُ لَه) جُملَةً مِنَ الكُتُبِ التِي ظَفَرَ بِهَا مِن هَذَا النَّوعِ في حَيَاةِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَبَعدَ مَمَاتِهِ.

وَالنَّاظِرُ في هَذِهِ الرَّسَائِلِ يَجِدُهَا تَنطَوِي عَلَى أُمُورٍ مُهِمَّةٍ، مِنهَا:

(١) إِنَّ مُشكِلَةَ ابنِ تَيمِيَّةَ أَصَالَةً لَيسَت مَع أَولِياءِ الأُمُورِ وَلَا السُّلطَةِ الحَاكِمَةِ، وَإِنَّمَا تَكمُنُ مَعَ مَجمُوعَةٍ مِنَ المَشَايِخِ، وَلَا سِيَّمَا الرَّسمِيِّينَ مِنهُم، الذِينَ بِيَدِهِم التَّوجِيهُ وَالإِفتَاءُ!!

(٢) إِنَّ لِابنِ تَيمِيَّةَ في الدِّيَارِ الشَّامِيَّةِ وَالمِصرِيَّةِ والعِرَاقِيَّةِ وَضَواحِيهَا وَمَا حَولَهَا؛ أَتبَاعاً وَأَحبَاباً، شَقَّ عَلَيهِم مَا يَنَالُهُ ابنُ تَيمِيَّةَ مِن أَذَىً وَكَيدٍ، وَسَاءَهُم أَن يَرفَعَ أَعيَانُ أَهلِ البِدَعِ رُؤُوسَهُم، وَلَمَّا رَأَوا مَا حَصَلَ رَفَعُوا إِلى الحَضرَةِ السُّلطَانِيَّةِ الأَمرَ، وَكَتَبُوا إِلى السُّلطَانِ يُؤَيِّدُونَ جَوابَاتِ ابنِ تَيمِيَّةَ مَعَ ذِكرِ عِلمِهِ وَفضلِهِ وَغَيرَتِهِ، ونُصحِهِ لِلإِسلَامِ وَالمُسلِمِينَ.

(٣) المُتَأَمِّلُ في خِطَابَاتِ العُلَماءِ التي أَومَأنَا إِلَيهَا سَابِقاً يَجِدُ فِيهَا أَدَباً جَمَّاً مَعَ أَولِيَاءِ الأُمُورِ، وَتَنزِيلاً لِلسُّلطَانِ مَكَانَتَهُ الَّلائِقَةَ بِهِ، فَفِيهَا الدُّعَاءُ لَهُ، وَالثَّنَاءُ عَلَيهِ، وَلَا يُوجَدُ فِيهَا عِبَارَةٌ مُؤذِيَةٌ أَو غَلِيظَةٌ، وَهِيَ خَالِيَةٌ تَمَاماً مِن تَأَلِيبِ النَّاسِ عَلَيهِ، وَهَكَذَا كَانَت خِطَابَاتُ ابنِ

تَيمِيَّةَ مَعَ أَصحَابِ المُلكِ وَالسُّلطَانِ[١].

[*] ثُمَّ ذَكَرَ الشَّيخُ تَقسِيماً آخرَ لِلمَرَاسِيمِ التِي تَخُصُّ ابنَ تَيمِيَّةَ بِاعتِبَارِ **الظُّهُورِ وَالكِتمَانِ**:

فَهُنَاكَ مَرَاسِيمُ دَاخِلِيَّةٌ لِتَنفِيذِ الأَوَامِرِ الصَّادِرَةِ مِنَ السُّلطَةِ السِّيَاسِيَّةِ المُتَنَفِّذَةِ، أَو خَاصَّةٌ بِابنِ تَيمِيَّةَ: كَمَنعِهِ مِنَ الفَتوَى، أَو القَبضِ وَالتَّرسِيمِ عَلَيهِ في السِّجنِ، أَو خُرُوجِهِ مِنهُ، أَو نَقلِهِ إِلى سِجنٍ آخَرَ، أَو اجتِمَاعِ القُضَاةِ أَو العُلَمَاءِ مِن أَجلِ قَضِيَّتِهِ، وَهَذِهِ يُشَارُ إِلَيهَا دُونَ التَّصرِيحِ بِمُحتَوَاهَا، وَطَوَّلَ في ذِكرِ الأَمثِلَةِ عَلى هَذَا التَّقسِيمِ مَعَ تَحلِيلَاتٍ مُهِمَّاتٍ غَايَةً في الأَهَمِّيَّةِ[٢].

◉ **ثَالِثاً: مَقصُودُ المَرَاسِيمِ[٣]:**

بَيَّنَ الشَّيخُ (كَتَبَ اللهُ أَجرَه) بَعدَ إِنعَامِ النَّظَرِ في المَرَاسِيمِ السُّلطَانِيَّةِ الصَّادِرَةِ في حَقِّ ابنِ تَيمِيَّةَ أَنَّهَا ذَاتُ مَقصِدَينِ: **ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ**.

أَمَّا مَقصِدُهَا في الظَّاهِرِ: المُحَافَظَةُ عَلَى أَمنِ المُجتَمَعِ، وَمُحَارَبَةُ الفِتَنِ وَالمِحَنِ وَالقَلَاقِلِ في مُجتَمَعِ أَهلِ العِلمِ وَالدِّيَانَةِ آنَذاك[٤]؛ المُتَمَثِّلِ في فَرِيقَين:

١. الشَّافِعِيَّةِ الأَشَاعِرَةِ والصُّوفِيَّةِ (فَرِيقٌ).

٢. الحنَابِلَةِ السَّلَفِيَّةِ (فَرِيقٌ).

---

(١) انظُر تَمثِيلاً «جامِعَ المَسَائِلِ» (٥/ ٢٨٣، ٢٩٦).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١١٦-١٢٣).

(٣) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٢٤-١٢٨).

(٤) كَدَعوَى مُحَارَبَةِ التَّطَرُّفِ وَالإِرهَابِ اليَومَ، التِي صَارَت تُكَالُ هَكَذَا بِالقُفَّةِ وَالمِيزَانِ بِلَا عَدلٍ أَو حُسبَانٍ، وَإِلَى اللهُ المُشتَكَى وَبِهِ المُستَعَانُ.

أَمَّا المَقصِدُ مِنهَا في البَاطِنِ: المَنعُ مِن مُتَابَعَةِ ابنِ تَيمِيَّةَ في اعتِقَادِهِ وَمَنهَجِهِ، وَأَورَدَ الشَّيخُ هُنَا نُصُوصاً تَارِيخِيَّةً تَكشِفُ بَوَاطِنَ الأُمُورِ وَحَقَائِقَ المَقَاصِدِ.

◉ **رَابِعاً: أَهَمِّيَّةُ دِرَاسَةِ هَذِهِ المَرَاسِيمِ**[1]:

أَوضَحَت دِرَاسَتُنَا أَنَّ لِلمَرَاسِيمِ السُّلطَانِيَّةِ الصَّادِرَةِ في حَقِّ ابنِ تَيمِيَّةَ أَهَمِّيَّةً كُبرَى تَتَمَثَّلُ في:

(١) مَدَى عُمقِ الخِلَافِ بَينَ المَدرَسَتَينِ فِيمَا آلَ إِلَيهِ الأَمرُ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجرِيِّ فَمَا بَعدُ.

(٢) مَدَى أَثَرِ هَذَا الخِلَافِ في ذَاكَ المُجتَمَعِ.

(٣) مَدَى عَلَاقَةِ كُلِّ مَدرَسَةٍ مَعَ الدَّولَةِ آنَذَاك.

(٤) مَدَى عَلَاقَةِ ابنِ تَيمِيَّةَ مَعَ المُلُوكِ وَالأُمَرَاءِ في حَيَاتِهِ، وَبَيانِ تَذَبذُبِهَا في فَترَاتٍ مِنهَا بِسَبَبِ الوُشَاةِ وَالخُصُومِ المُتَنَفِّذِينَ، وَمَا جَرَى عَلَى ذَلِكَ مِن تَغَيُّرٍ وَتَبدِيلٍ بَعدَ وَفَاتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٥) تَعكِسُ هَذِهِ المَرَاسِيمُ صِلَةَ المُفتِينَ الرَّسمِيِّينَ وَالقُضَاةِ مَعَ مَدرَسَةِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَأَتبَاعِهِ، وَمَدَى تَجَاوُبِهِم مَعَ عَقِيدَتِهِ وَمَنهَجِهِ في فَترَاتٍ مُختَلِفَةٍ.

(٦) بَيَّنَت هَذِهِ المَرَاسِيمُ طَبِيعَةَ الخِلَافِ بَينَ المَدرَسَتَينِ: (السَّلَفِيَّةِ وَالأَشعَرِيَّةِ)، وَالمَبَاحِثَ العِلمِيَّةَ وَالمَسَائِلَ العَقَدِيَّةَ التِي وَقَعَ فِيهَا الخِلَافُ بَينَهُم، ثُمَّ آلَت إِلَى الانحِرَافِ عَنِ ابنِ تَيمِيَّةَ، حَتَّى وَصَلَت إِلَى الكَذِبِ عَلَيهِ، وَصَوَّرَهُ بَعضُ خُصُومِهِ أَنَّهُ زِندِيقٌ مِنَ الزَّنَادِقَةِ، وَاستَقَرَّ

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٢٨-١٣٢).

ذَلِكَ في أَذهَانِ خُصُومِهِ مُدَّةً طَوِيلَةً، وَلَا تَزَالُ آثَارٌ مِنهُ إِلَى أَيَّامِنَا، وَظَهَرَ ذَلِكَ في بَعضِ الكُتُبِ التِي رُفِعَت إِلَى السَّلَاطِينِ!!

(٧) مَدَى تَأثِيرِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَعَقِيدَتِهِ وَأُطرُوحَاتِهِ في المُجتَمَعِ الدِّمَشقِيِّ خَاصَّةً، وَمَا حَولَهُ، حَتَّى يَصِلَ إِلَى المُجتَمَعِ الإِسلَامِيِّ بِعَامَّةٍ، إذ وَصَلَ مُعتَقَدُهُ في حَيَاتِهِ عَبرَ كُتُبِهِ وَلَا سِيَّمَا المُختَصَرَاتِ العَقَدِيَّةِ كـ«الوَاسِطِيَّةِ» وَ«الحَمَوِيَّةِ» إِلَى مِصرَ وَالشَّامِ وَأَصبَهَانَ وَغَيرِهَا.

(٨) دَلَّت هَذِهِ المَرَاسِيمُ عَلَى أَنَّ حيَاةَ ابنِ تَيمِيَّةَ كَانَت نِضَالاً مُستَمِرّاً لَم يَهدَأ، وَكَانَ صَادِقاً - واللهُ حَسِيبُهُ - في مُعتَقَدِهِ وَحُبِّهِ لِدِينِهِ الذِي يَدعُو إِلَيهِ، فَقَدَّمَ الغَالِيَ وَالنَّفِيسَ في سَبِيلِ ذَلِكَ.

◉ خَامِساً: مَادَّةُ هَذِهِ المَرَاسِيمِ[1]:

امتَازَت المَدرَسَةُ التَّيمِيَّةُ عَن غَيرِهَا مِنَ المَدَارِسِ المَوجُودَةِ في المُجتَمَعِ آنَذَاكَ بِعِدَّةِ مَسَائِلَ عَقَدِيَّةٍ وَفِقهِيَّةٍ، أَحيَاهَا ابنُ تَيمِيَّةَ مُعتَمِداً عَلَى قُوَّةِ نَظَرِهِ في الدَّلِيلَينِ النَّقلِيِّ وَالعَقلِيِّ، وَأَخَذَت هَذِهِ المَسَائِلُ مِن ابنِ تَيمِيَّةَ وَأَتبَاعِهِ مِن بَعدِهِ جُهداً عَظِيماً، تَمَثَّلَ في آلَافِ المُؤَلَّفَاتِ وَالمَجَالِسِ وَالمُؤتَمَرَاتِ وَالمُحَاوَرَاتِ.

وَيُمكِنُ تَلخِيصُ المَسَائِلِ التِي تَضَمَّنَتهَا المَرَاسِيمُ وَرَكَّزَت عَلَيهِا، بـ:

الأُولَى: الكَلَامُ في ذَاتِ اللهِ -تَعَالَى- وَصِفَاتِهِ، وَعَلَاقَةِ الذَّاتِ بِالصِّفَاتِ.

الثَّانِيَة: كَلَامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ وَهَل هُوَ نَفسَانِيٌّ أَم بِحَرفٍ وَصَوتٍ؟

الثَّالِثَة: الكَلَامُ عَنِ التَّجسِيمِ، وَإِثبَاتِ الاستِوَاءِ وَالجِهَةِ، وَهَل يَلزَمُ مِن ذَلِكَ التَّحيُّزُ؟

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٣٢-١٣٤).

الرَّابِعَة: الكَلَامُ عَلى الاستِواءِ عَلَى العَرشِ، وَهَل يَلزَمُ مِن ذَلِكَ القُعُودُ؟

الخَامِسَة: مَا يَخُصُّ مَسأَلَةَ زِيَارَةِ قَبرِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهَل يُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَيهِ؟ وَمَا هُوَ المَمنُوعُ وَالمَشرُوعُ مِنهَا؟

السَّادِسَة: مَسأَلَةُ الحَلفِ بِالطَّلَاقِ، هَل يَقَعُ أَم لَا؟ وَمَسأَلَةُ تَعَدُّدِ الطَّلَقَاتِ في المَجلِسِ الوَاحِدِ، تَقَعُ طَلقَةً وَاحِدَةً أَم أَكثَر؟

أَمَّا المَرسُومُ المَلَكِيُّ مَحلُّ الدِّرَاسَةِ لَم يَذكُر إِلَّا بَعضَ هَذِهِ المَسَائِلِ، وَهِيَ التِي سَتَدُورُ الدِّرَاسَةُ حَولَهَا، بِإِذنِ اللهِ وَتَوفِيقِهِ.

◉ **سَادِسَاً: صِلَةُ المَرَاسِيمِ بِالمِحَنِ**[1]:

كَلِمَةٌ مُوجَزَةٌ لِلكَشفِ عَن دَورِ العُلَماءِ وَالقُضَاةِ وَأَتبَاعِهِم المُخَالِفِينَ لِابنِ تَيمِيَّةَ في التَّثوِيرِ حَولَ آرَاءِهِ مِمَّا أَحدَثَ تَهيِيجاً وَفِتَناً، فَتُوِّجَ ذَلِكَ بِالمَرَاسِيمِ وَمَا يَسبِقُهَا وَيَتبَعُهَا مِن تَدَابِيرَ حِفظاً لِلأَمنِ وَإِزالَةً لِلفِتنَةِ وَمَنعاً لِلفَوضَى.

◉ **سَابِعَاً: زَمَنُ المَرَاسِيمِ التِي تَخُصُّ ابنَ تَيمِيَّةَ في حَيَاتِهِ وَبَعدَ مَمَاتِهِ**[2]:

المَرَاسِيمُ التِي ظَفَرَ بِهَا الشَّيخُ كَانَت تَرجِعُ مِن جِهَةِ الزَّمَانِ إِلَى القَرنَينِ الثَّامِنِ وَالتَّاسِعِ، أَمَّا التِي في القَرنِ الثَّامِنِ فَهِيَ المَرَاسِيمُ الصَّادِرَةُ في حَقِّ ابنِ تَيمِيَّةَ في حَيَاتِهِ، وَأَمَّا مَرَاسِيمُ القَرنِ التَّاسِعِ فَهِيَ التِي صَدَرَت في أَحفَادِهِ في العِلمِ؛ وَكَانَ مِن أَبرَزِهِم اثنَان:

١. ابنُ أَبِي العِزِّ الحَنَفِيُّ السَّلَفِيُّ (شَارِحُ «العَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ»).

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٣٤-١٣٥).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٣٥-١٣٦).

٢. ابنُ نَاصِرِالدِّينِ الدِّمَشقِيُّ **الشَّافِعِيُّ الأَشعَرِيُّ** (الحَافِظُ المَشهُورُ).

وَفَصَّلَ الشَّيخُ مِحنَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا بِدِرَاسَةٍ مُستَقِلَّةٍ مُستَفِيضَةٍ كَشَفَ فِيهَا المُلَابَساتِ والتَّدَاعِيَاتِ والمَاجَرَيَاتِ والنَّتَائِجَ المُتَعَلِّقَةَ بِالمِحنَتَينِ.

وَأَمَّا الكُتُبُ التِي تُرفَعُ إِلَى المُلُوكِ والأُمَرَاءِ وَمَن يَنُوبُ عَنهُم فَهِيَ كَثِيرَةٌ، فَعَلَى الرُّغمِ مِنَ ابتِدَائِهَا في عَصرِ ابنِ تَيمِيَّةَ إِلَّا أَنَّهَا مُستَمِرَّةٌ إِلَى هَذِهِ الأَيَّامِ، حَتَّى قَالَ بَعضُ السُّفَهَاءِ المُعَاصِرِينَ لَمَّا بَلَغَهُ تَكفِيرُ ابنِ تَيمِيَّةَ لِبَعضِ الفِرَقِ البَاطِنِيَّةِ: (مَطلُوبٌ حَيّاً أَو مَيِّتاً).

◉ ثَامِناً: عَدَدُ المَرَاسِيمِ التِي تَخُصُّ ابنَ تَيمِيَّةَ[1]:

لَا يُمكِنُ حَصرُ عَدَدِ الكُتُبِ التِي رُفِعَت في ابنِ تَيمِيَّةَ لِلمُلُوكِ وَالأُمَرَاءِ، وَمَن أَنَابُوهُ عَنهُم، وَكَذَا المَرَاسِيمُ التِي صَدَرَت فِيهِ، فَإِحصَاؤُهَا عَسِرٌ.

لَكِن يَسَّرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الحُصُولَ عَلَى أَبرَزِ مَرسُومٍ، وَهُوَ الذِي تُعَوِّلُ عَلَيهِ دِرَاسَتُنَا.

◉ تَاسِعاً: المِحنَةُ بِإِيجَازٍ[2]:

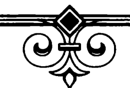
أَوصَلَت هَذِهِ المَرَاسِيمُ ابنَ تَيمِيَّةَ إِلَى السِّجنِ، وَأَوقَعَتهُ في مِحَنٍ عِدَّةٍ فَمَا تَكَادُ تَنتَهِي عَاصِفَةُ مِحنَةٍ حَتَّى تَبدَأَ مِحنَةٌ جَدِيدَةٌ، وَمِن أَبرَزِ الأَسبَابِ التِي كَانَت سَبَباً لِامتِحَانِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ دَاءُ الحَسَدِ الذِي دَبَّ إِلَى نُفُوسِ كَثِيرٍ مِن أَدعِيَاءِ العِلمِ، بَعدَ اشتِهَارِ شَيخِ الإِسلَامِ وَانتِشَارِ صِيتِهِ في الآفَاقِ، وَتَحصِيلِهِ المَكَانَةَ العَلِيَّةَ في نُفُوسِ النَّاسِ (الخَاصِّ وَالعَام).

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٣٦-١٣٧).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٣٧-١٤١).

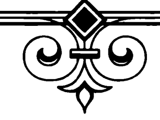
فَاستَغَلَّ هَؤُلَاءِ الحُسَّادُ مَنَاصِبَهُم فِي الفُتيَا وَالقَضَاءِ وَعَلَاقَتَهُم بِالسَّلاطِينِ وَالأُمَرَاءِ فَوَشَوا بِهِ عِندَ الحُكَّامِ، وَرَمَوهُ بِالكُفرِ وَالزَّندَقَةِ، وَأَنَّهُ يُحَرِّضُ عَلَى الوُلَاةِ، فَزُجَّ بِهِ فِي غَيَاهِبِ السُّجُونِ، وَلَا يَكَادُ يُفرَجُ عَنهُ إِلَّا وَيُسَارِعُ الوُشَاةُ إِلَى الوَقِيعَةِ بِهِ مَرَّةً أُخرَى.

ثُمَّ ذَكَرَ الشَّيخُ (حَفِظَهُ اللهُ) إِجمَالاً لِلمِحنَةِ التَّيمِيَّةِ مِن خِلَالِ بَعضِ النُّقُولِ المُهِمَّةِ.





«الفَصلُ الثَّانِي»
«المَرسُومُ المَلَكِيُّ الذِي صَدَرَ في حَقِّ ابنِ تَيمِيَّةَ»



تَضَمَّنَ الفَصلُ الثَّانِي عِدَّةَ عَنَاوِينَ تَعرِيفِيَّةً بِالمَرسُومِ الذِي تَدُورُ الدِّرَاسَةُ حَولَهُ، وَأَهَمُّ مَا جَاءَ فِيهَا:

◉ **أَوَّلاً: مَا قَبلَ المَرسُومِ المَلَكِيِّ[1]:**

ظَفَرَ الشَّيخُ في المَكتَبَةِ الوَطَنِيَّةِ بِبَارِيس بِمَخطُوطٍ مُهمَلِ النِّسبَةِ (رَقَم: ١٧٠٥)، مَكتُوبٌ عَلَيهِ بَخَطٍّ مُتَأَخِّرٍ: «كِتَابُ تَوَارِيخِ السَّلَاطِينِ وَالمُلُوكِ وَالعَسَاكِرِ»، وَبَعدَ فَحصِهِ تَيَقَّنَ (حَفِظَهُ اللهُ) أَنَّهُ جُزءٌ مِن كِتَابِ: «سِيرَةُ مَولَانَا السُّلطَانِ المَلِكِ النَّاصِرِ» لِلإِمَامِ الأَدِيبِ الفَقِيهِ: شَافِعِ بنِ عَلِيِّ بنِ عَبَّاسِ بنِ إِسمَاعِيلَ بنِ عَسَاكِرَ الكِنَانِيِّ العَسقَلَانِيِّ ثُمَّ المِصرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٦٤٩-٧٣٠هـ).

وَقَدَّرَ اللهُ أَن يَكُونَ هَذَا الجُزءُ عِبَارَةً عَن بَعضِ مَرَاسِيمِ المَلِكِ النَّاصِرِ ابنِ قَلَاوُونَ، وَالذِي يَهُمُّ دِرَاسَتَنَا مِنهَا مَرسُومٌ سَبَقَ المَرسُومَ العَامَّ الذِي أُقِيمَت الدِّرَاسَةُ لِأَجلِهِ.

ثُمَّ أَورَدَ الشَّيخُ نَقلاً مُختَصَراً عَن شَافِعِ بنِ عَلِيٍّ يَتَعَلَّقُ بِالمَرسُومِ مَعَ وَقَفَاتٍ مُهِمَّاتٍ، مِن أَهَمِّهَا: صُورَةُ ابنِ تَيمِيَّةَ التِي كَانَت حَسَنَةً

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٤٥-١٤٦).

مَليحَةً فِيمَا قَالَهُ ابنُ شَافِعٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حَيثُ جَاءَ وَصفُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بِـ(رَجُلٌ مِن عُلَمَاءِ مَذهَبِ الإِمَامِ أَحمَدَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنهُ...، مِن عُلَمَاءِ المَذهَبِ، وَالمُتَحَلِّي مِن فُنُونِهِ بِكُلِّ حُلَىً مُذهَبٍ، وَقَلَمُهُ مَبسُوطٌ بِالفُتيَا، وَرُتبَتُهُ فِي التَّفَقُّهِ الرُّتبَةُ العُليَا، وَهُوَ مِنَ المُدَرِّسِينَ المُستَفَادِ مِنهُم، المَروِيَّةِ أَنبَاءُ الفَضَائِلِ عَنهُم)[١].

◉ **ثَانِياً: تَعرِيفٌ عَامٌّ بِالمَرسُومِ وَبَيانَاتٌ مُهِمَّةٌ حَولَهُ**[٢]:

تَكلَّمَ شَيخُنَا هُنَا عَن تَأرِيخِ المَرسُومِ الذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ الدِّرَاسَةُ، وَالمَكَانِ الذِي صَدَرَ فيهِ، وَمَن أَصدَرَهُ مَع تَعرِيفٍ بِهِ، وَمَن صَدَرَ إِلَيهِمُ المَرسُومُ مَع تَعرِيفٍ بِهِم جَمِيعاً كَنَائِبِ السُّلطَانِ عَلَى الشَّامِ الأَمِيرِ «جَمَالِ الدِّينِ» الأَفرَمِ آقُوشٍ (بَعد ٧٢٠ هـ)، وَقَاضِي قُضَاةِ الشَّافِعِيَّةِ «نَجمِ الدِّينِ» بنِ صَصرَى (٧٢١ هـ)[٣]، ثُمَّ كَانَ الكَلَامُ فِي تَدَاعِيَاتِ المَرسُومِ: مَا سَبَقَهُ مِن مَجَالِسَ مَعَ ابنِ تَيمِيَّةَ حَولَ عَقِيدَتِهِ «الوَاسِطِيَّةِ» وَآرَائِهِ العَقَدِيَّةِ، وَمَا تَبِعَ تِلكُمُ المَجَالِسَ مِن أَحداثٍ وَمَاجَرَيَاتٍ، إِلَى أَن طُلِبَ ابنُ تَيمِيَّةَ إِلى مِصرَ طَلَباً حَثِيثاً بِصُورَةٍ غَرِيبَةٍ مُرِيبَةٍ، حَتَّى دَخَلَ الشَّيخُ الدِّيَارَ المِصرِيَّةَ (٢٢/ ٩/ ٧٠٥ هـ)[٤].

ثُمَّ انتَقَلَ الشَّيخُ إِلَى الكَلَامِ حَولَ: **مَا جَرَى لِلشَّيخِ تَقِيِّ الدِّينِ بِمِصرَ المَحرُوسَةِ**[٥]:

مِن مَجَالِسَ وَمُنَاقَشَاتٍ حَتَّى قَضَى خَصمُهُ وَالحَكَمُ فِيهِ القَاضِي

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٤٦-١٤٩).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٥٠-١٥٩).

(٣) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٥٥-١٥٩).

(٤) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٦٠-١٦٨).

(٥) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٦٨-١٧٢).

ابنُ مَخلُوفٍ المَالِكِيُّ بِسِجنِهِ، فَقَالَ ابنُ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يُوسُف: ٣٣].

دَخَل شَيخُ الإِسلَامِ سَجيناً - هُوَ وَإِخوَتُهُ - في بُرجٍ مِن أَبرَاجِ القَلعَةِ، وَجَعَل جَمَاعَةٌ مِنَ الأُمَرَاءِ يَتَرَدَّدُونَ إِلَيهِ بِأَطيَبِ المَآكِلِ وَأَحلَاهَا[١]، فَلَمَّا سَمِعَ ابنُ مَخلُوفٍ بِالخَبَرِ اجتَمَعَ بِالأَمِيرِ «رُكنِ الدِّينِ» بِيبَرسَ الجَاشَنكِير لِلنَّظَرِ في قَضِيَّةِ ابنِ تَيمِيَّةَ، وَقَالَ لَهُ: **(هَذَا يَجِبُ عَلَيهِ التَّضييقُ إِذَا لَم يُقتَل، وَإِلَّا فَقَد ثَبَتَ كُفرُهُ)!!!**، فَنُقِلَ الشَّيخُ وَإِخوَتُهُ لَيلَةَ عِيدِ الفِطرِ إِلَى الجُبِّ بِالقَلعَةِ[٢]، وَبَلَغَ الأَمرُ أَن كُتِبَ إِلَى دِمَشقَ كِتَابٌ يَتَضَمَّنُ أَنَّ السُّلطَانَ قَد رَسَمَ: أَنَّ مَن اعتَقَد عَقِيدَةَ ابنِ تَيمِيَّةَ حَلَّ مَالُهُ وَدَمُهُ، حَتَّى قُرِئَ المَرسُومُ في جَامِعِ القَاهِرَةِ بَعدَ صَلَاةِ الجُمُعَةِ سَلخَ شَهرِ رَمَضَانَ سَنَةَ خمسٍ وَسَبعِ مِئَةٍ.

ثُمَّ انتَقَلَ شَيخُنَا إِلَى **تَوثِيقِ المَرسُومِ** الذِي تَدُورُ الدِّرَاسَةُ حَولَهُ، مِن خِلَالِ ذِكرِ المَصَادِرِ المَخطُوطَةِ وَالمَطبُوعَةِ التِي اهتَمَّت بِالمَرسُومِ وَاعتَنَت بِهِ، سَوَاءً كَانَت مُعَاصِرَةً لِشَيخِ الإِسلَامِ أَو مُتَأَخِّرَةً عَنهُ[٣].

◉ **ثَالِثاً: نَصُّ المَرسُومِ وَطَرِيقَةُ عَرضِهِ[٤]:**

بَعدَ أَن ذَكَرَ الشَّيخُ مَصَادِرَهُ التِي أَورَدَت المَرسُومَ المَقصُودَ في الدِّرَاسَةِ مِن مُعَاصِرِي ابنِ تَيمِيَّةَ وَمَن أَتى بَعدَهُ؛ اعتَمَدَ (حَفِظَهُ مَولَاهُ

---

(١) **فَهَل يُصنَعُ هَكَذَا مَعَ مَن كَانَت عَقِيدَتُهُ فَاسِدَةً؟**
فَوَاللهِ!! إِنَّ هَؤُلَاءِ الأُمَرَاءَ وَالمَسؤُولِينَ أَكثَرُ إِنصَافاً مِنَ المَشَايِخِ المُتَعَصِّبِينَ.

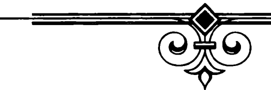
(٢) سِجنٌ كَرِيهٌ بِكُلِّ مَا تَحمِلُ الكَلِمَةُ مِن مَعنَىً، انظُر «الدِّرَاسَة» (١٧٠/ هَامِش[١]).

(٣) انظر «الدِّرَاسَة» (١٧٢-١٧٤).

(٤) انظر «الدِّرَاسَة» (١٧٤-١٨٨).

وَتَـوَلَّاهُ) في ضَبطِ نَصِّ المَرسُومِ عَلَى عِدَّةِ أُصُولٍ خَطِّيَةٍ لِعِدَّةِ كُتُبٍ، وَكَانَ الأَصلُ مِنهَا لِتَحقِيقِ وَضَبطِ نَصِّ المَرسُوم مَا ظَفَرَ بِهِ مِن «تَذكِرَةِ الحافِظِ ابنِ حَجَرِ الجَدِيدَةِ»، ثُمَّ أَجرَى (حَفِظَهُ اللهُ) مُقَارَنَةً بَينَ الأَصلِ المُعتَمَدِ وَنَصِّ النُّسَخِ وَالكُتُبِ التِي أَورَدَت المَرسُومَ؛ كَكِتَابِ: «دَفعِ شُبَهِ مَن شَبَّهَ وَتَمَرَّدَ» لِلتَّقِيِّ الحِصنِيِّ (٨٢٩هـ)[1]، بِالإِضَافَةِ إِلَى الكُتُبِ المَطبُوعَةِ التِي اهتَمَّت بِنَصِّ المَرسُومِ.

ثُمَّ سَاقَ نَصَّ المَرسُومِ مَعَ المُقَابَلَاتِ؛ حَتَّى نَصِلَ إِلَى النَّصِّ الصَّحِيحِ لِلمَرسُومِ أَو نُقَارِبَ ذَلِكَ جِدّاً.



(١) مِن أَشَدِّ مَن تَحَامَلَ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ وَمَدرَستِهِ، وَالقَارِئُ لِكِتَابِهِ يَعلَمُ يَقِيناً أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ الذِي رَدَّ عَلَيهِ غَيرَ الذِي تَعرِفُهُ الأُمَّةُ؛ حَيثُ نَسَبَ إِلَيهِ أَقوَالاً رَدَّهَا الشَّيخُ بِنَفسِهِ، ولِتَحَامُلِ الحِصنِيِّ هَذَا قِصَّةٌ أَورَدَهَا الشَّيخُ فِي الدِّرَاسَةِ تَكشِفُ سَبَبَ التَّحَامُلِ الشَّدِيدِ الذِي امتَلَأَ بِهِ الرَّجُلُ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ.
انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٧٢٥-٧٢٦).



«الفَصلُ الثَّالِثُ»
«دِرَاسَةٌ تَحلِيلِيَّةٌ لِلمَرسُومِ»

افتَتَحَ الشَّيخُ هَذَا الفَصلَ بِكَلِمَةٍ أبرزَ مِن خِلَالِهَا..

◉ **أَهَمِّيَّة هَذَا المَرسُومِ وَضَرُورَة تَحرِيرِ مَا فِيهِ**[1]:

فَالمَرسُومُ مُهِمٌّ جِدّاً، وَتَكمُنُ أَهَمِّيَّتُهُ في أَشيَاءَ:

أَوَّلِهَا: إِنَّهُ مَرسُومٌ مَحفُوظٌ بِنَصِّهِ وَرَسمِهِ، بِخِلَافِ غَيرِهِ مِنَ المَرَاسِيمِ التِي يُذكَرُ فَحوَاهَا وَمُقتَضَاهَا دُونَ أَلفَاظِهَا وَحُرُوفِهَا؛ لِذَا لَم يُنَازِع أَحَدٌ بِثُبُوتِهِ وَبِمَا فِيهِ، إِنَّمَا النِّزَاعُ في تَحلِيلِهِ وَدِرَاسَةِ مُلَابَسَاتِهِ.

ثَانِيهَا: أَصبَحَ هَذَا المَرسُومُ وَثِيقَةً مُهِمَّةً في سِيرَةِ ابنِ تَيمِيَّةَ؛ حَيثُ تَعلَّقَ بِهِ الطَّاعِنُونَ فِيهِ، واتَّكَئَ عَلَيهِ القَادِحُونَ في مُعتَقَدِهِ.

ثَالِثَاً: نَسَبَ غَيرُ وَاحِدٍ إِلَى المَرسُومِ مَا لَيسَ فِيهِ، وَهَذَا جَعَلَ الدِّرَاسَةَ تَعتَمِدُ النُّسخَةَ التِي بِخَطِّ الحَافِظِ ابنِ حَجَرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وَلَم تَكتَفِ بِذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا قَابَلَت عَلَى المَصَادِرِ التِي أُشِيرَ إِلَيهَا حَرفَاً بِحَرفٍ.

رَابِعَاً: حُمِّلَ بَعضُ مَا في المَرسُومِ مَا لَم يَحتَمِل، وَأَشَارَ إِلَيهِ بَعضُ المُنحَرِفِينَ عَنِ ابنِ تَيمِيَّةَ مِن غَيرِ تَدقِيقٍ وَإِحَاطَةٍ، وَإِنَّمَا حَفَّزَهُ لِإِخرَاجِ تَصَوُّرِهِ بِعَجَلَةٍ وَغَيرِ رَوِيَّةٍ، وَبِإِعسَافٍ مِن غَيرِ إِنصَافٍ.

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (١٩١-١٩٢).

خَامِساً: لَا تَقِلُّ دِرَاسَةُ المُلَابَسَاتِ وَالأَحدَاثِ التِي سَبَقَت هَذَا المَرسُومَ، مَعَ مَوقِفِ الأَشخَاصِ المَذكُورِينَ فِيهِ مِنِ ابنِ تَيمِيَّةَ، أَو مَن لَهُم صِلَةٌ بِمُلَابَسَاتِهِ؛ أَهَمِّيَّةً عَنِ المَرسُومِ نَفسِهِ.

سَادِساً: تَبَايَنَت وِجهَاتُ نَظَرِ المُحِبِّينَ وَالشَّانِئِينَ مِن هَذَا المَرسُومِ، بِنَاءً عَلَى مَا جَاءَ في مُقَدِّمَاتِهِ أَوِ الآثَارِ المُتَرَتِّبَةِ عَلَيهِ، وَكَانَت المُبَايَنَةُ شَدِيدَةً عَلَى وَجهٍ تَكُونُ فِيهِ التَّخطِئَةُ لَازِمَةً لِأَحَدِ الطَّرَفَينِ.

ثُمَّ انتَقَلَ الشَّيخُ إِلى الكَلَامِ في:

◉ **المَرسُومُ في نَظَرِ خصُومِ ابنِ تَيمِيَّةَ**[1]:

فَرِحَ قَدِيماً وَحَدِيثاً خُصُومُ ابنِ تَيمِيَّةَ بِهَذَا المَرسُومِ، مُنذُ صُدُورِهِ إِلَى أَيَّامِنَا هَذِهِ، وَأَظهَرُوهُ بِتَزَوُّدٍ، وَصَحِبَتهُ دَعَاوَى، وَلَعَلَّ بَعضَهُم ذَكَرَهُ في مَعرِضِ التَّشَفِّي وَالتَّبَرِّي مِن ابنِ تَيمِيَّةَ، وَسَاقَهُ في مَعرِضِ البُغضِ وَالكَرَاهِيَةِ، مَشفُوعاً بِأَلفَاظٍ قَاسِيَةٍ، وَيَابِسَةٍ، وَجَارِحَةٍ.

ثُمَّ سَاقَ شَيخُنَا (حَفِظَهُ اللهُ) جُملَةً مِن نُصُوصِهِم وَأَرجَأَ مُعَالَجَتَهَا إِلى الكَلَامِ التَّحلِيلِيِّ.

كَانَ أَوَّلُ مَن سَاقَ المَرسُومَ مُحتَفًّا بِهِ -فِيمَا ظَفَرَ بِهِ الشَّيخُ- ابنُ المُعَلِّمِ القُرَشِيُّ (٧٢٥ هـ) في كِتَابِهِ: «**نَجمُ المُهتَدِي وَرَجمُ المُعتَدِي**»، وَسَاقَ ابنُ المُعَلِّمِ سِيَاقَةً عَلَى هَيئَةِ المَقَامَةِ الأَدَبِيَّةِ يُمَهِّدُ بِهَا بَينَ يَدَيِ المَرسُومِ، وَذَكَرَ الشَّيخُ المَآخِذَ التِي أَخَذَهَا ابنُ المُعَلِّمِ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ وَمَدرَسَتِهِ بِالإِضَافَةِ إِلَى المَمَادِحِ التِي نَثَرَهَا لِلسُّلطَانِ بِاعتِبَارِهِ دَافِعاً لِلبَاطِلِ وَالبِدعَةِ فِيمَا زَعَمَ.

وَإِن غَلَبَ عَلَى ابنِ المَعَلِّمِ في سِيَاقِهِ لِلمَرسُومِ مَدحُ الآمِرِ بِهِ

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَة» (١٩٢-٢٠٢).

وَالإِطرَاءِ عَلَيهِ، فَإِنَّ غَيرَهُ رَكَّزَ في سِيَاقِهِ لِلمَرسُومِ -أَوِ التَّعلِيقِ عَلَيهِ- عَلَى الحَطِّ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ وَمُعتَقَدِهِ، وَكُلَّمَا تَأَخَّرَ الزَّمَانُ؛ قَلَّ الوَرَعُ، وَطَاشَ اليَرَاعُ، وَقَسَتِ الأَلفَاظُ، واتَّسَعَت دَائِرَةُ التُّهَمِ حَتَّى تَبلُغَ التَّكفِيرَ -أَو تَكَادُ-، بَل تَوَسَّعَ بَعضُهُم بِنَاءً عَلَى هَذَا المَرسُومِ في الأَكَاذِيبِ وَالأَبَاطِيلِ، وَدَوَّنَ مُجَازَفَاتٍ وَتُرَّهَاتٍ، تُخَالِفُ مَا في كُتُبِ ابنِ تَيمِيَّةَ نَفسِهِ وَتَقرِيرَاتِهِ وَفَتَاوِيهِ.

وَجَعَلَ بَعضُهُم هَذَا المَرسُومَ بِمَثَابَةِ المَقطُوعِ بِهِ مِنَ الأَدِلَّةِ، وَأَنَّهُ لَا يَأتِيهِ البَاطِلُ مِن بَينِ يَدَيهِ وَلَا مِن خَلفِهِ، وَأَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ فِيهِ مِن خَبَرٍعَن مُعتَقَدِ ابنِ تَيمِيَّةَ فَإِنَّهُ لَا يَنفَكُّ عَنهُ، وَلَا مَجَالَ لِنَفيِهِ، فَضلاً عَنِ التَّشكِيكِ فِيهِ!!

كَانَ مِن هَذَا الصِّنفِ[1]: التَّقِيُّ الحِصنِيُّ، الذِي نَقَلَ نَصَّهُ في كِتَابِهِ: «دَفعُ شُبَهِ مَن شَبَّهَ وَتَمَرَّدَ»، - وَلِلأَسَفِ - مَلأَ كَلَامَهُ بَل وَكِتَابَهُ بِالسُّبَابِ والشَّتَامِ والاتِّهَامِ، إِلَى حَدٍّ مُستَغرَبٍ في أَيِّ خُصُومَةٍ كَانَت.

وَمِنهُم أَيضاً: عَلَاءُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدٍ البُخَارِيُّ الحَنَفِيُّ (٨٤١ هـ)[2]، الذِي تَزَوَّدَ وَتَكَثَّرَ بِالمَرسُومِ بِدَعَاوَى بَاطِلَةٍ في كِتَابِهِ «مُلجِمَة

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (١٩٨-١٩٩).

(٢) أَفرَدَهُ الحَافِظُ ابنُ نَاصِرالدِّينِ الدِّمَشقِيُّ (الأَشعَرِيُّ الشَّافِعِيُّ) بَرَدٍّ لَم يُسبَق إِلَيهِ، أَسمَاهُ: «**الرَّدُّ الوَافِرُ عَلَى مَن زَعَمَ: بِأَنَّ مَن سَمَّى ابنَ تَيمِيَّةَ شَيخَ الإِسلَامِ.. كَافِرٌ**»، كَانَ الرَّدُّ في غَايَةِ الذَّكَاءِ وَالعِلمِ وَالفَهمِ وَالرُّقِيِّ، دَافَعَ فِيهِ الحَافِظُ عَن ابنِ تَيمِيَّةَ لِأَجلِ كَلِمَةٍ عَجِيبَةٍ قَالَهَا العَلَاءُ البُخَارِيُّ؛ ملؤُهَا التَّهَوُّرُ وَالهَوَسُ في تَكفِيرِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَمُحِبِّيهِ، حَيثُ قَالَ: (إِنَّ مَن سَمَّى ابنَ تَيمِيَّةَ «شَيخَ الإِسلَامِ» فَهُوَ كَافِرٌ)، وانظُر كَم كَفَّرَ هَذَا التَّهَوُّرُ مِن عُلَمَاءِ المُسلِمِينَ وَأَئِمَّتِهِم، وَطُبِعَ رَدُّهُ في «المَكتَبِ الإِسلَامِيِّ» بِتَحقِيقِ: الأُستَاذِ الكَبِيرِ زُهَيرِ الشَّاوِيشِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَتَعَرَّضَ ابنُ نَاصِرالدِّينِ بِسَبَبِ هَذَا الرَّدِّ إِلَى مِحنَةٍ جَلَّاهَا شَيخُنَا بِبَيَانٍ =

المُجَسِّمَةِ»[١].

وَأَمَّا المُتَأَخِّرُونَ مِن خُصُومِ ابنِ تَيمِيَّةَ فَيَعسُرُ تَتَبُّعُ تَعلِيقَاتِهِم عَلَى هَذَا المَرسُومِ، وَلِذَا اكتَفَى الشَّيخُ بِإِيرَادِ كَلَامِ مَشَاهِيرِهِم؛ لِيُعلَمَ أَنَّ كَلِمَةَ مُبغِضِي ابنِ تَيمِيَّةَ مُلتَقِيَةٌ عَلَى الاحتِجَاجِ بِهِ عَلَى وَجهٍ لَا يَقبَلُ المُجَادَلَةَ، وَأَنَّهُم جَعَلُوهُ - دُونَ تَنَبُّهٍ وَلَا تَيَقُّظٍ - مِن الأَدِلَّةِ القَاطِعَةِ عَلَى الإِدَانَةِ - هَكَذَا مِن دُونِ إِنصَافٍ، وَلَا دِرَاسَةٍ لِمُلَابَسَاتِهِ وَظُرُوفِهِ -، وَلِكَثرَتِهِمُ اكتَفَى الشَّيخُ بِإِيرَادِ كَلَامِ مُحَمَّدِ زَاهِدِ الكَوثَرِيِّ (١٣٧١ هـ)[٢].

ثُمَّ ذَكَرَ الشَّيخُ عَيِّنَةً مِن مُعَاصِرِينَا اليَومَ الذِينَ اشتَطُّوا عَلَى المَزبُورِ، وَطَغَوا في الأُمورِ، وَحَلَّلُوا المَرسُومَ بِالتَّحَلِّي وَالتَّشَهِّي وَزُخرُفِ القَولِ غُرُوراً، وَأَخرَجُوا مَا في قُلُوبِهِم عَلَى أَسِنَّةِ أَقلَامِهِم[٣].

ثُمَّ انتَقَل (حَفِظَهُ الله) إِلى بَيَانِ مَوقِفِ مُحِبِّي ابنِ تَيمِيَّةَ وَأَتبَاعِهِ مِنَ المَرسُومِ.

◉ المَرسُومُ في نَظَرِ مُحِبِّي ابنِ تَيمِيَّةَ وَأَتبَاعِهِ[٤]:

أَزعَجَ المَرسُومُ ابنَ تَيمِيَّةَ وَأَتبَاعَهُ، وَأَصَابَهُم بِسَبَبِهِ الشَّرُّ وَالوَيلُ، مَع أَنَّهُم فَرِحُوا بِمَا جَرَى قَبلَهُ، وَشَعَرُوا أَنَّ البِيئَةَ الدِّمَشقِيَّةَ سَلَفِيَّةٌ، وَأَنَّ العَقِيدَةَ الحَقَّةَ هِيَ السَّائِدَةُ، وَأَنَّ مُنَاقَشَاتِ القُضَاةِ لابنِ تَيمِيَّةَ أَسفَرَت

= أَحدَاثِهَا، وَأَبعَادِهَا، وَآثَارِهَا في دِرَاسَةٍ مُستَقِلَّةٍ، قَامَت بِطِبَاعَتِهَا «دَارُ الإِمَامِ مُسلِمٍ» بِالاشتِرَاكِ مَعَ «جَمعِيَّةِ مَركِزِ الإِمَامِ الأَلبَانِيِّ»، **انظُرهَا فَإِنَّهَا مُهِمَّةٌ.**

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٩٩-٢٠١).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٠١-٢٠٢).

(٣) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٠٢-٢٠٣).

(٤) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٠٣-٢٠٥).

عَن نُصرَةٍ لِعَقِيدَتِهِم، وَأَنَّ المَجَالِسَ التِي ضَمَّت شَيخَهُم (ابنَ تَيمِيَّةَ) مَعَ القُضَاةِ كَانَت لِصَالِحِهِم، وأَزَالَ فِيهَا ابنُ تَيمِيَّةَ الغَبَشَ، وَرَدَّ عَلَى التُّهَمِ، وَفَنَّدَ الشُّبَهَ التِي كَانَت تُؤخَذُ عَلَيهِ، وَأَنَّ الأَمرَ استَقَرَّ عَلَى خَيرٍ.

ثُمَّ أَورَدَ الشَّيخُ جُملَةً مِن كَلَامِ مُحِبِّي ابنِ تَيمِيَّةَ مِنَ المُؤَرِّخِينَ مَفَادُهُ فَرحَةُ النَّاسِ فِيمَا جَرَى قَبلَ المَرسُومِ مِن قَبولِ عَقِيدَة الإِمَامِ وتَعظِيمِهِ وَإِكرَامِهِ.

وَمِن أَهَمِّ مَا كَانَ حِينَئِذٍ فاستَوجَبَ الاستِبشَارَ؛ البَرِيدُ السُّلطَانِيُّ الذِي وَصَلَ في (٢٨/ ٨/ ٧٠٥هـ)؛ الحَامِلُ لِكِتَابَينِ: **أَحَدِهِمَا**: لِنَائِبِ الشَّامِ الأَمِيرِ «آقُوشَ الأَفرَمَ» المَنصُورِيِّ الجَركَسِيِّ (بَعدَ: ٧٢٠هـ)، **والآخَرَ**: كِتَابٌ لِعَودَةِ القَاضِي «نَجمِ الدِّينِ» ابنِ صَصرَى (٧٢١هـ) لِقَضَاءِ الشَّافِعِيَّةِ في دِمَشقَ، حَيثُ جَاءَ في مَضمُونِ المَرسُومِ ذَاكَ: (**قَد فَرِحنَا بِاجتِمَاعِ رَأيِ العُلَمَاءِ عَلَى عَقِيدَةِ الشَّيخِ**[1]).

وَجَاءَ فِيهِ أَيضاً: (إِنَّا كُنَّا رَسَمنَا بِعَقدِ مَجلِسٍ لِلشَّيخِ «تَقِيِّ الدِّينِ» ابنِ تَيمِيَّةَ، وَقَد بَلَغَنَا مَا عُقِدَ لَهُ مِنَ المَجَالِسِ، **وَأَنَّهُ عَلَى مَذهَبِ السَّلَفِ، وَإِنَّمَا أَرَدنَا بِذَلِكَ بَرَاءَةَ سَاحَتِهِ مِمَّا نُسِبَ إِلَيهِ**).

◉ تَدَاعِياتُ مِحنَةِ المَرسُومِ[2]:

مَن أَنعَمَ النَّظَرَ فِيمَا جَاءَ في المَرَاسِيمِ - الذِي أَثبَتَتِ الدِّرَاسَةُ رَسمَهُ، وَاهتَمَّت بِدِرَاسَتِهِ، وَغَيرُهُ مِمَّا صَدَرَ في ذَلِكَ الوَقتِ وَتِلكَ الحِقبَةِ -؛ يَعجَبُ مِنَ التَّنَاقُضِ الظَّاهِرِ فِيهَا، مِمَّا يَستَدعِي دِرَاسَتَهَا دِرَاسَةً تَحلِيلِيَّةً، مَع نَظرَةٍ فِيهَا إِنصَافِيَّةٍ، وَمُوازَنَةٍ لِلأُمُورِ، وَعَدَمِ الاستِرسَالِ مَعَ ظَاهِرِ المَدحِ أَوِ الذَّمِّ.

---

(١) أَي: ابنِ تَيمِيَّةَ.

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٠٥).

وَلِذَا أَقَامَ الشَّيخُ هُنَا..

◉ **نَظرَةٌ تَحلِيلِيَّةٌ في المَرسُومِ**[١]:

بَيَّنَ الشَّيخُ في كَلِمَةٍ تَوصِيفِيَّةٍ الحَالَةَ الدِّينِيَّةَ التِي كَانَت سَائِدَةً في دِمَشقَ في فَتَرَاتٍ عِدَّةٍ؛ حَيثُ شَاعَ وُجُودُ مَجمُوعَاتٍ مِنَ النَّاسِ تَجمَعُهُم غَايَاتٌ، وَتكُونُ بَينَهُم أَواصِرُ، وَتَظهَرُ فِيهِمُ السُّلطَةُ الدِّينِيَّةُ لِبَعضِ الكِبَارِ مِنَ العُلَمَاءِ، عَلَى وَجهٍ يَكُونُ لَهُ فِيهَا أَتبَاعٌ أَو تَلَامِيذُ أَو مُرِيدُونَ، ويَكُونُ ذَاكَ العَالِمُ هُوَ الآمِرُ النَّاهِي لَهُم، وَهَذَا مِن قَدِيمِ الوَقتِ، وَكَانَ في الخَيرِ وَالشَّرِّ، وَيَظهَرُ ذَلِكَ جَلِيًّا في تَرَاجِمِ العُلَمَاءِ.

وَلَا شَكَّ قَيدَ أَنمُلَةٍ أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ تَرَبَّعَ في قُلُوبِ أَصحَابِهِ، مِن غَيرِ تَدبِيرٍ مِنهُ وَلَا حُبّاً في رِئَاسَةٍ أَو سُلطَةٍ؛ وَإِنَّمَا لِمَا رَأَوا فِيهِ مِنَ العِلمِ وَحُبِّهِ، وَأَنَّ لَذَّتَهُ قَد أَسَرَتهُ، وَلَم يَنشَغِل عَنهُ بِغَيرِهِ مِن مَنَاصِبِ الدُّنيَا أَو لَذَّاتِهَا، وَلِمَا رَأَوا فِيهِ مِنَ التَّأَلُّهِ وَالدِّيَانَةِ، وَالصِّدقِ وَالوَفَاءِ، وَحُسنِ البَذلِ وَالأَخلَاقِ التِي أَجمَعَ عَلَيهَا العُلَمَاءُ وَالعُقَلَاءُ.

وَظَهَرَت مِنهُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمِن مُحِبِّيهِ أَشيَاءُ، استَغَلَّهَا خُصُومُهُ وَأَعدَاؤُهُ، وَبَنَوا عَلَيهِ أَمراً خَطِيراً، كَانَ السُّلطَانُ «المَلِكُ النَّاصِرُ» ابنُ قَلَاوُونَ وَهُوَ في مِصرَ يَتَحَسَّبُ مِنهُ، لَا سِيَّمَا مَعَ الأَزِّ الشَّدِيدِ لَهُ، وَالنَّفخِ في أُذُنَيهِ، **وَكَثرَةِ تِردَادِ الكَلَامِ في مَجَالِسِهِ زُوراً وَبُهتَاناً أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ يُرِيدُ مُلكاً.**

وَكَانَ يَتَأَيَّدُ ذَلِكَ عِندَهُ بِمَا في الكُتُبِ التِي تُرفَعُ لَهُ في حَقِّ ابنِ تَيمِيَّةَ وَأَتبَاعِهِ، وَلَا سِيَّمَا مَعَ تَمَكُّنِ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِن إِقَامَةِ بَعضِ الحُدُودِ.

وسَبَقَ أَن وَصَلَ إِلَى نَائِبِ السَّلطَنَةِ قَبلَ هَذَا المَرسُومِ وَمَا تَرَتَّبَ

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٠٥-٢٣٨).

عَلَيهِ مِن مِحَنٍ بِنَحوِ ثَلَاثِ سَنَوَاتٍ - في جُمَادَى الأُولَى سَنَةَ (٧٠٢ هـ) تَحدِيداً - كِتَابٌ مُزَوَّرٌ أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ والقَاضِي «شَمسَ الدِّينِ» ابنَ الحَرِيرِيِّ كَانَا يُكَاتِبَانِ الأَمِيرَ «سَيفَ الدِّينِ» قَبجَقَ المَنصُورِيَّ - نَائِبَ حَلَبٍ - وَيَختَارَانِهِ لِنِيَابَةِ المَلِكِ، وَيَعمَلَانِ عَلَى الأُمَرَاءِ، وَأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الأُمَرَاءِ مَعَهُم في ذَلِكَ[1].

وَلَم يَخطُر بِبَالِ أَحَدِهِمَا شَيءٌ مِن ذَلِكَ، وَلَا سَنَحَ في خَيَالِهِ يَوماً مِنَ الأَيَّامِ؛ فَأُخِذُوا مِن هَذِهِ الحَيثِيَّةِ عَلَى غِرَّةٍ!!

فَلَمَّا أَشَاعَ أَتبَاعُ الشَّيخِ أَنَّ الشَّيخَ قَدِ انتَصَرَ، وَفَعَلُوا عَلَى إِثرِ ذَلِكَ مَا يُثَوِّرُ القُضَاةَ وَالفُقَهَاءَ، حُبِسَ حِينَئِذٍ جَمَاعَةٌ مِنَ الأَتبَاعِ وَالمُشَغِّبِينَ، وَهَذَا الإِمَامُ الحَافِظُ أَبُو الحَجَّاجِ «جَمَالُ الدِّينِ» المِزِّيُّ الشَّافِعِيُّ (٧٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ يُحبَسُ أَيضاً؛ لِأَنَّهُ قَرَأَ فَصلاً بِالرَّدِّ عَلَى الجَهمِيَّةِ مِن كِتَابِ «أَفعَالِ العِبَادِ» لِلإِمَامِ البُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَيُغضِبُ ذَلِكَ بَعضَ الفُقَهَاءِ الحَاضِرِينَ وَيَشكُوهُ إِلَى قَاضِي الشَّافِعِيَّةِ ابنِ صَصرَى - وَكَانَ عَدُوّاً لِلشَّيخِ ابنِ تَيمِيَّةَ - فَيَأمُرُ بِسَجنِ المِزِّيِّ، فَبَلَغَ الشَّيخَ «تَقِيَّ الدِّينِ» الخَبَرُ، فَتَأَلَّمَ لِذَلِكَ وَذَهَبَ إِلَى السِّجنِ فَأَخرَجَهُ مِنهُ بِنَفسِهِ، ثُمَّ يَجتَمِعُ بِابنِ صَصرَى عِندَ نَائِبِ السُّلطَةِ، وَيَرفَعُ صَوتَهُ عَلَيهِ وَيَتَشَاجَرُ مَعَهُ، وَيَشتَطُّ عَلَى القَاضِي.

فَيَحلِفُ القَاضِي ابنُ صَصرَى لَا بُدَّ أَن يُعِيدَهُ إِلَى السِّجنِ؛ وَإِلَّا

---

(١) تُعطِي هَذِهِ الأَخبَارُ إِشَارَاتٍ مُهِمَّةٍ إِلى حِرصِ الخُصُومِ عَلَى إِدخَالِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَحَشرِهِ في صُورَةٍ وَوَاقِعِ الصِّرَاعِ السِّيَاسِيِّ حِينَئِذٍ، كَمَا يُتَّهَمُ السَّلَفِيُّونَ في كُلِّ حِينٍ بِتُهَمٍ بَاطِلَةٍ تُؤَلِّبُ السَّاسَةَ عَلَيهِم، وَمَا هِيَ في الحَقِيقَةِ إِلَّا أَكَاذِيبُ وَأَبَاطِيلُ، أَو سُوءُ تَقدِيرٍ مِن بَعضِ أَبنَاءِ المَدرَسَةِ مَبنِيٌّ عَلى سَذَاجَةٍ وَضَعفٍ في تَصَوُّرِ الوَاقِعِ.

عَزَلَ نَفسَهُ، فَأَمَرَ النَّائِبُ بِإِعَادَتِهِ تَطيِيبًا لِقَلبِ القَاضِي، فَحَبَسَهُ عِندَهُ فِي «دَارِ الحَدِيثِ القُوصِيَّةِ» أَيَّامًا ثُمَّ أَطلَقَهُ.

وَيَجتَمِعُ الجَمَاعَةُ مِنَ القُضَاةِ وَالعُلَمَاءِ بَعدُ عَلَى الرِّضَا بِـ«العَقِيدَةِ الوَاسِطِيَّةِ» التَّيمِيَّةِ، وَفِي هَذَا اليَومِ يَعزِلُ ابنُ صَصرَى نَفسَهُ عَنِ الحُكمِ بِسَبَبِ كَلَامٍ سَمِعَهُ مِن بَعضِ الحَاضِرِينَ.

الأَجوَاءُ مَشحُونَةٌ، وَالنُّفُوسُ مُتَوَثِّبَةٌ، وَالأَبحَاثُ دَقِيقَةٌ، لَيسَت مِن تَخَصُّصَاتِ القُضَاةِ، تُثَارُ أَمَامَهُم بِدِقَّةٍ مُتَنَاهِيَةٍ، وَأَلفَاظٍ وَتَفصِيلَاتٍ لَم يَسمَع بِهَا كَثِيرٌ مِنهُم بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ، ثُمَّ يُطلَبُ مِن هَؤُلَاءِ القُضَاةِ بِمَرسُومٍ: الامتِحَانُ!! امتِحَانُ مَن؟ امتِحَانُ ابنِ تَيمِيَّةَ!!

الذِي أَفنَى عُمَرَهُ فِي العِلمِ وَتدقِيقَاتِهِ وَتَفصِيلَاتِه، فَقَرَأَ أَحمَالَ جِمَالٍ مِن كُتُبِ الفَلسَفَةِ وَأَهلِ الكَلَامِ وَالأَديَانِ البَاطِلَةِ وَالعَقَائِدِ المُنحَرِفَةِ، وَكُتُبِ العَقَائِدِ السَّلَفِيَّةِ -المُسنَدَةِ وَغَيرِ المُسنَدَةِ-، وَكُتُبِ الأَشَاعِرَةِ - بِجَمِيعِ أَطيَافِهَا وَمَرَاحِلِهَا وَمَدَارِسِهَا -، وَكُتُبِ المَاتُرِيدِيَّةِ.

كُلُّ مَا سَبَقَ مِن الشَّحنِ وَالإِحَنِ يَجرِي فِي دِمَشقَ، وَيُفلِحُ نَائِبُهَا فِي إِخمَادِ لَهِيبِ الفِتنَةِ، مَعَ بَقَاءِ نَارِهَا، فَيُصدِرُ مَرسُوماً بِدِمَشقَ يَأمُرُ فِيهِ بِالكَفِّ عَنِ الكَلَامِ فِي العَقَائِدِ، وَأَنَّ **(مَن تَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ حَلَّ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَنُهِبَت دَارُهُ وَحَانُوتُهُ)** فَسَكَنَتِ الأُمُورُ.

السُّؤَالُ المُهِمُّ هُنَا: مَتَى كَانَتِ الخِلَافَاتُ العَقَدِيَّةُ تُعَالَجُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ؟!!

وَيَحكُمُ بِهَا القُضَاةُ؟!!

كُلُّ ذَلِكَ يَجرِي فِي دِمَشقَ، وَنَائِبُهَا لَيسَ لَهُ إِلَّا أَن يَرفَعَ مَاجَرَيَاتِ الأَحدَاثِ إِلَى القَاهِرَةِ، حَيثُ يَقطُنُ السُّلطَانُ، وَيُرَشِّحُ إِعَادَةَ مَرسُومٍ بِتَعيِينِ القَاضِي، ويُطَمئِنُ السُّلطَانَ أَنَّ الأَمنَ مُستَتِبٌّ، وَأَنَّ الشَّغبَ زَالَ

أَو كَادَ، وَأَنَّ الكَلِمَةَ مُجتَمِعَةٌ، وَأَنَّ الصُّلحَ قَد تَمَّ مَعَ ابنِ تَيمِيَّةَ، وَأَنَّهُ وَالقُضَاةُ عَلَى اتِّفَاقٍ، كَتَبَ النَّائِبُ إِلَى السُّلطَانِ في مِصرَ بِهَذِهِ الأُمُورِ، فَصَدَرَ مَرسُومَانِ مُفرِحَانِ إِيجَابِيَّانِ، بِحَقِّ القَاضِي وَالشَّيخِ؛ الأَوَّلُ يَعُودُ إِلى مَنصِبِهِ، وَالثَّانِي لَا شِيَةَ في مُعتَقَدِهِ.

لَكِنَّ الفَرحَةَ لَم تَدُم بِهَذَا المَرسُومِ، لِأَنَّ خُصُومَ الشَّيخِ المِصرِيِّينَ كَانَ لَهُم كَلَامٌ آخَرَ، وَمِن أَشهَرِ هَؤُلَاءِ[1]:

(١) قَاضِي المَالِكِيَّةِ عَلِيِّ بنِ مَخلُوفٍ النُّوَيرِيِّ (٦٣٤-٧١٨ هـ).

(٢) الفَقِيهِ الشَّافِعِيِّ «شَمسِ الدِّينِ» مُحَمَّدِ بنِ عِدلَانَ (٧٤٩ هـ).

(٣) أَبِي عَبدِاللهِ القَرَوِيِّ المَالِكِيِّ، لَم يَظفَر شَيخُنَا بِتَفصِيلٍ لِتَرجَمَتِهِ، غَيرَ أَنَّهُ كَانَ شَدِيداً في صُوفِيَّتِهِ وَأَشعَرِيَّتِهِ، سَعَى في حَبسِ ابنِ تَيمِيَّةَ سَعياً شَدِيداً، وَقَامَ في قَضِيَّتِهِ قِيَاماً أَكِيداً، وَلِذَا كَالَ ابنُ المُعَلِّمِ القُرَشِيُّ لِلقَرَوِيِّ المَمَادِحَ في كِتَابِهِ المُعتَدِي «نَجمُ المُهتَدِي وَرَجمُ المُعتَدِي»؛ تَكَلَّمَ فِيهِ بِكَلَامٍ كَثِيرِ البُهتَانِ، وَرَدَّ عَلَيهِ شَيخُنَا بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيهِ مِنَ البَيَانِ[2].

(٤) الأَمِيرِ «رُكنِ الدِّينِ» بِيبَرسَ الجَاشَنكِيرِ، تَسَلطَنَ سَنَةَ (٧٠٩ هـ).

وَهَذَا الأَمِيرُ كَانَ لَهُ دَورٌ خَطِيرٌ في إِصدَارِ المَرسُومِ، بِأَزٍّ مِن:

(٥) الشَّيخِ نَصرِ المَنبِجِيِّ، الذِي كَانَ لَهُ تَأثِيرٌ سَاحِرٌ سَاحِرٌ عَلَى الأَمِيرِ «رُكنِ الدِّينِ» بِيبَرسَ الجَاشَنكِيرِ.

ثُمَّ انتَقَلَ شَيخُنَا لِبَيَانِ..

---

(١) انظُر لِتَرجَمَتِهِم «الدِّرَاسَةَ» (٢١٠-٢٣٨).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢١٢-٢٣٥)، وَفي (٢٢٦) أَفرَدَهُ الشَّيخُ بِوَقفَةٍ تَحتَ عُنوَانِ: (كِتَابُ «نَجمُ المُهتَدِي وَرَجمُ المُعتَدِي» التَّعرِيفُ بِمَبَاحِثِهِ وَمُلَاحَظَاتُنَا حَولَهُ).

◉ حَقِيقَةُ المَرسُومِ[1]:

استَنطَقَ الشَّيخُ هُنَا المَصَادِرَ التِي ذَكَرَتِ المَرسُومَ، لِتُخبِرَنَا عَن حَقِيقَةٍ مُهِمَّةٍ، يُخفِيهَا وَلَا يُبدِيهَا كَثِيرٌ مِمَّن تَكَلَّمُوا عَلَى المَرسُومِ، حَيثُ قَادَهُمُ الهَوَى وَالتَّشَهِّي لِيَصِلُوا مِن خِلَالِ المَرسُومِ إِلَى تَكفِيرِ ابنِ تَيمِيَّةَ أَو حَامُوا حَولَهُ، وَالعِيَاذُ بِاللهِ!!

وَهذِهِ الحَقِيقَةُ تُبرِزُ لَنَا مَنزِلَةَ الشَّيخِ عِندَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ الذِينَ حَاوَلُوا التَّدَخُّلَ لِإِنصَافِ الشَّيخِ وَالدِّفَاعِ عَنهُ بَعدَ إِصدَارِ المَرسُومِ مُبَاشَرَةً، كَنَائِبِ السُّلطَةِ بِدَمَشقَ الأَمِيرِ «آقُوشَ الأَفرَمَ» المَنصُورِيِّ الجَركَسِيِّ، بَلَدِيِّ الشَّيخِ، وَمِمَّن جَالَسَهُ، وَكَانَت لَهُ مَعَهُ صَولَاتٌ وَجَولَاتٌ وَجِهَادٌ، شَهِدَ مُنَاظَرَاتِهِ، وَعَرَفَ صِدقَهُ وَصَلَاحَهُ، وَلِذَا لَهُ مَوَاقِفُ دِفَاعِيَّةٌ عَنِ الشَّيخِ كَثِيرَةٌ، كَمَا وَحَاوَلَ أَن يُقنِعَ الشَّيخَ بِأَن يَترُكَ الذَّهَابَ إِلَى مِصرَ، وَأَنَّهُ سَيُكَاتِبُ السُّلطَانَ وَيُصلِحُ القَضَايَا[2]، فَامتَنَعَ الشَّيخُ وَرَأَى أَنَّ فِي ذَهَابِهِ إِلَى مِصرَ مَصَالِحَ كَبِيرَةً وَكَثِيرَةً.

وَمِمَّا يُؤَكِّدُ تِلكَ المَنزِلَةَ ازدِحَامُ النَّاسِ لِوَدَاعِ الشَّيخِ وَرُؤيَتِهِ، مَا بَينَ بَاكٍ، وَحَزِينٍ، ومُتَفَرِّجٍ، وَمُتَنَزِّهٍ، وَمُزَاحِمٍ مُغَالٍ فِيهِ، وَغَيرِهَا مِنَ المَوَاقِفِ[3].

وَذَكَرَ شَيخُنَا جَمَاعَةً مِنَ الأُمَرَاءِ مِمَّن هُم مُقَرَّبُونَ عِندَ السُّلطَانِ فِيهِم مَحَبَّةٌ ظَاهِرَةٌ لِابنِ تَيمِيَّةَ وَمَيلٌ إِلَى تَقرِيرَاتِهِ[4]؛ كَانَ مِن أَشهَرِهِم:

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٣٨-٢٤٨).

(٢) ما هِيَ القَضَايَا التِي سَيُصلِحُهَا النَّائِبُ وَمَلِكُ الأُمَرَاءِ، وَالتُّهمَةُ المُوَجَّهَةُ إِلى الشَّيخِ أَنَّهُ يُرِيدُ المُلكَ، فَهَذِهِ لَا يطِيقُ الأَفرَمُ دَفعَهَا، تَأَمَّل.

(٣) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٤١-٢٤٢).

(٤) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٤٥-٢٤٧).

الأَمِيرُ «بَدرُ الدِّينِ» جَنكَلِيٌّ، الذِي صَاهَرَهُ السُّلطَانُ النَّاصِرُ ابنُ قَلَاوُونَ بِأَن زَوَّجَ ابنَهُ إِبرَاهِيمَ بِابنَةِ الأَمِير جَنكَلِيٍّ، قَالَ الصَّفَدِيُّ في تَرجَمَةِ الأَمِيرِ المَذكُورِ: (**وَكَانَ يَمِيلُ إِلَى الشَّيخِ «تَقِيِّ الدِّينِ» ابنِ تَيمِيَّةَ، وَيَتَرَشَّفُ كَلَامَهُ، وَيَنتَشِي بِذِكرِهِ**)[1].

حَتَّى أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ كَانَ مقَدَّراً عِندَ السُّلطَانِ نَفسِهِ؛ فَالأُمُورُ بِعَوَاقِبِهَا، ذَلِكَ أَنَّ المِحنَةَ انتَهَت عِندَ رُجُوعِ المَلِكِ النَّاصِرِ إِلَى السَّلطَنَةِ لِلمَرَّةِ الثَّالِثَةِ، فَأَبدَى لِلشَّيخِ إِكرَاماً وَإِجلَالاً وَتَلَقَّاهُ في مَجلِسٍ حافِلٍ فيهِ قُضَاةُ المِصرِيِّينَ وَالشَّامِيِّينَ وَالفُقَهاءُ، وَأَصلَحَ بَينَهُم.

وَالعَجَبُ لَا يَنقَضِي مِمَّن يَحتَجُّ بِمَا في المَرسُومِ وَيَغفَلُ أَو يَتَغَافَلُ عَن أَمثَالِ هَذِهِ الحقَائِقِ[2].



(١) «أَعيَانُ العَصرِ وَأَعوَانُ النَّصرِ» (٢/ ٦٤)، انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٤٤).
(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٤٨).



«الفَصلُ الرَّابِعُ»

«الآثَارُ المُتَرَتِّبَةُ عَلَى المَرسُومِ= وَالتَّشدِيدُ عَلَى الحَنَابِلَةِ»



تَرَتَّبَ عَلَى المَرسُومِ السُّلطَانِيِّ - المَقصُودِ في الدِّرَاسَةِ -بَلَاءٌ شَدِيدٌ عَلَى الحَنَابِلَةِ وَأَتبَاعِ ابنِ تَيمِيَّةَ في مِصرَ وَالشَّامِ، إذ لَم يَبقَ المَرسُومُ حِبراً عَلَى وَرَقٍ - كَمَا يُقَالُ -، وَلكِن كَانَت لَهُ آثَارٌ بِالرَّصدِ وَالمُتَابَعَةِ وَالمُلَاحَقَةِ، لَا سِيَّمَا عَلَى المُنصِفِينَ مِنَ القُضَاةِ، وَنَبَّهَ شَيخُنَا عَلَى أَهَمِّ هَذِهِ الآثَارِ، واختَارَ (حَفِظَهُ اللهُ) مِنهَا:

◉ **إِشهَار وَإِعلَان المَرسُومِ عَلَى مَنَابِرِ مَسجِدِ دِمَشقَ، وَإِهَانَة بَعضِ أَعيَانِ الحَنَابِلَةِ**[1]:

قَالَ النُّوَيرِيُّ: (وَلَمَّا وَصَلَ المِثَالُ[2] إلى دِمَشقَ؛ قُرِئَ عَلَى المَنَابِرِ، كَمَا رُسِّمَ فيهِ وَأُشهِرَ وَأُعلِنَ).

ثُمَّ نَقَل الشَّيخُ نَقلاً آخَرَ عَنِ النُّوَيرِيِّ يَذكُرُ فِيهِ بَعض تَوابِعِ المَرسُومِ؛ كَإِهَانَةِ القَاضِي ابنِ مَخلُوفٍ المَالكِيِّ لبَعضِ أَعيَانِ الحَنَابِلَةِ في القَاهِرَةِ الذِينَ كَانَ بَينَهُم وَبينَهُ مُنَافَرَةٌ وَوَقَائِعُ، بَل واعتَقَلَ بَعضَهُم وَعَزَّرَهُم[3].

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٥١-٢٥٣).

(٢) أَي: المَرسُومُ.

(٣) لِذَا لَا يَنبَغِي أَن يَتَسَلَّطَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ فَيَستَفرِغَ الخِلَافَ العَقَدِيَّ أَو الفِقهِيَّ في مُخَالِفِيهِ باسمِ الدَّولَةِ.

وَذَكَرَ مَا جَرَى لِقَاضِي القُضَاةِ «شَمسِ الدِّينِ» مُحَمَّدِ بنِ الحَرِيرِيِّ الحَنَفِيِّ (٧٢٨ هـ)[١] مِن عَزلٍ؛ لِأَجلِ رَأيِهِ في استِبدَالِ الوَقفِ، وَلِأَنَّهُ تَعَصَّبَ لابنِ تَيمِيَّةَ وَدَافَعَ عَنهُ وَأَثبَتَ مَحضَراً لِبَيَانِ مَا كَانَ عَلَيهِ الشَّيخُ مِنَ الخَيرِ، بَل وَمِمَّا كَتَبَ في أَعلاَهُ مَادِحاً ابنَ تَيمِيَّةَ: (**إِنَّهُ مُنذُ ثَلَاثِ مِئَةِ سَنَةٍ مَا رَأَى النَّاسُ مِثلَهُ**)[٢].

◉ **التَّجدِيدُ لِقَاضِي قُضَاةِ الشَّافِعِيَّةِ ابنِ صَصرَى أَحَدِ أَعدَاءِ ابنِ تَيمِيَّةَ**[٣]:

رَجَعَ ابنُ صَصرَى إِلَى القَضَاءِ وَجُدِّدَ لَهُ بِإِشَارَةٍ مِنَ المَنبِجِيِّ[٤] شَيخِ حَاكِمِ مِصرَ الجَاشَنكِيرِ، قَالَ ابنُ كَثِيرٍ: (**وعَادَ إِلَى دِمَشقَ**[٥] **سَادِسَ ذِي القِعدَةِ، وَالقُلُوبُ لَهُ مَاقِتَةٌ، والنُّفُوسُ مِنهُ نَافِرَةٌ**).

وَمَعَ رُجوعِهِ قُرِئَ بِالجَامِعِ كِتَابٌ فِيهِ الحَطُّ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ وَمُخَالَفَتِهِ لِلعَقِيدَةِ، وَأَن يُنَادَى بِذَلِكَ في الدِّيَارِ الشَّامِيَّةِ، وأُلزِمَ أَهلُ مَذهَبِهِ بِمُخَالَفَتِهِ، وَكَذلِكَ وَقَعَ في مِصرَ.

وَحَصَل لِلحَنَابِلَةِ بِالدِّيَارِ المِصرِيَّةِ إِهَانَةٌ عَظِيمَةٌ لِضَعفِ قَاضِيهِم حِينَئِذٍ.

وَسُجِنَ الشَّيخُ «شَرَفُ الدِّينِ» ابنُ بُخَيخٍ الحَرَّانِيُّ (٧٢٣هـ) أَحدُ أَصحَابِ الشَّيخِ، وَكَانَ اعتِقَالُهُ شُهُوراً مِن سَنَةِ (٧٠٦هـ)، بَعدَ اجتِمَاعِهِ بِالأَمِيرَينِ: «سَيفِ الدِّينِ» سَلَّارَ وَ«رُكنِ الدِّينِ» بِيبَرسَ الجَاشَنكِيرِ،

---

(١) جَاءَ في تَرجَمَتِهِ: (كَانَ عَادِلاً، مَهِيباً، صَارِماً، دَيِّناً، رَأساً في المَذهَبِ)، انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٥٢).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٥٢-٢٥٣)، **فَإِنَّهُ مُهِمٌّ**.

(٣) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٥٣-٢٥٥).

(٤) تَنَبَّه لِمَا سَيأتِي بَعدَ قَلِيلٍ.

(٥) أَي: ابنُ صَصرَى.

وَتكلَّمَ بَينَ أَيدِيهِمَا كَلَاماً طَوِيلاً يَشفَعُ فِيهِ وَينتَصِرُ لِلشَّيخِ، فكَانَ حَبسُهُ، ثُمَّ أُطلِقَ[١].

وَفي ظِلِّ هَذِهِ المِحنَةِ وَمَعَ شِدَّتِهَا لَم يَترُك أَصحَابُ ابنِ تَيمِيَّةَ وَمُحِبُّوهُ سَبِيلاً لِنُصرَتِهِ وَإطلَاقِهِ مِن سِجنِهِ إِلَّا سَلَكُوهُ؛ لَكِنَّ الأُمُورَ كَانَت مُحكَمَةً، وَالخَبَايَا مَحبُوكَةً، ولَا حَلَّ إِلَّا بِمُرَاوَدَة الشَّيخِ عَلَى عَقِيدَتِهِ، وَالنَّيلِ مِنهُ بِالرُّجُوعِ عَنهَا، والاعتِذَارِ مِنهَا، لَكِن هَيهَاتَ هَيهَاتَ أَن يَفعَلَ ابنُ تَيمِيَّةَ ذَلِكَ[٢].

◉ شِدَّةُ البَلَاءِ وَسَبَبُهُ[٣]:

أَرَادَ الشَّيخُ هُنَا أَن يُنَبِّهَ إِلَى صَبرِ ابنِ تَيمِيَّةِ وَجَلَدِهِ في الحَقِّ، حَيثُ استَمَرَّ البَلَاءُ بالشَّيخِ وَمَدرَسَتِهِ مِن سَنَةِ خَمسٍ وَسبعِ مِئَةٍ (٧٠٥ هـ) إِلَى أَوَاخِرِ سَنَةِ تِسعٍ وَسَبعِ مِئَةٍ (٧٠٩ هـ)، وَكَانَت الآثَارُ تَقوَى وَتَضعُفُ، وَتَشتَدُّ وَتَرتَخِي، وَكَانَت بَينَ مَدٍّ وَجَزرٍ.

وَأَكثَرُ ما اشتَدَّت المِحنَةُ لَمَّا تَسَلطَنَ الأَميرُ بِيبَرسُ الجَاشَنكِيرُ مُدَّةَ أَحَدَ عَشرَ شَهراً تَقرِيباً (٢٣/ شَوَّال/ ٧٠٨هـ - ١٦/ رَمَضَان/ ٧٠٩هـ).

كَانَت هَذِهِ المُدَّةُ شَدِيدَةً غَايَةَ الشِّدَّةِ عَلَى الشَّيخِ، وَلَعَلَّهُ مَا مَرَّت في حَيَاتِهِ مِثلُهَا قَسوَةً وَخُطُورَةً، واستَطَاعَ خُصُومُهُ أَن يَنتَزِعُوا مِنهُ مَا لَا يُحِبُّ، وَلَعَلَّهُ تَرَخَّصَ في ذَلكَ أَو بَعضِهِ.

وَهَوَّلَ القَومُ بَأَنَّ الشَّيخَ رَجَعَ عَن مُعتَقَدِهِ؛ **أُكذُوبَةٌ** يَأتِي رَدُّهَا وبَيَانُ زَيفِهَا.

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٥٦-٢٥٧).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٥٧-٢٥٨).

(٣) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٥٦-٢٥٨).

◉ **مُخَبَّآتٌ وَأَسرَارٌ**[١]:

يَكشِفُ الشَّيخُ (حَفِظَهُ اللهُ) هُنَا بَعضَ خَفَايَا الأُمُورِ المُؤَثِّرَةَ جِدًّا في سِياقِ المُؤَامَرَةِ التِي حِيكَت لابنِ تَيمِيَّةَ فَكَانَ مِن نَتَاجِهَا المَرسُومُ المَقصُودُ في الدِّرَاسَةِ.

وِمِن تِلكَ المُخَبَّآتِ وَالخفَايَا النِّزَالَاتُ العِلمِيَّةُ وَالوَاقِعاتُ التِي كَانَت بَينَ ابنِ تَيمِيَّةَ والشَّيخِ نَصر المَنبِجِيِّ، الذِي كَانَ رَأسَاً في تَدبِير الإِيذَاءِ وَإِصدَارِ المَرسُومِ، ذَلِكَ مِن خِلَالِ تَأثِيرِهِ عَلَى الأَمِيرِ بِيبَرسَ الجَاشَنكِيرِ.

وَالمُتَتَبِّعُ لِمِحنَةِ المَرسُومِ مُنذُ مُقَدِّمَاتِهَا إِلَى نِهَايَاتِهَا وَتَوابِعِهَا يَجِدُ تَدَابِيرَ الجَاشَنكِيرِ قَدِيمَةً حَاضِرَةً، فَهُو الذِي رَتَّبَ قُدُومَ الشَّيخِ إِلى مِصرَ، كَمَا وَأَشرَفَ عَلَى مَجَالِسِ مُحَاكَمَتِهِ، وَتَنَقُّلِهِ في السِّجنِ، بَل صَنَائِعُهُ الخَفِيَّةُ تَدُبُّ إِلَى المِحنَةِ بِهُدُوءٍ وَالشَّيخُ في الشَّام، فَهُنَاكَ بَدَأَ بِحِيَاكَةِ خُيُوطِ المُؤَامَرَةِ؛ وَأَوَّلُ مَا نَسَجَ مِنهَا: استِدعَاءَ ابنِ تَيمِيَّةَ وَمُحَاقَقَتُهُ بِعَقِيدَتِهِ «الوَاسِطِيَّةِ»، وَأَن يَبقَى لِابنِ صَصرَى نُفُوذٌ وَسُلطَةٌ مِن خِلَالِ القَضَاءِ، وَهَذَا ما أَشَارَ بِهِ المَنبِجِيُّ - كَمَا سَبَقَ -.

وَمِنَ الخَبَايَا وَالخَفَايَا- مُؤَامَرَةً-؛ إِرسَالُ مَرسُومٍ مِن مِصرَ عَلَى إِثرِ مَجَالِسِ المُحَاكَمَةِ حَولَ «العَقِيدَةِ الوَاسِطِيَّةِ» فِيهِ تَقدِيرٌ لِاجتِمَاعِ الكَلِمَةِ عَلَى ذَاتِ العَقِيدَةِ، مِمَّا يَجعَلُ ابنَ تَيمِيَّةَ يَشعُرُ بِالأَمَانِ فَيستَجِيبُ مُبَاشَرَةً حَالَ طُلِبَ إِلَى مِصرَ، فَكَانَ ذَلِكَ، وَمِن هُنَا تَبدَأُ المُؤَامَرَةُ الحَقِيقِيَّةُ.

فَصَّلَ الشَّيخُ في هَذِهِ الخَبَايَا وَالأَسرَارِ بِصُورَةٍ تُظهِرُ خُيُوطَ المُؤَامَرَةِ جَلِيَّةً، وَأَنَّ مَا تَعرَّضَ لَهُ ابنُ تَيمِيَّةَ لَيسَ لِدِينِهِ وَمَذهَبِهِ فَقَط؛ وَإِنَّمَا (وَرَاءَ الأَكَمَةِ مَا وَرَاءَهَا).

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٥٨-٢٦٢).

وَعَلَيهِ فَمِنَ الظُّلمِ لابنِ تَيمِيَّةَ: أَن يُقَالَ: إِنَّ المَرسُومَ مَلَكِيٌّ وَنَاصِرِيٌّ، وَإِنَّهُ وَقَعَ بَعدَ تَحَرٍّ بِشأنِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَمُعتَقَدِهِ، هَذَا لَم يَكُنِ البَتَّةَ في ظِلِّ المُؤَامَرَةِ وَالمُكَايَدَةِ..

وَحَتَّى يَتِمَّ التَّصَوُّرُ لِخُيُوطِ المُؤَامَرَةِ تَكَلَّمَ الشَّيخُ في..

◉ تَدَاخُلَاتُ وَمُلَابَسَاتُ[1]:

قَصَدَ الشَّيخُ مِن هَذَا العُنوَانِ التَّنبِيهَ إِلَى أَنَّ مِحنَةَ ابنِ تَيمِيَّةَ لَم تَخرُج مِن عَبَاءَةِ المَنبِجيِّ وَالجَاشَنكِيرِ فَقَط، وَإِنَّمَا شَارَكَ فِيهَا أَيضاً مِن حَيثُ يَشعُرُونَ أَو لَا يَشعُرُونَ عُلَمَاءُ وَقُضَاةٌ وَأُمَرَاءُ، **الجَامِعُ بَينَهُم**: مُعَادَاةُ ابنِ تَيمِيَّةَ وَمَنهَجِهِ عَلَى تَفَاوُتٍ بَينَهُم.

فَابنُ تَيمِيَّةَ بِنَظَرِ هَؤُلَاءِ مُتَمَرِّدٌ عَلَى أَحكَامِ القُضَاةِ كَونُهُ أَخرَجَ بَعضَ أَنصَارِهِ مِن السِّجنِ بِغَيرِ عِلمِ نَائِبِ السُّلطَانِ وَلَا مُوَافَقَةٍ مِنَ القَاضِي.

وَيَزدَادُ الأَمرُ إِذَا عُلِمَ أَنَّ الرَّجُلَ لَهُ أَتبَاعٌ وَبَعضُهُم رِعَاعٌ، يَأتَمِرُونَ بِأَمرِهِ، فَيُخشَى مِن كَثرَتِهِم وَسَطوَتِهِم.

وَإِذَا أُضِيفَ لِمَا سَبَقَ تَشوِيهٌ مُمَنهَجٌ لِعَقِيدَتِهِ وَمَوَاقِفِهِ العِلمِيَّةِ، مَعَ كَذِبٍ وَزِيَادَةٍ وَمُبَالَغَةٍ؛ فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا سَيَزِيدُ مِن دَائِرَةِ الخُصُومِ، وَالتَّشَوُّفِ إِلَى الفَتكِ بِهِ.

كُلُّ هَذَا وَابنُ تَيمِيَّةَ عَلَى وَعيٍ تَامٍّ بِمَا يُحَاكُ لَهُ..

◉ عِلمُ ابنِ تَيمِيَّةَ بِالمُؤَامَرَةِ[2]:

لَم يَكُن الشَّيخُ غُفلاً عَن خُيُوطِ وَأَبعَادِ المُؤَامَرَةِ، حَيثُ أَلمَحَ بِهَا

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٦٢-٢٦٧).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٦٧-٢٦٨).

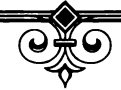
وَكَشْفَهَا في مَوَاقِفَ كَثِيرَةٍ لِلمَسؤُولِينَ وَالسُّلطَانِ.

بِنَاءً عَلَى مَا سَبَقَ نَبَّهَ الشَّيخُ إِلَى..

◉ **السَّبَبُ الحَقِيقِيُّ لإِصدَارِ المَرسُومِ**[١]:

بَيَّنَت كُتُبُ التَّارِيخِ وَالتَّرَاجِمِ أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ كَانَ يَنَالُ مِنَ الجَاشَنكِيرِ وَشَيخِهِ المَنبِجِيِّ، وَيَتكَلَّمُ في ابنِ عَرَبِيٍّ الطَّائِيِّ وَأَتبَاعِهِ، فَأَرَادُوا تَسيِيرَهُ إِلَى الإِسكَندَرِيَّةِ كَهَيأَةِ المَنفَى، لَعَلَّ أَحَداً مِن أَهلِهَا يَتَجَاسَرُ عَلَيهِ فَيَقتُلَهُ غِيلَةً، فَيُستَرَاحُ مِنهُ، فَمَا كَانَ إِلَّا أَنِ ازدَادَ النَّاسُ لَهُ مَحبَّةً وَتَوقِيراً.

وَلِذَا رَصَدَ شَيخُنَا أَعمَالَ الجَاشَنكِيرِ في الفِتنَةِ قَبلَ وِلَايَتِهِ؛ لِيكَشِفَ أَنَّ المَرسُومَ لَم يَكُن سُلطَانِيّاً وَلَا نَاصِرِيّاً، وَلَم يَأتِ - بَعدَ تَأَنٍّ وَتَحَرٍّ - بِشأنِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَمُعتَقَدِهِ، وَهَذَا لَم يَكُنِ البَتَّةَ، وَإِنَّا هِيَ مُؤَامَرَةٌ مَحبُوكَةٌ؛ تَنَوَّعَت أَهدَافُهَا وَوَسَائِلُهَا، وَجُعِلَت قَضِيَّةُ العَقِيدَةِ غِلَافاً لَهَا، وَمَن تَلَمَّسَ ذَلِكَ وَجَدَهُ[٢].



(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٦٨-٢٦٩).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٦٩-٢٧١).



«الفَصلُ الخَامِسُ»
«ابنُ تَيمِيَّةَ في السِّجنِ»

جَاءَ الكَلَامُ عَن هَذِهِ المَرحَلَةِ في الدِّرَاسَةِ ضِمنَ العَنَاوِينِ الآتِيَةِ:

◉ **السِّجنُ عَلَى إِثرِ المَرسُومِ[1]:**

كَشَفَ الشَّيخُ هُنَا قِصَّةَ سِجنِ ابنِ تَيمِيَّةَ، وَأَنَّ قَرَارَ الحَبسِ كَانَ مُعَدّاً قَبلَ وُصُولِ شَيخِ الإِسلَامِ لِمِصرَ، وَأَنَّ الحِيلَةَ دَبَّرَهَا الخُصُومُ المِصرِيُّونَ بِخَفَاءٍ[2]؛ لِعِلمِهِم أَنَّ الشَّيخَ لَا يُمكِنُ البَحثُ مَعَهُ، وَلَا أَن تُقَابَلَ الحُجَّةُ بِالحُجَّةِ، لِذَا يُعقَد لَهُ مَجلِسُ مُحَاكَمَةٍ صُورِيٌّ، يُدَّعَى فِيهِ عَلَيهِ، وَتُقَامُ عَلَيهِ الشَّهَادَاتُ، وَيَصدُرُ الحُكمُ وَيُستَرَاحُ مِنَ الشَّيخِ، حَتَّى طَالَبَ المُدَّعِي تَعزِيرَ ابنِ تَيمِيَّةَ عَلَى أَقوَالِهِ التَّعزِيرَ البَلِيغَ إِشَارَةً مِنهُ إِلَى قَتلِهِ عَلَى مَذهَبِ الإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

السُّؤَالُ: أَيُعقَلُ أَنَّ مَنهَجَ ابنِ تَيمِيَّةَ وَآرَاءَهُ تَستَحِقُّ كُلَّ هَذِهِ المَوَاقِفِ العَنِيفَةِ؟!! أَم أَنَّ مَا خَفِيَ أَعظَم؟!!

وَمَعَ هَذَا لَم يَتَرَدَّد الشَّيخُ عَنِ الاستِجَابَةِ حِينَ استُدعِيَ إِلَى مِصرَ لِمَصَالِحَ مُهِمَّةٍ كَانَ يَرَاهَا.

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٧٥-٢٧٧).

(٢) رَأسُهُم الأَمِيرُ الجَاشَنكِيرُ بِأَزِّ ابنِ مَخلُوفٍ وَالمَنبِجِيِّ بِالدَرَجَةِ الأُولَى.

نَعَم؛ لَم يُحَصِّل ابنُ تَيمِيَّةَ جَمِيعَ مَا أَرَادَ مِن سَفَرِهِ، إِلَّا أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَسَّر لَهُ مِنَ الخَيرَاتِ وَالبَرَكَاتِ وَالفُتُوحَاتِ مَا لَم يَكُن لَهُ بِحُسبَانٍ.

◉ **مَصَالِحُ ابنِ تَيمِيَّةَ في السَّفَرِ إِلَى مِصرَ**[1]:

هَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ ابنُ تَيمِيَّةَ بِنَفسِهِ حِينَ حَاوَلَ الأَفرَمُ - نَائِبُ السُّلطَانِ عَلَى الشَّامِ - أَن يُثنِيَهُ عَنِ السَّفَرِ إِلَى مِصرَ؛ فَأَبَى الشَّيخُ (وَذَكَرَ لَهُ أَنَّ فِي تَوَجُّهِهِ لِمِصرَ مَنفَعَةً كَبِيرَةً، وَمَصَالِحَ كَثِيرَةً).

فَالمَصلَحَةُ كَانَت أَن ظَهَرَ في مِصرَ الخَيرُ وَالبَرَكَاتُ في انتِشَارِ المُعتَقَدِ السَّلَفِيِّ وَظُهُورُهُ وَنُصرَتُهُ عَلَى وَجهٍ لَا يَستَطِيعُهُ أَحَدٌ مِن البَشَرِ.

وَبُعدُ النَّظَرِ التَّيمِيِّ بِالنِّسبَةِ لِأَهَمِّيَّة مِصرَ يَظهَرُ مِن كَلَامِهِ الآتِي..

◉ **مِصرُ في نَظَرِ ابنِ تَيمِيَّةَ آنَذَاكَ**[2]:

نَقَلَ شَيخُنَا (حَفِظَهُ اللهُ) هُنَا نَصّاً مِن كَلامِ ابنِ تَيمِيَّةَ مُهِمّاً -**بَل في غَايَةِ الأَهَمِّيَّةِ**-، يُظهِرُ بَصِيرَةً بِوَاقِعِ الأُمَّةِ حِينَئِذٍ، وَمَا أَصَابَهَا مِن الآفَاتِ، وَدَقِيقَ اطِّلَاعِهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَلَى الأَحدَاثِ التِي تَجرِي حَولَهُ، وَأَنَّهُ لَم يَكُن سَاذَجاً أَو مُغَفَّلاً، أَو مِمَّن يَمشِي إِلَى حَتفِهِ بِظَلَفِهِ، وَجَاءَ بَيَانُهُ هَذَا في **ثَنَايَا شَرحِهِ لِخطَرِ الرَّوَافِضِ وَالخَوَارِجِ عَلَى أُمَّةِ الإِسلَامِ، وَتَعَاوُنِهِم مَعَ التَّترِ، وَإِحضَارِهِم لِاجتِيَاحِ بِلَادِ الإِسلَامِ، «سُبحَانَ رَبِّي» فَالتَّارِيخُ يُعِيدُ نَفسَهُ**[3].

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٧٧-٢٧٨).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٧٨-٢٨١).

(٣) **يَا لَيتَ أَنَّ السَّاسَةَ والمُؤَثِّرِينَ في الأُمَّةِ يَقرَأُونَ أَمثَالَ هَذِهِ التَّقرِيرَاتِ؛ التِي تُبَصِّرُهُم أَو تُقَرِّبُهُم جِدّاً مِن فَهمِ وَاقِعِهِم، وَتُعِينُهُم - بَعدَ الاستِعَانَةِ بِاللهِ - عَلَى حُسنِ التَّدبِيرِ وَصَوَابِ المَوقِفِ.**

وَيَحمِلُ النَّصُّ أَيضاً بَعضَ الأَسرَارِ التِي تَخُصُّ أَهلَ السُّنَةِ -بِالمَفهُومِ العَامِّ-، وَكَلِمَةً في أَحوَالِ الفِرَقِ البَاطِنِيَّةِ الخَائِنَةِ لِلأُمَّةِ الفَاتَّةِ في عَضُدهَا، كَمَا وَيُرَكِّزُ عَلَى أَهَمِّيَّةِ مِصرَ وَالشَّام وَأَهلِهِمَا؛ وَأَنَّهُمَا كَتِيبَةُ الإِسلَامِ، وَعِزُّ الكَتِيبَةِ فِيهِمَا عِزٌّ لِأَهلِ الإِسلَامِ[1].

وَمِن خِلَالِ مَا سَبَقَ نَفهَمُ حِرصَ ابنِ تَيمِيَّةَ عَلَى الذَّهَابِ إِلَى مِصرَ مَعَ شِدَّةِ خُطُورَةِ ذَلِكَ، وَحِرصَهُ أَيضاً عَلَى البَقَاءِ فِيهَا.

◉ ابنُ تَيمِيَّةَ لَا يَخرُجُ مِن مِصرَ[2]:

كَانَ مَقصِدُ الشَّيخِ مِن هَذَا المَبحَثِ التَّأكِيدَ عَلَى حِرصِ شَيخِ الإِسلَامِ عَلَى مِصرَ وَبَقَاءِهِ فِيهَا، فَإِنَّه رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا أُطلِقَ مِن السِّجنِ امتَنَعَ مِن العَودَةِ إِلَى دِمَشقَ، وَأَقَامَ في القَاهِرَةِ يُقرِئُ العِلمَ وَيَنشُرُ السُّنَّةَ في الجَوَامِعِ وَالمَجَالِسِ العَامَّةِ، فاجتَمَعَ عَلَيهِ الخَلقُ، وَتَرَدَّدَ إِلَيهِ الطَّلَبَةُ إِلَى أَن صَحِبَ المَلِكَ النَّاصِرَ إِلَى الشَّامِ بِنِيَّةِ الغَزَاةِ سَنَةَ (٧١٢ هـ).

وَسَاءَ ذَلِكَ أَعدَاءَ الشَّيخِ وَحَصِرَت صُدُورُهُم فَرَأَوا نَقلَهُ إِلَى الإِسكَندَرِيَّةِ؛ لِظَنِّهِم أَنَّ قُلُوبَ أَهلِهَا عَن مَحَبَّتِهِ عَرِيَّةٌ، أَرَادُوا إِبعَادَهُ، أَو لَعَلَّهُم يَتَمَكَّنُوا مِن قَتلِهِ.

أَرسَلَ بِهِ القَومُ إِلَى ثَغرِ الإِسكَندَرِيَّةِ، فَمَاذَا كَانَ؟

نَزَلَ بِالثَّغرِ عَلَى نِيَّةِ الرِّبَاطِ -لِلَّهِ دَرُّهُ- وَانقَلَبَ الحَالُ عَلَى غَيرِ مَقصِدِهِم، أَقبَلَ أَهلُ الإِسكَندَرِيَّةِ عَلَى الشَّيخِ إِقبَالاً عَجِيباً؛ مُكرِمِينَ لَهُ، يَنشُرُ فِيهِمُ التَّوحِيدَ وَالسُّنَّةَ، رَادّاً عَلَى غُلَاةِ الصُّوفِيَّةِ الاتِّحَادِيَّةِ مِن

---

(١) أَمثَالُ هَذِهِ النُّصُوصِ التَّيمِيَّةِ تَكشِفُ لَنَا سَبَبَ حِرصِ أَعدَاءِ الإِسلَامِ مِنَ الدَّاخِلِوَالخَارجِ عَلَى وَأدِ تُرَاثِ الشَّيخِ وَعُلُومِهِ.

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٨١- ٢٨٤).

السَّبعِينِيَّةِ وَالعَرَبِيَّةِ، فاستَقرَّ في أَهلِ الثَّغرِ عَامَّتِهِم وَخَوَاصِّهِم مَحبَةُ الشَّيخِ وَتَعظِيمُهُ، وَصَدَقَ مَن قَالَ: (مَا صَدَقَ اللهَ عَبدٌ إِلَّا وَصنعَ لَهُ)[١].

◉ **سِجنُ ابنِ تَيمِيَّةَ وَآثَارٌ مُهِمَّةٌ**[٢]:

يُؤَكِّدُ الشَّيخُ (سَدَّدَهُ اللهُ) هُنَا عَلَى دَورِ عُلَمَاءِ الأَشَاعِرَةِ وَقُضَاتِهِم في مِصرَ في المُؤَامَرَةِ التِي دُبِّرَت لِشَيخِ الإِسلَامِ، وَحِرصِهِم عَلَى تَعلِيقِ الجِنَايَةِ بِالأَمِيرِ بِيبَرسَ الجَاشَنكِيرِ.

حَيثُ اجتَمَعَ رَأيُ عَدَدٍ مِنَ القُضَاةِ وَالعُلَمَاءِ (مُتَصَوِّفَةٍ وَأَشَاعِرَةٍ) في مِصرَ عَلَى ضَرُورَةِ الحَدِّ مِنَ انتِشَارِ آرَاءِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَضَرُورَةِ مُلَاحَقَتِهَا، وَالوُقُوفِ أَمَامَهَا بِكُلِّ قُوَّةٍ!! وَهَكَذَا كَانَ.

فَلَم تَطُل مُدَّةُ وُصُولِ ابنِ تَيمِيَّةَ لِمِصرَ حَتَّى رَأَى نَفسَهُ في السِّجنِ، وَلَيسَ المُرَادُ إِلَّا صِدقُ مَوَاقِفِهِ في قَضَايَا الأُمَّةِ المَصِيرِيَّةِ ذَاكَ الوَقتِ؛ وَمُعتَقَدُهُ وَمُرَاوَدَتُهُ عَنهُ وَامتِحَانُهُ فِيهِ.

سُجِنَ ابنُ تَيمِيَّةَ لِمُدَّةِ عَامٍ وَسِتَّةِ شُهُورٍ (٢٦/ رَمَضَانَ/ ٧٠٥هـ - ٢٣/ رَبِيعِ الأَوَّلِ/ ٧٠٧هـ) لِيَفتُرَ عَن خُصُومِهِ، وَيَقصُر عَن بَسطِ لِسَانِهِ وَقَلَمِهِ، وَهُوَ لَا يُتَاجِرُ بِثَوَابِتِهِ، وَلَا يَرجِعُ وَلَا يَلوِي عَلَى نَاصِحٍ.

وَكَانَ لِسَجنِهِ بَعضُ الآثَارِ الخَاصَّةِ وَالعَامَّةِ كَ: إِصلَاحِهِ حَالَ المَحَابِيسِ مِن مُشتَغِلِينَ بِأَنوَاعِ اللَّعِبِ وَالمَلَاهِي إِلَى مُلَازَمَةِ الصَّلَاةِ، وَالتَّوَجُّهِ إِلَى اللهِ بِالأَعمَالِ الصَّالِحَةِ، مَعَ تَعلِيمِهِمُ السُّنَّةَ وَمَا يَحتَاجُونَ إِلَيهِ.

وَمِن آثَارِ سَجنِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ الأَصدَاءُ الكَبِيرَةُ في البِلَادِ وَالأَنحَاءِ، حَتَّى كَتَبَ عُلَمَاءُ الدِّيَارِ العِرَاقِيَّةِ وَالشَّامِيَّةِ رَسَائِلَ إِلَى السُّلطَانِ يَنتَصِرُونَ

---

(١) انظُر «مَجمُوع الفَتَاوَى» (١٠/ ١١) (١١/ ٣١٤) (٢٢/ ٣٠٩).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَة» (٢٨٤-٢٨٧).

فِيهَا لِشَيخِ الإِسلَامِ وَيُؤَيِّدُونَهُ.

وَتَعَاطَفَ مَعَ الشَّيخِ غيرُ وَاحِدٍ مَن الأُمَرَاءِ وَالمَسؤُولِينَ لِإِيمَانِهِم أَنَّ الإِمَامَ الدِّمَشقِيَّ الوَافِدَ إِلَى سُجُونِ مِصرَ: إِمَامٌ فَذٌّ، وَعَابِدٌ صَادِقٌ، وَذُو سَمتٍ، وَخُلُقُهُ مَرضِيٌّ، لَمَّا قَارَنُوا ذَلِكَ بِأَخلَاقِ وَأَحوَالِ وَسُلُوكِ الذِينَ حَاكَمُوهُ وَسَجَنُوهُ، تَعَاطَفَ هَؤُلَاءِ الأُمَرَاءُ وَالمَسؤُولُونَ مَعَهُ وَسَعَوا لِإِخرَاجِهِ مِن سِجنِهِ، كَمَا صَنَعَ الأَمِيرُ «سَيفُ الدِّينِ» سَلَّار نَائِبُ مِصرَ[١].

◉ حَالُ الإِمَامِ مَعَ السِّجنِ[٢]:

أَظهَرَ شَيخُ الإِسلَامِ السُّرُورَ حَالَ وَرَدَهُ الأَمرُ بِسِجنِهِ، وَقَالَ لِتِلمِيذِهِ ابنِ القَيِّمِ كَلِمَتَهُ المشهُورَةَ: (مَا يَصنَعُ أَعدَائِي بِي؟

أَنا جَنَّتِي وَبُستَانِي في صَدرِي، أَينَ رُحتُ فَهِيَ مَعِي لَا تُفَارِقنِي!!

إِنَّ حَبسِي خِلوَةٌ، وَقَتلِي شَهَادَةٌ، وَإِخرَاجِي مِن بَلَدِي سِيَاحَةٌ).

وَقَالَ مَرَّةً: (المَحبُوسُ مَن حُبِسَ قَلبُهُ عَن رَبِّهِ -تَعَالَى-، وَالمَأسُورُ مَن أَسَرَهُ هَوَاهُ).

◉ وَفَاءُ نَائِبِ السَّلطَنَةِ بِدِمَشقَ لابنِ تَيمِيَّةَ وَأَنَّهُ مَا زَالَ عَلَى العَهدِ[٣]:

أَورَدَ شَيخُنَا هُنَا خَبَرَ الكِتَابِ الذِي أَرسَلَهُ ابنُ تَيمِيَّةَ مِن سِجنِهِ في القَاهِرَةِ[٤]، يَتَكَلَّمُ فيهِ عَن حَيَاتِهِ في السِّجنِ وَعِبَادَاتِهِ، وَأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَم

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٩٠-٢٩٤)، **فَإِنَّهُ مُهِمٌّ**.

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٨٧-٢٨٩).

(٣) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٢٩٤-٢٩٥).

(٤) كَتَبَ الشَّيخُ (ابنُ تَيمِيَّةَ) مَجمُوعَةً مِنَ الرَّسائِلِ أَرسَلَهَا مِن سِجنِهِ إِلَى أَحِبَّتِهِ وَتَلَامِيذِهِ بِدِمَشق، أَورَدَ بَعضاً مِنهَا شَيخُنَا في «الدِّرَاسَةِ» مَعَ تَحلِيلٍ دَقِيقٍ =

يَقبَل شَيئَاً مِن أَحَدٍ قَطُّ؛ لَا مِنَ النَّفَقَاتِ السُّلطَانِيَّةِ، وَلَا مِنَ الكِسوَةِ، وَلَا مِنَ الإِدرَارَاتِ، وَلَا مِن غَيرِهَا، وَأَنَّهُ لَم يَتَدَنَّس بِشَيءٍ مِن ذَلِكَ.

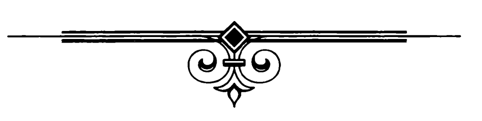
فَطَلَبَ النَّائِبُ في دِمَشقَ الكِتَابَ وقُرِئَ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ جَعَلَ الأَمِيرُ يُثنِي عَلَى الشَّيخِ وَدِيَانَتِهِ وَزُهدِهِ وَوَرَعِهِ، وَقَالَ: (مَا رَأَيتُ مِثلَهُ).

◉ تَدَابِيرُ خُرُوجِ ابنِ تَيمِيَّةَ مِنَ السِّجنِ(١):

المَقصِدُ هُنَا التَّأكِيدُ عَلَى استِفرَاغِ خُصُومِ ابنِ تَيمِيَّةَ كُلَّ الوَسَائِلِ لِلتَّضيِيقِ وَالإِذلَالِ بِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، حَيثُ صَارَ خُرُوجُهُ مِن السِّجنِ مَطلَبَاً لِلمُحِبِّ وَالشَّانِي، وَالقَرِيبِ وَالقَاصِي، بَل كَادَ أَن يَكُونَ إِخرَاجُهُ مِن مِصرَ وَإِعَادَتُهُ إِلَى بَلَدِهِ مَطلَبَاً رَسمِيَّاً، عَلَى أَن يُبدِيَ شَيئَاً مِن التَّنَازُل عَن عَقِيدَتِهِ وَلَو بِالأَلفَاظِ وَالعِبَارَاتِ!!

وَصَارَت إِجرَاءَاتٌ لِإِخرَاجِ الشَّيخِ مِن سِجنِهِ وَإِطلَاقِ سَرَاحِهِ مَعَ غِيَابٍ مُرِيبٍ لِلقُضَاةِ حِينَ تِلكَ الإِجرَاءَاتِ، ثُمَّ يَتَدَخَّلُونَ فَجأَةً بَعدَ أَن تَمَّ الأَمرُ، وَيَكونُ تَدَخُّلُهُم في رَدِّهِ إِلَى السِّجنِ مَرَّةً أُخرَى.

وَنَقَل شَيخُنَا (حَفِظَهُ اللهُ) نُقُولَاتٍ جَيِّدَةً عَن تَلَامِيذِ ابنِ تَيمِيَّةَ في وَصفِ قِصَّةِ مُحَاوَلَاتِ إِخرَاجِهِ مِنَ السِّجنِ، وَمُؤَامَرَاتِ إِعَادَتِهِ إِلَيهِ.



= لِمَضَامِينِهَا وَإِبرَازٍ لِلقَضَايَا في تِلكُمُ الرَّسَائِلِ التِي تَخُصُّ «الدِّرَاسَةَ»، انظُر: (٢٩٥-٣٠١).

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٠١-٣٠٦).



«الفَصلُ السَّادِسُ»

«المَرَاسِيمُ وَتَبدِيدُ الشُّبُهَاتِ وَالأَوهَامِ»

يُعَدُّ هَذَا الفَصلُ مِن أَهَمِّ فُصُولِ الدِّرَاسَةِ؛ لِتَضَمُّنِهِ المُنَاقَشَاتِ العِلمِيَّةِ لِبعضِ المَسَائِلِ العَقَدِيَّةِ التِي تَضَمَّنَهَا المَرسُومُ، وَابتَدَأَ شَيخُنَا (حَفِظَهُ اللهُ) هَذَا الفَصَلَ لِأَهَمِّيَّتِهِ بِـ:

◉ **تَمهِيد**[1]:

تَبَيَّنَ لِقَارِئِ الفُصُولِ السَّابِقَةِ مِنَ الدِّرَاسَةِ وَأَدرَكَ- وَلَا بُدَّ-أَنَّ مَا يُذكَرُ مِن تَكفِيرِ ابنِ تَيمِيَّةَ فِيهِ مَا فِيهِ، فَالمُلَابَسَاتُ وَالمُنَاسَبَاتُ وَالأَحدَاثُ وَمَاجَرَيَاتُ الأُمُورِ تَتَعَارَضُ مَعَ ذَلِكَ جُملَةً وَتَفصِيلاً، فَابنُ تَيمِيَّةَ كَانَ مَنصُوراً قَبلَ ذَهَابِهِ إِلَى مِصرَ، وَبَعدَ رُجُوعِهِ مِنهَا، مَعَ إِفَادَتِهِ العَظِيمَةِ لِأَهلِ مِصرَ، وَنَشرِ دَعوَتِهِ فِيهِم، وَهَذَا كَفِيلٌ بِنَقضِ تِلكَ الدَّعوَى التِي رَدَّدَهَا بَعضُ خُصُومِهِ، وَهَذَا مَا يُسَمَّى بِـ«**النَّقدِ الخَارِجِيِّ**» لِلمَرسُومِ.

وَبَعدَ المُنَاقَشَاتِ وَالتَّحلِيلَاتِ الدَّقِيقَاتِ لِلمَرسُومِ تَارِيخِيّاً انتَقَلَ الشَّيخُ فِي هَذَا الفَصلِ إِلَى «**النَّقدِ الدَّاخِلِيِّ**» بَعدَ استِيفَائِهِ «**النَّقدَ الخَارِجِيَّ**» فِيمَا مَضَى مِن فُصُولٍ، وَبِاجتِمَاعِ النَّقدَينِ يَتَبَيَّنُ لِكُلِّ مُنصِفٍ أَنَّ التَّعَلُّقَ بِالمَرسُومِ لِلطَّعنِ بِشَيخِ الإِسلَامِ **سَبِيلٌ بَاطِلٌ، وَطَرِيقٌ وَاهٍ، وَحُجَّةٌ سَاقِطَةٌ**..

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣١١).

هَذَا إِجمَالٌ؛ هَاكَ تَفصِيلَهُ..

◉ **أَهَمُّ مَا تَضَمَّنَهُ المَرسُومُ مِن اتِّهَامَاتٍ**(١):

جَاءَت صِيَاغَةُ المَرسُومِ مِن أَدِيبٍ لَا عِلمَ لَهُ بِالمَسائِلِ وَالقَضَايَا التِي أَشَارَ إِلَيهَا المرسُومُ كَتُهَمٍ لِابنِ تَيمِيَّةَ، وَلِذَا لَم يَحتَوِ المَرسُومُ إِلَّا عَلَى الاتِّهَامِ؛ فَلَيسَ فِيهِ حُجَجٌ وَلَا أَدِلَّةٌ تَفصِيلِيَّةٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مُقَرَّرَاتٌ تَخُصُّ شَيخَ الإِسلَامِ عَلَى وَفقِ أَهوَاءِ خُصُومِهِ، فَرَمَوهُ فِيهَا بِعظَائِمِ الأُمُورِ؛ وَهِيَ تَدُورُ عَلَى تُهمَةِ:

◉ **التَّجسِيم**(٢):

طَوَّلَ شَيخُنَا المَقَامَ هُنَا، وَاعتَنَى بِرَدِّ هَذِهِ الفِريَةِ بِشَكلٍ لَعَلَّكَ لَا تَجِدهُ إِلَّا في هَذِهِ «الدِّرَاسَةِ»، فَكَانَت جَولَةً عِلمِيَّةً دَقِيقَةً تَكشِفُ أَنَّ تُهمَةَ التَّجسِيمِ وَأَمثَالَهَا مِمَّا صُرِفَ لابنِ تَيمِيَّةَ وَأَتبَاعِهِ خَاصَّةً وَالحَنَابِلَةِ عَامَّةً مَا هِيَ إِلَّا: **دَعَاوَى وَاتِّهَامَاتٍ، وَتَعَلُّقٌ بِالعُمُومَاتِ وَاللَّوازِمِ البَاطِلَاتِ، وَهِيَ -عِندَ المُبَاحَثَةِ وَالتَّمحِيصِ- لَا تُسمِنُ وَلَا تُغنِي مِن جُوعٍ، وَهَذَا مَنهَجٌ مُطَّرِدٌ عِندَ أَهلِ البِدَعِ، مَعلُومٌ ظَاهِرٌ لِمَن عَايَنَ وَعَايَشَ كِتَابَاتِهِم وَتَقرِيرَاتِهِم.**

ثُمَّ انتَقَلَ الشَّيخُ إِلَى البَحثِ التَّفصِيلِي في تُهمَةِ التَّجسِيمِ وَتَفنِيدِهَا، وَجَاءَ بَحثُهُ (حَفِظَهُ اللهُ) عَلَى النَّحوِ التَّالِي:

◉ **الإِمَامُ أَحمَدُ وَالتَّجسِيمُ**(٣):

بَحثَ شَيخُنَا هَذِهِ العَلَاقَةَ المَزعُومَةَ بَينَ الإِمَامِ أَحمَدَ وَالتَّجسِيمِ

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣١١-٣١٢).
(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣١٢).
(٣) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣١٢-٣١٦).

في نِقَاطٍ، مِن أَهَمِّهَا:

أَوَّلاً: كَشَفَ الشَّيخُ هُنَا بِلَمحَةٍ تَارِيخِيَّةٍ عَن أَوَّلِ مَن ذَكَرَ ضِمنَ مُعتَقَدِ الإِمَامِ أَحمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ نَفيَ الجِسمِيَّةِ عَنِ اللهِ؛ وَهُوَ: عَبدُ الوَاحِدِ بنُ أَبِي الحَسَنِ التَّمِيمِيِّ، «أَبُو الفَضلِ» الحَنبَلِيُّ (٤١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، المَائِلُ إِلَى طَرِيقَةِ الأَشَاعِرَةِ.

وَإِلَّا فَلَا يُعرَف ذَلِكَ فِي نُصُوصِ الإِمَامِ وَأَصحَابِهِ إِثبَاتاً وَنَفياً، إِلَّا مَا جَاءَ مِن رَفضِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ لِمَقَالَةِ أَبِي عِيسَى «بَرغُوثَ» فِي مُنَاظَرَةٍ بَينَهُمَا[1]، وَمَدَارُ نُصُوصِ الإِمَامِ عَلَى ذَمِّ المُعَطِّلَةِ وَالمُشَبِّهَةِ.

نَعَم؛ هُنَاكَ فِرَقٌ فِي زَمَنِ الإِمَامِ أَحمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَطلَقَت عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ لَفظَ أَو وَصفَ (الجِسمِ) لَكِنَّ الإِمَامَ لَم يُثبِت، وَلَم يَنفِ، وَهكَذَا تَعَامَلَ مَعَ سَائِرِ الأَلفَاظِ المُجمَلَةِ التِي يَستَخدِمُهَا المُتَكَلِّمُونَ كَـ: (الجَوهَرِ) وَ(العَرَضِ)، إِنَّمَا أَثبَتَ الأَلفَاظَ التِي وَرَدَت بِهَا النُّصُوصُ فَقَط.

وَقِيلَ: إِنَّ أَوَّلَ مَن قَالَ فِي الإِسلَامِ أَنَّ القَدِيمَ جِسمٌ هُوَ هِشَامُ بنُ الحَكَمِ، وَأَوَّلَ مَن أَظهَرَ فِي الإِسلَامِ نَفيَهُ هُوَ الجَهمُ بنُ صَفوَانَ.

ثَانِياً: سَارَ ابنُ تَيمِيَّةَ عَلَى مَنهَجِ إِمَامِهِ إِمَامِ أَهلِ السُّنَّةِ الرَّبَّانِيِّ، حَافِظِ الأُمَّةِ، وَقَامِعِ البِدعَةِ، «الصِّدِّيقِ الثَّانِي» أَحمَدَ بنِ حَنبَلَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَلَم يُوافِق أَبَداً عَلَى إِطلَاقِ لَفظِ (الجِسمِ) عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَو نَفيِهِ، **وَعَدَّ ذَلِكَ إِمَّا كُفراً أَو مِنَ البِدَعِ** فِي تَفصِيلٍ يَأتِي، وكُتُبُهُ طَافِحَةٌ بِذَلِكَ.

ثَالِثاً: مِن أَهلِ العِلمِ مَنِ اكتَفَى بِنَفيِ الجِسمِيَّةِ عَنِ اللهِ -تَعَالَى- دُونَ تَفصِيلٍ؛ كَأَبِي نَصرِ السَّجزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٤٤٤هـ).

ثُمَّ انتَقَلَ الشَّيخُ (سَدَّدَهُ اللهُ) إِلَى بَحثِ مَسأَلَتَينِ فِي غَايَةِ الأَهَمِّيَّةِ

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣١٤).

لِضَبطِ الحُكمِ في قَضِيَّةِ التَّجسِيمِ، وَهُمَا:

(١) حُكمُ إِطلَاقِ لَفظَةِ الجِسمِ عَلَى اللهِ -تَعالَى-.

(٢) الحُكمُ عَلَى القَائِلِ بِذَلِكَ.

وَبَعدَ تَفصِيلٍ سَرِيعٍ في مَواقِفِ العُلَمَاءِ في المَسأَلَتَينِ كَانَت **الخُلَاصَةُ**[١]..

أَنَّ مَا كَانَ هَذَا سَبِيلُهُ مِنَ الأَلفَاظِ المُحتَمِلَةِ التِي لَم يَرِد بِهَا الشَّرعُ[٢]؛ لَا تُثبَت وَلَا تُنفَى إِلَّا بَعدَ الاستِفسَارِ عَن مَقصِدِ مُطلِقِهَا، فَإِن وُجِدَت مَعَانِيهَا مِمَّا أَثبَتَهُ الرَّبُّ لِنَفسِهِ؛ أُثبِتَت، وَإِن وُجِدَت مِمَّا نَفَاهُ الرَّبُّ عَن نَفسِهِ؛ نُفِيَت، وَإِن وَجَدنَا اللَّفظَ أُثبِتَ بِهِ حَقٌّ وَبَاطِلٌ، أَو نُفِيَ بِهِ حَقٌّ وَبَاطِلٌ، أَو كَانَ مُجمَلاً يُرَادُ بِهِ حَقٌّ وَبَاطِلٌ، أَو أَرَادَ بِهِ صَاحِبُهُ بَعضَ مَعَانِيهِ لَكنَّهُ عِندَ الإِطلَاقِ يُوهِمُ النَّاسَ أَو يُفهِمُهُم غَيرَ مَا أَرَادَ أَو مَا أَرَادَ؛ فَهَذِهِ الأَلفَاظُ لَا يُطلَقُ القَولُ بِإِثبَاتِهَا أَو نَفيِهَا لاشتِبَاهِهَا بَينَ مَعَانٍ حَقَّةٍ وَبَاطِلَةٍ، وَعَدَمِ وُرُودِ الشَّرعِ بِنَفيِهَا أَو إِثبَاتِهَا؛ كَلَفظِ: (الجَوهَر)، وَ(الجِسمِ)، وَ(التَّحَيُّزِ)، وَ(الجِهَةِ)، وَنَحوِ ذَلِكَ.

وَبَعَد أَن سَاقَ الشَّيخُ قَصِيدَةَ الحَافِظِ «أَبِي طَاهِرٍ» أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدَ ابنِ أَحمَدَ السِّلَفِيِّ (٥٧٦هـ) -التِي وَقَف عَلَيهَا شَيخُنَا بِإِسنَادِ العَلَّامَةِ «مُحيِي الدِّينِ» عَبدِ القَادِرِ النُّعَيمِيِّ الدِّمَشقِيِّ (٩٢٧هـ)[٣]، فِيهَا ذَمُّ

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣١٧- ٣٢٠).

(٢) أي: الكَلِمَاتُ المُتَشَابِهَةُ المُشتَمِلَةُ عَلى مَعَانٍ حَقَّةٍ وَبَاطِلَةٍ، مُحدَثَةٌ في أَلفَاظِهَا وَمَعَانِيهَا، أَو مَعَانِيهَا فَقَط، أَو قُصِرَت عَلَى بَعضِ مَعَانِيهَا.
انظُر: «مَوقِفُ شَيخِ الإِسلَامِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَالعَلَّامَةِ ابنِ القَيِّمِ مِن الأَلفَاظِ المُجمَلَةِ» (١/ ٦٢).

(٣) ظَفَر الشَّيخُ بِهَا ضِمنَ مَجمُوعٍ مَخطُوطٍ مَحفُوظٍ في مَكتَبَةِ الدَّولَةِ - بَرلِينَ. =

المُجَسِّمَةِ وَالمُعَطِّلَةِ، وَمَدحُ مُعتَقَدِ الشَّافِعِيِّ وَجَمَاعَةٍ مِن أَئِمَّةِ الفِقهِ وَالحدِيثِ- انتَقَلَ إِلَى الكَلَامِ في:

◉ **إِطلَاق الجِسمِ بَينَ ابنِ تَيمِيَّةَ وَخُصُومِهِ**[1]:

لِلأَسفِ!! لَم يُنصِف كَثِيرٌ مِن الخُصُومِ ابنَ تَيمِيَّةَ في حُكمِهِ عَلَى إِطلَاقِ لَفظِ (الجِسمِ) في حَقِّ اللهِ -تَعَالَى-، سَواءً في الحُكمِ عَلَى اللَّفظِ نَفسِهِ أَو عَلَى قَائِلِيهِ - إِثبَاتاً أَو نَفياً -؛ فَلَم يَقُم في أَذهَانِهِم إِلَّا المَعَانِي التِي يَلزَمُ مِنهَا الحُكمُ عَلَى الشَّيخِ بِمَا نَصَّ عَلَى رَفضِهِ وَعَدَمِ قَبُولِهِ، وحُكمُهُ في المَسأَلَة يَأتِي بِعِدَّةِ اعتِبَارَاتٍ:

الأَوَّلُ: إِطلَاقُ اللَّفظِ، وَيَشمَلُهُ البِدعَةُ.

الثَّانِي: نَفيُ اللَّفظِ، وَيَشمَلُهُ البِدعَةُ.

الثَّالِثُ: حَاكِمٌ عَلَى مُطلِقِهِ، يَرَاهُ مُبتَدِعاً عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَيُفَصِّلُ في كُفرِهِ أَو عَدَمِهِ عَلَى حَسبِ مُرَادِهِ وَغَرَضِهِ، وَعَلَى حَسبِ المَعنَى الذِي قَامَ عِندَهُ.

وَهَذَا التَّقسِيمُ مِن أَحسَنِ مَا كَانَ مِن مَوقِفٍ مُنصِفٍ في المَسأَلَةِ..

وَلَقَد أَحسَنَ ابنُ تَيمِيَّةَ في هَذَا التَّقسِيمِ وَالتَّنوِيعِ، وَكَذَا في دِقَّتِهِ في الأَلفَاظِ، وَبَرَاعَتِهِ في استِخدَامِ الاصطِلَاحَاتِ التِي وَضَّحَهَا وَبَيَّنَهَا في كَثِيرٍ مِنَ المُنَاسَبَاتِ.

وَأَمَّا غُلَاةُ الخُصُومِ فَيَرَونَ تَكفِيرَ مَن أَطلَقَ اللَّفظَ دُونَ تَتَبُّعٍ لِتأرِيخِ إِطلَاقِهِ، أَو استِيعَابٍ لِمَعَانِيهِ، وَسَارَعُوا في الحُكمِ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ وَأَتبَاعِهِ بَأَنَّهُم: (مُجَسِّمَةٌ) هَكَذَا؛ مَعَ كُلِّ تَقرِيرَاتِ شَيخِ الإِسلَامِ

= انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٢٠-٣٢٢).

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٢٢-٣٢٣).

وَتَصرِيحَاتِهِ في رَفضِ الأَمرِ وَضَبطِهِ[١]، وَاللهُ المُستَعَانُ.

وَالمَذكُورُ دَفَعَ شَيخَنَا لِبحثٍ..

◉ **الجِسم عِندَ أَبِي الحَسَنِ الأَشعَرِيِّ وَمُتَقَدِّمِي الأَشَاعِرَةِ وَمُتَأَخِّرِيهِم[٢]:**

أَرَادَ الشَّيخُ مِن هَذَا البَحثِ بَيَانَ الانفِصَامِ الذِي وَقَعَ بَينَ مَن تَأَخَّرَ مِنَ الأَشَاعِرَةِ عَمَّن تَقَدَّمَ مِنهُم، فَالمُتَقَدِّمُونَ لَا يَرَونَ تَلَازُماً بَينَ إِثبَاتِ أَصلِ الصِّفَاتِ وَالجِسمِيَّةِ أَو لَوَازِمِهَا، فَلَا يَلزَمُ - مَثَلاً - عِندَ أَبِي الحَسَنِ الأَشعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِن إِثبَاتِ الرُّؤيَةِ لِلهِ -تَعالَى- يَومَ القِيَامَةِ أَنَّهُ جِسمٌ، وَكَانَ يَقُولُ ذَلِكَ وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى المُعتَزِلَةِ القَائِلِينَ بِذَلِكَ التَّلَازُم.

وَلَا يَلزَم عِندَ القَاضِي «أَبِي بَكرٍ» البَاقِلَّانِيِّ (٤٠٣ هـ) مِن إِثبَاتِ صِفَةِ العُلُوِّ وَالاستِوَاءِ الوُقُوعَ في مُشكِلَةِ الجِهَةِ وَمَا يَتبَع، وَإِن كَانَ ابنُ تَيمِيَّةَ يَتَّفِقُ مَعَ البَاقِلَّانِيِّ في أَصلِ إِثبَاتِ صِفَةِ العُلُوِّ وَالاستِوَاءِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُوافِقُهُ في نَفيِ مَا نَفَاهُ بِحُجَّةِ أَنَّهُ مِن لَوَازِمِ الجِسمِيَّةِ؛ فَصِفَاتُ اللهِ -جَلَّ في عُلَاهُ- غَيبٌ وَلَا يَجُوزُ النَّفيُ وَالإِثبَاتُ في بَابِ صِفَاتِهِ إِلَّا بِمُقتَضَى الدَّلِيلِ، وَإِلَّا فَالوَاجِبُ السُّكُوتُ.

---

(١) كَمَا صَنَعَ وَصَوَّرَ اليَافِعِيُّ (عَبدُ الفَتَّاحِ) في كِتَابِهِ: «التَّجسِيمُ وَالمُجَسِّمَةُ وَحَقِيقَةُ عَقِيدَةِ السَّلَفِ في الصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةِ»، حَيثُ حَاكَمَ ابنَ تَيمِيَّةَ بِفَهمِهِ وَعَقِيدَتِهِ الأَشعَرِيَّةِ، لَا بِتَقرِيرَاتِ الشَّيخِ السَّدِيدَةِ القَوِيَّةِ، وَهَذِهِ آفَةٌ تَوَارَثَهَا خُصُومُ ابنِ تَيمِيَّةَ مِن زَمَانِهِ إِلَى اليَومِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى عَدَمِ فَهمِ كَثِيرٍ مِنهُم لِكَلَامِ الشَّيخِ أَصلاً، وَلَا يَغُرَّنَّكَ أَخِي البَاحِثُ عَنِ الحَقِّ كَثرَةُ الحَشوِ مِنَ النُّقُولِ في كُتُبِ القَومِ، فَكَثِيرٌ مِنهَا عِندَ التَّدقِيقِ إِمَّا لَا يَصلُحُ لِأَصلِ البَحثِ، أَو يُخَالِفُ مَقصُودَ النَّاقِلِ وَمُرَادَهُ.

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٢٣-٣٣٣).

وَهَكَذَا صَنِيعُ البَيهَقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٤٥٨ هـ)[١].

وَأَمَّا **مُتَأَخِّرُو الأَشَاعِرَةِ** فَلَم يَبقُوا عَلَى هَذِهِ العِبَارَاتِ المُحتَمِلَةِ التِي تَلَقَّفُوهَا عَن أَئِمَّتِهِم؛ فَكَمَا أَنَّهُم لَم يَأخُذُوا عَن أَبِي الحَسَنِ الأَشعَرِيِّ رُجُوعَهُ إِلَى مَذهَبِ الإِمَامِ أَحمَدَ، فَإِنَّهُم لَم يَثبُتُوا عَلَى هَذِهِ التَّقرِيرَاتِ الجَيِّدَةِ السَّالِمَةِ مِن لَوثَاتِ الاعتِزَالِ وَبَرَاثِنِ الفَلاسِفَةِ، وَإِنَّمَا مَالُوا إِلَى التَّأوِيلِ، وَهُوَ فِي الحَقِيقَةِ تَعطِيلٌ وَالأَمثِلَةُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ[٢]..

◉ **العَلَاءُ البُخَارِيُّ وَالتَّجسِيمُ**[٣]:

أَلَّف العَلَاءُ البُخَارِيُّ - الذِي ثَارَت مِحنَةُ ابنِ نَاصِرِالدِّينِ الدِّمَشقِيِّ مِن تَحتِ قَدَمَيهِ - كِتَاباً سَمَّاهُ: «مُلجِمَةُ المُجَسِّمَةِ»[٤]، ذَكَرَ فِي مُقَدِّمَتِهِ سَبَبَ تَألِيفِهِ الكِتَابَ، وَأَنَّهُ كَشفٌ وَرَدٌّ لِجَهَالَاتِ وَضَلَالَاتِ ابنِ تَيمِيَّةَ التِي أَحدَثَهَا فِي دِمَشقَ، حَيثُ تَفَرَّعَ - بِرَأيِهِ - عَن هَذِهِ الجَهَالَاتِ وَالضَّلَالَاتِ أَربَعُ مَسَائِلَ نَفَى ابنُ تَيمِيَّةَ مِن خِلَالِهَا قَضَايَا مَقطُوعٌ بِأَنَّهَا مِن مِلَّةِ الإِسلَامِ؛ ثِنتَانِ مِنهَا: عَقلِيَّتَانِ كَلَامِيَّتَانِ، وَالبَاقِيَتَانِ: فَرعِيَّتَانِ فِقهِيَّتَانِ.

وَالذِي يَعنِينَا هُنَا مِن تِلكَ المَسَائِلِ قَولُهُ: (**أُولَاهُمَا**[٥]: وُجُوبُ

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٣٠-٣٣١).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٣١-٣٣٣).

(٣) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٣٣-٣٤٧).

(٤) حَقَّقَهُ د. سَعِيدُ فُودَة، دُونَ تَوصِيفٍ لِلنُّسخَةِ المُعتَمَدَةِ، وَلاَ ذِكرٍ لِمَكَانِهَا، مَعَ انحِرَافٍ بَيِّنٍ فِي التَّعلِيقَاتِ عَلَيهِ، وَهَذِهِ هِيَ مُكَوِّنَاتُ أَدبِيَّاتِ التَّحقِيقِ، فَلَا يُدرَى مَا الذِي صَنَعَهُ!! غَيرَ أَنَّهُ أَحيَى لِلنَّاسِ كِتَاباً لَا هَمَّ لِصَاحِبِهِ وَلَا لِمُحَقِّقِهِ إِلَّا تَكفِيرَ ابنِ تَيمِيَّةَ ضِمناً أَو تَصرِيحاً..

(٥) أَي: المَسأَلَتَانِ العَقلِيَّتَانِ الكَلَامِيَّتَانِ.

التَّقدِيسِ وَالتَّنزِيهِ عَن خَصَائِصِ الأَجسَامِ لِواجِبِ الوُجُودِ؛ مِن الأَجزَاءِ وَالأَعضَاءِ وَالمَجِيءِ وَالنُّزُولِ وَالصُّعُودِ، وَقَد جَحَدَ ابنُ تَيمِيَّةَ ذَلِكَ لِجَهلِهِ بِقَوَاعِدِ الإِسلَامِ، وَوَصَفَ الحَضرَةَ الإِلَهِيَّةَ بِهَذِهِ الأُمُورِ المُستَلزِمَةِ لِلحُدُوثِ وَالجِسمِيَّةِ، رَجماً بِظُنُونٍ نَاشِئَةٍ عَنِ الجَهلِ وَالمُجُونِ، سُبحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ).

ثُمَّ أَخَذَ شَيخُنَا بِالرَّدِّ عَلَى بُهتَانِ صَاحِبِ رِسَالَةِ «المُلجِمَةِ» وَالمُعَلِّقِ عَلَيهَا لابنِ تَيمِيَّةَ المَبنِيِّ عَلَى سُوءِ الفَهمِ وَسُوءِ التَّصَرُّفِ لِـ - وَمَعَ - كَلَامِ وَعِبَارَاتِ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللَّهُ[1].

وَكَانَ رَدُّهُ (حَفِظَهُ اللهُ) عَلَيهِمَا مِن خِلَالِ إِثبَاتِ أَنَّ التَّنزِيهَ وَالتَّقدِيسَ للهِ -تَعَالَى- لَيسَ عَقلِيَّاً مَحضَاً؛ وَإِنَّمَا الاعتِمَادُ عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ، وَلِذَا أَحكَمَ شَيخُ الإِسلَامِ أُصُولَهُ حِينَ قَرَّرَ أَنَّ النَّافِي عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَيَّ صِفَةٍ مِن صِفَاتِ الأَفعَالِ الاختِيَارِيَّةِ أَو مِنَ الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةِ التِي وَرَد بِهَا النَّصُّ؛ فَقَد خَالَفَ مَا عَلَيهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ.

كَذَلِكَ مَن قَالَ بِنَفيِ اللَّازِمِ مِن غَيرِ وُرُودِ الشَّرعِ بِنَفيِهِ فَهُوَ مُخطِئٌ؛ إِذِ الوَاجِبُ السُّكُوتُ عَمَّا سَكَتَ عَنهُ الشَّرعُ.

وعَلَيهِ أَنكَرَ ابنُ تَيمِيَّةَ نَفيَ الجِسمِ عَنِ اللهِ؛ لَكِنَّهُ لَم يُثبِتهُ، وَقَرَّرَ أَنَّ إِطلَاقَهُ وَنَفيَهُ بِدعَةٌ، وَالوَاجِبُ السُّكُوتُ.

وِبِهِ يُعلَمُ أَنَّ الاقتِصَارَ عَلَى القَولِ بِأَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ لَا يُنكِر نَفيَ الجِسمِ عَنِ اللهِ خَطَأٌ وَكَذِبٌ عَلَيهِ، وَهَذَا صَنِيعُ غَيرِ وَاحِدٍ مِنَ الخُصُومِ المُعَاصِرِينَ.

وَبَيَّنَ الشَّيخُ أَنَّ مِيزَةَ ابنِ تَيمِيَّةَ في مِثلِ هَذِهِ المَسَائِلِ العَوِيصَةِ

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٣٣-٣٣٥).

التَّدقِيقُ وَالتَّفصِيلُ وَالاستِفصَالُ، وَلَمَّا لَم يَفهَم القَومُ كَلَامَ ابنِ تَيمِيَّةَ حَمَّلُوهُ أَشيَاءَ نَصَّ نَفسُهُ عَلَى رَدِّهَا، كَقَولِهِم أَنَّهُ يُقِرُّ أَنَّ الصِّفَاتِ أَعيَانٌ، وَلَم يَأخُذ النَّاسِبُ ذَلِكَ لِلشَّيخِ مِن كَلَامِهِ وَتَقرِيرَاتِه؛ إِنَّمَا مِن فَاسِدِ خَيَالَاتِهِ وَإِلزَامَاتِهِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ يَرَى إِطلَاقَ الأَجزَاءِ عَلَى اللهِ؛ مَع أَنَّهُ جَعَلَ صَاحِبَهُ يَتَقَلَّبُ بَينَ البِدعَةِ وَالكُفرِ، بَل وَحَكَمَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَلَى مَن قَالَ بِالتَّركِيبِ أَنَّهُ أَكفَرُ مِمَّن قَالَ: (إِنَّ لِلهِ وَلَداً)[1].

ثُمَّ تَتمِيماً لِلتَّصَوُّرِ بَيَّنَ شَيخُنَا بَيَاناً مُوجَزاً لِمَذهَبِ الأَشَاعِرَةِ فِي الصِّفَاتِ[2]، وَنَقَضَ ابنِ تَيمِيَّةَ المُوجَزَ لِاعتِمَادِ القَومِ عَلَى فِكرَةِ «الجَوهَرِ الفَردِ»[3]؛ ذَلِكَ أَنَّ صَاحِبَ «المُلجِمَةِ» وَالمُعَلِّقَ عَلَيهَا أَشعَرِيَّانِ يَتَحَجَّجَانِ بِأُصُولِ مُتَأَخِّرِي الأَشَاعِرَةِ وَيَجعَلُونَهَا المِيزَانَ الحَاكِمَ.

وَلِذَا بَعدَ مَا تَقَرَّرَ نَاسَبَ أَن يَكُونَ البَحثُ فِي..

◉ الجِسمِيَّةُ عِندَ المُعتَزِلَةِ[4]:

بَيَّنَ الشَّيخُ أَنَّ مَفهُومَ الجِسمِ عِندَ المُعتَزِلَةِ أَشَدُّ مِنهُ عِندَ الأَشَاعِرَةِ؛ حَيثُ اشتَرَطُوا فِي الجِسمِ الطُّولَ وَالعَرضَ وَالعُمقَ، وَهَذَا هُوَ التَّجسِيمُ الصَّرِيحُ الذِي اتَّفَقَ العُلَمَاءُ عَلَى كُفرِ قَائِلِهِ.

ثُمَّ تَحقِيقاً لِلفَائِدَةِ وَتَتمِيماً لَهَا أَخَذَ الشَّيخُ (حَفِظَهُ اللهُ) فِي رَدِّ الأَصلِ الاعتِزَالِيِّ الذِي عَظَّمَهُ عُمُومُ المُتَكَلِّمِينَ فِي نَفيِ الصِّفَاتِ؛ أَلَا

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٣٣٣-٣٤٧).
(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٤٧-٣٥٠).
(٣) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٥٠-٣٥٥).
(٤) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٥٥-٣٧١).

وَهُوَ: (إِثبَاتُ الصِّفَاتِ يَستَلزِمُ تَعَدُّدَ القُدَمَاءِ)، وَكَانَ الرَّدُّ كُلُّهُ مِن كَلَامِ شَيخِ الإِسلَامِ المَتِينِ المُنضَبِطِ(١).

ثُمَّ أَطَالَ الشَّيخُ نَفسَهُ في الرَّدِّ عَلَى شُبهَةٍ أُخرَى اتَّفَقَ الفَلَاسِفَةُ وَالمُتَكَلِّمُونَ عَلَى الاعتِمَادِ عَلَيهَا في نَفيِ صِفَاتِ اللهِ -تَعالَى-؛ وَهِيَ الشُّبهَةُ المَشهُورَةُ بـ: دَلِيلِ التَّركِيبِ: أَي الاستِدلَالُ بِأَنَّ قِيامَ الصِّفَاتِ بِالمَوصُوفِ دَليلٌ عَلَى كَونِهِ مُفتَقِراً إِلَى الصِّفَاتِ أَو المُرَكِّبِ، وَالافتِقَارُ عَجزٌ يَدُلُّ عَلَى الحُدُوثِ(٢).

وَلَمَّا كَانَ المَردُودُ عَلَيهِ في هَذَا المَقَامِ هُوَ العَلَاءُ البُخَارِيُّ كَانَ لِزَاماً الكَلَامُ في الجِسمِيَّةِ عِندَهُ وَعِندَ الأَشَاعِرَةِ الذِينَ ينتَسِبُ إِلَيهِم..

◉ الجِسمِيَّةُ عِندَ العَلَاءِ البُخَارِيِّ(٣):

الجِسمُ عِندَهُ مَا تَرَكَّبَ مِن جَوهَرَينِ فَصَاعِداً، وَمِن أَعجَبِ العَجَبِ: مَا تَهَوَّرَهُ العَلَاءُ البُخَارِيُّ أَن ضَمَّ الحَنَابِلَةَ مَعَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى في اعتِقَادِهِم أَنَّ اللهَ جِسمٌ بِزَعمِهِ؛ أَي: مُرَكَّبٌ، وَالمُرَكَّبُ مُحتَاجٌ إِلَى جُزئِهِ.

وَهَذَا هُوَ مَعنَى الجِسمِ عِندَ الأَشَاعِرَةِ..

◉ الجِسمِيَّةُ عِندَ الأَشَاعِرَةِ(٤):

بَيَّنَ شَيخُنَا بَعدَ نَقلِهِ نُصُوصَ كِبَارِ عُلَمَاءِ الأَشَاعِرَةِ أَنَّ الجِسمَ عِندَهُم هُوَ المُرَكَّبُ مِن جَوهَرَينِ فَأَكثَر، وَهُوَ عَينُ مَا قَالَهُ العَلَاءُ البُخَارِيُّ وَقَرَّرَهُ -كَمَا سَبَقَ-.

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٥٧- ٣٦٢).
(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٦٢- ٣٧١).
(٣) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٧١- ٣٧٢).
(٤) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٧٢- ٣٧٩).

وَبِنَاءً عَلَيهِ؛ التَزَمُوا أُمُوراً تَخُصُّ صِفَاتِ الله عَزَّوَجَلَّ أَلجَأَتهُم إِلَى التَّأوِيلِ وَتَعطِيلِ ظَوَاهِرِ النُّصُوصِ، بَل تَجَرَّأَ بَعضُهُم فَصَرَّحَ بِأَنَّ التِزَامَهَا كُفرٌ، بَل تَهَوَّرَ بَعضُهُم فَحَكَمَ بِكُفرِ ابنِ تَيمِيَّةَ، وَحَاكَمَهُ عَلَى هَذِهِ الأُصُولِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَم يُقَرِّر لَوَازِمَ - قَامَت عِندَهُ - تَتَعَلَّقُ بِنَفيِ الجِسمِ في حَقِّ اللهِ -تَعَالَى-، **فَأَصبَحَت هَذِهِ المُصطَلَحَاتُ الحَادِثَةُ**[1] **هِيَ الحَاكِمَةُ، وَإِلزَامَاتُهَا هِيَ الوَاجِبُ اتِّبَاعُهَا، وَإِن خَالَفَت ظَوَاهِرَ النُّصُوصِ القَطعِيَّةِ!!**

وَالكَلَامُ السَّابِقُ يَقُودُ إِلَى بَحثٍ مُهِمٍّ غَايَةَ الأَهَمِّيَّةِ وَهُوَ..

◉ هَل يُكَفَّرُ المُجَسِّمَةُ بِلَازِمِ مَذهَبِهِم؟[2]

افتَتَحَ الشَّيخُ البَحثَ هُنَا بِإِحدَى تَهَوُّرَاتِ العَلَاءِ البُخَارِيِّ؛ذَلِكَ اعتِقَادُهُ أَنَّ (لَازِمَ المَذهَبِ مَذهَبٌ)؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ اللَّوَازِمَ العَقلِيَّةَ التِي بَينَهَا وَبَينَ مَلزُومَاتِهَا رَابِطَةٌ عَقلِيَّةٌ تَقتَضِي امتِنَاعَ انفِكَاكِهَا عَن مَلزُومَاتِهَا بِرَأيِهِ الذِي خَالَفَ بِهِ عُمُومَ أَئِمَّتِهِ عَقِيدَةً وَفِقهاً؛ وَمَثَّلَ لِمَا قَرَّرَ بِلَازِمِ الجِسمِيَّةِ لِلمُتَحَيِّزِ وَذِي الجِهَةِ، وَلِأَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى الشِّدَّةِ - وَهِيَ عُقدَةٌ في شَخصِهِ-، وَيُسرِعُ في المُؤَاخَذَةِ، وَيَجنَحُ إِلَى التَّكفِيرِ دُونَ أَنَاةٍ، وَيَقطَعُ العُذرَ عَنِ الخَصمِ[3]؛ قَالَ بِلَا تَحقِيقٍ أَو تَدقِيقٍ: (وَمَن قَالَ بِأَنَّ اللهَ

---

(١) أَي: الجِسمُ، وَالجَوهَرُ، وَالعَرَضُ، وَغيرُهَا مِن المُصطَلَحَاتِ الفَلسفِيَّةِ الكَلَامِيَّةِ التِي لَا حَاجَةَ لَنَا بِهَا أَبَداً في إِثبَاتِ عَقَائِدِ الإِسلَامِ وَنَفيِ البَاطِلِ عَنهَا، وَلِذَا كَانَ السَّلَفُ يُشَدِّدُونَ الخِنَاقَ عَلَى تِلكَ الأَلفَاظِ وَالمَنَاهِجِ، وَلَا يَقبَلُونَ غَيرَ نُصُوصِ الوَحيَينِ مَصدَراً وَأَصلاً.

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٧٩-٣٨١).

(٣) بَيَّنَ شَيخُنَا تِلكَ الصِّفَاتِ الظَّاهِرَةِ في شَخصِيَّةِ العَلَاءِ البُخَارِيِّ بِتَفصِيلٍ وَتَدلِيلٍ في دِرَاسَتِهِ لـ: «مِحنَةِ ابنِ نَاصِرِالدِّينِ الدِّمَشقِيِّ»، فَانظُر تَمثِيلاً: =

جِسمٌ؛ فَهُوَ كَافِرٌ إجمَاعاً، وَلِهَذَا قَالَ إِمَامُ الحَرَمَينِ في «الإِرشَادِ»: «إِثبَاتُ الجِهَةِ للهِ كُفرٌ صُرَاحٌ»).

وَوَصَفَ العَلاءُ القَائِلِينَ بِخِلَافِ قَولِهِ[1] بِأَنَّهُم (ضُحكَةٌ لِلنَّاظِرِين، وَهُزأَةٌ لِلسَّاخِرِينَ).

وَكَلَامُ العَلَاءِ البُخَارِيِّ هَذَا وَمَوقِفُهُ يَحتَاجُ لِوَقَفَاتٍ وَرُدُودٍ وَبَيَانَاتٍ[2]؛ وَكَانَت مِن شَيخِنَا عَلَى النَّحوِ التَّالِي..

◉ هَل يُكَفِّرُ الشَّافِعِيَّةُ المُجَسِّمَةَ؟[3]

فَالَّذِي قَرَّرَهُ العَلَاءُ البُخَارِيُّ يُخَالِفُ مَذهَبَهُ الشَّافِعِيَّ في حُكمِ التَّجسِيمِ وَالمُجَسِّمَةِ، حَيثُ اختَلَفَ الشَّافِعِيَّةُ في المَسأَلَةِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقوَالٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ التَّجسِيمَ كُفرٌ بِإِطلَاقٍ.

الثَّانِي: أَنَّ التَّجسِيمَ لَيسَ كُفراً بِإِطلَاقٍ.

الثَّالِثُ: التَّفصِيلُ؛ فَالتَّجسِيمُ الصَّرِيحُ كُفرٌ، وَالتَّجسِيمُ غَيرُ الصَّرِيحِ لَيسَ بِكُفرٍ[4]، وَهَذَا المُعتَمَدُ المُرَجَّحُ عِندَ مَن عَلَيهِ المُعَوَّلُ في المَذهَبِ.

= (١٢٧، ١٣٥، ١٤٧، ٣٥١-٣٦٠).

(١) أَي: (لَازِمُ المَذهَبِ لَيسَ بِمَذهَبٍ).

(٢) إِنَّمَا جَاءَ الرَّدُّ عَلَى العَلَاءِ البُخَارِيِّ خُصُوصاً في دِرَاسَةِ الشَّيخِ لِتَعَلُّقِ كَثِيرٍ مِنَ المُعَاصِرِينَ بِأَبَاطِيلِهِ وَتَهَوُّرَاتِهِ، فَتَنَبَّه.

(٣) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٨١-٣٩٩).

(٤) **التَّجسِيمُ الصَّرِيحُ**: هُوَ التَّصرِيحُ بِأَنَّ اللهَ جِسمٌ ذُو أَبعَادٍ، أَو أَنَّهُ جِسمٌ كَالأَجسَامِ.

وَالتَّجسِيمُ غَيرُ الصَّرِيحِ: هُوَ إِثبَاتُ مَا يَلزَم مِنهُ التَّجسِيمَ، أَوِ القَولُ بِأَنَّ اللهَ جِسمٌ لَا كَالأَجسَامِ. =

وَأَمَّا وَصفُ العَلَاءِ مُخَالِفِيهِ بِالضُّحكَةِ وَالهُزأَةِ فَإِنَّهُ يُصِيبُ بِهِ كِبَارَ أَئِمَّةِ مَذهَبِهِ؛ عَلَى رَأسِهِمُ بَقِيَّةُ الأَئِمَّةِ الأَعلَامِ «العِزُّ بنُ عَبدِالسَّلامِ» (٦٦٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

فَـ«العِزُّ» يَقُولُ بِالانفِكَاكِ بَينَ القَولِ وَلَازِمِهِ، فَلَا نَدرِي مَا هُو قَولُ العَلَاءِ البُخَارِيِّ بِشَيخٍ مِن أَشهَرِ وَأَعلَمِ شُيُوخِ الأَشَاعِرَةِ وَالشَّافِعِيَّةِ؟ فَلَا يُستَبعَدُ لِتَهَوُّرِهِ أَن يُضَلِّلَهُ، إِن لَم يُكَفِّرهُ، فَفِي لِسَانِهِ رَهَقٌ بُلِيَ عَلَيهِ فِي مُخَالِفِيهِ عُمُوماً وَالتَّيمِيِّينَ خُصُوصاً -غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلَهُم-.

وَتَفصِيلُ مُحَقِّقِي الشَّافِعِيَّةِ فِي التَّجسِيمِ بَينَ الصَّرِيحِ وَغَيرِ الصَّرِيحِ يَقضِي بِصِحَّةِ الِانفِكَاكِ بَينَ القَولِ وَلَازِمِهِ خِلَافاً لِتَوَسُّعَاتِ العَلَاءِ البُخَارِيِّ وَمَن سَبَقَهُ بِهَذَا القَولِ وَمَن أَيَّدَهُ مِمَّن بَعدَهُ مِنَ العُلَمَاءِ حَتَّى يَصِلَ الأَمرُ إِلَى ثُلَّةٍ مِن مُعَاصِرِينَا وَإِن لَم يُصَرِّحُوا بِتَصرِيحِهِ لَكِنَّهُم يَظهَرُ عَلَيهِمُ الارتِضَاءُ لِمَا قَرَّرَهُ، وَالفَرَحُ بِحُكمِهِ الجَائِرِ القَاضِي بِكُفرِ ابنِ تَيمِيَّةَ؛ بَل وَتَقرِيرَاتِهِ الَّتِي تَقضِي بِكُفرٍ جُملِيٍّ لِلحَنَابِلَةِ وَمَن تَابَعَهُم.

ثُمَّ طَوَّلَ شَيخُنَا (جَزَاهُ اللهُ الخَيرَ كُلَّهُ) النَّفَسَ فِي إِثبَاتِ أَنَّ الشَّافِعِيَّةَ لَا يُكَفِّرُونَ المُجَسِّمَةَ ابتِدَاءً إِلَّا بِالتَّجسِيمِ الصَّرِيحِ.

وَمِن غَرِيبٍ وَعَجِيبٍ مَا استَدَلَّ بِهِ «العِزُّ بنُ عَبدِالسَّلامِ» نَفياً لِتَكفِيرِ المُجَسِّمَةِ: غَلَبَةُ التَّجسِيمِ عَلَى عَوَامِّ المُسلِمِين، وَلَا نَدرِي أَهَذَا يُعَدُّ غَلَبَةً لِلتَّجسِيمِ أَم إِيمَانٌ وَفِطرَةٌ؟!!

وَمِن أَشهَرِ مَن قَالَ بِكُفرِ المُجَسِّمَةِ بِإِطلَاقٍ دُونَ تَفصِيلٍ مِنَ السَّادَةِ الشَّافِعِيَّةِ: «تَقِيُّ الدِّينِ» الحِصنِيِّ (٨٢٩ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، المُوَافِقُ لِلعَلَاءِ

= هَذَا مَا فَسَّرَ بِهِ شُرَّاحُ الشَّافِعِيَّةِ نوعَيِ التَّجسِيمِ.

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٨١-٣٨٧).

البُخَارِيِّ في نَزَقِهِ وَغِلظَتِهِ وَشِدَّتِهِ؛ في عُمُومِ أَخلَاقِهِم وَخُصُوصِ مَوقِفِهِم مِنَ (التَّيمِيِّينَ).

وَلَأَجلِ الحَنَقِ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ وَمَدرَسَتِهِ وَافَقَ العَلَاءَ وَالحِصنِيَّ في مَوقِفِهِمَا «ابنُ حَجَرِ الهَيتَمِيُّ» رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٩٧٤ هـ)، وَنَسَبَ القَولَ لِلأَئِمَّةِ الأَربَعَةِ هَكَذَا (كَمشَةً وَاحِدَةً) دُونَ تحرِيرٍ، وَإِلَّا فَموقِفُهُم لَا يحتَاجُ لِكَبِيرِ عَنَاءٍ لِمعرِفَتِهِ وَالوُقُوفِ عَلَيهِ؛ إِذ تَقرِيرَاتُهُم تَقضِي بِخِلَافِ مَا نَسَبَهُ الهَيتَمِيُّ إِلَيهِم.

وَبِهَذَا التَّفصِيلِ الطَّوِيلِ مِنَ الشَّيخِ في بَيَانِ مَذهَبِ الشَّافِعِيَّةِ وَالمُرَجَّحِ عِندَ شُيُوخِ وَسَادَةِ الأَشاعِرَةِ يَظهَرُ جَلِيّاً شُذُوذُ العَلَاءِ البُخَارِيِّ وَمَن وَافَقَهُ عَن أَئِمَّةِ مَذهَبَيهِ العَقَدِيِّ وَالفِقهِيِّ.

ثُمَّ انتَقَل الشَّيخُ إِلَى بَيَانِ مَوقِفِ المَذَاهِبِ الأُخرَى مِنَ التَّجسِيمِ وَالمُجَسِّمَةِ..

◉ مَوقِفُ الحَنَفِيَّةِ مِنَ المُجَسِّمَةِ[1]:

المُعتَمَدُ عِندَ الحَنَفِيَّةِ عَينُ المُعتَمَدِ عِندَ الشَّافِعِيَّةِ، إِلَّا تَفصِيلاً دَقِيقاً فِيمَن أَطلَقَ مُسَمَّى الجِسمِ عَلَى اللهِ بِقَصدِ التَّسَاهُلِ وَالاستِخفَافِ، وَمِثلُ هَذَا لَا يَشمَلُ العُلَمَاءَ الرَّبَّانِيِّينَ المُدَقِّقِينَ مِن أَمثَالِ ابنَ تَيمِيَّةَ، فَتَنَبَّه.

◉ مَوقِفُ المَالِكِيَّةِ مِنَ المُجَسِّمَةِ[2]:

وَمَذهَبُ المَالِكِيَّةِ أَيضاً هُوَ عَدَمُ التَّكفِيرِ بِإِطلَاقٍ؛ فَإِنَّهُم يَقُولُونَ بِالتَّفصِيلِ أَيضاً، لَا كَمَا نَسَبَ إِلَيهِمُ الهَيتَمِيُّ..

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٣٩٩-٤٠١).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٤٠١-٤٠٣).

ثُمَّ ذَكَرَ شَيخُنَا تَنبِيهَاتٍ وَنَتَائِجَ مُهِمَّةً تَتَعَلَّقُ بِمَوقِفِ المَذَاهِبِ مِنَ التَّجسِيمِ(١)..

وَأَمَّا الحَنَابِلَةُ..

◉ مَوقِفُ الحَنَابِلَةِ مِنَ التَّجسِيمِ وَالمُجَسِّمَةِ(٢):

ابتَدَأَ شَيخُنَا (حفِظَهُ اللهُ) مَوضُوعَ الحَنَابِلَةِ وَالتَّجسِيمِ: بِإِثبَاتِ بَرَاءَةِ الحَنَابِلَةِ مِن تُهمَةِ التَّجسِيمِ التِي أَطلَقَهَا العَلَاءُ البُخَارِيُّ وَأَمثَالُهُ في حَقِّهِم(٣).

فَالَّذِي انطَلَقَ مِنهُ الخُصُومُ تَقَوُّلٌ عَلَى الإِمَامِ أَحمَدَ وَمَذهَبِهِ؛ ذَلِكَ أَنَّ القَومَ حِينَ رَأَوُا الإِمَامَ أَحمَدَ لَا يَنفِ الجِسمَ عَنِ اللهِ وَلَا يُثبِتُهُ؛ ذَلِكَ طَرداً لِأَصلِهِ: (لَا نَفيَ وَلَا إِثبَاتَ إِلَّا بِالنَّصِّ، وَمَا لَم يَرِد بِهِ نَفيٌ وَلَا إِثبَاتٌ وَجَبَ فِيهِ السُّكُوتُ إِلَّا إِن كَانَ يَتَمَحَّضُ عَلَى النَّقِيصَةِ أَوِ العَيبِ في حَقِّ اللهِ -تَعَالَى-؛ فَحَقُّهُ النَّفيُ)؛ مَاذَا فَعَلُوا - أَي: الخُصُومُ-؟

عَمَدَ بَعضُهُم إِلَى إِلزَامِ الحَنَابِلَةِ بِلَوَازِمِ إِثبَاتِ الجِسمِيَّةِ لِمُجَرَّدِ عَدَمِ نَفيِهِم؛ مَع أَنَّهُم لَا يُثبِتُونَ في ذَاتِ الوَقتِ وَالآنِ.

وَلَا تَدرِي لِمَ الإِلزَامُ بِهَذِهِ اللَّوَازِمِ وَالحَنَابِلَةُ يَنُصُّونَ عَلَى عَدَمِ التِزَامِهَا، ثُمَّ لِمَ الإِصرَارُ عَلَى تَلقِيبِهِم بِ(المُجَسِّمَةِ)؟؟!!

وَلِذَاتِ السَّبَبِ الذِي رُمِيَ لِأَجلِهِ الحَنَابِلَةُ بِالتَّجسِيمِ رُمِيَ ابنُ تَيمِيَّةَ لِأَجلِهِ بِالتَّجسِيمِ.

فَعَجَباً وَاللهِ عَجَباً: أَلَيسَ اللهُ-جَلَّ في عُلَاهُ- وَصِفَاتُهُ غَيباً؟!!

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٤٠٣-٤٠٤).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٤٨٩-٥٠١).

(٣) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٤٨٩-٤٩٤).

فَمِن أَينَ نَعلَمُ هَذَا الغَيبَ وَنَحكُم عَلَيهِ: أَمِن عُقُولِ وَأَوهَامِ وَقَواعِدِ الفَلَاسِفَةِ؟

أَم مِن إِخبَارِ اللهِ لَنَا عَن ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ بِمَا يَكفِي لِتَحقِيقِ العُبودِيَّةِ لَهُ -سُبحَانَهُ-؟

فَأَيُّ المَنهَجَينِ أَسلَمُ: الذِي يَدُورُ مَعَ النُّصُوصِ نَفياً وَإِثبَاتَاً؟

أَم مَن يَدُورُ مَعَ كَلَامِ الفَلَاسِفَةِ وَبَعضِ البَشَرِ؟

وَبَعدَ إِثبَاتِ بَرَاءَةِ الحَنَابِلَةِ مِن التَّجسِيمِ انتَقَل الشَّيخُ (أَكرَمَهُ رَبِّي) لِبَيَانِ حُكمِ المُجَسِّمَةِ عِندَ الحَنَابِلَةِ[1]..

* لَمَّا وُجِدَ أَقوَامٌ ثَبَتَ عَنهُمُ القَولُ بِالتَّجسِيمِ وَزَعَمُوا أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ جِسمٌ كَسَائِرِ الأَجسَامِ: صَرَّحَ الحَنَابِلَةُ بِكُفرِ هَؤُلَاءِ؛ لِأَنَّهُم أَثبَتُوا للَّهِ -تَعَالَى- مَا لَم يُثبِتهُ لِنَفسِهِ مِمَّا يَتَضَمَّنُ نَقصَاً مَحضَاً.

وَكَلَامُهُم أَصَالَةً يُطلَقُ عَلَى هَذَا النَّوعِ مِنَ المُجَسِّمَةِ الذِينَ هُم في عِدَادِ المُشَبِّهَةِ، بَل هُم أَسوَأُ مِنهُم؛ إِذ تَقَوَّلُوا عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ شَيئَاً زَائِدَاً عَنِ المُشَبِّهَةِ.

وَالحَنَابِلَةُ يَقُولُونَ بِالتَّفصِيلِ وَالتَّفرِيقِ بَينَ مَن أَثبَتَ (الجِسم) عَلَى مَعنَىً لَم يَتَضَمَّن نَقصَاً؛ فَوَقَعَ هَؤُلَاءِ في البِدعَةِ، وَبَينَ مَن أَثبَتَ ذَلِكَ مَعَ التَّشبِيهِ، وَلِذَا وَقَعَ التَّفرِيقُ عِندَ بَعضِهِم بَينَ التَّجسِيمِ الصَّرِيحِ وَغَيرِ الصَّرِيحِ، كَإِخوَانِهِم مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، إِلَّا أَنَّ الأَصلَ عِندَ الحَنَابِلَةِ أَنَّ المُجَسِّمَةَ كُفَّارٌ، وَمِنهُم مَن يُكَفِّرُ مَن كَانَ دَاعِيَاً لِهَذَا القَولِ دُونَ مَن وَقَعَ فِيهِ مِنَ العَامَّةِ، فَعَذَرُوهُم بِجَهلِهِم، وَصَرَّحَ بِهَذَا بَعضُ الشَّافِعِيَّةِ.

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٤٩٤-٥٠١).

ثُمَّ ذَكَرَ الشَّيخُ جُملَةً مِنَ المَسَائِلِ وَالوَقفَاتِ المُهِمَّاتِ[١] التِي تُجَلِّي حَقِيقَةَ المَوقِف التَّيمِيِّ مِنَ «نُصُوصِ الصِّفَاتِ» وَ«الأَلفَاظِ المُجمَلَةِ» البَرِيءِ مِنَ التَّجسِيمِ، وَأَنَّ هَذَا المَوقِفَ لَا يَقبَلُ إِثبَاتَ اللَّوَازِمَ البَاطِلَة كَالجِهَةِ وَالحَيِّزِ وَالمَكَانِ وَالتَّجسِيمِ مَعَ التَّفصِيلِ الدَّقِيقِ وَالاستِفصَالِ.

كَقَولِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ في عَقِيدَتِهِ «التَّدمُرِيَّةِ» لِمَن يَنفِي (الجِهَةَ): (أَتُرِيدُ بِالجِهَةِ أَنَّها شَيءٌ مَوجُودٌ مَخلُوقٌ؛ فَاللهُ لَيسَ دَاخِلاً في المَخلُوقَاتِ، أَم تُرِيدُ بِالجِهَةِ مَا وَرَاءَ العَالَمِ؛ فَلَا رَيبَ أَنَّ اللهَ فَوقَ العَالَمِ، بَائِنٌ مِنَ المَخلُوقَاتِ).

بِاللهِ؛ أَينَ الإِشكَالُ وَأَينَ التَّجسِيمُ في هَذِهِ المَقَالَةِ؟!!

ذَلِكَ لِأَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ أَلزَمَ نَفسَهُ مَنهَجَ السَّلَفِ المُعَظِّمَ لِظَوَاهِرِ النُّصُوصِ، المُقَدِّمَ لَهَا عَلَى كُلِّ الشُّبَهِ وَالفُهُومِ.

وَرَدَّ الشَّيخُ (كَتَبَ اللهُ أَجرَهُ) دَعوَى أَنَّ لَازِمَ إِثبَاتِ الصِّفَاتِ هُوَ التَّركِيبُ الذِي يَعنِي اعتِقَادَ (الأَعضَاءِ وَالجَوَارِحِ) في حَقِّ اللهِ، قَال شَيخُنَا: (لَا أَدرِي!! مِن أَينَ جَاؤُوا بِـ(الأَعضَاءِ وَالجَوَارِحِ)، وَلَم يَقُل بِذَلِكَ أَحَدٌ مِن أَهلِ السُّنَّةِ).

وَإِنَّمَا هَذِهِ عِبَارَاتُ المُجَسِّمَةِ، وَلَمَّا كَانَ التَّجسِيمُ عِندَ الأَشَاعِرَةِ هُوَ التَّأْلِيفُ وَالتَّركِيبُ؛ فَتَخَيَّلُوا مِن أَذهَانِهِم أَنَّ المُثبِتِينَ لِصِفَاتِ اللهِ الوَارِدَةِ في الوَحيَينِ قَائِلِينَ بِالتَّجسِيمِ؛ وَأَنَّ القَائِلِينَ بِهِ إِنَّمَا يُؤمِنُونَ بِأَعضَاءَ وَجَوَارِحَ مُرَكَّبَةٍ، وَلِذَا زَعَمُوا أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ وَصَفَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ بِالأَعضَاءِ وَالأَبعَاضِ وَالأَجزَاءِ، وَبَعضُهُم يَنسِبُ ذَلِكَ لِلحَنَابِلَةِ؛ **سُبحَانَكَ هَذَا بُهتَانٌ عَظِيمٌ**.

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٤٠٣-٤٢١).

وَحُقَّ لَنَا أَن نُـرَدِّدَ مَعَ العَلَّامَةِ الشَّيخ مَرعِيٍّ الكَرمِيِّ الحَنبَلِيِّ (١٠٣٣هـ) قَولَهُ مُدَافِعاً عَنِ عَقِيدَةِ السَّادَةِ الحَنَابِلَةِ:

(وَمن العجب!! أَنَّ أَئِمَّتَنَا الحَنَابِلَةَ يَقُولُونَ بِمَذهَبِ السَّلَفِ، وَيصِفُونَ اللهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفسَهُ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، مِن غَيرِ تَحرِيفِ وَلَا تَعطِيلِ، وَمِن غَيرِ تَكيِيفِ وَلَا تَمثِيلِ.

وَمَعَ ذَلِكَ فَتَجِدُ مَن لَا يَحتَاطُ فِي دِينِهِ يَنسِبُهُم لِلتَّجسِيمِ؛ وَمَذهَبُهُم أَنَّ المُجَسِّمَ كَافِرٌ؛ بِخِلَافِ مَذهَبِ الشَّافِعِيَّةِ؛ فَإِنَّ المُجَسِّمَ عِندَهُم لَا يَكفُر.

فَقَومٌ يُكَفِّرُونَ المُجَسِّمَةَ فَكَيفَ يَقُولُونَ بِالتَّجسِيمِ، وَإِنَّمَا نُسِبُوا لِذَلِكَ - مَعَ أَنَّ مَذهَبَهُم هُوَ مَذهَبُ السَّلَفِ وَالمُحَقِّقِينَ مِنَ الخَلَفِ - لَمَّا أَنَّهُم بَالَغُوا فِي الرَّدِّ عَلَى المُتَأَوِّلِينَ لِلاستِوَاءِ وَاليَدِ وَالوَجهِ وَنَحوِ ذَلِكَ كَمَا يَأتِي.

وَهُم وَإِن أَثبَتُوا ذَلِك مُتَابعَةً لِلسَّلَفِ لَكِنَّهُم يَقُولُونَ كَمَا هُوَ فِي كُتُبِ عَقَائِدِهِم: إِنَّهُ -تَعَالَى- ذَاتٌ لَا تُشبِهُ الذَّوَاتِ، مُستَحِقَّةٌ لِلصِّفَاتِ المُنَاسِبَةِ لَهَا فِي جَمِيعِ مَا يَستَحِقُّهُ.

قَالُوا فَإِذَا وَرَدَ القُرآنُ وَصَحِيحُ السُّنَّةِ فِي حَقِّهِ بِوَصفٍ؛ تُلُقِّيَ فِي التَّسمِيَةِ بِالقَبُولِ، وَوَجَبَ إِثبَاتُهُ لَهُ عَلَى مَا يَستَحِقُّهُ، وَلَا يَعدِل بِهِ عَن حَقِيقَةِ الوَصفِ؛ إِذ ذَاتُه -تَعَالَى- قَابِلَةٌ لِلصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ بِهَا.

قَالُوا فَنَصِفُ الله -تَعَالَى- بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفسَهُ وَلَا نَزِيدُ عَلَيهِ، فَإِنَّ ظَاهِرَ الأَمرِ فِي صِفَاته -سُبحَانَهُ- أَن تَكُونَ مُلحَقَةً بِذَاتِهِ؛ فَإِذَا امتَنَعَت ذَاتُهُ المُقَدَّسَةُ مِن تَحصِيلِ مَعنَىً يَشهَدُ الشَّاهِدُ فِيهِ مَعنَىً يُؤَدِّي إِلَى كَيفِيَّةٍ؛ فَكَذَلِكَ القَولُ فِيمَا أَضَافَهُ إِلَى نَفسِهِ مِن صِفَاتِهِ.

هَذَا كَلَامُ أَئِمَّةِ الحَنَابِلَةِ؛ وَلَا خُصُوصِيَّةَ لَهُم فِي ذَلِكَ؛ بَل هَذَا

مَذهَبُ جَمِيعِ السَّلَفِ وَالمُحَقِّقِينَ مِنَ الخَلَفِ)[١].

ثُمَّ أَجَابَ شَيخُنَا عَلَى شُبَهِ المُتَّهِمِينَ لابنِ تَيمِيَّةَ بِالتَّجسِيمِ وَأَنَّهُ قَائِلٌ بِـ(الأَبعَاضِ) وَ(الأجزَاءِ) مِن خِلَالِ نُصُوصِ ابنِ تَيمِيَّةِ نَفسِهِ[٢]، وَتَأصِيلَاتِهِ المَتِينَةِ في البَابِ القَائِمَةِ عَلَى ضَبطِ المُصطَلَحَاتِ وبَيَانِ المُرَادِ مِنهَا، وَلَيسَ لِابنِ تَيمِيَّةَ هَمٌّ إِلَّا= أَلَّا تُتَّخَذَ هَذِهِ المُصطَلَحَاتُ وَالأَلفَاظُ المُجمَلَةُ - التِي تَنطَوِي عَلَى إِيهَامٍ وَإِبهَامٍ[٣]- قَنطَرَةً لِنَفيِ الصِّفَاتِ الوَارِدَةِ في الكِتَابِ وَصَحِيحِ السُّنَّةِ.

وَأَبرَزَ الشَّيخُ في ثَنَايَا هَذَا البَحثِ الكَلَامِيِّ مِيزَةً تَيمِيَّةً وَخِصِّيصَى لَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ يَنطَلِقُ في بَحثِهِ العَقَدِيِّ أَوِ (الكَلَامِيِّ) مِن أُصُولِ أَحكَمَهَا؛ مُعتَمِداً عَلَى ضَبطِهِ الشَّدِيدِ لِلرِّوَايَةِ وَالدِّرَايَةِ وَالمَعقُولِ، فَاستَوعَبَ وَأَوعَبَ في بَحثِهِ تَقعِيداً وَتَأصِيلاً، وَبَلَغَ في ذَلِكَ الذُّروَةَ وَالغَايَةَ.

ثُمَّ مَثَّل الشَّيخُ لِذَلِكَ بِضَبطِ ابنِ تَيمِيَّةَ لِعُمُومِ أُصُولِ وَفُرُوعِ المَبَاحِثِ الكَلَامِيَّةِ التِي يَنطَلِقُ مِنهَا الخُصُومُ وَيَبنُونَ عَلَيهَا، وَكَانَ التَّمثِيلُ بِقَضِيَّةِ: «الجَوهَرِ الفَردِ»[٤].

---

(١) «أَقَاوِيلُ الثِّقَاتِ في تَأوِيلِ الأَسمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَالآيَاتِ المُحكَمَاتِ وَالمُشتَبِهَاتِ» (٦٤-٦٥).
(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٤٢١-٤٣٤).
(٣) كَمَا وَصَفَهَا ابنُ تَيمِيَّةَ نَفسُهُ.
(٤) (الجَوهَرُ الفَردُ: لَفظٌ يَستَعمِلُهُ الفَلَاسِفَةُ المُتَكَلِّمُونَ، وَيَعنُونَ بِهِ: الجُزءَ الذِي لَا يَقبَلُ القِسمَةَ، وَهُوَ الشَّيءُ الذِي لَم يُدرِكهُ أَحَدٌ بِحِسِّهِ، وَلَا يَتَمَيَّزُ مِنهُ جَانِبٌ عَن جَانِبٍ، وَمَا مِن شَيءٍ يُفرَضُ إِلَّا وَهُوَ أَصغَرُ مِنهُ عِندَ القَائِلِينَ بِهِ). انظُر لِزَاماً «لَوَامِعِ الأَنوَارِ البَهِيَّةِ» لِلسَّفَارِينِيِّ (١/ ٥٦٥-٥٦٦ ط. دَارِ التَّوحِيدِ)، «التُّحفَة المَهدِيَّة» لِفَالِحِ بنِ مَهدِيٍّ (آلِ مَهدِيٍّ) (١٤١). =

وَلَمَّا كَانَت الحَاجَة تَستَدعِي بَيَانَ المَوقِفِ التَّفصِيلِيِّ لِابنِ تَيمِيَّةَ مِنَ التَّجسِيمِ افتَتَحَ شَيخُنَا الأَمرَ بِـ:

◉ **أُصُولٌ مُهِمَّةٌ عِندَ ابنِ تَيمِيَّةَ حَولَ الجِسمِ خَالَفَ فِيهَا المُتَكَلِّمِينَ وَالفَلَاسِفَةَ**[1]:

قَصَدَ شَيخُنَا في هَذَا المَبحَثِ أَن يَذكُرَ كُلِّيَّاتٍ تَخُصُّ المَبَاحِثَ العَوِيصَةَ التِي خَاضَ فِيهَا خُصُومُ ابنِ تَيمِيَّةَ وَمُخَالِفُوهُ؛ لَكِنَّهُم لَم يُتقِنُوها - لِلأَسَفِ -، وَيَرجِعُ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ القَومَ يُحَاكِمُونَ شَيخَ الإِسلَامِ بِأُصُولِهِم هُم، لَا بِتَقرِيرَاتِهِ.

وَنَقَلَ الشَّيخُ نُقُولاً مُهِمَّةً عَنِ ابنِ تَيمِيَّةَ تُبَيِّنُ الأُصُولَ التِي انطَلَقَ مِنهَا في الإِثبَاتِ وَالتَّنزِيهِ، وَبَيَّنَ مِن خِلَالِهَا العَوَجَ وَالتَّنَاقُضَ الذِي في طَرِيقَةِ الفَلَاسِفَةِ وَالمُتَكَلِّمِينَ في إِثبَاتِ أَصلِ وُجُودِ الحَقِّ -سُبحَانَهُ-، ثُمَّ البِنَاءُ عَلَيهَا في نَفيِ الصِّفَاتِ.

وَمِن أَهَمِّ مَا نَبَّهَ عَلَيهِ الشَّيخُ هُنَا: أَنَّ هَذِهِ المَبَاحِثَ الكَلَامِيَّةَ إِنَّمَا بَحثَهَا شَيخُ الإِسلَامِ مُضطَرّاً لَهَا، وَلَم يَذكُرهَا إِلَّا في مَعرِضِ المُبَاحَثَةِ وَالمُحَاجَجَةِ لِنُفَاةِ الصِّفَاتِ، لَا في مَعرِضِ التَّقرِيرِ لِمُعتَقَدِهِ.

وَعَلَيهِ: فَالاقتِصَارُ عَلَى كَلَامِهِ في مِثلِ هَذِهِ المَوَاطِنِ، وَاجتِزَاءُهُ عَن سِيَاقِهِ مِن غَيرِ استِظهَارٍ لِأُصُولِهِ مَظِنَّةُ الخَطَإِ عَلَى كُلٍّ مِنَ:

* المُعتَقَدِ الصَّحِيحِ.
* وَعَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ وَمَدرَسَتِهِ.

وَهَذَا الذِي بَلَونَاهُ عَلَى خُصُومِ ابنِ تَيمِيَّةَ - وَهُم كُثرٌ -، وَلَا سِيَّمَا في هَذِهِ الأَيَامِ، فَتَفَطَّنَ لِذَلِكَ، وَقَاكَ اللهُ المَهَالِكَ.

= انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٤٣٤-٤٣٧)

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٤٣٧-٤٧٨).

وَمِن أَهَمِّ تِلكُمُ القَضَايَا وَالأُصُولِ التِي اعتَنَى بِهَا ابنُ تَيمِيَّةَ تَقرِيرَاً لِاعتِقَادِهِ، وَرَدَّاً لِشُبَهِ المُخَالِفِينَ، قَضِيَّةُ أَو نَظَرِيَّةُ: «**القَدرِ المُشتَرَكِ**»[١].

وَهِيَ مِنَ المَبَاحِثِ العَوِيصَةِ المُهِمَّةِ التِي قَالَ فِيهَا ابنُ تَيمِيَّةَ كَمَا في «التَّدمُرِيَّةِ»: (وَهَذَا المَوضِعُ مَن فَهِمَهُ فَهماً جَيِّدَاً وَتَدَبَّرَهُ، زَالَت عَنهُ عَامَّةُ الشُّبُهَاتِ، وَانكَشَفَ لَهُ غَلَطُ كَثِيرٍ مِنَ الأَذكِيَاءِ في هَذَا المَقَامِ).

وَطَوَّلَ شَيخُنَا النَّفَسَ في هَذَا المَوطِنِ لِأَهَمِّيَّتِهِ، وَانتَصَر لِشَيخِ الإِسلَامِ لِقُوَّةِ بُرهَانِهِ وَثَبَاتِ مُعتَقَدِهِ، بَل هُوَ قَولُ جُمهُورِ الطَّوائِفِ مِنَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ عَلَى ما قَالَ ابنُ تَيمِيَّةَ.

ثُمَّ أَورَدَ الشَّيخُ رُدُودَ ابنِ تَيمِيَّةَ المَتِينَةَ عَلَى شُبهَةٍ مِن أَعجَبِ مَا استَدَلَّ بِهِ القَومُ لِنَفيِ قَاعِدَةِ «القَدرِ المُشتَرَكِ»؛ وَهِيَ «حُجَّةُ تَمَاثُلِ الأَجسَامِ»[٢].

وَالمَقصُودُ أَن يُعلَمَ أَنَّ مَن نَاقَشَ ابنَ تَيمِيَّةَ مِنَ المُخَالِفِينَ دُونَ التَّفَطُّنِ لِهَذِهِ الأُصُولِ؛ فَهُوَ لَم يَصنَع شَيئَاً.

فَصَنِيعُهُم أَن يَأخُذُوا نُتَفَاً مِن كَلَامِهِ، أَو أَثَرَاً مِن نُقُولَاتٍ عِدِّيدَةٍ جِدّاً أَورَدَهَا لِلبَرهَنَةِ عَلَى مَوضُوعٍ مَا، ثُمَّ الاقتِصَارُ في الرَّدِّ عَلَى أَمرٍ جُزئِيٍّ بِالتَّهوِيلِ وَالتَّهوِيشِ، دُونَ الالتِفَاتِ إِلَى أُصُولِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ المُحكَمَةِ، أَو المَسَاسِ أَصَالَةً بِأَصلِ المَوضُوعِ المَبحُوثِ فَهَذَا مَنهَجٌ يَقدَحُ بِقَصدِ صَاحِبِهِ، وَاللهُ المَوعِد.

ثُمَّ انتَقَل الشَّيخُ (حَفِظَهُ اللهُ) إِلَى مَوضُوعٍ عَامٍّ يَنصَحُ مِن خِلَالِهِ المُتَعَامِلِينَ مَعَ التُّرَاثِ التَّيمِيِّ؛ لِتَحقِيقِ السَّدَادِ في فَهمِ كَلَامِهِ، لَا سِيَّمَا

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٤٥٣-٤٧٥).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٤٧٥-٤٧٨).

المُخَالِفينَ النَّاقِلِينَ مِن تُراثِهِ بِتَحَكُّمٍ وَاجتِزَاءٍ غَرِيبَينِ(١)..

◉ **تَنبِيهَاتٌ لِمَن رَامَ النَّقلَ مِن كُتُبِ ابنِ تَيمِيَّةَ**(٢):

ذَكَرَ الشَّيخُ تَحتَ هَذَا العُنوَانِ تَنبِيهَاتٍ مُهِمَّاتٍ:

أَوَّلُهَا: أُوذِيَ ابنُ تَيمِيَّةَ في جَانِبِ النَّقلِ مِن بَعضِ مُحِبِّيهِ كَمَا أُوذِيَ مِن خُصُومِهِ وَشَانِئِيهِ.

ثَانِيهَا: الكَذِبُ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ قَدِيمٌ مُتَجَدِّدٌ، وَمَا فَتِئَ خُصُومُهُ (مُتَخَرِّصِينَ عَلَيهِ بِالكَذِبِ الصُّرَاحِ، مُختَلِقِينَ عَلَيهِ وَنَاسِبِينَ إِلَيهِ مَا لَم يَقُلهُ؛ وَلَم يَنقِلهُ، وَلَم يُوجَد لَهُ بِهِ خَطٌّ، وَلَا وُجِدَ لَهُ في تَصنِيفٍ، وَلَا فَتوَىً، وَلَا سُمِعَ مِنهُ في مَجلِسٍ)(٣).

وَكَثِيرٌ مِن هَذَا الكَذِبِ الصُّرَاحِ الذِي مَا زَالَ قَائِماً إِلَى اليَومِ؛سَبَبُهُ: **عَدَمُ فَهمِ مَنهَجِ ابنِ تَيمِيَّةَ، وَالفَتشِ في كُتُبِهِ مِن أَجلِ إِدَانَتِهِ فَحَسب، وَالتَّعَجُّلِ في إِبدَاءِ العَدَاوَةِ لَهُ؛ إِرضَاءً لِلكِبَارِ مِن أَهلِ الدُّنيَا، وَبَلَونَا هَذَا عَلَى جَمعٍ.**

ثَالِثُهَا: ضَرُورَةُ التَّجَرُّدِ وَالوُقُوفِ عَلَى كُنهِ مَذهَبِ المُخَالِفِ؛ وَحِينَئِذٍ يَقَعُ العُذرُ لِلمُخَالِفِ عَلَى أَقَلِّ الأَحوَالِ، وَنَبتَعِدُ أَيضاً عَنِ التَّرَاشُقِ بِالتَّكفِيرِ وَالتَّبدِيعِ، فَالقَارِئُ لِكَلَامِ ابنِ تَيمِيَّةَ عَنِ المَذهَبِ

---

(١) مِن هَؤُلَاءِ الأُستَاذُ صَلَاحُ الدِّينِ بنُ أَحمَدَ الإِدلِبِيُّ، فَقَد أَلَّفَ رِسَالَةً في: «بِدَعِ الاعتِقَادِ في التَّجسِيمِ وَالإِرجَاءِ»؛ أَسَاءَ صَاحِبُهَا لِابنِ تَيمِيَّةَ نَقلاً عَنهُ، وَفَهماً لَهُ، وَمَا أَكثَرَ أَمثَالَهُ.
انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٤٢١-٤٣٤).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٤٧٨-٤٨٩).

(٣) «الأَعلَامُ العَلِيَّةُ في مَنَاقِبِ ابنِ تَيمِيَّةَ» (٧٣).

الخَبِيثِ لِلمُشَبِّهِ هِشَامِ بنِ الحَكَمِ لَا يُمكِنُهُ أَن يَقرِنَ بَينَهُمَا كَمَا صَنَعَ الأُستَاذُ الإِدلِبِيُّ في رِسَالَتِهِ «بِدَعِ الاعتِقَادِ» -صَحِيفَةَ: (٢٤)-.

رَابِعَهَا: الوُقُوفُ عَلَى كُنهِ مَذهَبِ المُخَالِفِ يَحتَاجُ إِلَى العِنَايَةِ بِأَلفَاظِهِ مَعَ سِيَاقِهَا، وَهَذَا مَا نَبَّهَ إِلَيهِ ابنُ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ[1].

خَامِسَهَا: الوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مَن يَتَّقِ اللهَ عَزَّوَجَلَّ، وَيعلَمُ أَنَّهُ سَيقِفُ بَينَ يَدَيهِ؛ أَن يَتَجَنَّبَ الخَلَلَ في النَّقلِ، وَأَن لَا يَتعَجَّلَ في نِسبَةِ الأَقوَالِ بِمُجَرَّدِ قِرَاءَتِهِ في كُتُبِ المُعَاصِرِينَ، فَضلاً عَنِ الخُصُومِ.

سَادِسَهَا: قَالَ شَيخُنَا: (لَا أَكتُمُ القَارِئَ سِرّاً أَنِّي أَكثَرتُ مِنَ النَّظَرِ في الرُّدُودِ - السَّابِقَةِ وَالمُعَاصِرَةِ - عَلَى شَيخِ الإِسلَامِ، **فَوَجَدتُ فِيهَا ظُلماً وَبَغياً**، وَالذِي أَعتَقِدُهُ «أَنَّ خُصُومَهُ لَو جُمِعُوا جَمِيعاً في ذَاتٍ وَاحِدَةٍ؛ لَم يَبلُغ عِلمُهُم إِلَى مِقدَارِ عِلمِهِ، وَنَاهِيكَ بِهَذَا»[2].

وَقَد أَخَلُّوا - غَفَرَ اللهُ لِي وَلَهُم - «بِقَاعِدَةٍ كَبِيرَةٍ؛ هِيَ أَسَاسُ المُنَاظَرَةِ، وَأَصلُ المُرَاسَلَةِ؛ وَهِيَ: إِيرَادُ كَلَامِ الخَصمِ بِلَفظِهِ **أَوَّلاً**، ثُمَّ التَّعَرُّضُ وَالخَوضُ **ثَانِياً**»[3]..).

سَابِعَهَا: لَا بُدَّ لِلنَّاظِرِ في أَقوَالِ العُلَمَاءِ أَن يُفَرِّقَ بَينَ مَقَامِ تَقرِيرِ المُعتَقَدِ وَتَأصِيلِهِ، وَمَقَامِ الرَّدِّ وَالمُحَاجَجَةِ وَالتَّنَزُّلِ في المُجَادَلَةِ.

هَذَا مَعلَمٌ مَنهَجِيٌّ مُهِمٌّ جِدّاً، يَظهَرُ بِجَلَاءٍ في التُّرَاثِ التَّيمِيِّ، وَقَعَ الخُصُومُ وَالمُخَالِفُونَ بِسَبَبِ الغَفلَةِ عَنهُ في ظُلمِهِ رَحِمَهُ اللهُ، فَجُلُّ مَن أَخطَأَ في نَقلِ أَقوَالِهِ لَم يَلتَفِت إِلَى هَذَا الأَمرِ المُهِمِّ، وَظَهَرَ في دَعوَى زَائِفَةٍ

---

(١) انظُر «بَيَانَ تَلبِيسِ الجَهمِيَّةِ» (٤/ ٣٠٧).

(٢) قَالَهَا الشَّوكَانِيُّ عَنِ ابنِ الوَزِيرِ اليَمَانِيِّ في «البَدرِ الطَّالِعِ» (٣/ ٩١).

(٣) مِن كَلَامِ ابنِ الوَزِيرِ اليَمَانِيِّ في «العَوَاصِمِ مِنَ القَوَاصِمِ» (١/ ٢٣٦)، انظُر تَتِمَّتَهُ في «الدِّرَاسَةِ» فَإِنَّهُ مُهِمٌّ (٤٧٩-٤٨١).

عَرِيضَةِ ادَّعَاهَا: مَحمُودُ السَّيِّدُ صَبِيحُ؛ فَجَمَعَ كِتَابَاً أَسمَاهُ: «أَخطَاءُ ابنِ تَيمِيَّةَ في حَقِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَهلِ بَيتِهِ»، الرَّجُلُ لَم يَأخُذ حَرفَاً وَاحِدَاً مِن تَقرِيرَاتِهِ، وَإِنَّمَا مِن مَيدَانِ مُجَادَلَاتِ الشَّيخِ وَمُحَاجَجَاتِهِ الفَسِيحِ الذِي افتَرَضَ فِيهِ البَاطِلَ مَعَ الخَصمِ وَزَيَّفَهُ، وَتَعَلَّقَ بِاصطِلَاحَاتٍ وَعِبَارَاتٍ دَقِيقَةٍ لابنِ تَيمِيَّةَ، حَيثُ فَهِمَهَا بِلَوَازِمَ وَابنُ تَيمِيَّةَ بَرِيءٌ مِنهَا، وَرَدَّ عَلَى ذَلِكَ وَكَشَفَ تُرَّهَاتِهِ وَبَوَاطِيلَهُ: الدُّكتُورُ عَطِيَّةُ عَدلَانُ في كِتَابِهِ: «الرَّدُّ الفَصِيحُ عَلَى المَدعُو مَحمُودُ صَبِيحُ».

وَالذِي يَهُمُّ القَومَ: الوُلُوجُ في عِرضِ ابنِ تَيمِيَّةَ بِالتَّجهِيلِ وَالتَّبدِيعِ، وَتَقوِيلِهِ أُمُورَاً هِيَ كُفرٌ بِالإِجمَاعِ، وابنُ تَيمِيَّةَ رَدَّ هَذِهِ اللَّوَازِمَ والفُهُومَ بِنَصِّهِ وَقَوِيِّ حُجَّتِهِ، لَكِن العِلَّةَ في قُلُوبِ المُعتَرِضِينَ وَعُقُولِهِم.

ثُمَّ بَعدَ هَذِهِ الجَولَةِ المُهِمَّةِ حَولَ التَّعَامُلِ مَعَ كَلَامِ العُلَمَاءِ وَالأَئِمَّةِ عَادَ شَيخُنَا لِبَيَانِ مَعنَى التَّجسِيمِ مِن كَلَامٍ دَقِيقٍ لِلعَلَّامَةِ ابنِ الوَزِيرِ اليَمَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٨٤٠ هـ)[١].

ثُمَّ ذَكَرَ (حَفِظَهُ اللهُ) قَولَاً نَشَازَاً في تَعرِيفِ المُجَسِّمَةِ، وَيُعَدُّ عَيِّنَةً مِن أَسوَإِ صُوَرِ التَّعَامُلِ مَعَ كَلَامِ أَهلِ العِلمِ؛ حَتَّى ذَهَبَ صَاحِبُهُ إِلَى تَكفِيرِ جَمعٍ مِن سَادَاتِ الأُمَّةِ وَكُبَرَائِهَا مِنَ السَّابِقِينَ وَاللَّاحِقِينَ، بِلَا أَدنَى رَوِيَّةٍ أَو وَرَعٍ، وَجَاءَ التَّمثِيلُ بِذَاكَ التَّكفِيرِيِّ المُتَهَوِّرِ تَحتَ عُنوَان..

◉ التَّكفِيرُ بِلَا حُدُودٍ[٢]:

سَاقَ الشَّيخُ هُنَا كَلَامَاً طَوِيلَاً لِلدَّكتُورِ عَائِضٍ الدُّوسَرِيِّ (جَزَاهُ اللهُ خَيرَاً) مِن كِتَابِهِ المُوَفَّقِ: «هَكَذَا تَحَدَّثَ ابنُ تَيمِيَّةَ»؛ يَرُدُّ فِيهِ عَلَى تَهَوُّرِ

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٠١-٥٠٣).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٠٣-٥١٧).

المَدعُوِّ حَسَنِ السَّقَّافِ الذِي كَانَ في بِدَايَاتِهِ مِن غُلَاةِ الأَشعَرِيَّةِ، وَكَتَبَ كُتُباً كَثِيرَةً في المُنَافَحَةِ عَنهُم وَالذَّبِّ عَن عَقِيدَتِهِم، بَل بَلَغَ الغُلُوُّ في ذَلِكَ كَعَادَتِهِ، حَتَّى وَصَلَ بِهِ الأَمرُ إِلَى تَكفِيرِ كُلِّ مَن لَيسَ بِأَشعَرِيٍّ[1]، ثُمَّ بَعدَ سَنَوَاتٍ تَغَيَّرَت عَقِيدَةُ الرَّجُلِ، وَنَقَضَ مَجمُوعَةَ أُصُولٍ عَقَدِيَّةٍ عِندَ الأَشَاعِرَةِ؛ بَل وَطَعَنَ في الإِمَامِ الأَشعَرِيِّ نَفسِهِ وَاتَّهَمَهُ بِالتَّجسِيمِ، وَزَادَ فَطَعَنَ في تِلمِيذِهِ البَاقِلَّانِيِّ، وَفي جُمهُورِ مُتَأَخِّرَةِ الأَشَاعِرَةِ، مَعَ غَزَلٍ وَثَنَاءٍ لِلشِّيعَةِ وَالمُعتَزِلَةِ وَتَصحِيحٍ لِعَقَائِدِهِم!!

(وَلَكَ أَخِي القَارِئَ أَن تَعجَبَ!!..

إِذ إِنَّ تَكفِيرَ الأُستَاذِ السَّقَافِ كُلَّ مَن لَم يَكُن أَشعَرِيّاً في السَّابِقِ أَصبَحَ يَنطَبِقُ عَلَيهِ الآنَ، فَسُبحَانَ اللهِ!! مَا أَعظَمَ هَذَا التَّنَاقُضَ؛ حَيثُ إِنَّهُ ارتَضَى تَكفِيرَ كَافَّةِ المُسلِمِينَ مِن غَيرِ الأَشَاعِرَةِ، وَهُوَ اليَومَ يَنقُضُ عَقَائِدَ الأَشَاعِرَةِ، وَيَحكُمُ عَلَى نَفسِهِ بِالكُفرِ بِنَاءً عَلَى كَلَامِهِ هُوَ!!!).

وَبَلَغَ التَّطَرُّفُ بِالرَّجُلِ إِلَى أَن كَفَّرَ كُلَّ مُجَسِّمٍ بِلَا مِريَةٍ وَلَا تَرَدُّدٍ في ذَلِكَ، دُونَ أَدنَى اعتِبَارٍ لِأَقوَالِ أَئِمَّةِ الإِسلَامِ، فَقَالَ: (**لَا يَجُوزُ أَن نَتَهَاوَنَ مَعَ المُجَسِّمَةِ، فَالمُجَسِّمَةِ كُفَّارٌ بِلَا مَثنَوِيَّةٍ، وَالمُجَسِّمُ يَعبُدُ صَنَماً**).

وَلَنَا أَن نَتَسَاءَلَ: مَنِ المُجَسِّمُ بِرَأيِ السَّقَافِ؟

قَالَ: (تَنبِيهٌ مُهِمٌّ: لَا يُشتَرَطُ في المُجَسِّمِ وَالمُشَبِّهِ أَن يَقُولَ: أَنَا مُجَسِّمٌ أَو أَنَا مُشَبِّهٌ، كَمَا لَا يُشتَرَطُ في إِطلَاقِ لَفظِ المُجَسِّمِ عَلَى إِنسَانٍ أَن يَقُولَ: اللهُ جِسمٌ كَالأَجسَامِ؛ بَل لَو قَالَ: اللهُ جِسمٌ لَا كَالأَجسَامِ، أَو قَالَ كَلَاماً مَعنَاهُ التَّجسِيمِ؛ كَمَن أَثبَتَ لِلَّهِ -تَعَالَى- سَاقاً وَرِجلاً وَيَداً وَعَيناً وَجَنباً وَأَصَابِعاً وَخُنصَراً وَقَبضَةً وَحَرَكَةً وَسُكُوناً وَمَجِيئاً

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٠٥-٥٠٨).

وَجُلُوساً، وَنحوَ هَذِهِ الأُمُورِ المَشهُورَةِ عَنِ المُجَسِّمَةِ وَالمُشَبِّهَةِ، لَا سِيَّمَا إِن أَعقَبَهَا بِقَولِ: «حَقِيقِيَّةً»؛ يَكُونُ مُجَسِّماً وَمُشَبِّهاً، وَلَا يَفِيدُهُ بَعدَ ذَلِكَ: «بِلَا كَيفٍ» أَو «بِلَا تَشبِيهٍ» بَعدَ أَن يُثبِتَ التَّشبِيهَ بِعَينِهِ وَمَعنَاهُ).

عَلَى هَذَا التَّفصِيلِ فَقَد كَفَّرَ الأُستَاذُ السَّقَّافُ جُمهُورَ الأُمَّةِ، وَسَلَفَهَا الصَّالِحَ، إِلَّا قِلَّةً قَلِيلَةً مِن المُعتَزِلَةِ وَالجَهمِيَّةِ، بَل قَد يَصِل تَكفِيرُهُ لِلصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالأَئِمَّةِ الأَربَعَةِ.

ثُمَّ سَاقَ «الدَّكتُورُ عَائِضُ» بَعضَ ضَحَايَا السَّقَّافِ مِنَ العُلَمَاءِ وَالأَئِمَّةِ الذِينَ نَبَزَهُم بِالتَّجسِيمِ؛ فَكَانَ مِن أَبرَزِهِم: الإِمَامُ أَحمَدُ وَوَلَدُهُ عَبدُاللهِ، وَنُعَيمُ بنُ حَمَّادٍ، وَحَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، وَابنُ أَبِي عَاصِمٍ، وَابنُ خُزَيمَةَ، وَالخَلَّالُ، وَالإِمَامُ أَبُو الحَسنِ الأَشعَرِيُّ، وَالبَاقِلَّانِيُّ، وَالدَّارِمِيُّ، وَابنُ أَبِي دَاوُدَ، وَاللَّالَكَائِيُّ، وَابنُ بَطَّةَ، وَابنُ مَندَهِ، وَيَحيَى بنُ عَمَّارٍ، وَأَبُو نَصرٍ السَّجزِيُّ، وَأَبو عَمروٍ الدَّانِيُّ، وَأَبُو يَعلَى الحَنبَلِيُّ، وَابنُ قُدَامَةَ الحَنبَلِيُّ، وَالأَنصَارِيُّ الهَرَوِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ الكَرجِيُّ، والآجُرِّيُّ، وَغَيرُهُم كَثِيرٌ وَكَثِيرٌ مِنَ الأَجِلَّةِ الذِينَ لَعَلَّ بَعضَهُم قَد حَطُّوا رِحَالَهُم في الجَنَّةِ وَاللهُ حَسِيبُهُم.

وَبِمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّهَاوُنُ مَعَ المُجَسِّمَةِ، وَهُم كُفَّارٌ بِلَا مَثنَوِيَّةٍ، عَلَى حَدِّ عِبَارَةِ السَّقَّافِ نَفسِهِ، فَلَكَ أَن تَتَخَيَّلَ أَنَّ جَمِيعَ هَؤُلَاءِ الأَئِمَّةِ الذِينَ سَمَّاهُم في كُتُبِهِ بِأَنَّهُم: مُجَسِّمَةٌ؛ **كُفَّارٌ بِلَا مَثنَوِيَّةٍ**.

بِاللهِ!! هَل رَأَيتَ غُلُوّاً في التَّكفِيرِ أَعظَمَ مِن هَذَا؟!!

وَلَا نَدرِي، هَذَا التَّكفِيرُ لِعُلَمَاءِ الأُمَّةِ بِالقُفَّةِ لِصَالِحِ مَن؟!!

ثُمَّ يُنبَزُ ابنُ تَيمِيَّةَ وَمَدرَسَتُهُ بِالتَّكفِيرِ وَالغُلُوِّ وَالتَطَرُّفِ!! فَاللهُ

المُستَعَانُ، وَإِلَيهِ المُشتَكَى، وَعَلَيهِ التُّكلَانُ[١].

وَلِلارتِبَاطِ انتقَلَ الشَّيخُ إِلَى مَوضُوعٍ..

◉ اليَهودُ الجُدُدُ «المُستَشرِقُونَ» وَرَميُهُم الحَنَابِلَةَ وَابنَ تَيمِيَّةَ بِالتَّجسِيمِ[٢]:

لَم يَقتَصِر بَحثُ الشَّيخِ لِتُهمَةِ التَّجسِيمِ التِي وُسِمَ بِهَا الحَنَابِلَةُ وابنُ تَيمِيَّةَ -إِمَّا جهلاً أَو زُوراً- عَلَى الإِطَارِ الدَّاخِلِيِّ لِلأُمَّةِ الإِسلَامِيَّةِ؛ إِنَّمَا أَضَافَ إِضَافَةً مُهِمَّةً أَبرَزَ مِن خِلَالِهَا الاستِغلَالَ الاستِشرَاقِيَّ الخَبِيثَ لِكَلَامِ المُخَالِفِينَ الطَّاعِنِينَ في الحَنَابِلَةِ وابنِ تَيمِيَّةَ؛ لِتَعمِيقِ تَقلِيلِ أَثَرِهِم وَمُعتَقَدِهِم في تَارِيخِ المُسلِمِينَ، كَمَا صَنَعَ كَاهِنُ الاستِشرَاقِ اليَهُودِيِّ المُستَشرِقُ المَجَرِيُّ «جُولد زِيهَر» (١٩٢١م)، الذِي اعتَبَرَ الحَنَابِلَةَ كَهَنُوتاً ظَلَامِيّاً وَقَفَ في وَجهِ الأَشَاعِرَةِ وَالمُتَكَلِّمِينَ[٣].

وَسَادَت هَذِهِ النَّظَرِيَّةُ عِندَ غَالِبِ المُستَشرِقِينَ، وَكَانَت هِيَ بَاكُورَةُ اتِّهَامِ الحَنَابِلَةِ بِالتَّطَرُّفِ، وَأَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ مَرفُوضٌ في المَذهَبِ السُّنِّيِّ؛ لِأَنَّهُ عَدُوٌّ لَدُودٌ لِعِلمِ الفَلسَفَةِ وَالكَلَامِ العَقلِيِّ، حَتَّى ظَهَرَت دِرَاسَاتٌ استِشرَاقِيَّةٌ إِنصَافِيَّةٌ أَنصَفَت الحَنَابِلَةَ وَابنَ تَيمِيَّةَ، مِنهَا: دِرَاسَةُ المُستَشرِقِ الفَرَنسِيِّ «هِنرِي لَاؤُوست» (١٩٨٣م) «بَحثٌ في آرَاءِ ابنِ تَيمِيَّةَ الاجتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ»، وَدِرَاسَاتُ «جُورج إِبرَاهِيم المَقدِسِيِّ» (أَمرِيكِيٌّ مِن أَصلٍ لِبنَانِيٍّ) (٢٠٠٢م) المُتَخَصِّصِ في الدِّرَاسَاتِ حَولَ الحَنَابِلَة، حَيثُ جَهَدَا أَن يُنصِفَا ابنَ تَيمِيَّةَ بِخَاصَّةٍ، وَالحَنَابِلَةَ بِعَامَّةٍ.

---

(١) لَا بُدَّ أَخِي القَارِئ مِن قِرَاءَةِ مَا تَضَمَّنَهُ هَذَا المَبحَثُ لِأَهمِّيَّةِ مَا كَشَفَ عَنهُ.

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥١٧-٥٢٥).

(٣) لِلاطِّلَاعِ عَلَى الحِرصِ الإِستِشرَاقِيِّ في دِرَاسَةِ وَتَروِيجِ عِلمِ الكَلَامِ وَالعَقِيدَةِ الأَشعَرِيَّةِ؛ انظُر رِسَالَةَ: «مَوقِفُ المُستَشرِقِينَ مِن عِلمِ الكَلَامِ وَالأَشَاعِرَةِ» لِلدُّكتُورَةِ هُدَى بِنتِ مُحَمَّد الشَّلَالِيِّ.

ثُمَّ نَقَلَ شَيخُنَا نُقُولاً مُهِمَّةً فِيهَا رُدُودٌ إِنصَافِيَّةٌ مِن «جُورج المَقدِسِيِّ» عَلَى تَقبِيحِ «جُولدِ زَيهَر» لِعَقِيدَةِ وَتَارِيخِ الحَنَابِلَةِ وَابنِ تَيمِيَّةَ بِمَوضُوعِيَّةٍ وَتَجَرُّدٍ.

وَلَم يَقِف الأَمرُ عِندَ هَذَا الحَدِّ وَإِنَّمَا نَشَطَت فِي الآوِنَةِ الأَخِيرَةِ مُؤَسَّسَاتٌ عِلمِيَّةٌ بَحثِيَّةٌ غَربِيَّةٌ، تَلَقَّفَت البُذُورَ التِي زَرَعَهَا أَمثَالُ المُستَشرِقِ اليَهُودِيِّ «جُولد زِيهَر» وَبَنَوا عَلَيهَا تَوصِيَاتٍ صُدِّرَت لِلمُسلِمِينَ تَحتَ مِظَلَّةِ (مُحَارَبَةِ الإِرهَابِ)، وَمِن أَخطَرِ هَذِهِ التَّوصِيَاتِ: مُحَارَبَةِ المَذهَبِ الحَنبَلِيِّ، وَالمُعتَقَدِ السَّلِيمِ السَّدِيدِ، وَنَشرِ الخُرَافَةِ مِن جَدِيدٍ؛ لِتَبقَى المَوانِعُ وَالحَواجِزُ دُونَ انتِشَارِ الدِّينِ الحَقِّ الذِي يُحِبُّهُ الله عَزَّوَجَلَّ وَيَرتَضِيهِ[1].

وَالسُّؤَالُ الذِي يَفرِضُ نَفسَهُ فِي ذَاتِ السِّيَاقِ:

لِمَ هَذَا الحِرصُ الغَربِيُّ وَالتَّفَانِي العَالَمِيُّ لِوَأدِ المَدرَسَةِ الحَنبَلِيَّةِ عَامَّةً، وَالمَدرَسَةِ المُنتَسِبَةِ لابنِ تَيمِيَّةَ خَاصَّةً؟؟

كُلُّ هَذَا حِرصٌ مِن القَومِ لِتَحقِيقِ صَفَاءِ صُورَةِ الإِسلَامِ، وَحسنِ انتِشَارِهِ؟!!

«وَاللَّبِيبُ مِنَ الإِشَارَةِ يَفهَمُ»

وَبِمَا أَنَّا مَا زِلنَا فِي إِطَارِ البَحثِ المُتَعَلِّقِ بِالحَنَابِلَةِ وَالتَّجسِيمِ، لَا سِيَّمَا أَنَّ الإِمَامَ أَحمَدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثَبَتَ عَنهُ نَفيُهُ لِلتَّشبِيهِ، وَتَكفِيرُهُ لِلمُشَبِّهَةِ،

---

(١) أَحَالَ شَيخُنَا هُنَا إِلَى دِرَاسَاتٍ مُهِمَّةٍ اعتَنَت بِتَحلِيلِ التَّقَارِيرِ الصَّادِرَةِ مِنَ المَرَاكِزِ البَحثِيَّةِ الاستِشرَاقِيَّةِ الأَمرِيكِيَّةِ، التِي تُؤَثِّرُ وَبِقُوَّةٍ فِي القَرَارِ السِيَاسِي الأَمرِيكِيِّ، حَيثُ تُسَاعِدُنَا هَذِهِ الدِّرَاسَاتُ كَثِيراً فِي فَهمِ كَثِيرٍ مِن مُلَابَسَاتِ الأَحدَاثِ وَالمَوَاقِفِ التِي تَجرِي حَولَنَا.
انظُر «الدِّرَاسَة» (٥٢٥/ هَامِش: ١).

بِخَلَافِ التَّجسِيمِ، استَدعَى هَذَا أَن يَبحَثَ الشَّيخُ (مَأجُوراً بِإِذنِ اللهِ)..

◉ التَّجسِيمُ وَالتَّمثِيلُ وَالعَلَاقَةُ بَينَهُمَا[١]:

أَقَامَ شَيخُنَا هَذَا العُنوَانَ لِلإِجَابَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَسئِلَةٍ، وَهِيَ:

أَوَّلاً: مَا الفَرقُ بَينَ التَّجسِيمِ وَالتَّشبِيهِ؟

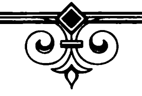
ثَانِياً: لِمَاذَا هَذِهِ التَّفرِقَةُ مِنَ الإِمَامِ أَحمَدَ؟

ثَالِثاً: هَل يَسلَمُ مِنَ التَّجسِيمِ مَن تَبَرَّأَ مِنَ التَّشبِيهِ؟

الخُلَاصَةُ المُهِمَّةُ هُنَا: لَا يَسلَمُ مِن التَّجسِيمِ عِندَ الحَنَابِلَةِ مَنِ اقتَصَرَ عَلَى نَفيِ التَّشبِيهِ، فَالتَّشبِيهُ عِندَهُم أَخَصُّ مِنَ التَّجسِيمِ؛ وَهَذَا يُؤَكِّدُ شِدَّةَ حَذَرِ مَذهَبِ الحَنَابِلَةِ المُلتَزِمِ لِلنُّصُوصِ في الإِثبَاتِ وَالتَّنزِيهِ، وَلِذَا فَالوَاجِبُ عِندَهُم السَّلَامَةُ مِنَ التَّشبِيهِ وَالتَّجسِيمِ مَعاً.

أَمَّا المُعتَزِلَةُ وَالأَشاعِرَةُ المُتَأَخِّرُونَ؛ فَالتَّشبِيهُ وَالتَّجسِيمُ عِندَهُم مُتَلَازِمَانِ، وَلَا يُمكِن عِندَهُم لِمَن أَثبَتَ ظَوَاهِرَ النُّصُوصِ التِي فِيهَا صِفَاتٌ إِلَّا أَن يَكُونَ مُجَسِّماً، وَاختَلَفُوا في الحُكمِ عَلَيهِ.

وَمِن أَفضَلِ مَا قِيلَ في مَقَامِ بَيَانِ العَلَاقَةِ بَينَ التَّجسِيمِ وَالتَّشبِيهِ؛ مَا قَالَهُ ابنُ حَزمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (٤٥٦ هـ): (وَمَن قَالَ: أَنَّ اللهَ -تَعَالَى- جِسمٌ لَا كَالأَجسَامِ؛ فَلَيسَ مُشَبِّهاً، لَكِنَّهُ أَلحَدَ في أَسمَاءِ اللهِ -تَعَالَى-؛ إِذ سَمَّاهُ بِمَا لَم يُسَمِّ بِهِ نَفسَهُ)[٢].



---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٢٥-٥٣٠).

(٢) «الفِصَلِ في المِلَلِ وَالنِّحَلِ» (١/ ٣٢٤).



«الفَصلُ السَّابِعُ»

«ابنُ تَيمِيَّةَ وَمَقَالَةُ التَّجسِيمِ الوَارِدَةِ في المَرسُومِ»

افتَتَحَ شَيخُنَا هَذَا الفَصلَ بِتَمهِيدٍ؛ أَرَادَ أَن يَجعَلَهُ مِيزَانَاً لِمَا بَعدَهُ مِن مَوضُوعَاتٍ بَحثَهَا في هَذَا الفَصلِ.

فَبَيَّنَ أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ لَم يُقِر الأَشَاعِرَةَ بِأَنَّ التَّجسِيمَ هُوَ التَّركِيبُ وَالتَّأْلِيفُ، وَرَأَى أَنَّ اللُّغَةَ لَا تُسعِفهُم فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيهِ، وَقَامَ عِندَهُ أَنَّ التَّجسِيمَ لَهُ مَعنَىً آخَرُ؛ فَالوَاجِبُ عَلَى مَن أَرَادَ مُحَاكَمَةَ الشَّيخِ، أَو أَن يَنبِزَهُ بِأَنَّهُ مُجَسِّمٌ؛ أَن يَتَحَقَّقَ مِن أَمرَينِ:

الأَوَّل: مَعنَى التَّجسِيمِ عِندَ ابنِ تَيمِيَّةَ.

الثَّانِي: حُكمُهُ عَلَيهِ بِالمَعنَى الذِي تَحَقَّقَ عِندَ ابنِ تَيمِيَّةَ لَا عِندَهُ هُوَ!!

وَقَالَ الشَّيخُ (تَوَلَّاهُ اللهُ): (نَعَم؛ لِإِطلَاقِ اللَّفظِ - أَي: التَّجسِيمُ - حُكمٌ خَاصٌّ آخَرُ، اعتَنَى شَيخُ الإِسلَامِ ابنُ تَيمِيَّةَ بِالأَمرَينِ، وَلَم يَلتَفِت أَحَدٌ مِمَّن نَبَزَهُ بِهَذَا الوَصفِ الشَّنِيعِ إِلَى الأَوَّلِ وَلَا إِلَى الآخَرِ؛ بَل غَلَطَ عَلَيهِ بَعضُهُم عَمدَاً، وَآخَرُونَ سَهوَاً، وَجَارَى الرِّعَاعُ هَؤُلَاءِ، وَأَلصَقُوا بِهِ هَذِهِ التُّهمَةَ كَذِبَاً وَزُورَاً، وَحَمَلَتهَا الأَسفَارُ وَالدَّفَاتِرُ، وَانتَشَرَت عَلَى أَسِنَّةِ الأَقلَامِ وَلَاكَتهَا الأَفوَاهُ وَالحَنَاجِرُ، **وَلَعَلَّهَا - يَا لِلأَسَفِ!! - أَصبَحَت عِندَ بَعضِ المُتَهَوِّكِينَ مِنَ المُقَرَّرَاتِ وَالمُسَلَّمَاتِ!!** وَتَرَتَّبَ

عَلَيهَا جِدَالٌ، يَصِلُ في بَعضِ الأَحَايِينِ إِلَى جِلَادٍ وَمُنَازَعَةٍ، وَجِدَالٍ وَقِحَةٍ وَاتِّهَامٍ، وَتَرَاشُقٍ بِالكُفرِ وَالضَّلَالِ وَالبِدعَةِ!!

وَهَذِهِ مِن آثَارِ الجَهلِ؛ وَهِيَ ثَمَرَةٌ لِـ(مَعرَكَةِ الاصطِلَاحَات) التِي ابتُلِيَ بِهَا مَن يُحسِنُ القِرَاءَةَ، وَيَدَّعِي الفَهمَ وَالبَحثَ، مِمَّن لَم يَتَخَلَّق بِأَخلَاقِ العُلَمَاءِ مِنَ التَّزكِيَةِ وَالإِنصَافِ)[١].

ثُمَّ انتَقَل الشَّيخُ بِنَا إِلَى جَولَةٍ في كَلَامِ شَيخِ الإِسلَامِ؛ لِأَجلِ الوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَةِ مَذهَبِهِ في قَضِيَّةِ التَّجسِيمِ:

◉ **الفَرقُ بَينَ (التَّشبِيهِ وَالتَّمثِيلِ) مِن جِهَةٍ وَالتَّجسِيمِ مِن جِهَةٍ، بِاعتِبَارِ الوُرُودِ في النُّصُوصِ[٢]:**

نَقَلَ الشَّيخُ ابتِدَاءً نَصَّينِ عَنِ ابنِ تَيمِيَّةَ مَفَادُهُمَا أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يُقِرُّ مَا قَرَّرَهُ أَهلُ الكَلَامِ في تَحدِيدِ العَلَاقَةِ بَينَ التَّشبِيهِ وَالتَّمثِيلِ أَوَّلاً، ثُمَّ في تَعيِينِ مَعنَى التَّجسِيمِ الذِي تَتَّجِهُ إِلَيهِ كَلِمَاتُ عُلَمَاءِنَا وَتقرِيرَاتُهُم، وَبِمَا يَفتَرِقُ عَنِ التَّشبِيهِ وَالتَّمثِيلِ.

ثُمَّ بَدَأَ (حَفِظَهُ اللهُ) بِسِيَاقِ نَظَرِيَّةِ شَيخِ الإِسلَامِ في الفَرقِ بَينَ التَّشبِيهِ وَالتَّمثِيلِ مِن جِهَةٍ؛ وَالتَّجسِيمِ مِن جِهَةٍ أُخرَى، وَيُمكِنُنَا تَقرِيبُ الأَمرِ مِن خِلَالِ النِّقَاطِ التَّالِيَةِ:

(١) يُخَالِفُ ابنُ تَيمِيَّةَ المُعتَزِلَةَ وَالأَشَاعِرَةَ في اعتِبَارِ التَّجسِيمِ لَا يَنفَكُّ عَنِ التَّشبِيهِ!! مَعَ أَنَّ نُصُوصَ الشَّرعِ نَفَت التَّشبِيهَ وَلَم تَنفِ التَّجسِيمَ، وَلِذَا بَقِيَ شَيخُ الإِسلَامِ يَدُورُ مَعَ التَّفرِيقِ وَلَم يَستَرسِل مِثلَ المُتَكَلِّمِينَ القَائِلِينَ بِالتَّلَازُمِ.

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٣٣-٥٣٤).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٣٤-٥٤٥).

(٢) النَّاظِرُ في تَقرِيرَاتِ المُعتَزِلَةِ وَالأَشَاعِرَةِ القَائِلِينَ بِالتَّلازُمِ بَينَ التَّشبِيهِ وَالتَّجسِيمِ يَجِدُهُم يَحكُمُونَ عَلَى مَن آمَنَ بِظَوَاهِرِ مَا وَرَدَ في نُصُوصِ الشَّرعِ بِهَذَا التَّلَازُمِ؛ فَهُوَ عِندَهُم (مُجَسِّمٌ).

(٣) التَّفرِقَةُ بَينَ (المُشَبِّهِ) وَ(المُجَسِّمِ) لِأَنَّ التَّشَابُهَ يَقَعُ في الحِليَةِ وَالصُّورَةِ وَالشَّكلِ الصَّحِيحِ، وَأَمَّا (الجِسمِيَّةُ) إِن كَانَت التَّركِيبُ؛ فَهِيَ خَاصَّةٌ في جَمِيعِ المَخلُوقَاتِ، وَهِيَ شَيءٌ زَائِدٌ عَلَى التَّشَابُهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهُمَا جِسمٌ ذُو أَبعَادٍ.

(٤) يَبقَى إِلزَامُ ابنِ تَيمِيَّةَ المُخَالِفِينَ بـ(القَدرِ المُشتَرَكِ بَينَ المَوجُودَاتِ)، مَعَ تَسلِيمِهِ بِأَنَّ المَعنَى الصَّحِيحَ لِلتَّجسِيمِ عِندَهُ أَنَّهُ مَوجُودٌ قَائِمٌ بِنَفسِهِ «فَقَط»، وَلِذَا لَا يَجُوزُ إِثبَاتُ شَيءٍ مِن خَصَائِصِ المَخلُوقِينَ للهِ؛ وَكُلُّ قَولٍ يَتَضَمَّنُ شَيئاً مِن هَذَا فَهُوَ بَاطِلٌ.

وَمَن أَحكَمَ هَذَا الأَصلَ؛ أَدرَكَ مَدَى كَذِبِ خُصُومِهِ أَو جَهلِهِم، فَإِنَّهُم يُحَاكِمُونَهُ بِالمُقَرَّرِ عِندَهُم، وَلَو أَنَّهُم تَجَرَّدُوا إِلَى مَعرِفَةِ الأَسبَابِ التِي بَنَى عَلَيهَا ابنُ تَيمِيَّةَ نَظَرِيَّتَهُ؛ لَعَلِمُوا مَدَى تَعظِيمِهِ لِلنُّقُولِ العَقَدِيَّةِ الوَارِدَةِ في الشَّرِيعَةِ، وَطَرِيقَةِ فَهمِ القُرُونِ الفَاضِلَةِ لَهَا، وَلَعَلَّهُم -إِن فَعَلُوا - تَصَالَحُوا مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا مُبتَغَىَ لَهُ إِلَّا تَعظِيمَ النُّقُولِ وَهَدمَ مَا يُعَارِضُهَا مِمَّا تُلُقِّي.

وَالكَلَامُ السَّابِقُ يَقتَضِي أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ يُفَرِّقُ بَينَ (التَّشبِيهِ) وَ(التَّمثِيلِ)مِن جِهَةٍ، وَبَينَ التَّجسِيمِ مِن جِهَةٍ أُخرَى.

وَصَرَّحَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِذَلِكَ بِقَولِهِ: (وَفي الجُملَةِ الكَلَامُ في التَّمثِيلِ وَالتَّشبِيهِ وَنَفيِهِ عَنِ اللهِ مَقَامٌ، وَالكَلَامُ في التَّجسِيمِ وَنَفيِهِ مَقَامٌ آخَرُ.

فَإِنَّ الأَوَّلَ دَلَّ عَلَى نَفيِهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجمَاعُ السَّلَفِ وَالأَئِمَّةِ، وَاستَفَاضَ عَنهُمُ الإِنكَارُ عَلَى المُشَبِّهَةِ الذِينَ يَقُولُونَ «يَدٌ كَيَدِي» وَ«بَصَرٌ

كَبَصَرِي» وَ«قَدَمٌ كَقَدَمِي».

وَقَد قَالَ اللهُ -تَعَالَى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١].

وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وَقَالَ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢].

وَأَيضاً فَنَفيُ ذَلِكَ مَعرُوفٌ بِالدَّلَائِلِ العَقلِيَّةِ التِي لَا تَقبَلُ النَّقِيضَ، كَمَا قَد بُسِطَ الكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي غَيرِ مَوضِعٍ، وَأَفرَدنَا الكَلَامَ عَلَى قَولِهِ -تَعَالَى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١] في مُصَنَّفٍ مُفرَدٍ.

وَأَمَّا الكَلَامُ في الجِسمِ وَالجَوهَرِ وَنَفيِهِمَا أَو إِثبَاتِهِمَا فَبِدعَةٌ لَيسَ لَهَا أَصلٌ في كِتَابِ اللهِ، وَلَا سُنَّةِ رَسُولِهِ، وَلَا تَكَلَّمَ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ وَالأَئِمَّةِ بِذَلِكَ؛ لَا نَفياً وَلَا إِثبَاتاً)[1].

ثُمَّ بَيَّنَ شَيخُنَا..

◉ خَطَأٌ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ فِي هَذَا التَّفرِيقِ[2]:

سَاقَ الشَّيخُ كَلَاماً لِـ(سَعِيدِ فُودَةَ) في كِتَابِهِ: «نَقضُ التَّدمُرِيَّةِ» (ص: ٩) يَزعُمُ فِيهِ أَنَّ ثَمَّةَ فَرقٌ بَينَ (التَّمثِيلِ) وَ(التَّشبِيهِ) عِندَ ابنِ تَيمِيَّةَ لَا يَعرِفُهُ كَثِيرٌ مِن أَتبَاعِ الشَّيخِ!! وَإِنَّمَا عَرَفَهُ هُوَ.

وَمَفَادُ كَلَامِهِ أَنَّ الشَّيخَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَنفِ مَفهُوماً خَاصّاً لِلتَّمثِيلِ الذِي يَقصِدُ بِهِ: المُسَاوَاةَ التَّامَّةَ في الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ، وَعَلَيهِ: فَهَذَا المَعنَى لَا يَستَلزِمُ نَفيَ التَّشبِيهِ، وَأَيُّ مَوطِنٍ نَفَى فِيهِ ابنُ تَيمِيَّةَ التَّشبِيهَ فَإِنَّمَا يُرِيدُ

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٤/ ١٤٥-١٤٦).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٥٤٦-٥٥٠).

بِهِ[1]: التَّشبِيهَ التَّامَّ المُسَاوِي لِلتَّمثِيلِ، ثُمَّ قَالَ - جَرِيئاً جَازِمَاً-: **(وَلَا يَعرِف كَثِيرٌ مِن أَتبَاعِهِ هَذَا الفَرقَ عِندَ ابنِ تَيمِيَّةَ!!)**.

قَاتَلَ اللهُ الهَوَى!! لَعمرُ اللهِ أَتبَاعُ ابنِ تَيمِيَّةَ مِن زَمَانِهِ إِلَى أَيَّامِنَا يَعرِفُونَ كَلَامَهُ وَيَضبِطُونَ مُرَادَهُ، لَكِنَّهُ افتِرَاقُ المَنهَجِ؛ فَحَقِيقَةُ الأَمرِ دَائِرَةٌ بَينَ مَدرَسَتَينِ: مَدرَسَةٍ تَحرِصُ عَلَى التِزَامِ مَا جَاءَت بِهِ النُّصُوصُ نَفياً وَإِثبَاتاً، وَمَدرَسَةٍ لَم تَقنَع بِظَوَاهِرِ النُّصُوصِ حَاكِمَةً، وَإِنَّمَا حَكَّمَت عَقلَهَا وَقَوَاعِدَ أَسلَافِهَا مِنَ الفَلَاسِفَةِ.

وَجَعَلَ شَيخُنَا مَرَدَّ كَلَامِ المُعتَرِضِ إِلَى مَا قَالَتهُ المُعتَزِلَةُ وَمَن وَافَقَهُم مِن مُتَكَلِّمِي الأَشَاعِرَةِ مِن مَسأَلَةِ: (تَمَاثُلِ الأَجسَامِ) المَبنِيَّةِ عَلَى إِثبَاتِ (الجَوهَرِ الفَردِ)؛ وَإِلَى عَدمِ الفَهمِ الصَّحِيحِ لِكَلَامِ ابنِ تَيمِيَّةَ في قَاعِدَةِ: (القَدرِ المُشتَرَكِ بَينَ المَوجُودَاتِ).

ثُمَّ بَيَّنَ عُقدَةَ الخَطَإِ عِندَ النُّفَاةِ مِن كَلَامِ ابنِ تَيمِيَّةَ؛ ذَلِكَ أَنَّهُم يَتَّكِؤُونَ عَلَى التَّشبِيهِ تَارَةً، وَعَلَى التَّجسِيمِ تَارَةً أُخرَى[2].

ثُمَّ سَاقَ شَيخُنَا كَلَاماً لِلشَّيخِ يُقَسِّمُ فِيهِ المُثبِتِينَ لِصِفَاتِ اللهِ إِلَى أَربَعَةِ أَصنَافٍ يُظهِرُ مِن خِلَالِ هَذَا التَّقسِيمِ الضَبطَ التَّيمِيَّ لِمَبحَثِ التَّجسِيمِ وَالتَّشبِيهِ، وَأَنَّ أَقسَامَ المُثبِتِينَ تَعنِي التَّفرِيقَ بَينَهُمَا لَا مَحَالَةَ، كَمَا وَيُظهِرُ التَّقسِيمُ الصِّنفَ الذِي ظَهَرَت بِدعَتُهُ زَمَانَ السَّلَفِ فَاتَّجَهَ إِلَيهِ ذَمُّهُم وَتَحذِيرُهُم[3].

ثُمَّ عَادَ (حَفِظَهُ اللهُ) إِلَى الرَّدِّ عَلَى نُفَاةِ الصِّفَاتِ بِذَرِيعَةِ التَّشبِيهِ

---

(١) بِزَعمِ فُودَةَ.
(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٥٠-٥٦٢).
(٣) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٦٢-٥٦٤).

مِن كَلَامِ شَيخِ الإِسلَامِ الذِي قَرَّرَ في كَثِيرٍ مِن كُتبِهِ ذَمَّ المُجَسِّمَةِ وَذَمَّ المُعَطِّلَةِ، إِلَّا أَنَّهُ يَرَى أَنَّ (**مَرَضَ التَّعطِيلِ شَرٌّ مِن مَرَضِ التَّجسِيمِ**)[٤].

وَذَكَرَ جُملَةً مِن الحُجَجِ التَّيمِيَّةِ لِتَأكِيدِ المُقَرَّرِ؛ مِنهَا: أَنَّ كَلَامَ السَّلَفِ في ذَمِّ الجَهمِيَّةِ النُّفَاةِ لِلصِّفَاتِ أَكثَرُ مِن ذَمِّهِمُ المُشَبِّهَةَ عَلَى كَثرَتِهِ أَيضاً.

وَأَمَّا ذِكرُ التَّجسِيمِ وَذَمُّ المُجَسِّمَةِ فَهَذَا لَا يُعرَف في كَلَامِ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ وَالأَئِمَّةِ، كَمَا لَا يُعرَف في كَلَامِهِم القَولُ بِأَنَّ اللهَ جِسمٌ أَو لَيسَ بِجِسمٍ؛ لالتِزَامِهِم النُّصُوصَ نَفياً وَإِثبَاتاً.

وَقَرَّرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ كُلَّ قَولٍ يَكُونُ أَبعَدَ عَنِ الحَقِّ تَكُونُ حُجَجُ صَاحِبِهِ أَضعَفَ مِن حُجَجِ مَن هُوَ أَقَلُّ خَطأً مِنهُ، وَقَولُ المُعَطِّلَةِ لَمَّا كَانَ أَبعَدَ مِنَ الحَقِّ مِن قَولِ المُجَسِّمَةِ؛ كَانَت حُجَجُ أَهلِ التَّعطِيلِ أَضعَفَ مِن حُجَجِ أَهلِ التَّجسِيمِ، وَلِذَا كَانَت العِنَايَةُ الإِلَهِيَّةُ بِالرَّدِّ عَلَى أَهلِ التَّعطِيلِ أَعظَمَ مِن غَيرِهِم.

هَل يَعنِي ذَلِك أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ لَا يَجِد غَضَاضَةً في وَصفِ اللهِ بِالجِسمِيَّةِ؟

كَمَا يُحَاوِلُ كَثِيرٌ مِنَ الخُصُومِ إِثبَاتَهُ بِأَيِّ سَبِيلٍ؛ حَقّاً كَانَ أَم بَاطِلاً.

وَالجَوَابُ يَنبَنِي عَلَى الفَهمِ الصَّحِيحِ لِأَصلِ مَوقِفِ ابنِ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَد ذُكِرَ مِرَاراً أَنَّ الرَّجُلَ صَاحِبُ أَصلٍ مُطَّرِدٍ يَبنِي مُعتَقَدَهُ عَلَى مَا اقتَضَتهُ ظَوَاهِرُ النُّصُوصِ، وَهَذَا أَسلَمُ بِلَا شَكٍّ، كَونَ مَحَلِّ البَحثِ غَيبٌ لَا يُدرَك إِلَّا مِن خِلَالِ النُّصُوصِ؛ وَعَلَيهِ: فَمَا لَم يَرِد نَفيُهُ أَو إِثبَاتُهُ لَا يَنفِيهِ ابنُ تَيمِيَّةَ وَلَا يُثبِتُهُ، مَعَ الحُكمِ الصَّحِيحِ في حَقِّ

---

(٤) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٦٤-٥٦٧).

اللَّفظِ المُستَعمَلِ في مَوطِنِ النِّزَاعِ كَمُصطَلَحِ: الجِسمِ؛ وَلِذَا نَصَّ عَلَى بِدعِيَّةِ المُصطَلَحِ إِذَا استُعمِلَ في المَعنَى الصَّحِيحِ، وَكُفرِهِ إِذَا استُعمِلَ في مَعنَىً كُفرِيٍّ، وَقَد فَصَّلَت «الدِّرَاسَةُ» في بَيَانِ الأَصلِ المَذكُورِ في مَوَاطِنَ عِدَّةٍ، فتَنَبَّه.

وَيُؤَكِّدُ مَا سَبَقَ..

◉ تَبَرُّؤُ ابنِ تَيمِيَّةَ مِنَ التَّجسِيمِ[1]:

قَالَ شَيخُنَا (حَفِظَهُ اللهُ): (تَقرِيرَاتُ ابنِ تَيمِيَّةَ وَاضِحَةٌ في التَّبَرُّؤِ مِنَ المُجَسِّمَةِ وَالمُشَبِّهَةِ، وَهَذَا مَبثُوثٌ في كُتُبِهِ، وَلَا يُنَاقِشُ فِيهِ مَن لَهُ أَدنَى مُسكَةِ عَقلٍ!!

نَعَم؛ هُنَاكَ تَقرِيرَاتٌ جَاءَت في مَجَالِ المُبَاحَثَةِ وَالمُحَاجَجَةِ فِيهَا تَدقِيقَاتٌ لَا يَفهَمُهَا عَلَى مُرَادِ قَائِلِهَا (ابنِ تَيمِيَّةَ) مَن كَانَ بَغِيضاً لَهُ، حَاقِداً عَلَيهِ، غَيرَ مُتَجَرِّدٍ عَنِ التَّقرِيرَاتِ التِي استَقَرَّت في خَلَدِهِ، وَلَم يَعرِف غَيرَهَا تَعَصُّباً لِمَذهَبِهِ، وَلَا سِيَّمَا ذَاكَ الصِّنفُ الذِي اشتَهَرَ عَنهُم تَضلِيلُهُ أَو تَكفِيرُهُ، وَأَكثَرُ أَصنَافِ النَّاسِ خَطأً عَلَيهِ هَؤُلَاءِ، وَسَيَظهَرُ لَكَ مِن هَذَا أَلوَانٌ وَضُرُوبٌ، في القَدِيمِ وَالحَدِيثِ.

وَهَذِهِ التَّقرِيرَاتُ سَهلَةُ المَأخَذِ، سَلِسَةُ العِبَارَةِ، جَهِدَ صَاحِبُهَا أَن يَرجِعَ فِيهَا إِلَى حَقِيقَةِ مَا عَلَيهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِن مُعتَقَدٍ في الصِّفَاتِ، وَوَقَعَ عَلَيهِ فِيهَا مُؤَاخَذَاتٌ، لَكِنَّ القَولَ بِأَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ مُشَبِّهٌ أَو مُجَسِّمٌ مِنَ الكَذِبِ البَيِّنِ المَكشُوفِ المَفضُوحِ!!).

وَتَبرِئَةُ ابنِ تَيمِيَّةَ مِنَ التَّجسِيمِ تَتَّضِح بِبَيَانِ..

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٦٧-٥٦٨).

◉ **المَعَانِي التِي يَنفِيهَا ابنُ تَيمِيَّةَ عَنِ الله عَزَّوَجَلَّ**[١]:

مِنَ المَعلُومِ أَنَّ (العِبرَةَ بِالحَقَائِقِ وَالمَعَانِي لَا الأَلفَاظِ وَالمَبَانِي)، وَوَافَقَ ابنُ تَيمِيَّةَ عَلَى تَكفِيرِ مَن حَمَلَ مُعتَقَداً بَاطِلاً عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، بِمَا فِي ذَلِكَ مَا يَشمَلُهُ مُرَادُ المُكَفِّرِينَ لِمَن أَطلَقَ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَنَّهُ جِسمٌ؛ مِثلُ:

١. البَدَنِ.

٢. وَالمُرَكَّبِ مَنَ الجَوَاهِرِ المُفرَدَةِ، أَو مِنَ المَادَّةِ وَالصُّورَةِ.

وَنَقَلَ الشَّيخُ ذَلِكَ مِن عِبَارَاتِ وَنُصُوصِ ابنِ تَيمِيَّةَ المَظلُومِ كَثِيراً جِدّاً في البَابِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَكَذِلَكَ سَاقَ شَيخُنَا نَصّاً تَيمِيّاً مُتَضَمِّناً لِرَدٍّ مُهِمٍّ عَلَى القَومِ، فَقَرَّرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَقَد يُرَادُ بِلَفظِ الجِسمِ وَالمُتَحَيِّزِ مَا يُشَارُ إِلَيهِ؛ بِمَعنَى: أَنَّ الأَيدِيَ تُرفَعُ إِلَيهِ فِي الدُّعَاءِ، وَأَنَّهُ يُقَالُ: هُوَ هُنَا وَهُنَاكَ، وَيُرَادُ بِهِ القَائِمُ بِنَفسِهِ، وَيُرَادُ بِهِ المَوجُودُ.

وَلَا رَيبَ أَنَّ اللَّهَ مَوجُودٌ قَائِمٌ بِنَفسِهِ، وَهُوَ عِندَ السَّلَفِ وَأَهلِ السُّنَّةِ تُرفَعُ الأَيدِي إِلَيهِ فِي الدُّعَاءِ، وَهُوَ فَوقَ العَرشِ.

فَإِذَا سَمَّى المُسَمِّي مَا يَتَّصِفُ بِهَذِهِ المَعَانِي: «جِسماً»؛ كَانَ كَتَسمِيَةِ الآخَرِ مَا يَتَّصِفُ بِأَنَّهُ: (حَيٌّ)(عَالِمٌ)(قَادِرٌ)«جِسماً»، وَتَسمِيَةُ الآخَرِ مَا لَهُ (حَيَاةٌ) وَ(عِلمٌ) وَ(قُدرَةٌ)«جِسماً»)[٢].

ثُمَّ أَوضَحَ شَيخُنَا ضَبطَ ابنِ تَيمِيَّةَ لِلخِلَافِ فِي قَضِيَّةِ التَّجسِيمِ

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَة» (٥٦٨).

(٢) «مَجمُوعُ الفَتَاوَى» (٥/ ٤٢٠)، انظُر «الدِّرَاسَة» (٥٦٩).

إِضَافَةً مُهِمَّةً فِي تَبرِئَتِهِ لَهُ مِن تُهمَةِ التَّجسِيمِ، ذَلِكَ مِن خِلَالِ بَيَانِ الأَصلِ التَّيمِيِّ فِي البَابِ..

◉ النِّزَاعُ فِي إِطلَاقِ الجِسمِ عَلَى الله بَينَ المُتَنَازِعِينَ: بَعضُهُ لَفظِيٌّ وَبَعضُهُ فِي المَعنَى[1]:

نَقَلَ شَيخُنَا هُنَا نَقلاً مُهِمّاً عَن شَيخِ الإِسلَامِ يَعصِرُ فِيهِ الخِلَافَ بِأَلفَاظٍ مُوجَزاتٍ، وِمِن أَهَمِّ مَا جَاءَ فِيهِ:

(النِّزَاعُ بينَ المُتَنَازِعِينَ فِي ذَلِكَ: بَعضُهُ لَفظِيٌّ، وَبَعضُهُ مَعنَوِيٌّ، أَخطَأَ هَؤُلَاءِ مِن وَجهٍ، وَهَؤُلَاءِ مِن وَجهٍ.

فَإِن كَانَ النِّزَاعُ مَعَ مَن يَقُولُ: (هُوَ جِسمٌ أَو جَوهَرٌ)؛ إِذَا قَالَ: (لَا كَالأَجسَامِ وَلَا كَالجَوَاهِرِ) **إِنَّمَا هُوَ فِي اللَّفظِ**، فَمَن قَالَ: (هُو كَالأَجسَامِ وَالجَوَاهِرِ) **يَكُونُ الكَلَامُ مَعَهُ بِحَسبِ مَا يُفَسِّرُهُ مِن المَعنَى**.

فَإِن فَسَّرَ ذَلِكَ بِالتَّشبِيهِ المُمتَنِعِ عَلَى اللهِ -تَعَالَى- كَانَ قَولُهُ مَردُوداً؛ **وَذَلِكَ بِأَن يَتَضَمَّنَ قَولُهُ إِثبَاتَ شَيءٍ مِن خَصَائِصِ المَخلُوقِينَ لِلَّهِ**[2]، **فَكُلُّ قَولٍ تَضَمَنَ هَذَا فَهُوَ بَاطِلٌ**.

وَإِن فَسَّرَ قَولَهُ (جِسمٌ لَا كَالأَجسَامِ) بِإِثبَاتِ مَعنَىً آخَرَ مَعَ تَنزِيهِ الرَّبِّ عَن خَصَائِصِ المَخلُوقِينَ، كَانَ الكَلَامُ مَعَهُ فِي ثُبُوتِ ذَلِكَ المَعنَى وَانتِفَائِهِ)[3].

وَمِمَّا قَالَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعدَ كَلِمَةٍ فِي لَوازِمِ أَقوَالِ المُتَنَازِعِينَ: (**لَكِن إِذَا**

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٧١-٥٧٥).

(٢) هَذِهِ السِّيَاقَةُ تَصلُحُ رَدّاً عَلَى (سَعِيدِ فُودَةَ) فِي زَعمِهِ السَّابِقِ فِي مَفهُومِ التَّمثِيلِ عِندَ ابنِ تَيمِيَّةَ.

(٣) «درءُ تَعَارُضِ العَقلِ وَالنَّقلِ» (٤/ ١٤٦-١٤٧).

عُرِفَ أَنَّ صَاحِبَ القَولِ لَا يَلتزِم هَذِهِ اللَّوَازِمَ لَم يَجُز نِسبَتُهَا إِلَيهِ عَلَى أَنَّهَا قَولٌ لَهُ، سَوَاءٌ كَانَت لَازِمَةً في نَفسِ الأَمرِ أَو غَيرَ لَازِمَةٍ، بَل إِن كَانَت لَازِمَةً مَعَ فَسَادِهَا دَلَّ عَلَى فَسَادِ قَولِهِ)[١].

وَلَمَّا كَانَ بَحثُنَا في قَضِيَّةِ التَّجسِيمِ اقتَضَى ذَلِكَ بَيَانَ..

◉ لِمَاذَا كَرِهَ السَّلَفُ الصَّالِحُ الكَلَامَ في المُصطَلَحَاتِ المُوَلَّدَةِ كـ(الجِسمِ)؟[٢]

بَيَّنَ شَيخُنَا القَضِيَّةَ مِن خِلَالِ قَولِ ابنِ تَيمِيَّةَ: (فَالسَّلَفُ وَالأَئِمَّةُ لَم يَكرَهُوا الكَلَامَ لِمُجَرَّدِ مَا فِيهِ مِنَ الِاصطِلَاحَاتِ المُوَلَّدَةِ؛ كَلَفظِ: (الجَوهَرِ) وَ(العَرَضِ) وَ(الجِسمِ) وَغَيرِ ذَلِكَ؛ بَل لِأَنَّ المَعَانِيَ الَّتِي يُعَبِّرُونَ عَنهَا بِهَذِهِ العِبَارَاتِ فِيهَا مِن البَاطِلِ المَذمُومِ فِي الأَدِلَّةِ وَالأَحكَامِ مَا يَجِبُ النَّهيُ عَنهُ، لِاشتِمَالِ هَذِهِ الأَلفَاظِ عَلَى مَعَانٍ مُجمَلَةٍ فِي النَّفيِ وَالإِثبَاتِ، كَمَا قَالَ الإِمَامُ أَحمَدُ فِي وَصفِهِ لِأَهلِ البِدَعِ؛ فَقَالَ: هُم مُختَلِفُونَ فِي الكِتَابِ، مُخَالِفُونَ لِلكِتَابِ، مُتَّفِقُونَ عَلَى مُخَالَفَةِ الكِتَابِ، يَتَكَلَّمُونَ بِالمُتَشَابِهِ مِن الكَلَامِ، وَيَلبِسُونَ عَلَى جُهَّالِ النَّاسِ بِمَا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ مِن المُتَشَابِهِ)[٣].

وَزَادَ شَيخُنَا الأَمرَ بَيَانَاً بِتَأكِيدِهِ أَنَّ المَنهَجَ الصَّحِيحَ في التَّعَامُلِ مَعَ أَمثَالِ هَذِهِ الأَلفَاظِ بِـ:

---

(١) هَذِه عُقدَةُ البَحثِ، وَهِيَ مُهِمَّةٌ، وَيَأبَى مَن يَتَّهِمُ ابنَ تَيمِيَّةَ بِالتَّجسِيمِ أَن يَفهَمَ كَلَامَهُ هَذَا، وَلَا يُحِبُّ أَن يُذكَرَ لَهُ أَو عَنهُ! وَلَوِ استَجَابَ لِمِثلِهِ - وَهُوَ كَثِيرٌ في مَعنَاهُ وَفَحوَاهُ في كَلَامِهِ - لَجَبُنَ عَنِ التَّهَوُّرِ في تَبدِيعِهِ وَتَضلِيلِهِ، فَكَيفَ بِتَكفِيرِهِ وَرَميِهِ بِأَنَّهُ مُجَسِّمٌ!!

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٧٥-٥٧٦).

(٣) «مَجمُوعُ الفَتَاوَى» (٣/ ٣٠٧)، انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٧٥).

◉ الوَاجِبُ مَعرِفَةُ المَعَانِي وَمُحَاكَمَةُ الأَلفَاظِ بِنَاءً عَلَى مَا تَحتَوِيهِ[١]:

قَالَ ابنُ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَإِذَا عُرِفَت المَعَانِي الَّتِي يَقصِدُونَهَا بِأَمثَالِ هَذِهِ العِبَارَاتِ وَوُزِنَت بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بِحَيثُ يُثبِتُ الحَقَّ الَّذِي أَثبَتَهُ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَيَنفِي البَاطِلَ الَّذِي نَفَاهُ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، كَانَ ذَلِكَ هُوَ الحَقَّ؛ بِخِلَافِ مَا سَلَكَهُ أَهلُ الأَهوَاءِ مِن التَّكَلُّمِ بِهَذِهِ الأَلفَاظِ، نَفيًا وَإِثبَاتًا، فِي الوَسَائِلِ وَالمَسَائِلِ؛ مِن غَيرِ بَيَانِ التَّفصِيلِ وَالتَّقسِيمِ الَّذِي هُوَ الصِّرَاطُ المُستَقِيمُ، وَهَذَا مِن مُثَارَاتِ الشُّبهَةِ)[٢].

وَيَتَأَكَّدُ المَذكُورُ بِأَنَّ..

◉ السَّلَفُ لَم يُعَلِّقُوا شَيئًا مِن أُصُولِ الدِّينِ (الدَّلَائِلِ وَالمَسَائِلِ) عَلَى مُسَمَّى لَفظِ (الجِسمِ) - نَفيًا وَإِثبَاتًا -[٣]:

وَينقِلُ الشَّيخُ هُنَا تَقرِيرَاتٍ تَيمِيَّةٍ أُخرَى يَأتِي سَوقُهَا مَعَ مَا سَبَقَ لِتَأكِيدِ أَنَّ مَوقِفَ شَيخِ الإِسلَامِ مِن قَضِيَّةِ التَّجسِيمِ وَالأَلفَاظِ الحَادِثَةِ لَم يَكُن إِلَّا تَجسِيدًا وَتَحقِيقًا لِمَوقِفِ السَّلَفِ وَعَقِيدَتِهِم.

مِن ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُوجَد فِي كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَلَا أَحَدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ المَتبُوعِينَ أَنَّهُ عَلَّقَ بِمُسَمَّى اللَّفظِ... (الجِسمِ)... وَنَحوِ ذَلِكَ؛ شَيئًا مِن أُصُولِ الدِّينِ، لَا الدَّلَائِلِ وَلَا المَسَائِلِ.

وَالسَّلَفُ وَالأَئِمَّةُ الذِينَ ذَمُّوا وَبَدَّعُوا الكَلَامَ فِي (الجَوهَرِ) وَ(الجِسمِ) وَ(العَرَضِ)؛ تَضَمَّنَ كَلَامُهُم ذَمَّ مَن يُدخِل المَعَانِي التِي يَقصِدُهَا هَؤُلَاءِ بِهَذِهِ الأَلفَاظِ فِي أُصُولِ الدِّينِ: فِي دَلَائِلِهِ، وَمَسَائِلِهِ، نَفيًا وَإِثبَاتًا.

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٧٦-٥٧٨).

(٢) «مَجمُوعُ الفَتَاوَى» (٣/ ٣٠٧)، انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٧٦).

(٣) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٧٨-٥٨٠).

ولَا شَكَّ أَنَّ الحَقَّ في سَبِيلِ السَّلَفِ، وَأَمَّا مِن خَالَفَهُم فَحَالُهُ..

◉ تَنَاقُضُ مَن جَعَلَ المُصطَلَحَاتِ الحَادِثَةَ حَكَماً عَلَى المُصطَلَحِ المُستَعمَلِ في النَّصِّ المُتَقَدِّمِ(١):

يُنَبِّهُ الشَّيخُ (حَفِظَهُ اللهُ) إِلَى صِفَةٍ مِن أَبيَنِ مَا تَتَّصِفُ بِهَا عَقَائِدُ المُتَكَلِّمِينَ جُملَةً؛ وَهِيَ: التَّنَاقُضُ، فَمَن لَم يُحكِم أُصُولَهُ، وَيَجعَل حَقِيقَةَ مَا عَلَيهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ حَكَماً عَلَيهَا؛ تَنَاقَضَ لَا مَحَالَةَ.

وَلِذَا نَجِدُ مُتَأَخِّرِي الأَشَاعِرَةِ - لَا سِيَّمَا المُتَكَلِّمِينَ مِنهُم - يَتَّهِمُونَ مُتَقَدِّمِيهِم بِالتَّنَاقُضِ؛ وَذَلِكَ مِن أَجلِ إِثبَاتِهِم لِلعُلُوِّ مَعَ نَفيِهِمُ الجِسم، فَقَضَوا بِالمُصطَلَحِ الحَادِثِ عَلَى المُصطَلَحِ المُستَعمَلِ في النَّصِّ السَّابِقِ، وَهُوَ مِمَّا يُستَهجَنُ في المَنقُولِ وَالنَّظَرِ الصَّحِيحِ.

ثُمَّ سَاقَ شَيخُنَا نَصّاً طَوِيلاً لابنِ تَيمِيَّةَ يَكشِفُ فِيهِ التَّنَاقُضَ الظَّاهِرَ بَينَ مَدَارِسِ المُتَكَلِّمِينَ في البَابِ.

وَبَعدَ كُلِّ مَا سَبَقَ يَرجِعُ البَحثُ إِلَى..

◉ بِدعِيَّةُ إِطلَاقِ لَفظِ (الجِسمِ) عَلَى الله وَتَحقِيقِ مَعنَاهُ عِندَ ابنِ تَيمِيَّةَ(٢):

يَعُودُ الشَّيخُ لِهَذَا المَبحَثِ مَعَ أَنَّهُ أَكثَرَ مِن بَيَانِهِ فِيمَا سَبَقَ؛ لِمُنَاقَشَةِ بَعضِ المُتَهَوِّرِينَ وَالمُتَهَوِّكِينَ المُصِرِّينَ عَلَى بُهتَانِهِم في نِسبَةِ التَّجسِيمِ لابنِ تَيمِيَّةَ؛ بِنَصُوصٍ: تُقطَعُ مِن سِيَاقِهَا، وَتُفصَلُ عَن سِبَاقِهَا وَلِحَاقِهَا، وَيَا لَيتَهُم يَقُولُونَ: ابنُ تَيمِيَّةَ مُجَسِّمٌ وَيَسكُتُونَ!! بَل يُطِيلُ أَحدُهُم في الشَّيخِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِن لِسَانِهِ بِفُحشِ بَيَانِهِ، وَيَغمِزُ في نَسَبِهِ ونَسَبِ

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٨٠-٥٨٢).
(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٨٢-٥٩١).

أَهلِهِ وَإِخوَانِهِ، وَيَكِيلُ لَهُ الأَلفَاظَ وَالأَلقَابَ الغَرِيبَاتِ عَن أَدَبِ العِلمِ وَالعُلَمَاءِ.

إِصرَارٌ غَرِيبٌ عَلَى إِلصَاقِ التَّجسِيمِ بِشَيخِ الإِسلَامِ وَلَو كَانَ السَّبِيلُ الظُّلمَ وَالاعتِسَافَ.

فَآفَةُ القَومِ: أَنَّهُم يَنظُرُونَ في كَلَامِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَنَتَائِجُ البَحثِ عِندَهُم جَاهِزَةٌ حَاضِرَةٌ، فَهُم يَعتَمِدُونَ قَاعِدَةَ أَهلِ الأَهوَاءِ وَالبِدَعِ: (اعتَقِد ثُمَّ استَدِل)، لَا قَاعِدَةَ أَهلِ التَّحقِيقِ: (استَدِل ثُمَّ اعتَقِد).

ثُمَّ مَثَّلَ الشَّيخُ بِ(السَّقَّافِ) الذِي يَحكُمُ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ بِلَازِمِ قَولِهِ، وَالذِي يُفَسِّرُ التَّجسِيمَ بِالمُقَرَّرِ عِندَ الأَشَاعِرَةِ، فَلَا يُحَاكِمُ ابنَ تَيمِيَّةَ بِمَا يَقُولُهُ، بَل وَيحذِف مِن كَلَامِهِ حَتَّى يُلزِمَهُ بِمَا لَم يَلتَزِم، وَلَم يَذكُر تَبدِيعَ الشَّيخِ وَتَفصِيلَهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لِمَن (وَفِيمَن) يُطلِقُ الجِسمَ عَلَى اللهِ، وَلِذَا مَن لَم يَفهَم كَلَامَ ابنِ تَيمِيَّةَ فَلَيسَ لَهُ أَن يَعتَدِيَ عَلَى أَلفَاظِهِ بِالانتِقَاءِ المُشَوَّهِ (المُشَوِّهِ)؛ فَيَأخُذ مَا يُرِيدُ، وَيَدَع مَا يُرِيدُ، لِيَتَوَصَّلَ بِالزُّورِ وَالبُهتَانِ إِلَى تَكفِيرِ ابنِ تَيمِيَّةَ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ!!

وَرَدُّ شَيخِنَا عَلَى المَدعُو في هَذَا المَوطِنِ مِنَ «الدِّرَاسَةِ» مُهِمٌّ جِدّاً؛ لَا بُدَّ لِكُلِّ طَالِبِ حَقٍّ وَحَقِيقَةٍ أَن يَنظُرَهُ.

وَزَادَ (حَفِظَهُ اللهُ) الأَمرَ بَيَاناً بِانتِقَالِهِ إِلَى..

◉ مُنَاقَشَة ابنِ تَيمِيَّةَ لِمَن أَطلَقَ الجِسمَ عَلَى صِفَاتِ الله أَو نَفَاهُ تَأتِي في أَربَعِ مَقَامَاتٍ[1]:

جَاءَ هَذَا المَبحَثُ كَعُصَارَةٍ وَخُلَاصَةٍ لِمَوَادِّ وَمَوضُوعَاتِ الفَصلِ السَّابِعِ الذِي يَدُورُ بِرُمَّتِهِ حَولَ ابنِ تَيمِيَّةَ وَالتَّجسِيمِ.

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٩٢-٦١٤).

وَالمَقَامَاتُ الأَربَعُ التِي تَجمَعُ قَضِيَّةَ التَّجسِيمِ عِندَ شَيخِ الإِسلَامِ هِيَ:

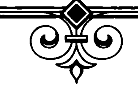
المَقَامُ الأَوَّلُ: بِدعِيَّةُ إِثبَاتِ الجِسمِ أَو نَفيِهِ فِي حَقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

المقَامُ الثَّانِي: خَطَأُ تَفسِيرِ الجِسمِ بِالمُؤَلَّفِ وَالمُرَكَّبِ.

المَقَامُ الثَّالِثُ: خَطَأُ إِثبَاتِ مَا نَفَاهُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَنَفيُ مَا أَثبَتَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ مِنَ المَعَانِي.

المَقَامُ الرَّابِعُ: وَرَدَت نُصُوصٌ عَدِيدَةٌ فِي إِثبَاتِ الصُّورَةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وَيَرَى المُتَكَلِّمُونَ أَنَّ التَّمَسُّكَ بِظَاهِرِ لَفظَةِ الصُّورَةِ إِنَّمَا يُفضِي إِلَى التَّجسِيمِ وَالتَّشبِيهِ، وَلِذَلِكَ يَجِبُ عِندَهُم حَملُ لَفظَةِ الصُّورَةِ عَلَى غَيرِ مَعنَاهَا.

فِي المَبحَثِ مُنَاقَشَاتٌ مُهِمَّاتٌ يُرحَلُ إِلَيهَا..





«الفَصلُ الثَّامِنُ»
«المُجَسِّمَةُ الكُفَّارُ وَتَبرِئَةُ ابنِ تَيمِيَّةَ وَأَتبَاعِهِ مِنهُم»



◉ **تَمهِيدٌ**(١):

لِلمُجَسِّمَةِ الكُفَّارِ القَائِلِينَ بِالتَّجسِيمِ الصَّرِيحِ أَعلَامٌ جَمَعَتهُم قَولَتُهُم الشَّنِيعَةُ الكَافِرَةُ بِوَصفِهِم كُنهَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَعَيَّنَ بَعضُهُم مَادَّةَ ذَاتِهِ الشَّرِيفَةِ، وَحَدَّدَ بَعضُهُم لَهُ حَجماً وَشَبَهاً لِذَاتِهِ مِن مَخلُوقَاتِهِ، فَحَكَمَ عَلَيهِمُ العُلَمَاءُ بِالكُفرِ.

◉ **نُقُولَاتٌ مُهِمَّةٌ عَن أَبِي الحَسَنِ الأَشعَرِيِّ فِي المُجَسِّمَةِ**(٢):

أَرَادَ الشَّيخُ مِن هَذِهِ النُّقُولَاتِ بَيَانَ مَن هُمُ القَائِلُونَ بِالتَّجسِيمِ الصَّرِيحِ، وَمَا هِيَ أَقوَالُهُم، وَلَعَلَّ اختِيَارَ شَيخِنَا لِلإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا المَوطِنِ تَأكِيدٌ لِمَا سَبَقَت الإِشَارَةُ إِلَيهِ مِن وُجُودِ تَبَايُنٍ ظَاهِرٍ بَينَ مُتَقَدِّمَةِ الأَشَاعِرَةِ وَمُتَأَخِّرِيهِم فِي أَبوَابٍ شَتَّى مِن مَسَائِلِ الاعتِقَادِ عُمُوماً وَبَابِ الأَسمَاءِ وَالصِّفَاتِ خُصُوصاً.

أَمَّا الذِينَ اشتَهَرَ عَنهُمُ القَولُ بِالتَّجسِيمِ الصَّرِيحِ مِمَّن سَمَّاهُم الأَشعَرِيُّ فِي النَّقلِ الأَوَّلِ مِن كِتَابِهِ المُهِمِّ «مَقَالَاتُ الإِسلَامِيِّينَ»

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٦١٧).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٦١٧-٦٢٣).

(١٥٢)، فَهُم: أَصحَابُ مُقَاتِلِ بنِ سُلَيمَانَ، وَهَؤلَاءِ هُمُ الفِرقَةُ الأُولَى، وَأَمَّا الفِرقَةُ الثَّانِيَةُ فَأَصحَابُ دَاوُدَ الجَوارِبِيِّ الذِي أَخَذَ شَنَاعَةَ التَّجسِيمِ عَن هِشَامِ بنِ سَالِمِ الجَوَالِيقِيِّ[١].

ثُمَّ عَرَّفَ الشَّيخُ (أَحسَنَ اللهُ إِلَيهِ) بِهَاتَينِ الفِرقَتَينِ تَعرِيفاً مُوجَزاً، مَعَ تَحرِيرِ نِسبَةِ التَّجسِيمِ لِمُقَاتِلٍ؛ حَيثُ شَكَّكَ شَيخُ الإِسلَامِ في صِحَّةِ النِّسبَةِ لَهُ.

وَخَلُصَ شَيخُنَا إِلَى أَنَّهُ (لَعَلَّ النَّقلَ ثَابِتٌ عَن «أَصحَابِ مُقَاتِلٍ» وَلِذَا عَزَاهُ الأَشعَرِيُّ لَهُم لَا لَهُ، وَاللهُ أَعلَمُ).

ثُمَّ نَقَلَ شَيخُنَا نَقلاً آخَرَ مِن «مَقَالَاتِ الإِسلَامِيِّينَ» (٢٠٢-٢٠٩) شَرَحَ فِيهِ الأَشعَرِيُّ بِتَفصِيلِ أَقوَالَ النَّاسِ في التَّجسِيمِ، حَيثُ بَلَغَ بِهِم إِلَى سِتِّ عَشرَةَ مَقَالَةٍ، كُلُّ مَقَالَةٍ أَشنَعُ مِنَ الأُخرَى.

وَبَعد أَن عَرَفَ القَارِئُ الكَرِيمُ مِنَ النَّقلَينِ السَّابِقَينِ عَنِ الأَشعَرِيِّ شَنَاعَاتِ المُجَسِّمَةِ وَأَبَاطِيلَهُم؛ سَأَلَ شَيخُنَا سُؤَالاً مُهِمّاً..

◉ **سُؤَالٌ لِخُصُومِ ابنِ تَيمِيَّةَ السَّابِقِينَ وَالمُعَاصِرِينَ[٢]**:

قَالَ الشَّيخُ: (فَنسأَلُ خُصُومَ ابنِ تَيمِيَّةَ السَّابِقِينَ وَالمُعَاصِرِينَ -أَمثَالَ العَلَاءِ البُخَارِيِّ وَمَن يَعتَقِدُ رَأيَهُ في أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ مُجَسِّمٌ-:

قُولُوا لَنَا -بِاللهِ عَلَيكُم!-: أَقَولُ ابنِ تَيمِيَّةَ كَقَولِ هَؤُلَاءِ؟!!

أَيَرَى ابنُ تَيمِيَّةَ -فِيمَا قَرَأتُم، وَاطَّلَعتُم، وَتَوصَّلَ إِلَيهِ بَحثُكُم

---

(١) قَالَ عَنهُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «مِيزَانِ الاعتِدَالِ» (٢/ ٢٣) - وَأَقَرَّهُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ في «اللِّسَانِ» (٢/ ٤٢٧) -: (رَأسٌ في الرَّافِضَةِ وَالتَّجسِيمِ، مِن قَرَامِي جَهَنَّمَ).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٦٢٤-٦٢٥).

وَعِلمُكُم- أَنَّ لِلَّهِ جُمَّةً، وَأَنَّهُ عَلَى صُورَةِ إِنسَانٍ: لَحمٌ وَدَمٌ وَشَعرٌ وَعَظمٌ، وَلَهُ جَوَارِحُ وَأَعضَاءُ كَالإِنسَانِ، مِن يَدٍ وَرِجلٍ وَرَأسٍ وَعَينَينِ، وَهُوَ مَعَ هَذَا لَا يُشبِهُ غَيرَهُ؛ كَمَا نَسَبَهُ أَبُو الحَسَنِ الأَشعَرِيُّ إِلَى أَصحَابِ مُقَاتِلِ بنِ سُلَيمَانَ؟!

أَم أَنَّهُ -سُبحَانَهُ- أَجوَفُ مِن فِيهِ إِلَى صَدرِهِ، وَمُصمَتٌ مَا سِوَى ذَلِكَ؛ كَمَا قَالَ أَصحَابُ دَاوُدَ الجَوَارِبِيِّ؟!

أَم أَنَّهُ -سُبحَانَهُ- جِسمٌ مَمدُودٌ عَرِيضٌ عَمِيقٌ طَوِيلٌ، طُولُهُ مِثلُ عَرضِهِ، وَعَرضُهُ مِثلُ عُمقِهِ، نُورٌ سَاطِعٌ، لَهُ قَدرٌ مِنَ الأَقدَارِ؛ بِمَعنَى: أَنَّ لَهُ مِقدَاراً فِي طُولِهِ وَعَرضِهِ وَعُمقِهِ لَا يَتَجَاوَزُهُ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ؛ كَمَا قَالَ هِشَامُ بنُ الحَكَمِ؟!

وَهَكَذَا بِالنِّسبَةِ إِلَى سَائِرِ الأَقوَالِ التِي حَكَاهَا العُلَمَاءُ عَنِ المُجَسِّمَةِ.

نَعَم؛ وَرَدَ فِي المَرسُومِ السُّلطَانِيِّ النَّاصِرِيِّ أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ مُجَسِّمٌ، لَكِن هَذَا وَاللهِ مِنَ الزُّورِ وَالبُهتَانِ، وَنَقُولُ لِجَمِيعِ مَن يَنبِزُ ابنَ تَيمِيَّةَ بِذَلِكَ:

هَاتُوا لَنَا قَولاً وَاحِداً مِن هَذِهِ الأَقوَالِ قَالَ بِهِ ابنُ تَيمِيَّةَ حَتَّى نُوَافِقَكُم عَلَى أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ مُجَسِّمٌ! وَأَعلِمُونَا عَن مَصَادِرِكُم فِي اتِّهَامَاتِكُم، وَفِي أَيِّ كِتَابٍ مِن كُتُبِهِ وَجَدتُم هَذَا الكُفرَ؛ فَكُتُبُ ابنِ تَيمِيَّةَ مَعلُومَةٌ، قَد قَرَأَهَا مُنذُ القَدِيمِ تَلَامِيذُهُ، وَفَرِحَ بِهَا أَتبَاعُهُ، وَتَأَمَّلُوهَا وَدَرَسُوهَا وَشَرَحُوهَا وَقَرَّرُوا مَا فِيهَا؛ فَلَم يَطَّلِع وَاحِدٌ مِنهُم عَلَى شَيءٍ مِن ذَلِكَ!

أَلَا تَستَحيُونَ؟!!

يُنَاقِشُكُم وَيُجَارِيكُم لِتَنشَرِحَ صُدُورُكُم، وَتَقبَلَ عُقُولُكُم الأَوصَافَ التِي وَرَدَت فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيُحَاوِلُ إِقنَاعَكُم بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ رَدُّهَا بِاصطِلَاحَاتٍ تَوَاطَأتُم عَلَيهَا أَنتُم وَآبَاؤُكُم، مَا أَنزَلَ اللهُ بِهَا مِن سُلطَانٍ،

وَيفترِضُ لَهَا المَعَانِيَ، وَيَرُدُّ البَاطِلَ مِنهَا، وَيَأبى مَا فِيهِ نَقصٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وَيُصَرِّحُ بِتكفِيرِ المُشَبِّهَةِ وَالمُجَسِّمَةِ؛ وَمَعَ هَذَا، لَم تُنصِفُوهُ بِعدَ استِفَادَتِكُم مِنهُ، فَرُحتُم تَنتهِكُونَ عِرضَهُ، وَتَفتَرُونَ عَلَيهِ وَعَلَى أَتبَاعِهِ، وَتَكذِبُونَ عَلَيهِم، وَتُوهِمُونَ النَّاسَ - حُكَّاماً، وَمَحكُومِينَ، وَأُمَرَاءَ، وَقُضَاةً - بِأَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ مُجَسِّمٌ كَهِشَامِ بنِ الحَكَمِ وَالجَوارِبِيِّ وَغَيرِهِم؛ فَوَاللهِ!! إِنَّ هَذَا لَهُو الظُّلمُ البَيِّنُ، وَالافتِرَاءُ عَلَى البُرَآءِ، وَالرَّميُ بِالبُهتَانِ لِلمُؤمِنِينَ وَالعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ الذِينَ يُرَادُ بِهِم وَبِأَتبَاعِهِمُ العَنَتُ!!).

ثُمَّ انتَقَل (حَفِظَهُ اللهُ) إِلَى جَولَةٍ مَعَ أَحَدِ الخُصُومِ المُتَعَجِّلِينَ إِلَى نَبزِ ابنِ تَيمِيَّةَ بِالتَّجسِيمِ بِأَيِّ سَبِيلٍ أَو حِيلَةٍ..

◉ **جَولَةٌ مَعَ الدَّكتُورِ الإدلِبِيِّ**[١]:

عَادَ شَيخُنَا لِمُنَاقَشَةِ الدَّكتُورِ الإدلِبِيِّ في دَعوَاهُ[٢] أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ قَرَّرَ بِأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أَجزَاءٌ مُجتَمِعَةٌ، لَكِنَّهُ غَيرُ قَابِلٍ لِلتَّجَزُّؤِ وَالانقِسَامِ وَالانفِصَالِ مِن أَجلِ التَّجسِيمِ، وَلِذَلِكَ قَالَ - أَي: شَيخُ الإِسلَامِ -: (لَم يَذُم أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ أَحَداً بِأَنَّهُ مُجَسِّمٌ، وَلَا ذَمُّوا المُجَسِّمَةِ)!

وَهَذِهِ دَعوَى سَبَقَ بَيَانُ عَدَمِ صِحَّتِهَا[٣]، وَقَالَ شَيخُ الإِسلَامِ تِلكُمُ المَقَالَةَ لَيسَ إِثبَاتَا لِلتَّجسِيمِ -مَعَاذَ اللهِ- وَإِنَّمَا اطِّرَادُ مَنهَجٍ في التِزَامِ النُّصُوصِ نَفياً وَإِثبَاتاً، وَهَذَا عَينُ سَبِيلِ السَّلَفِ وَمَنهَجِهِم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ثُمَّ سَاقَ شَيخُنَا سِيَاقَةً طَوِيلَةً مُهِمَّةً بَدِيعَةً لِابنِ رُشدٍ الحَفِيدِ مِن كِتَابِهِ «الكَشفُ عَن مَنَاهِجِ الأَدِلَّةِ في عَقَائِدِ المِلَّةِ» يَلتَقِي فِيهَا مَعَ ابنِ

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٦٢٦-٦٤٦).

(٢) في كِتَابِهِ «بِدَعُ الاعتِقَادِ في التَّجسِيمِ وَالإِرجَاءِ» (٢٣-٢٤).

(٣) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٥٥٧/ هَامِش: ٢).

تَيمِيَّةَ فِيمَا قَرَّرَهُ في قَضِيَّةِ التَّجسِيمِ؛ بَل وَفِي المَنهَجِ العَامِّ في الاعتِمَادِ عَلَى ظَوَاهِرِ النُّصُوصِ في مَبحَثِ الصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةِ.

وَبِهَذَا المَنهَجِ يَرَى ابنُ رُشدٍ بِمَا ذَهَبَ إِلَيهِ في عَدَمِ التَّصرِيحِ في نَفيِ الجِسمِيَّةِ عَنِ اللهِ؛ أَنَّهُ صَانَ الشَّرعَ مِنَ الشُّكُوكِ، وَجَمَعَ الظَّوَاهِرَ المُوهِمَةَ لِلتَّعَارُضِ، وَجَعَلَ إِيمَانَ العَامَّةِ في مَأمَنٍ مِنَ الشُّبُهَاتِ[1].

أَمَّا الإِدلِبِيُّ قَالَ شَيخُنَا في حَقِّ بَحثِهِ مَعَ ابنِ تَيمِيَّةَ: (دَرَستُ جَمِيعَ النُّقُولَاتِ التِي سَاقَهَا الدَّكتُورُ الإِدلِبِيُّ، وَفِيهَا تُهَمٌ -لَا خَلَاصَ مِنهَا- في أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ مُجَسِّمٌ، هَكَذَا بِالجَزمِ، مَعَ أَنَّهُ في كِتَابِهِ «عَقَائِدُ الأَشَاعِرَةِ» (١٣٨، ١٢٣) يُقَرِّرُ: (مَيلَ ابنِ تَيمِيَّةَ لِلتَّجسِيمِ)، وَوَصَلَ لِلجَزمِ لِأَنَّهُ حَوَّرَ الأَدِلَّةَ وَلَم يَسُقهَا عَلَى مُرَادِ صَاحِبِهَا، وَإِنَّمَا سَاقَ مِنهَا مَا يُلَبِّي شَهوَتَهُ، وَلَم يُنصِف في نَقلِهِ، وَمَا أَحرَاهُ أَن يَتَأَمَّلَ كَلَامَهُ السَّابِقَ مَرَّةً أُخرَى[2]، إِلَّا كَانَت النَّتَائِجُ جَاهِزَةً عِندَهُ، وَمَا سَاقَ الكَلَامَ الذِي في مَطلَعِ كِتَابِهِ إِلَّا لِتَروِيجِ تَحرِيفِهِ، وَهُوَ خَالٍ في الحَقِّ وَالحَقِيقَةِ عَنِ المَضمُونِ الجَمِيلِ الذِي فِيهِ، هَدَانَا اللهُ وَإِيَّاهُ سَوَاءَ السَّبِيلِ)[3].

ثُمَّ يَكشِفُ شَيخُنَا لَنَا عَن أَمرٍ مُهِمٍّ، وَهُوَ..

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٦٣٤).

(٢) تَكَلَّمَ الإِدلِبِيُّ بِنَصَائِحَ في أَوَّلِ كِتَابِهِ يَدعُو مِن خِلَالِهَا إِلَى إِعذَارِ العُلَماءِ وَإِجلَالِهِم مَعَ عَدَمِ مُوَافَقَةِ المُخطِئِ مِنهُم عَلَى خَطَئِهِ، فَالمُرَادُ بِرَأيِهِ: التَّمَسُّكُ بِالسُّنَنِ المُتَّفَقِ عَلَيهَا، وَالرُّجُوعُ عَنِ البِدَعِ المُتَّفَقِ عَلَى بِدعِيَّتِهَا، وَإِشَاعَةُ الحِوَارِ حَولَ المُختَلَفِ فِيهِ؛ بُغيَةَ الوُصُولِ إِلَى ظُهُورِ مَا يُؤَيِّدُهُ الدَّلِيلُ، وَسَاقَ جُملَةً مِنَ النَّصَائِحِ يَا لَيتَهُ -سَامَحَهُ اللهُ- كَانَ مُستَحضِراً لَهَا في بَحثِهِ مَعَ ابنِ تَيمِيَّةَ.

(٣) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٦٤٥-٦٤٦).

◉ لِمَاذَا ابنُ تَيمِيَّةَ؟[1]

بَعدَ كَلَامٍ أَورَدَهُ شَيخُنَا لِلكَشفِ عَن مَنهَجٍ تَوَاطَأَ عَلَيهِ خُصُومُ ابنِ تَيمِيَّةَ؛ ذَلِكَ أَنَّهُم يُرَدِّدُونَ دَائِماً وَيَحرِصُونَ عَلَى التَّأكِيدِ عَلَى بَشَرِيَّةِ ابنِ تَيمِيَّةَ، وَكَثرَةِ أَخطَاءِهِ، وَتَنَاقُضِهِ، وَمُخَالَفَتِهِ لِلنُّصُوصِ الشَّرعِيَّةِ، تَجِدُهُم فِي ذَاتِ الوَقتِ يُشَنشِنُونَ أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ مَعصُومٌ عِندَ تَلَامِيذِهِ، وَيَعتَقِدُونَ فِيهِ عَدَمَ الخَطَإِ، وَهَذِهِ الظَّاهِرَةُ قَدِيمَةٌ، رَدَّدَهَا جَمعٌ مِنَ السَّابِقِينَ المُخَاصِمِينَ لِمَدرَسَةِ شَيخِ الإِسلَامِ، مِنهُمُ العَلَاءُ البُخَارِيُّ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى السُّلطَانِ بَرِسبَاي.

ثُمَّ مَثَّلَ شَيخُنَا بِمِثَالَينِ مُعَاصِرَينِ مِمَّن اعتَمَدُوا هَذِهِ الشِّنشِنَةَ إِظهَاراً لِلإِنصَافِ، وَمَا هِيَ فِي الحَقِيقَةِ إِلَّا مَيلٌ وَإِجحَافٌ.

فَذَكَرَ الشَّيخُ كَلَاماً لِلإِدلِبِيِّ مِن بَابِ مَا سَبَقَ، وَرَدَّهُ (حَفِظَهُ اللهُ)، ثُمَّ وَقَفَ قَلِيلاً مَعَ صَاحِبِ كِتَابِ: «السَّادَةُ الحَنَابِلَةُ وَاختِلَافُهُم مَعَ السَّلَفِيَّةِ المُعَاصِرَةِ» وَبَيَّنَ مَا فِي كَلَامِهِ وَمَوقِفِهِ مِن تَنَاقُضٍ وَتَحَامُلٍ.

ثُمَّ انتَقَلَ إِلَى الجَوَابِ عَن السُّؤَالِ الذِي عَنوَنَ بِهِ: لِمَاذَا ابنُ تَيمِيَّةَ؟

ذَلِكَ لِأَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ مَثَّلَ فِي تَقرِيرَاتِهِ - بِالجُملَةِ - مَنهَجَ السَّلَفِ الصَّالِحِ بِجَانِبَيهِ: النَّظَرِيِّ، وَالتَّطبِيقِيِّ، فَالاعتِرَاضُ عَلَى الكُلِّيَّاتِ التِي جَاءَ بِهَا مَرفُوضٌ، حَتَّى يَقَعَ البَيَانُ التَّفصِيلِيُّ عَلَى خَطَئِهِ.

وَالمُهِمُّ هُنَا؛ أَن يُعلَمَ أَنَّ (السَّلَف لَيسُوا فِرقَةً كَلَامِيَّةً، وَلَيسُوا مَذهَباً فِكرِيّاً؛ كَمَا يُحَاوِلُ البَعضُ أَن يُصَوِّرَهُم فِي كِتَابَاتِهِ، فَيَجعَلَهُم قَسِيماً لِلمُعتَزِلَةِ وَالأَشَاعِرَةِ وَالمُرجِئَةِ! وَهَذَا خَطَأٌ تَارِيخِيٌّ مَنهَجِيٌّ مَعاً، يَنبَغِي التَّنَبُّهُ إِلَيهِ، وَالحَذَرُ مِنهُ، بَل يَجِبُ التَّحذِيرُ مِنهُ -أَيضاً-).

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٦٤٦-٦٥٥).

ثُمَّ فَصَّلَ فَأَحسَنَ في بَيَانِ تَمَيُّزِ مَوقِفِ السَّلَفِ في قَضِيَّةِ الأَسمَاءِ وَالصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةِ.

وَهَذَا التَّفصِيلُ حَمَلَهُ إِلَى إِثَارَةِ قَضِيَّةٍ مِفصَلِيَّةٍ في كَثِيرٍ مِن مَوَاطِنِ النِّزَاعِ بَينَ ابنِ تَيمِيَّةَ وَخُصُومِهِ[١] وَهِيَ «مَربِطُ الفَرَسِ» كَمَا يَقُولُونَ:

◉ **هَل فَهمُ السَّلَفِ لِلنُّصُوصِ مُلزِمٌ لَنَا نَحنُ الخَلَفِ؟**[٢]

بَيَّنَ شَيخُنَا هُنَا ابتِدَاءً أَمرَينِ في غَايَةِ الأَهَمِّيَّةِ:

الأَوَّل: القِيمَةُ الصَّحِيحَةُ لِفَهمِ السَّلَفِ.

الثَّانِي: المَوقِفُ السَّلِيمُ في التَّعَامُلِ مَعَ آثَارِهِم وَفَهمِهِم -عَلَيهِم رِضوَانُ اللهِ تَعَالَى-.

(فَالسَّلَفُ الذِينَ نَدعُو لِلاقتِدَاءِ بِهِم وَاتِّبَاعِهِم: هُمُ صَحَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ، حَمَلَةُ المَنهَجِ النَّبَوِيِّ في الاعتِقَادِ وَالسُّلُوكِ، **فَمَا اتَّفَقَ عَلَيهِ هَؤُلَاءِ** فَهُوَ مُلزِمٌ لِمَن بَعدَهَم لَا تَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ؛ لِأَنَّ اتِّفَاقَهُم مَعصُومٌ، وَمَن خَالَفَ مَا اتَّفَقُوا عَلَيهِ بِقَصدٍ؛ فَمُخَالَفَتُهُ لَهُم رَميٌ لَهُم بِالخَطَإِ وَالضَّلَالِ، وَطَعنٌ في مَتبُوعِهِم الذِي قَالَ: «إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ»[٣].

أَمَّا مَا اختَلَفُوا فِيهِ؛ فَالحَقُّ لَا يَخرُجُ عَن أَقوَالِهِم، فَيَكمُنُ طَلَبُ الحَقِّ في بَعضِهَا، وَإِلَّا كَانَ هَذَا ادِّعَاءً بِأَنَّهُ قَد غَابَ الحَقُّ عَنهُم جَمِيعاً،

---

(١) بَل وَفي الأُمَّة كُلِّهَا.

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٦٥٥-٦٦٠).

(٣) حَدِيثٌ مَشهُورٌ، رَوَاهُ عَدَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا تَخلُو طُرُقُهُ مِن مَقَالٍ، لَكنَّهُ حَسَنٌ أَو صَحِيحٌ بِطُرُقِهِ وَشَوَاهِدِهِ، انظُر «التَّلخِيصَ الحَبِيرَ» لِلحَافِظِ ابنِ حَجَرٍ (٥/ ٢٢٢٥/ رَقَم: ١٩٣٣) ط. أَضوَاءُ السَّلَفِ.

فَلَم يَعرِفهُ أَحَدٌ مِنهُم حَتَّى أَتَى مَن بَعدَهُم فَأَدرَكَهُ).

هَذَا الإِجمَالُ مَعَ كِفَايَتِهِ أَتبَعَهُ شَيخُنَا بِتَفصِيلٍ دَقِيقٍ خُلَاصَتُهُ: **اعتِقَادُ السَّلَفِ مُلزِمٌ لِلأُمَّةِ**، فَغَايَةُ مَا يَسعَى إِلَيهِ المَرءُ أَن يَعتَقِدَ مَا اعتَقَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصحَابُهُ، وَحَسبُ امرِئٍ مِنَ الجَهلِ أَن يَتَكَلَّفَ مَا لَم يُعَلِّمهُ وَلَا دَلَّ عَلَيهِ النَّبِيُّ ﷺ وَصَحَابَتُهُ.

وَالإِلزَامُ هُنَا يَأتِي بِمَا أَوضَحَهُ شَيخُنَا مِن جِهَتَينِ:

الأُولَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَ جَمِيعَ الأَحكَامِ العَقَدِيَّةِ المَطلُوبِ مِنَ المُكَلَّفِ اعتِقَادُهَا، وَتَلَقَّاهَا عَنهُ صَحَابَتُهُ وَقَابَلُوهَا بِالانقِيَادِ وَالتَّعظِيمِ.

الثَّانِيَةُ: اتِّفَاقُ الصَّحَابَةِ عَلَى تِلكَ العَقِيدَةِ الوَاحِدَةِ، مَعَ اختِلَافِهِم فِي كَثِيرٍ مِنَ مَسَائِلِ الأَحكَامِ العَمَلِيَّةِ.

ثُمَّ أَجَابَ الشَّيخُ (مَأجُوراً بِإِذنِ اللهِ) عَن شُبهَةٍ سَامِجَةٍ يُحَاوِلُ بَعضُ المُخَالِفِينَ مِن خِلَالِ بَثِّهَا تَعكِيرَ صَفوِ هَذَا المَنهَجِ العَذبِ الزُّلَالِ؛ وَهِيَ قَولُهُم: دَعوَى تَقلِيدِ السَّلَفِ غَلقٌ لِبَابِ الاجتِهَادِ، فَيَجمُدُ الدِّينُ وَيُصبِحُ غَيرَ صَالِحٍ لِلتَّطبِيقِ زَمَاناً وَمَكَاناً!!

وَيَعُودُ شَيخُنَا لِيَقِفَ مَعَ كَلَامٍ طَوِيلٍ لِابنِ المُعَلِّمِ فِي كِتَابِهِ «نَجمُ المُهتَدِي وَرَجمُ المُعتَدِي» يُرِيدُ مِن خِلَالِهِ التَّضيِيقَ عَلَى خُصُومِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَأَتبَاعِهِ بِتِلكُمُ الكَلِمَاتِ الوَاضِحَاتِ لِتُخرِجَنَا مِنَ العُمُومَاتِ، حَيثُ ذَكَرَ ابنُ المُعَلِّمِ المُجَسِّمَةَ، وَذَكَرَ أَقسَاماً مِنهُم، وَنَوَّعَ فِي الحُكمِ عَلَيهِم، وَأَلزَمَهُمُ البَاطِلَ فِي كَلَامِهِم، وَسَاقَ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي مَعرِضِ الرَّدِّ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ، وَيَا لَيتَهُ أَلَمَّ بِكَلَامِهِ، وَوَقَفَ عَلَى مَقَاصِدِهِ، لِيَعلَمَ أَنَّ شَيخَ الإِسلَامِ خَارِجٌ عَن دَائِرَةِ هَؤُلَاءِ المُجَسِّمَةِ الذِينَ ذَكَرَهُم ابنُ المُعَلِّمِ - سَامَحَهُ اللهُ -.

ثُمَّ نَقَلَ الشَّيخُ مِن كَلَامِ ابنِ تَيمِيَّةَ مَا يُؤَكِّدُ المَزبُورَ، وَأَنَّ النَّبزَ

بِالجِسمِيَّةِ وَعَدَمَهُ لَم يَمنَع طَائِفَةً كَبِيرَةً مِن أَهلِ الحَدِيثِ وَجَمَاهِيرِ الكَلَامِيَّةِ مِنَ القَولِ بِصِفَاتِ اللهِ -تَعَالَى- وَعُلُوِّهِ عَلَى خَلقِهِ، وَهُوَ بَعدَ ذَلِكَ لَا يُبَالِي البَتَّةَ بِهَذَا النَّبزِ، فَلَيسَ حَرِيصاً عَلَى بَحثِهِ وَضَبطِهِ لِذَاتِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ يَرُدُّ عَلَى مَن تَمَسَّكَ بِهِ لِتَعطِيلِ الصِّفَاتِ، فَتَنَبَّه وَلَا تَكُن مِنَ الغَافِلِينَ[1].

وَلِتَأكِيدِ العَبَثِ المَنهَجِيِّ عِندَ المَدرَسَةِ المُخَاصِمَةِ لِابنِ تَيمِيَّةَ النَّابِزَةِ لَهُ وَلِأَتبَاعِهِ بِالتَّجسِيمِ، التِي لَا تَجعَل البَحثَ قَائِماً عَلَى التَّحرِيرِ وَالإِنصَافِ، مَثَّلَ (حَفِظَهُ اللهُ) بِـ..

◉ **نَصِيبُ الحَافِظِ ابنِ نَاصِرِ الدِّينِ مِنَ التَّجسِيمِ[2]:**

إِشَارَةُ شَيخِنَا هَذِهِ لِتُهمَةِ التَّجسِيمِ التِي صَرَفَهَا العَلَاءُ البُخَارِيُّ لِلحَافِظِ ابنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدِّمَشقِيِّ **الشَّافِعِيِّ الأَشعَرِيِّ**؛ تُؤَكِّدُ مَا سَبَقَت الإِشَارَةُ إِلَيهِ مِرَاراً؛ مِن أَنَّ البَاعِثَ لِلقَومِ - أَو لِكَثِيرٍ مِنهُم - لَيسَ الحَقُّ وَالحَقِيقَةُ؛ وَإِلَّا مِن أَينَ اتَّهَمَ العَلَاءُ ابنَ نَاصِرِ الدِّينِ بِالتَّجسِيمِ وَلَيسَ فِي شَيءٍ مِن كُتُبِهِ حَرفٌ وَاحِدٌ عَنِ التَّجسِيمِ وَالمُجَسِّمَةِ، وَقَد أَهمَلَ تِلكَ المَبَاحِثَ بِالكُلِّيَّةِ!! وَقَد انصَرَفَت هِمَّتُهُ بِرُمَّتِهَا إِلَى عِلمِ الحَدِيثِ الذِي أَحسَنَ فِيهِ وَأَجَادَ.

وَلَعَلَّهُ لَم يَجِد دَلِيلاً عَلَى تَجسِيمِ ابنِ نَاصِرِ الدِّينِ إِلَّا كِتَابَهُ «الرَّدَّ الوَافِرَ»؛ الذِي دَافَعَ فِيهِ عَن مَكَانَةِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَلَا يَلزَم مِنهُ المَوافَقَةَ التَّامَّةَ لَهُ؛ فَهَذَا مَا يَفهَمُهُ العُقَلَاءُ.

لَكِنَّ العَلَاءَ البُخَارِيَّ رَأَى أَنَّ دِفَاعَ ابنِ نَاصِرِ الدِّينِ عَنِ ابنِ تَيمِيَّةَ

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٦٦٠-٦٧٠).

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٦٧٠-٦٧١).

يَلزَم مِنهُ المُوافقَةَ لَهُ عَلَى مُعتَقَدِهِ، وَعَلَيهِ فَلَا بُدَّ أَن يَنالَهُ مَا نَالَ الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مَعَ أَشعَرِيَّةِ ابنِ نَاصِرِ الدِّينِ الذِي وَقَعَ فِي التَّأوِيلِ فِي كُتُبِهِ، نَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الظُّلمِ وَالبُهتَانِ.

هَكَذَا الحَالُ؛ فَكَثِيرٌ مِنَ القَومِ يَبنُونَ مَوَاقِفَهُم عَلَى اللَّوَازِمِ البَاطِلَةِ التِي تَبدَأُ بِالتَّضلِيلِ وَتَنتَهِي بِالتَّكفِيرِ - مَعَاذَ اللهِ -.

وَعَلَيهِ بَحَثَ الشَّيخُ..

◉ مَتَى يُحكَمُ بِالكُفرِ أَوِ التَّضلِيلِ؟[1]

مَعلُومٌ عِندَ أَهلِ العِلمِ أَنَّ هِشَامَ بنَ الحَكَمِ هُوَ أَوَّلُ مَن أَطلَقَ عَلَى اللهِ (جِسماً)، وَأَنَّ الجَعدَ بنَ دِرهَمٍ هُوَ أَوَّلُ مَن نَفَاهُ.

فَالوَاجِبُ عَلَى مُضَلِّلِي أَو مُكَفِّرِي ابنِ تَيمِيَّةَ إِثبَاتُ أَنَّ السَّلَفَ نَفَوهُ؛ فَحِينَئِذٍ نُسَجِّلُ عَلَيهِ مُخَالَفَةً.

أَي أَنَّ مَدَارَ المَوقِفِ وَالحُكمِ هُنَا عَلَى مَوقِفِ السَّلَفِ، وَلَا يَنبَغِي أَن تُتَّخَذَ تِلكَ الأَلفَاظُ المُجمَلَةُ قَنطَرَةً لِنَفيِ الصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

بَعدَ الجَولَاتِ السَّابِقَةِ مَعَ خُصُومِ ابن تَيمِيَّةَ وَمَدرَسَتِهِ؛ تَحَوَّلَ الشَّيخُ إِلَى بَيَانِ مَوقِفِ جَمَاعَةٍ مِنَ العُلَمَاءِ غَيرِ التَّيمِيِّينَ مِن أَهلِ الإِنصَافِ..

◉ جَولَةٌ فِي كُتُبِ غَيرِ التَّيمِيِّينَ مِنَ المُنصِفِينَ[2]:

قَصَدَ شَيخُنَا مِن هَذَا المَبحَثِ إِبرَازَ مَن بَرَّأَ سَاحَةَ ابنِ تَيمِيَّةَ مِن تُهمَةِ التَّجسِيمِ بِخَاصَّةٍ، وَالتُّهَمِ الأُخرَى بِعَامَّةٍ، وَتَجَاوَزَ الشَّيخُ مَدحَ

---

(١) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٦٧١-٦٧٢).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٦٧٢-٦٩٥).

ودِفَاعَ الحَنَابِلَةِ أَو مَنِ انصَبَغُوا بِصِبغَةِ أَهلِ الحَدِيثِ.

وَإِنَّمَا ذَكَرَ مَدَائِحَ وَمُدَافَعَاتِ مَن هُم مِنَ الصُّوفِيَّةِ أَو مَشَارِبُهُمُ العَقَدِيَّةُ تُخَالِفُ مُعتَقَدَ ابنِ تَيمِيَّةَ.

وَلَولَا أَنَّ وَظِيفَتَنَا في هَذِهِ الرِّسَالَةِ الإِشَارَةُ وَالتَّقرِيبُ فَقَط؛ لَنَقَلتُ هَذَا المَبحَثَ بِسَائِرِ أَلفَاظِهِ وَحُرُوفِهِ، فَفِيهِ مِن سِيَاقَاتِ العُلَمَاءِ وَإِنصَافَاتِهِم لِابنِ تَيمِيَّةَ مَا يَأخُذُ بِالحِشَى وَاللُّبِّ.

فَنَقَلَ الشَّيخُ (أَحسَنَ اللهُ إِلَيهِ) إِنصَافَ وَدِفَاعَ كُلٍّ مِنَ:

* العَلَّامَةِ عَلِيِّ بنِ سُلطَانٍ القَارِيِّ الحَنَفِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٠١٤هـ).

* وَالشَّيخِ عَبدِالرَّؤُوفِ المُنَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٠٠٣هـ).

* وَالعَلَّامَةِ «صَفِيِّ الدِّينِ» مُحَمَّدِ بنِ أَحمَدَ البُخَارِيِّ الحَنَفِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٢٠٠هـ).

* وَالعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدٍ المُغرَبِيِّ التَّافلَاتِيِّ الأَزهَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، مُفتِي الحَنَفِيَّةَ في القُدسِ (١١٩١هـ).

* وَجَمَاعَاتٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ كَـ[1]: السُّيُوطِيِّ (٩١١ هـ)، وَالسَّخَاوِيِّ (٩٠٢هـ)، وَعَلِيِّ بنِ عَلِيٍّ الشَّبرَامَلِّسِيِّ (١٠٨٧هـ)، وَإِبرَاهِيمَ الكُورَانِيِّ الكُردِيِّ المَدَنِيِّ (١١٠١هـ)، وَسُلَيمَانَ الكُردِيِّ المَدَنِيِّ[2]، «رَحِمَهُمُ اللهُ أَجمَعِينَ».

---

(١) جَاءَ ذِكرُهُم وَالنَّقلُ عَنهُم في مُقَدِّمَةِ العَلَّامَةِ أَبِي بَكرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ خُوقِيرَ المَكِّيِّ عَلَى «رَفعِ المَلَامِ» لِشَيخِ الإِسلَامِ.

(٢) لَعَلَّهُ يَقصِدُ مُحَمَّدَ بنَ سُلَيمَانَ الكُردِيَّ، مُفتِيَ السَّادَةِ الشَّافِعِيَّةِ في الدِّيَارِ الحِجَازِيَّةِ، وَلَهُ حَوَاشٍ عَلَى غَيرِ كِتَابٍ لابنِ حَجَرٍ الهَيتَمِيِّ، تُوُفِّيَ رَحِمَهُ اللَّهُ (١١٩٤هـ).

* وَالعَلَّامَةِ المُفَسِّرِ أَبِي الثَّنَاءِ «شِهَابِ الدِّينِ» مَحمُودَ أَفندِيِّ الحُسَينِيِّ الآلُوسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٢٧٠هـ).

* وَالفَقِيهِ أَبِي بَكرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ المُلَّا الإِحسَائِيِّ الحَنَفِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٢٧٠هـ).

* وَالشَّيخِ يُوسُفَ بنِ إِسمَاعِيلَ النَّبهَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٣٥٠هـ).

* وَالدَّكتُورِ مُحَمَّدِ سَعِيدِ رَمَضَانَ البُوطِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٤٣٤هـ).

* وَالدَّكتُورِ المَقَاصِدِيِّ أَحمَدَ الرَّيسُونِيِّ (سَدَّدَهُ اللهُ).

وَغَيرِهِم كَثِيرٌ، وَلَعَلَّ فِي المَذكُورِينَ كِفَايَةٌ لِكُلِّ طَالِبِ حَقٍّ مُنصِفٍ، وَنِكَايَةٌ لِكُلِّ ظَالِمٍ.

وَمِن أَهَمِّ مَا قَالَهُ شَيخُنَا فِي هَذَا المَبحَثِ البَدِيعِ: (هَذِهِ جَولَةٌ مُهِمَّةٌ فِي كُتُبِ مَن لَيسَ مَحسُوباً عَلَى مَدرَسَةِ ابنِ تَيمِيَّةَ؛ تُبَرِّئُ سَاحَةَ ابنِ تَيمِيَّةَ مِنَ التَّجسِيمِ، وَالقَارِئُ لِكِتَابِنَا هَذَا إِن كَانَ مِمَّن يَستَطِيعُ الوُقُوفَ عَلَى الخِلَافِ، وَيُدرِكُ أَبعَادَهُ، وَيُقَدِّرُ خُطُورَةَ التُّهَمِ المُوَجَّهَةِ لِلعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ مِنَ التَّكفِيرِ أَو التَّبدِيعِ أَو التَّضلِيلِ، فَإِن أَدرَكَ مَرَامِيَ المَسأَلَةِ وَمَآخِذَهَا، عَلِمَ ظُلمَ الخُصُومِ، وَكَذِبَ الأَعدَاءِ، فَعَذَرَ هَذَا العَالِمَ، وَعَلِمَ إِمَامَتَهُ، وَقُوَّةَ حُجَّتِهِ، وَنَفَاذَ بَصِيرَتِهِ، وَسَعَةَ عِلمِهِ، وَمَدَى حِرصِهِ عَلَى نُصرَةِ مَا جَاءَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَأَمَّا إِن كَانَ ضَعِيفَ التَّحصِيلِ، لَا يُدرِك مَرَامِيَ الكَلَامِ، فَلْيَكُن لَهُ أُسوَةٌ فِي هَؤُلَاءِ الذَّابِّينَ عَنهُ هَذِهِ التُّهَمَ، وَلْيُحَسِّن ظَنَّهُ بِالعُلَمَاءِ إِن كَانَ طَالِبَ نَجَاةٍ، فَإِنَّ تَحسِينَ الظَّنِّ بِالنَّاسِ مِن أَسبَابِ حُسنِ الخَاتِمَةِ، رَزَقَنَاهَا اللهُ -تَعَالَى-)[1].

---

(١) انظر «الدِّرَاسَة» (٦٩٠).

وَانطِلَاقاً مِن هَذِهِ الصُّوَرِ الإِنصَافِيَّةِ طَالَبَ شَيخُنَا الخُصُومَ بِـ..

◉ الإِنصَافُ... الإِنصَافُ[1]:

القَارِئُ لِهَذِهِ الدِّرَاسَةِ لَا بُدَّ أَن يَستَقِرَّ لَدَيهِ أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ لَم يُوافِق عَلَى نَفيِ الجِسمِ ابتِدَاءً إِلَّا إِن حَمَلَ مَعنَى النَّقصِ؛ فَهُوَ يَنفِيهِ؛ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَامَ عِندَهُ أَنَّ نَفيَ لَفظِ الجِسمِ[2] بِإِطلَاقٍ قَد يَلزَم مِنهُ نَفيُ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ.

وَيَحكُمُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى المُتَبَادَرِ مِنهُ عِندَ المُجَسِّمَةِ الكُفَّارِ أَنَّهُ دَاخِلٌ تَحتَ وُجُوبِ تَنزِيهِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنهُ.

فَالحَقِيقَةُ التِي يُقَرِّرُهَا ابنُ تَيمِيَّةَ فِي مَبحَثِ الصِّفَاتِ عُمُوماً، وَالتَّجسِيمِ خُصُوصاً؛ تَقتَضِي أَن لَا يُتَّهَمَ بِتِلكَ التُّهَمِ البَاطِلَةِ، وَأَن لَا يُغَضَّ الطَّرفُ عَنهَا، وَأَن تَكُونَ حَاضِرَةً وَضَمِيمَةً لِكُلِّ مَا وَرَدَ عَنهُ مِن نَفيٍ أَو إِثبَاتٍ أَو سُكُوتٍ.

فَمَن عَلِمَ حَقِيقَةَ مَذهَبِ المُشَبِّهَةِ وَالمُجَسِّمَةِ، وَحَقِيقَةَ مَذهَبِ ابنِ تَيمِيَّةَ، وَأَحَاطَ ذَلِكَ كُلَّهُ بِالخَوفِ مِنَ اللهِ، فَإِنَّهُ يَرعَوِي وَلَا بُدَّ إِن كَانَ مِن أَهلِ الإِنصَافِ عَنِ اتِّهَامِ شَيخِ الإِسلَامِ (الإِمَامِ، العَلَّامَةِ، الحَافِظِ، الحُجَّةِ، فَرِيدِ العَصرِ، بَحرِ العُلُومِ)[3]، (الشَّيخ..، الفَقِيهِ، المُفَسِّرِ..، المُحَدِّثِ،.. نَادِرَةِ العَصرِ، ذِي التَّصَانِيفِ وَالذَّكَاءِ)[4] بِالتَّجسِيمِ وَمَا شَابَهَهُ مِنَ التُّهَمِ البَاطِلَةِ.

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٦٩٥-٦٩٧).

(٢) سَبَقَ (ص: ٨٣، ٨٨) مَعنَى الجِسمِ عِندَ ابنِ تَيمِيَّةَ؛ وَأَنَّهُ قَائِمٌ بِنَفسِهِ، خِلَافاً لِلتَّركِيبِ الذِي قَالَ بِهِ الأَشَاعِرَةُ، وَهَذِهِ مِن عُقَدِ البَحثِ.

(٣) مِن كَلَامِ الإِمَامِ الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «المُعجَمِ المُختَصِّ بِالمُحَدِّثِينَ» (٢٥).

(٤) مِن كَلَامِ مُحَمَّدِ بنِ شَاكِرِ الكُتبِيِّ فِي «فَوَاتِ الوَفَيَاتِ» (١/ ٧٤).

ثُمَّ شَرَعَ شَيخُنَا في إِجَابَةِ سُؤَالٍ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَتَبَادَرُ إِلَى ذِهنِ كُلِّ مَن يَضبِط مَذهَبَ ابنِ تَيمِيَّةَ وَمَوقِفَهُ مِن إِطلَاقِ لَفظِ «الجِسمِ» عَلَى الله..

◉ التَّوَسُّعُ في الحَذَرِ مِن نَفيِ لَفظِ الجِسمِ أَو لَوَازِمِهِ[1]:

قَالَ الشَّيخُ (كَتَبَ اللهُ أَجرَهُ): (فَإِن قِيلَ: أَلَيسَ مَا نَقَلتَهُ عَنِ ابنِ تَيمِيَّةَ مِن مَنعِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ نَفيَ الجِسمِ وَلَوَازِمِهِ عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بِإِطلَاقٍ؛ فِيهِ تَوَسُّعٌ غَيرُ مَرضِيٍّ؟

قُلتُ: نَعَم؛ وَفي نَفيِهِ بِإِطلَاقٍ تَوسُّعٌ غَيرُ مَرضِيٍّ، وَسَبَقَ أَن نَقَلنَا عَنِ ابنِ تَيمِيَّةَ أَنَّ (مَرَضَ التَّعطِيلِ شَرٌّ مِن مَرَضِ التَّجسِيمِ)، فَهُوَ لِهَذَا رَأَى أَنَّ السُّكُوتَ عَنِ النَّفيِ إِنَّمَا مِن أَجلِ مُدَاوَاةِ النُّفَاةِ، فَإِن وَقَعَ الإِثبَاتُ؛ فَلَا يَلِيقُ مِنهُ للهِ عَزَّوَجَلَّ إِلَّا مَا انتَفَى عَنهُ التَّشبِيهُ وَالتَّركِيبُ (وَهُوَ الجِسمُ عِندَ الأَشَاعِرَةِ).

وَهَذَا المِقدَارُ الذِي عِندَ ابنِ تَيمِيَّةَ هُوَ أَوسَعُ مِنَ المِقدَارِ الذِي رَخَّصَ بِهِ بَعضُ عُلَمَاءِ الأَشَاعِرَةِ..).

ثُمَّ سَاقَ (حَفِظَهُ اللهُ) كَلَاماً لِلعِزِّ بنِ عَبدِالسَّلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ مَفَادُهُ إِعذَارُ العَامَّةِ إِنِ اعتَقَدُوا مَا يَقتَضِي الجِهَةَ وَالجِسمِيَّةَ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ (اعتِقَادَ مَوجُودٍ لَيسَ بِمُتَحَرِّكٍ، وَلَا سَاكِنٍ، وَلَا مُنفَصِلٍ عَنِ العَالَمِ، وَلَا مُتَّصِلٍ بِهِ، وَلَا دَاخِلٍ فِيهِ، وَلَا خَارِجٍ عَنهُ؛ **لَا يَهتَدِي إِلَيهِ أَحَدٌ بِأَصلِ الخِلقَةِ فِي العَادَةِ، وَلَا يَهتَدِي إِلَيهِ أَحَدٌ إِلَّا بَعدَ الوُقُوفِ عَلَى أَدِلَّةٍ صَعبَةِ المُدرَكِ عَسِرَةِ الفَهمِ؛ فَلِأَجلِ هَذِهِ المَشَقَّةِ عَفَا اللَّهُ عَنهَا فِي حَقِّ العَامَّةِ**)[2].

السُّؤَالُ: مَن أَيسَرُ وَأَضبَطُ؟!!

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٠١-٧٠٧).

(٢) «قَوَاعِدُ الأَحكَامِ» (١/ ٣٠٤) ط. دَارِ القَلَمِ.

إِنَّمَا أَرَادَ شَيخُنَا هُنَا المُوَازَنَةَ بَينَ مَنِ جَعَلَ الحُكمَ عَلَى المُطلَقِ لِـ«لَفظِ الجِسمِ» مُؤَطَّرَاً بِالفِطرَةِ وَنُصُوصِ الوَحيَينِ، وَبَينَ مَن جَعَلَ الحُكمَ هُنَا لِلنَّاظِرِينَ في عِلمِ الكَلَامِ الذِينَ لَا تَخلُو أَحكَامُهُم مِن تَنَاقُضٍ وَاضطِرَابٍ.

وَمِنهُ انتَقَل شَيخُنَا لِحُكمِ..

◉ العَوَامُّ بَينَ مِيزَانَينِ: التَّجسِيمِ وَالتَّوحِيدِ[1]:

بَعدَ مَقَالَةِ العِزِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لِأَنَّ الشَّرعَ إِنَّمَا عَفَا عَنِ المُجَسِّمَةِ لِغَلَبَةِ التَّجسِّيمِ عَلَى النَّاسِ؛ فَإِنَّهُم لَا يَفهَمُونَ مَوجُودًا فِي غَيرِ جِهَةٍ)[2]..

قَالَ شَيخُنَا: (فَأَيُّ الفَرِيقَينِ أَحَقُّ بِالصَّوَابِ:

مَن زَعَمَ أَنَّ العَامَّةَ إِنِ استَرسَلُوا مَعَ فِطَرِهِم وَقَعُوا بِالكُفرِ، أَمَّنِ استَفصَلَ مِنهُم، وَمَحَّصَ الحَقَّ مِنَ البَاطِلِ، وَدَلَّ عَلَى الأَوَّلِ، وَدَعَى إِلَيهِ، وَدَعَمَهُ بِالنَّقلِ، وَنَفَى الثَّانِي، وَبَيَّنَ مَحَاذِيرَهُ وَمَحظُورَاتِهِ بِالأَدِلَّةِ النَّقلِيَّةِ، فَيَسلَمُ لَهُ حِينَئِذٍ العَقلُ وَالنَّقلُ وَالفِطرَةُ..

فَأَيُّ الفَرِيقَينِ أَحَقُّ بِالصَّوَابِ؟!!).

ثُمَّ زِيدَ الأَمرُ بَيَانَاً..

◉ غَلَبَةُ التَّجسِيمِ عَلَى النَّاسِ[3]:

نَبَّهَ شَيخُنَا إِلَى أَهَمِّيَّةِ العِبَارَةِ، وَأَنَّهَا تَستَحِقُّ الوُقُوفَ طَوِيلَاً، وَهِيَ ثَمَرَةٌ لِذَاكَ الصِّرَاعِ الشَّدِيدِ في مَعرَكَةِ الإِثبَاتِ وَالنَّفيِ في الصِّفَاتِ.

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٠٧).

(٢) «قَوَاعِدُ الأَحكَامِ» (١/ ٣٠٥) ط. دَارِ القَلَمِ.

(٣) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٠٧-٧١٢).

وَغَلَبَةُ التَّجسِيمِ عَلَى العَوَامِّ نَتِيجَةٌ تَوَصَّلَ إِلَيهَا مُتَأَخِّرُو الأَشَاعِرَةِ، وَرَدَّدُوهَا مَعَ العِزِّ بنِ عَبدِ السَّلَامِ، مِن مِثلِ: ابنِ حَجَرِ الهَيتَمِيِّ في «تُحفَةِ المُحتَاجِ» (٩/ ٨٦)، وَسُلَيمَانَ البُجَيرِمِيِّ في «تُحفَةِ اللَّبِيبِ» (٢/ ١٢١)، وَغَيرِهِم.

وَهَذِهِ التَّقرِيرَاتُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلزَمُ المُكَلَّفَ مَعرِفَةُ نَفيِ الجِسمِيَّةِ، ثُمَّ أَدَارَ شَيخُنَا مُنَاقَشَةً مُهِمَّةً، حَيثُ تَحَمَّسَ العَلَّامَةُ صَالِحٌ المَقبِلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (١١٠٨هـ) لِغَفلَةِ العَامَّةِ عَن نَفيِ التَّجسِيمِ؛ وَعَلَيهِ فَلَا يَجُوزُ تَكفِيرُهُم لِعَدَمِ عِلمِهِم بِنَفيِ الجِسمِيَّةِ؛ لَكِنَّهُ استَدَلَّ بِدَلِيلٍ أَنكَرَهُ عَلَيهِ العَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بنُ إِسمَاعِيلَ الصَّنعَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (١١٨٢هـ).

ثُمَّ سَاقَ (حَفِظَهُ اللهُ) كَلَاماً بَدِيعاً تَفرَحُ بِهِ الفِطَرُ السَّلِيمَةُ لِلإِمَامِ ابنِ عَقِيلٍ الحَنبَلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٥١٣هـ) في كِتَابِهِ «الفُنُونِ»، نَقَلَهُ وَأَيَّدَهُ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «السِّيَرِ» (١٩/ ٤٤٨-٤٤٩)، مُؤَدَّاهُ أَنَّ: (**الأَصلَحَ لاعتِقَادِ العَوَامِّ ظَوَاهِرُ الآيِ؛ لِأَنَّهُم يَأنَسُونَ في الإِثبَاتِ؛ فَمَتَى مَحَونَا ذَلِكَ مِن قُلُوبِهِم زَالَت الحِشمَةُ**...).

ثُمَّ أَجَابَ شَيخُنَا عَلَى سُؤَالٍ..

◉ لِمَاذَا غَلَبَ التَّجسِيمُ عَلَى العَوَامِّ؟[1]

رَدَّ الشَّيخُ الأَمرَ إِلَى سَبَبَينِ: أَحَدُهُمَا حَقٌّ، والآخَرُ بَاطِلٌ.

أَمَّا السَّبَبُ الأَوَّلُ البَاطِلُ فَيَرجِعُ إِلَى الأَخبَارِ الكَاذِبَةِ وَالوَاهِيَةِ التِي اختَلَقَهَا الكَذَّابُونَ وَالقُصَّاصُ، فَجَعَلُوهَا تَحتَوِي عَلَى مَا تَقُفُّ لَهُ الشُّعُورُ؛ إِذ وُصِفَ اللهُ -جَلَّ وَعَلَا- فِيهَا بِالمُستَحِيلِ وَالكَذِبِ وَالتَّجسِيمِ والانتِقَاصِ، وَسَمَّى (أَدِيبُ أَهلِ السُّنَّةِ) ابنُ قُتَيبَةَ الدِّينَوَرِيُّ

---

(١) انظر «الدِّرَاسَة» (٧١٣-٧٢٠).

(٢٧٦هـ) -في كِتَابِهِ العَظِيمِ: «تَأوِيلُ مُختَلَفِ الحَدِيثِ» (٥٨)- هَذِهِ الأَخبَارَ بِأَحَادِيثِ التَّشبِيهِ، وَسَاقَ شَيئاً مِنهَا.

وَأَمَّا **السَّبَبُ الثَّانِي**: آيَاتٌ شَرِيفَةٌ وَأَحَادِيثُ نَبَوِيَّةٌ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ تُفهَمُ - لِلأَسَفِ - بِأُصُولٍ مُعوَجَّةٍ، فَيَستَرسِلُ العَامَّةُ فِيهَا مَعَ خَيَالِهِم بَعِيداً عَن تَقعِيدَاتِ الأَئِمَّةِ وَالعُلَمَاءِ، فَيَتَجَاوَزُونَ حَدَّ الإِثبَاتِ الصَّحِيحِ إِلَى التَّجسِيمِ أَو شِبهِهِ.

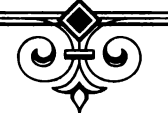
وَلِذَا المَنهَجُ الصَّحِيحُ الوَحِيدُ الذِي يَجعَلُ هَذَا الاستِرسَالَ مِنَ العَامَّةِ فِي الإِثبَاتِ يَأخُذُ الحُكمَ الصَّحِيحَ، وَيُحَكِّمُ الفِطرَةَ تَحكِيماً سَدِيداً، هُوَ الأُصُولُ وَالقَوَاعِدُ التَّيمِيَّةُ فِي قَضِيَّةِ التَّجسِيمِ.

فَالسَّلَامَةُ هُنَا فِي إِحكَامِ القَوَاعِدِ الكُلِّيَّةِ العَقَدِيَّةِ، مِمَّا كَانَ عَلَيهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ، فِيمَا أَصَّلَهُ ابنُ تَيمِيَّةَ، وَقَعَّدَهُ، فَهُوَ الذِي يَجمَعُ بَينَ مَا فِي الفِطَرِ السَّلِيمَةِ مَعَ مَا جَاءَ فِي النُّصُوصِ النَّقلِيَّةِ عَلَى النَّحوِ الذِي قَرَّرَهُ.





«الفَصلُ التَّاسِعُ»
«الأَغَالِيطُ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ»
«وَبَيَانُ التَّدَرُّجِ في الانحِرَافِ عَنهُ وَسَبَبُهُ»



◉ **تَمهِيدُ**(١):

قَرَّرَ شَيخُنَا أَنَّ الأَغَالِيطَ تَعَدَّدَت عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ في حَيَاتِهِ، وَانتَشَرَت في المَرَاسِيمِ التِي أُعِدَّت لِلتَّحذِيرِ مِن آرَائِهِ، وَبَقِيَت فِيمَا بَعدُ عَلَى هَذَا المِنوَالِ؛ يَعنِي: تِلكَ المَرَاسِيمَ الصَّادِرَةَ في حَقِّ تَلَامِيذِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَتَلَامِيذِهِم.

وَهَذِهِ المَرَاسِيمُ، وَتِلكَ الإِجرَاءَاتُ وَالتَّدَابِيرُ يَجمَعُهَا جَمِيعاً الجَهلُ بِأُصُولِ ابنِ تَيمِيَّةَ، وَالتَّعَامِي عَن بَوَاعِثِ مَقصِدِهِ مِنَ الخَوضِ فِيمَا اضطَرَّ لِلخَوضِ فِيهِ، وَكَذَلِكَ عَدَمُ الإِحَاطَةِ بِمَنهَجِهِ.

ثُمَّ عَادَ الشَّيخُ لِتأكِيدِ أَنَّ..

◉ **التَّجسِيمُ مِن أَسوَإِ الاتِّهَامَاتِ التِي وُجِّهَت لابنِ تَيمِيَّةَ**(٢):

بَيَّنَ شَيخُنَا أَنَّ التَّجسِيمَ مِن أَسوَإِ مَا اتُّهِمَ بِهِ شَيخُ الإِسلَامِ، حَتَّى بَعدَ وَفَاتِهِ، والعجِيبُ أَنَّ المُتَّهِمِينَ لَم يَترُكُوا سَبِيلاً إِلَى إِلصَاقِ هَذِهِ

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٢٣-٧٢٤).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٢٤-٧٢٥).

التُّهمَةِ البَاطِلَةِ بِابنِ تَيمِيَّةَ إِلَّا وَسَلَكُوهُ.

وَمِن أَكثَرِ النَّاسِ شَطَطَاً وَأَبعَدِهِم عَنِ الإِنصافِ: «عَلَاءِ الدِّينِ» البُخَارِيِّ، وَ«تَقِيِّ الدِّينِ» الحِصنِيِّ، التَقَيَا وَتَواصَيَا وطَغَيَا وَتَجَرَّءَا عَلَى تَكفِيرِ الشَّيخِ وَاتِّهَامِهِ بِالتَّجسِيمِ، وَانحَرَفَا في انتِقَادَاتِهِ وَمُؤَاخَذَاتِهِ.

ثُمَّ تَوَالَى الأَمرُ وَتَتَابَعَ فَدَخَل فِيهِ أَفرَادٌ قَلِيلُونَ مَبثُوثُونَ في أَرجَاءِ المَعمُورَةِ (عِقداً) حَبَّاتُهُ غَيرُ مُتَجَانِسَةٍ، يَلتَقُونَ عَلَى غَرَابَةِ المَسلَكِ، وَقِلَّةِ الإِنصَافِ، وَشِعَارُهُم العَدَاءُ وَالتَّكفِيرُ وَالتَّضلِيلُ لابنِ تَيمِيَّةَ وَمَدرَسَتِهِ.

ثُمَّ وَضَعَ شَيخُنَا التَّصَوُّرَ الصَّحِيحَ لِمَرَاحِلِ الانحِرَافِ عَنِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَفِيهِ، فَابتَدَأَ بِـ..

◉ تَوَاطُؤُ الحِصنِيِّ وَالعَلَاءِ البُخَارِيِّ[١]:

أَرَادَ الشَّيخُ الإِنبَاهَ إِلَى العَلَاقَةِ بَينَ هَذَينِ الشَّخصَينِ المُتَصَدِّرَينِ لِقَائِمَةِ الخُصُومِ وَالطَّاعِنِينَ في ابنِ تَيمِيَّةَ وَمَدرَسَتِهِ، مَعَ التَّنَبُّهِ إِلَى تَعَاصُرِهِمَا، وَعَيشِهِمَا في وَقتٍ كَانَ الحَالُ فِيهِ كَمَا قَالَ أَبو الفَضلِ المَغرِبِيُّ (٨٩٩هـ) حِينَ سُئِلَ عَن أَهلِ دِمَشقَ في زَمَانِهِ، فَقَالَ: (مَن قَرَأَ بَاباً في الفِقهِ، وَقَالَ: **إِنَّهُ يُبغِضُ ابنَ تَيمِيَّةَ فَهُوَ عِندَهُم في الغَايَةِ القُصوَى**)!![٢].

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا زَادَ عَلَى الآخَرِ بطُعُونٍ مُؤذِيَةٍ بِالإِضَافَةِ إِلَى التَّكفِيرِ، فَ(الحِصنِيُّ) اتَّهَمَ ابنَ تَيمِيَّةَ بِالزَّندَقَةِ، وَ(العَلَاءُ البُخَارِيُّ) بَلَغَ الأَمرُ بِهِ إِلَى تَكفِيرِ مَن لَقَّبَ ابنَ تَيمِيَّةَ بِـ(شَيخِ الإِسلَامِ).

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٢٥-٧٢٨).

(٢) التَّارِيخُ يُعِيدُ نَفسَهُ!!
انظُر «تَذكِرَة طَاهِرِ الجَزَائِرِيِّ» (١/ ٥٦٥).

وَمَالَ الشَّيخُ إِلَى أَنَّ الحِصنِيَّ كَانَ سَبَباً رَئِيسَاً في تَكَوُّنِ مَوقِفِ العَلَاءِ مِن شَيخِ الإِسلَامِ، فَكِلَاهُمَا تَعَلَّقَ بِسَبَبٍ تَقشَعِرُّ مِنهُ الأَبدَانُ.

كَزَعمِهِم: أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ يَرَى أَنَّ النُّبُوَّةَ عَرَضٌ!! وَأَنَّ مُحَمَّداً ﷺ لَيسَ بِنَبِيٍّ!! وَأَنَّهُ كِفَّةُ عِظَامٍ -وَالعِيَاذُ بِاللهِ-!!

وَذَكَرَ شَيخُنَا السَّبَبَ الذِي جَعَلَ (التَّقِيَّ الحِصنِيَّ) يَنسِبُ لابنِ تَيمِيَّةَ هَذِهِ الأَقوَالَ المُنكَرَاتِ في قِصَّةٍ لَا بُدَّ لِكُلِّ مُنصِفٍ أَن يَطَّلِعَ عَلَيهَا؛ لِيعرِفَ كَم تَعَرَّضَ ابنُ تَيمِيَّةَ لِتَشوِيهٍ وَمُؤَامَرَاتٍ؛ وَخُلَاصَتُهَا: أَنَّهُ وَجَدَ عَلَى حَاشِيَةِ نُسخَةٍ مِن كِتَابِ «دفع شُبَهِ مَن شَبَّهَ وَتَمَرَّدَ»[1] بِخَطِّ ابنِ طُولُونَ[2]، أَنَّ «عَبدَ القَادِرِ» بنَ مُحَمَّدٍ النُّعَيمِيَّ (٩٢٧هـ)، أَنَّ شَيخَهُ (ابنَ قُرَا)[3] أَخبَرَهُ بِسَبَبِ تَكَلُّمِ الحِصنِيِّ في ابنِ تَيمِيَّةَ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ بَلَغَهُ مِن بَعضِ المَجَاهِيلِ أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ يَقُولُ بِتَنَاسُخِ الأَروَاحِ، وَلَا يَقطَعُ لِأَطفَالِ المُسلِمِينَ بِالجَنَّةِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا هُوَ إِلَّا قُفَّةُ عِظَامٍ في قَبرِهِ[4]، وَهَذَا يُؤَكِّدُ أَنَّ الكَذِبَ وَالتَّزوِيرَ هُوَ السَّبِيلُ الوَحِيدُ لِتَشوِيهِ ابنِ تَيمِيَّةَ، وَإِسقَاطِ دَعوَتِهِ، وَطَمسِ مَدرَسَتِهِ.

وَلَا يَنقَضِي العَجَبُ حِينَ تَجِدُ الحِصنِيَّ في كِتَابِهِ «دَفعُ شُبَهِ مَن شَبَّهَ وَتَمَرَّدَ» يَنسِبُ لابنِ تَيمِيَّةَ -بِالإِضَافَةِ إِلَى تُهَمَةِ التَّجسِيمِ- كُفراً، كَـ: ازدِرَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالشَّيخَينِ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا، وَتَكفِيرِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا،

---

(١) مَحفُوظَةٌ في مَجمُوعٍ في مَكتَبَةِ (تشِستَربِتِي) (رَقَمُ: ٣٤٠٦/ ٤)، انظُر «مِحنَةَ ابنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدِّمَشقِيِّ» (٥٣٣).

(٢) «شَمسُ الدِّينِ» مُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ بنِ طُولُونَ الصَّالِحِيُّ (٩٥٣هـ).

(٣) «شِهَابُ الدِّينِ» أَحمَدُ بنُ عُمَرَ الخَوَارِزمِيُّ، البَيدَمُرِيُّ، الشَّافِعِيُّ، الأَشعَرِيُّ، القَادِرِيُّ (٧٩٩-٨٦٨هـ).

(٤) انظُرِ الخَبَرَ في «مِحنَةِ ابنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدِّمَشقِيِّ» (٢٤٢-٢٥٢).

وَوَصفِهِ لَهُ بِأَنَّهُ مِنَ المُلحِدِينَ، وَجَعلِهِ ابنَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا مِنَ المُجرِمِينَ، وَأَنَّهُ ضَالٌّ مُبتَدِعٌ، وَأَحَالَ كُلَّ هَذِهِ الأَبَاطِيلِ إِلَى كِتَابِ ابنِ تَيمِيَّةَ -كَانَ اللهُ لَهُ-: «اقتِضَاءُ الصِّرَاطِ المُستَقِيمِ»، وَلَا نَدرِي مِن أَينَ لِلحِصنِيِّ تِلكَ الأَكَاذِيبُ؛ وِمِن أَينَ لَهُ الجُرأَةُ أَن يَنسِبَهَا لِـ«الاِقتِضَاءِ» وَهُوَ كِتَابٌ عَظِيمٌ مُتَدَاوَلٌ مَشهُورٌ، بَل وَخَالٍ مِن كُلِّ مَا يُقَارِبُ تِلكَ الكُفرِيَّاتِ وَالزَّندَقِيَّاتِ، نَسأَلُ اللهَ السَّلَامَةَ[1].

وَالنَّاظِرُ فِي رُدُودِ الرَّجُلَينِ يُوقِنُ أَنَّ..

◉ **ابنُ تَيمِيَّةَ عِندَهُمَا غَيرُ ابنِ تَيمِيَّةَ الذِي نُحِبُّهُ وَنَعتَقِدُهُ[2]:**

قَالَ شَيخُنَا (حَمَاهُ اللهُ): (فَوَاللهِ إِنَّ هَذَا مِنَ الكَذِبِ المَكشُوفِ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ، أَنشَأَتهُ حَشرَجَاتُ الصُّدُورِ، وَآفَاتُ نُفُوسٍ، مَعَ تَدَاعِيَاتٍ وَمُلَابَسَاتٍ، نَسأَلُ اللهَ أَن لَا تَعُودَ تِلكَ الظُّلُمَاتُ لِئَلَّا يَخرُجَ إِلَينَا هَذَا الظُّلمُ!!) [مَرَّةً أُخرَى].

وَمِمَّا يُؤَكِّدُ وُجُودَ الظُّلمِ وَالافتِرَاءِ..

◉ **اعتِرَافُ خُصُومِ ابنِ تَيمِيَّةَ الأَوَائِلِ بِعِلمِهِ وَزُهدِهِ[3]:**

يَكشِفُ الشَّيخُ هُنَا أَنَّ أَكثَرَ مِن تَعَلَّقَ بِهِم مُكَفِّرُو ابنِ تَيمِيَّةَ مِنَ

---

(١) المُستَغرَبُ أَنَّ كَثِيراً مِنَ الحَاقِدِينَ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ فِي زَمَانِنَا يَتَغَافَلُونَ عَن أَمثَالِ هَذِهِ الأَكَاذِيبِ التِي رَوَّجَ لَهَا مِنَ المُتَأَخِّرِينَ الكَوثَرِيُّ وَأَتبَاعُهُ؛ ذَلِكَ لاتِّفَاقِهِم عَلَى أَصلِ الفِكرَةِ وَهُوَ: الطَّعنُ وَالتَّزهِيدُ بِابنِ تَيمِيَّةَ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ؛ وَلَو كَانَ مِمَّا يَجلِبُ غَضَبَ اللهِ وَنِقمَتَهُ بِظُلمِ عِبَادِهِ وَأَولِيَائِهِ، فَالقَومُ -وَلِلأَسَفِ- غَايَتُهُم الآثِمَةُ تُسَوِّغُ عِندَهُم أَيَّ وَسِيلَةٍ.

إِلَى اللهِ المُشتَكَى وَعِندَهُ المَوعِدُ.

(٢) انظر «الدِّرَاسَة» (٧٢٨-٧٢٩).

(٣) انظر «الدِّرَاسَة» (٧٢٩-٧٣٠).

العُلَمَاءِ الكِبَارِ يُجِلُّونَ الشَّيخَ وَيُقَدِّرُونَهُ، وَيعتَرِفُونَ لَهُ بِالفَضلِ وَالعِلمِ وَالزُّهدِ.

وَمَا صَنِيعُ هَؤُلَاءِ المُكَفِّرِينَ إِلَّا تَكَثُّرٌ بِالحِيلَةِ، وَنَفَسُ التَّكفِيرِ لابنِ تَيمِيَّةَ عِندَ المُتَأَخِّرِينَ شَائِعٌ بَيِّنٌ، بِخِلَافِ المُتَقَدِّمِينَ مِن خِيَارِ العُلَمَاءِ المُخَالِفِينَ لابنِ تَيمِيَّةَ وَمَدرَسَتِهِ، فَـ..

◉ مَا سِرُّ شُيُوعِ تَكفِيرِ ابنِ تَيمِيَّةَ عِندَ المُتَأَخِّرِينَ؟[1]

رَدَّ الشَّيخُ كشفَ السِّرِّ إِلَى أَمُورٍ تَجتَمِعُ في أَسبَابٍ كُلِّيَّةٍ، مِنهَا:

* تَوَارُثُ الغَلَطِ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ عِندَ الأَشَاعِرَةِ، وَهَذَا التَّوَارُثُ جَاءَ عَلَى أَنحَاءٍ وَضُرُوبٍ، بَلَغَ بِهَا الشَّيخُ إِلَى ثَمَانِيَةِ صُوَرٍ، مِن أَهَمِّهَا:

عَدَمُ فَهمِهِم كَلَامَ ابنِ تَيمِيَّةَ إِلَا وَفقَ أُصُولِهِم، وَنِسبَةُ الأَقوَالِ لَهُ بِالتَّشَهِّي دُونَ بحثٍ وَتَمحِيصٍ، وَجَعلُ لَوَازِمِ كَلَامِهِ مَذهَباً لَهُ مَعَ تَصرِيحِهِ بِنَفيِهَا، وَالتَّعَلُّقُ بِسِجنِهِ وَالمَرَاسِيمِ الصَّادِرَةِ بِحَقِّهِ مَعَ عَدَمِ التَّمحِيصِ في مُلَابَسَاتِهَا وَمَاجَرَيَاتِهَا، وَالكَذِبُ عَلَيهِ سَوَاءً عَن تَعَمُّدٍ أَو غَلَطٍ، ثُمَّ الإِحيَاءُ لِهَذِهِ الأَكَاذِيبِ والاتِّهَامَاتِ وَالتَّوَاصِي بِهَا، وَالزِّيَادَةِ عَلَيهَا بِمَا تَشتَهِيهِ أَنفُسُ القَومِ.

ثُمَّ مَثَّلَ الشَّيخُ بِعَيِّنَةٍ هِيَ الأَبرَزُ مِن هَؤُلَاءِ المُتَأَخِّرِينَ المُكَفِّرِينَ المُجحِفِينَ، أَلَا وَهُوَ: مُحَمَّدُ زَاهِدَ الكَوثَرِيُّ، الذِي كَانَ الامتِدَادَ الأَبرَزَ لِمَدرَسَةِ الحِصنِيِّ وَالعَلَاءَ البُخَارِيِّ، فَسَاقَ الشَّيخُ شَيئاً مِن كَلَامِهِ المَلِيءِ بِالأَغَالِيطِ وَالأَكَاذِيبِ، وَرَكَّزَ عَلَى تَعَامُلِهِ مَعَ تُهمَةِ التَّجسِيمِ، فَكَانَ نُسخَةً شَبِيهَةً بِمَن سَبَقَهُ أَو مُتَطَوِّرَةً عَنهُم نوعاً مَا.

وَمِنَ المَسَائِلِ التِي تَتَعَلَّقُ بِقَضِيَّةِ التَّجسِيمِ، وَتَعلَّقَ بِهَا القَومُ..

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٣٠-٧٤١).

◉ **عُلُوُّ الله عَلَى خَلقِهِ وَلَوَازِمُهُ**[١]:

لَم يَبحَث الشَّيخُ المَسأَلَةَ بِالتَّفصِيلِ، بِسَوقِ الأَقوَالِ وَالأَدِلَّةِ، وَإِظهَارِ البَرَاهِينِ القَاطِعَاتِ عَلَى أَنَّ العُلَمَاءَ الكِبَارَ فِي سَائِرِ الطَّبَقَاتِ وَالفُنُونِ يُؤمِنُونَ بِعُلُوِّ اللهِ عَلَى خَلقِهِ، وَيُقَرِّرُونَ ذَلِكَ بِأَدِلَّتِهِ.

إِنَّمَا أَرَادَ أَن يُنَبِّهَ عَلَى أُمُورٍ مُهِمَّاتٍ تَتَعَلَّقُ بِتَقرِيرَاتِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَالغَلَطِ عَلَيهِ فِيهَا:

فَالمُقَرَّرُ أَنَّ مَسأَلَةَ (العُلُوِّ) وَ(استِوَاءِ اللهِ عَلَى العَرشِ) مِنَ المَسَائِلِ القَطعِيَّةِ فِي الشَّرعِ، وَدَلَّت عَلَيهَا النُّصُوصُ وَالفِطرَةُ، وَجَاءَت بِهَا الشَّرَائِعُ، وَالوَاجِبُ فِيهَا إِعمَالُ النُّصُوصِ بِالمِقدَارِ الذِي وَرَدَت فِيهِ دُونَ ذِكرِ اللَّوَازِمِ التِي تُفهَمُ مِنَ الحِسِّ، وَلَم تَرِد فِي النَّقلِ؛ فَالوَاجِبُ السُّكُوتُ عَن ذَلِكَ.

ثُمَّ سَاقَ شَيخُنَا مِن كَلَامِ ابنِ تَيمِيَّةَ مَا يُؤَكِّدُ الاعتِقَادَ السَّلَفِيَّ الأَصِيلَ.

ثُمَّ تَكَلَّمَ (حَفِظَهُ اللهُ) فِي العَلَاقَةِ بَينَ الاستِوَاءِ وَالعُلُوِّ، وَأَنَّ الاستِوَاءَ عُلُوٌّ خَاصٌّ، فَلَيسَ كُلُّ عُلُوٍّ استِوَاءً، بَينَمَا كُلُّ مُستَوٍ عَلَى شَيءٍ عَالٍ عَلَيهِ[٢].

وَمِنهُ ذَهَبَ الشَّيخُ إِلَى بَيَانِ الارتِبَاطِ التَّأصِيلِيِّ بَينَ العُلُوِّ وَسَائِرِ الصِّفَاتِ[٣].

وَلَمَّا كَانَ مِن أَعظَمِ الأَخطَاءِ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ إِلزَامُهُ بِلَازِمِ كَلَامِهِ،

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٤١-٧٤٥).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٤٥-٧٤٧).

(٣) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٤٧-٧٤٨).

وَإن كَانَ لَا يَلتَزِمُه؛ نَزَعَ شَيخُنَا إِلَى بَحثِ اللَّوَازِمِ التِي تَشَدَّق بِهَا الخُصُومُ مِن إِثبَاتِ العُلُوِّ وَالاستِوَاءِ؛ كَالمُمَاسَّةِ، وَالقُعُودِ عَلَى العَرشِ، وَالتَّحَيُّزِ فِيهِ، وَالمُبَايَنَةِ، وَالجِهَةِ، وَالمَكَانِ(١).

وَ**الآفَةُ الكُبرَى** في هَذِهِ اللَّوَازِمِ أَنَّهَا مَبنِيَّةٌ عَلَى «قِيَاسِ الشَّاهِدِ عَلَى الغَائِبِ»، وَ«قِيَاسِ الكَامِلِ عَلَى النَّاقِصِ قِيَاساً ذِهنِيَّاً»، فَهَذِهِ اللَّوَازِمُ مَأخُوذَةٌ بِالحِسِّ في المَخلُوقَاتِ، وَلَم تَرِد في نَقلٍ مِنَ الأَحَادِيثِ وَالآيَاتِ، وَلِذَا الوَاجِبُ السُّكُوتُ عَنهَا، وَيَا لَيتَ العُلَمَاءَ مَا خَاضُوا فِيهَا إِثبَاتَاً وَلَا نَفياً.

ثُمَّ نَاقَشَ الشَّيخُ (مَأجُوراً بِإِذنِ اللهِ) تِلكُمُ اللَّوَازِمَ مِن خِلَالِ تَدقِيقَاتِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَتَأصِيلَاتِهِ(٢).

وَتَخَلَّلَ المُنَاقَشَاتِ مَسَائِلُ دَقِيقَةٌ لَعَلَّهُ لَا يُحسِنُ فَهمَهَا فَضلاً عَن أَن يُتقِنَهَا كَثِيرٌ مِمَّن يَتَّهِمُ ابنَ تَيمِيَّةَ بِالتَّجسِيمِ، كَلَازِمِ (المَكَانِ)- مَثَلاً - فَقَد فَصَّلَ شَيخُنَا وَبَيَّنَ أَنَّ (المَكَانَ) الذِي أَثبَتَهُ ابنُ تَيمِيَّةَ **عَدَمِيٌّ لَا حَقِيقِيٌّ**، وَهُوَ بِهَذَا يَلتَقِي مِن بَعضِ الوُجُوهِ مَعَ مُرَادِ مَن قَالَ: (لَا فَوقَ، وَلَا تَحتَ، وَلَا دَاخِلَ العَالَمِ، وَلَا خَارِجَهُ) مِن حَيثِيَّةٍ وَاحِدَةٍ لَا ثَانِيَ لَهَا؛ وَهِيَ أَنَّ المَكَانَ لَا يُحِيطُ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَهُوَ بِاستِوَائِهِ عَلَى عَرشِهِ غَيرُ مُتَحَيِّزٍ فِيهِ، لَكِنَّ الإِثبَاتَ (السَّلَفِيَّ) (التَّيمِيَّ) لِلعُلُوِّ وَالِاستِوَاءِ يُفَرِّقُ بَينَ النَّفيَينِ لِلَازِمِ (المَكَانِ)، فَنفيُ (المَكَانِ) المُنصَبُّ عَلَى الحِسِّ الوُجُودِيِّ غَيرُ النَّفيِ المُنصَبِّ عَلَى ثُبُوتِ المَكَانِ المُطلَقِ لِذَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَا سِيَّمَا مَعَ المُخَالَفَةِ في النَّفيِ لِمَا أَثبَتَهُ النَّصُّ؛ وَهُوَ (الفَوقِيَّةُ)، **وَلِذَا كَانَ هَذَا النَّفيُ مُخَالِفاً لِلفِطرَةِ، وَلِمَا نَزَلَ في الكُتُبِ، وَجَاءَت بِهِ الشَّرَائِعُ.**

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٤٨-٧٥٢).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٥٢-٧٨٤).

وَأَكَّدَ الشَّيخُ (جَزَاهُ اللهُ الخَيرَ كُلَّهُ) أَنَّ هَذَا التَّقرِيرَ لَيسَ خَاصّاً بِابنِ تَيمِيَّةَ؛ فَإِنَّ شَيخَ الإِمَامِ أَبي الحَسَنِ الأَشعَرِيِّ - أَي: ابنَ كُلَّابٍ - يَقُولُ بِهِ.

ثُمَّ قَالَ (حَفِظَهُ اللهُ): (**وَتحرِيرُ الخِلَافِ، وَبَيَانُ المُرَادِ بِالمُصطَلَحَاتِ، وَمُحَاكَمتُهَا بِمَعَانِي قَائِلِهَا؛ هُوَ المَهِيعُ الذِي لَا يَنبَغِي قَبُولُ غَيرِهِ، وَرَحِمَ اللهُ الغَزَالِيَّ؛ فَإِنَّهُ القَائِلُ: «وَرَدُّ المَذهَبِ قَبلَ فَهمِهِ، وَالاطِّلَاعِ عَلَى كُنهِهِ؛ رَميٌ في عَمَايَةٍ»..**)[١].

وَمِن تِلكَ المَبَاحِثِ التِي تَخَلَّلَتهَا تِلكُمُ المُنَاقَشَاتُ المُهِمَّاتُ؛ تَسلِيطَ الضَّوءِ عَلَى جُرأَةِ الإِمَامِ الرَّازِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حَقِّ الإِمَامِ أَحمَدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حِينَ نَبَزَهُ في مُعتَقَدِهِ، وَحَامَ حَولَ تُهمَةِ التَّجسِيمِ؛ مِمَّا حَرَّكَ الكَامِنَ عِندَ ابنِ تَيمِيَّةَ في ضَرُورَةِ الرَّدِّ عَلَى الرَّازِيِّ، وَلَا سِيَّمَا هَذِهِ التَّقرِيرَاتُ المُتَضَمِّنَةُ لاتِّهَامِ الإِمَامِ أَحمَدَ في مُعتَقَدِهِ.

ثُمَّ أَفرَدَ الشَّيخُ الرَّازِيَّ بِجَولَةٍ مِنَ المُنَاقَشَاتِ التَّيمِيَّةِ التِي تَحُومُ حَولَ قَضَايَا التَّجسِيمِ، وَتَقُومُ عَلَى نَقضِ مَا يُسَمَّى بِـ«القَانُونِ الكُلِّيِّ»[٢]، وَأَثبَتَت تِلكَ المُنَاظَرَاتُ وَالمُنَاقَشَاتُ بُطلَانَ ذَاكَ (القَانُونَ) المُبتَدَع.

كَمَا وَاستَطَاعَ ابنُ تَيمِيَّةَ أَن يَعكِسَ الأَمرَ عَلَى خُصُومِهِ، وَأَن يُشَكِّكَهُم في مَعقُولَاتِهِم، وَأَن يَقُومَ بِنَفسِ الدَّورِ الذِي لَعِبَهُ الفَلَاسِفَةُ حِينَمَا كَانُوا يَجُرُّونَ النُّصُوصَ إِلَى الفَلسَفَةِ؛ فَأَخَذَ هُوَ يَجُرُّ العَقلَ إِلَى

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٥٢-٧٥٣).

(٢) انظُر عَن هَذَا (القَانُونِ) وَبَيَانَ نَقضِهِ: رِسَالَةَ «الأُصُولُ التِي بَنَى عَلَيهَا المُبتَدِعَةُ مَذهَبَهُم في الصِّفَاتِ» (١/ ١٢٥-٣١٢)، لِلشَّيخِ الدُّكتُورِ عَبدِالقَادِرِ عَطَا صُوفِيٍّ، فَقَد عَالَجَ انحِرَافَ (القَانُونِ) مُعَالَجَةً قَوِيَّةً جِدّاً، فَجَزَاهُ اللهُ خَيراً.

خِدمَةِ النَّصِّ[١].

وَبَعدَ أَن كَشَفَ الشَّيخُ بُطلَانَ أَصلِ (تَقدِيمِ العَقلِ عَلَى النَّقلِ) مِن رُدُودِ وَمُنَاقَشَاتِ ابنِ تَيمِيَّةَ؛ سَاقَ (حَفِظَهُ اللهُ) جُملَةً مِنَ الشَّهَادَاتِ لِجَمَاعَةٍ مِن أَهلِ العِلمِ مِمَّن تَلَوَّثَ بِالأُصُولِ الكَلَامِيَّةِ ثُمَّ وَفَّقَهُ اللهُ إِلَى الوُقُوفِ عَلَى التَّقرِيرَاتِ وَالتَّحرِيراتِ التَّيمِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ فَكَانَت سَبَباً في سَدَادِ فِطرَتِهِ، وَانكِشَافِ ظُلُمَاتِ الكَلَامِ وَالفَلسَفَةِ عَن قَلبِهِ وَعَقِيدَتِهِ.

وَمِن أَجمَلِ وَأَبرَزِ مَا ذُكِرَ رِسَالَةُ «عَبدِاللهِ بنِ حَامِدٍ» (أَحَدِ عُلَمَاءِ الشَّافِعِيَّةِ) المُطَوَّلَةُ إِلَى «أَبِي عَبدِاللهِ بنِ رُشَيِّقٍ» (تَلمِيذِ ابنِ تَيمِيَّةَ) يَتَحَسَّرُ فِيهَا أَنَّهُ لَم يُدرِك شَيخَ الإِسلَامِ، كَمَا وَذَكَرَ مَا أَثَّرَت بِهِ مُبَاحَثَاتُ ابنِ تَيمِيَّةَ لِلفَلَاسِفَةِ وَنُظَّارِ عِلمِ الكَلَامِ، وَنَقضِهِ لِأَصلِ (تَقدِيمِ العَقلِ عَلَى النَّقلِ)؛ عَلَيهِ- أَي: ابنِ حَامِدٍ - وَعَلَى عَقِيدَتِهِ.

وَإِنِّي سَأَذكُرُ الرِّسَالَةَ هُنَا في «النَّبذَةِ» لِبَدِيعِ مَا جَاءَ فِيهَا، وَعَظِيمِ مَا أَثَّرَت بِهِ عَلَى نَفسِي - وَإِن كَانَ شَيخُنَا ذَكَرَهَا في «الدِّرَاسَةِ» - حَتَّى أَنِّي تَشَرَّفتُ لَيلَةً بِزِيَارَةِ شَيخِي في مَكتَبَتِهِ (حَفِظَهُ اللهُ) - وَكَانَ حِينَئِذٍ قَد قَرَّرَ أَن يَضَعَ هَذِهِ الرِّسَالَةَ في «الدِّرَاسَةِ»- فَقَرَأَ مِنهَا عَلَيَّ، وَرَأَيتُ تَأَثُّراً شَدِيداً بَادِياً عَلَى الشَّيخِ حَتَّى سَالَت بَعضُ أَدمُعِهِ، ثُمَّ انطَلَقَ لِسَانُهُ بِالدُّعَاءِ لِشَيخِ الإِسلَامِ وَالتَّرَحُّمِ عَلَيهِ، مِمَّا زَادَ في الأَثَرِ، وَحَفَّزَ إِلَى نَشرِ الرِّسَالَةِ وَإِبرَازِهَا حَيثُ تَيَسَّرَ، فَرَحِمَ اللهُ ابنَ تَيمِيَّةَ، وَقَدَّسَ رُوحَهُ، وَنَوَّرَ ضَرِيحَهُ، عَلَى مَا قَدَّمَ وَجَاهَدَ لِلإِسلَامِ وَالحَقِّ وَأَهلِهِ.

هَاكُمُ الرِّسَالَةَ وَاقرَؤُوهَا إِخوَانِي بِعَينِ وَقَلبِ الإِنصَافِ:

(بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ..

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٥٦-٧٧٥).

مِن أَصغَرِ العِبَادِ (عَبدِ اللهِ بنِ حَامِدٍ) إِلَى الشَّيخِ الإِمَامِ العَالِمِ العَامِلِ، وَقُدوَةِ الأَفَاضِلِ وَالأَمَاثِلِ، مُجَمِّلِ المَجَالِسِ وَالمَحَافِلِ، المُحَامِي عَن دِينِ اللهِ، وَالذَّابِّ عَن سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَالمُعتَصِمِ بِحَبلِ اللهِ، الشَّيخِ المُبَجَّلِ المُكَرَّمِ (أَبِي عَبدِ اللهِ)، أَسبَغَ اللهُ عَلَيهِ نِعَمَهُ، وَأَيَّدَ بِإِصَابَةِ الصَّوَابِ لِسَانَهُ وَقَلَمَهُ، وَجَمَعَ لَهُ بَينَ السَّعَادَتَينِ، وَرَفَعَ دَرَجَتَهُ فِي الدَّارَينِ بِمَنِّهِ وَرَحمَتِهِ.

سَلَامٌ عَلَيكُم وَرَحمَةُ اللهِ وَبَركَاتُهُ، أَمَّا بَعدُ:

فَإِنِّي أَحمَدُ إِلَيكَ اللهَ الذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، ثُمَّ وَافَانِي كِتَابُكَ وَأَنَا إِلَيكَ بِالأَشوَاقِ، وَلَم أَزَل مُسَائِلاً وَمُستَخبِراً الصَّادِرَ وَالوَارِدَ عَنِ الأَنبَاءِ، طَابَ مَسمُوعُهَا، وسَرَّ مَا يَسُرُّ مِنهَا.

وَمَا تَأَخَّرَ كِتَابِي عِندَ هَذِهِ المُدَّةِ مَلَلاً وَلَا خَلَلاً بِالمَوَدَّةِ، وَلَا تَهَاوُناً بِحُقُوقِ الإِخَاءِ، حَاشَا للهِ أَن يَشُوبَ الأُخُوَّةَ فِي اللهِ جَفَاءٌ، وَلَا أَزَالُ أَتَعَلَّلُ بَعدَ وَفَاةِ الشَّيخِ الإِمَامِ -**إمام الدنيا** رَضِيَ اللهُ عَنهُ- بِالِاستِروَاحِ إِلَى أَخبَارِ تَلَامِذَتِهِ وَإِخوَانِهِ وَأَقَارِبِهِ وَعَشِيرَتِهِ وَالخِصِّيصِينَ بِهِ، لِمَا فِي نَفسِي مِنَ المَحَبَّةِ الضَّرُورِيَّةِ التِي لَا يَدفَعُهَا شَيءٌ، عَلَى الخُصُوصِ لَمَّا اطَّلَعتُ عَلَى مَبَاحِثِهِ وَاستِدلَالَاتِهِ التِي تُزَلزِلُ أَركَانَ المُبطِلِينَ، وَلَا يَثبُتُ فِي مَيَادِينِهَا سَفسَطَةُ المُتَفَلسِفِينَ، وَلَا يَقِفُ فِي حَلَبَاتِهَا أَقدَامُ المُبتَدِعِينَ مِنَ المُتَكَلِّمِينَ.

وَكُنتُ قَبلَ وُقُوفِي عَلَى مَبَاحِثِ (إمام الدنيا رَحِمَهُ اللهُ) قَد طَالَعتُ مُصَنَّفَاتِ المُتَقَدِّمِينَ، وَوَقَفتُ عَلَى مَقَالَاتِ المُتَأَخِّرِينَ مِن أَهلِ الفَلسَفَةِ وَنُظَّارِ أَهلِ الإِسلَامِ؛ فَرَأَيتُ فِيهَا الزَّخَارِفَ وَالأَبَاطِيلَ وَالشُّكُوكَ التِي يَأنَفُ المُسلِمُ الضَّعِيفُ فِي الإِسلَامِ أَن تَخطُرَ بِبَالِهِ، فَضلاً عَنِ القَوِيِّ فِي الدِّينِ؛ فَكَانَ يَتعَبُ قَلبِي وَيُحزِنُنِي مَا يَصِيرُ إِلَيهِ الأَعَاظِمُ مِنَ المَقَالَاتِ

السَّخِيفَةِ وَالآرَاءِ الضَّعِيفَةِ، التِي لَا يَعتَقِدُ جَوَازَهَا آحَادُ الأُمَّةِ، وَكُنتُ أَفَتِّشُ عَلَى السُّنَّةِ المَحضَةِ في مُصَنَّفَاتِ المُتَكَلِّمِينَ مِن أَصحَابِ الإِمَامِ أَحمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى الخُصُوصِ، لِاشتِهَارِهِم بِالتَّمَسُّكِ بِمَنصُوصَاتِ إِمَامِهِم في أُصُولِ العَقَائِدِ فَلَا أَجِدُ عِندَهُم مَا يَكفِي، وَكُنتُ أَرَاهُم يَتَنَاقَضُونَ إِذ يُؤَصِّلُونَ أُصُولاً يَلزَمُ فِيهَا ضِدُّ مَا يَعتَقِدُونَ، أَو يَعتَقِدُونَ خِلَافَ مُقتَضَى أَدِلَّتِهِم، فَإِذَا جَمَعتُ بَينَ أَقَاوِيلِ المُعتَزِلَةِ وَالأَشعَرِيَّةِ، وَحَنَابِلَةِ بَغدَادَ وَكَرَّامِيَّةِ خُرَاسَانَ؛ أَرَى أَنَّ إِجمَاعَ هَؤُلَاءِ المُتَكَلِّمِينَ في المَسأَلَةِ الوَاحِدَةِ عَلَى مَا يُخَالِفُ الدَّلِيلَ العَقلِيَّ وَالنَّقلِيَّ، فَيَسُوؤُنِي ذَلِكَ، وَأَظَلُّ أَحزَنُ حُزناً لَا يَعلَم كُنهَهُ إِلَّا اللهُ، حَتَّى قَاسَيتُ مِن مُكَابَدَةِ هَذِهِ الأُمُورُ شَيئاً عَظِيماً لَا أَستَطِيعُ شَرحَ أَيسَرِهُ، وَكُنتُ أَلتَجِئُ إِلَى اللهِ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ وَأَتَضَرَّعُ إِلَيهِ، وَأَهرُبُ إِلَى ظَوَاهِرِ النُّصُوصِ، وَأَلقَى المَعقُولَاتِ المُتَبَايِنَةِ، وَالتَّأوِيلَاتِ المَصنُوعَةِ فَتَنبُو الفِطرَةُ عَن قَبُولِهَا، ثُمَّ قَد تَشَبَّثَت فِطرَتِي بِالحَقِّ الصَّرِيحِ فِي أُمَّهَاتِ المَسَائِلِ، غَيرَ مُتَجَاسِرَةٍ عَلَى التَّصرِيحِ بِالمُجَاهَرَةِ قَولاً وَتَصمِيماً لِلعَقدِ عَلَيهِ، حَيثُ لَا أَرَاهُ مَأثُوراً عَنِ الأَئِمَّةِ وَقُدَمَاءِ السَّلَفِ، إِلَى أَن قَدَّرَ اللهُ -سُبحَانَهُ- وُقُوعَ مُصَنَّفِ الشَّيخِ الإِمَامِ (إمام الدنيا رَحِمَهُ اللَّهُ) في يَدَي، قُبَيلَ وَاقِعَتِهِ الأَخِيرَةِ بِقَلِيلٍ، فَوَجَدتُ فِيهِ مَا بَهَرَنِي مِن مُوَافَقَةِ فِطرَتِي لِمَا فِيهِ، وَعزوِ الحَقِّ إِلَى أَئِمَّةِ السُّنَّةِ وَسَلَفِ الأُمَّةِ، مَعَ مُطَابَقَةِ المَعقُولِ وَالمَنقُولِ! فَبُهِتُّ لِذَلِكَ سُرُوراً بِالحَقِّ، وَفَرَحاً بِوُجُودِ الضَّالَّةِ التي لَيسَ لِفَقدِهَا عِوَضٌ، فَصَارَت مَحَبَّةُ هَذَا الرَّجُلِ رَحِمَهُ اللَّهُ مَحَبَّةً ضَرُورِيَّةً، تَقصُر عَن شَرحِ أَقَلِّهَا العِبَارَاتُ وَلَو أَطنَبَتُ، وَلَمَّا عَزَمتُ عَلَى المُهَاجَرَةِ إِلَى لُقِيِّهِ، وَصَلَنِي خَبَرُ اعتِقَالِهِ، وَأَصَابَنِي لِذَلِكَ المُقِيمُ المُقعِدُ.

وَلَمَّا حَجَجتُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشرِينَ وَسبعِ مِائَةٍ؛ صَمَّمتُ العَزمَ عَلَى

السَّفَرِ إِلَى دِمَشقَ لِأَتَوَصَّلَ إِلَى مُلَاقَاتِهِ، بِبَذلِ مَهمَا أَمكَنَ مِنَ النَّفسِ وَالمَالِ لِلتَّفرِيجِ عَنهُ، فَوَافَانِي خَبَرُ وَفَاتِهِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى مَعَ الرُّجُوعِ إِلَى العِرَاقِ، قُبَيلَ وُصُولِي الكُوفَةَ، وَجَدتُ عَلَيهِ مَا لَا يَجِدُهُ الأَخُ عَلَى شَقِيقِهِ (أستَغفِرُ اللهَ) بَل وَلَا الوَالِدُ الثَّاكِلُ عَلَى وَلَدِهِ، وَمَا دَخَلَ فِي قَلبِي مِنَ الحُزنِ لِمَوتِ أَحَدٍ مِنَ الوَلَدِ وَالأَقَارِبِ وَالإِخوَانِ كَمَا وَجَدتُّهُ عَلَيهِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وَلَا تَخَيَّلتُهُ قَطُّ فِي نَفسِي وَلَا تَمَثَّلتُهُ فِي قَلبِي إِلَّا وَيَتَجَدَّدُ لِي حُزنٌ قَدِيمُهُ كَأَنَّهُ مُحدَثٌ، وَوَاللهِ مَا كَتَبتُهَا إِلَّا وَأَدمُعِي تَتَسَاقَطُ عِندَ ذِكرِهِ أَسَفاً عَلَى فُرَاقِهِ وَعَدَمِ مُلَاقَاتِهِ، فَإِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيهِ رَاجِعُونَ، فَلَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ العَلِيِّ العَظِيمِ...)[1].

ثُمَّ ذَهَبَ شَيخُنَا إِلَى تَفصِيلِ رُدُودِ ابنِ تَيمِيَّةَ عَلَى جَمِيعِ الذِينَ يُقَدِّمُونَ العَقلَ عَلَى النَّقلِ بِاختِلَافِ مَرَاتِبِ الإِعمَالِ لِهَذِهِ القَاعِدَةِ عِندَهُم[2].

ثُمَّ عَادَ (حَفِظَهُ اللهُ) لِلرَّازِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَ(قَانُونِهِ الكُلِيِّ) وَغَلوَائِهِ فِي تَعظِيمِ القَوَاطِعِ العَقلِيَّةِ؛ ذَلِكَ أَنَّهَا بِرَأيِهِ (عَفَا اللهُ عَنهُ) تُلغِي الظَّوَاهِرَ النَّقلِيَّةِ؛ بِحُجَّةِ أَنَّ ظَوَاهِرَ النُّصُوصِ فِيهَا كُفرٌ وَضَلَالٌ، وَالوَاجِبُ تَنزِيهُ الشَّرِيعَةِ عَنهَا.

بَينَمَا ابنُ تَيمِيَّةَ يُرَسِّخُ أَنَّ لَا تَعَارُضَ بَينَ القَوَاطِعِ العَقلِيَّةِ المَزعُومَةِ وَالظَّوَاهِرِ النَّقلِيَّةِ، وَيَرُدُّ بِكُلِّ حُجَّةٍ وَبُرهَانٍ قَانُونَ القَومِ الكُلِّيِّ المَزعُومِ، وَيُبَيِّنُ عَوَارَ المُتَكَلِّمِينَ وَعَثَارَهُم فِيهِ[3].

ثُمَّ ذَهَبَ شَيخُنَا إِلَى تَتِمَّةِ البَحثِ فِي اللَّوَازِمِ البَاطِلَةِ التِي حَاوَلَ

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٦٨).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٧٢-٧٧٣).

(٣) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٧٣-٧٧٥).

القَومُ إِلزَامَ ابنِ تَيمِيَّةَ بِهَا بِكَدِّهِم وَكَدِيدِهِم، وَنَارِهِم وَحَدِيدِهِم، فَإِنَّهُم لَم يَترُكُوا سَبِيلاً لِإلصَاقِ تِلكَ اللَّوَازِمِ بِابنِ تَيمِيَّةِ لِلوُصُولِ بِأَنَّهُ مُجَسِّمٌ؛ مِمَّا يَأذَنُ لِلعُلَمَاءِ -زَعَمُوا- أَن يَختَلِفُوا في إِسلَامِهِ ثُمَّ يَتَحَقَّقُوا مِن تَكفِيرِهِ، نَسأَلُ اللهَ السَّلَامَةَ مِن حَبَائِلِ الغَيِّ، وَشِبَاكِ الضَّلَالَةِ، وَشَرَائِكِ الظُّلمِ، إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ.

فَفَصَّلَ (حَفِظَهُ اللهُ) في لَازِمِ الجِهَةِ وَالمُبَايَنَةِ وَالمُمَاسَّةِ بِمَا يَستَقِيمُ مَعَ الفِطَرِ السَّلِيمَةِ، وَيحفَظُ الأَدِلَّةَ النَّقلِيَّةَ وَالعَقلِيَّةَ، وَيجعَلُهَا مُتَّفِقَةً مُؤتَلِفَةً، لَا مُختَلِفَةً أَو مُتَنَافِرَةً -مَعَاذَ اللهِ-[1].

ثُمَّ خَصَّصَ لِإِضَافَةِ لَفظِ (القُعُودِ) أَوِ (الجُلُوسِ) إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ عُنوَاناً خَاصّاً يُزِيلُ كُلَّ إِشكَالٍ حَولَ المَروِيَّاتِ الوَارِدَةِ في إِثبَاتِ اللَّفظَتَينِ، وَبَيَّنَ شَيخُنَا أَنَّ الوَارِدَ في ذَلِكَ مِنَ المَرفُوعَاتِ وَالمَوقُوفَاتِ لَم يَثبُت مِنهَا شَيءٌ، وَإِنَّمَا الذِي اختَلَفَ فِيهِ العُلَمَاءُ -بَينَ مُصَحِّحٍ وَمُضَعِّفٍ-؛ أَثَرَ مُجَاهِدَ بنِ جَبرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[2].

وَذَكَرَ نَقلَينِ مُهِمَّينِ عَنِ الإِمَامِ الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَفَادُهُمَا: صِحَّةُ الأَثَرِ عَن مُجَاهِدَ، إِلَّا أَنَّهُ يَرَى اعتِقَادَ مَا حَوَتهُ تِلكَ الآثَارُ مِن إِثبَاتِ إِقعَادِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى العَرشِ أَمراً مُنكَراً؛ **إِذِ العَقِيدَةُ لَا تُؤخَذ مِن مُجَاهِدَ وَحدَهُ!!**

ثُمَّ طَوَّلَ نَفَسَهُ في الدِّفَاعِ عَنِ ابنِ تَيمِيَّةَ مِن هَذِهِ التُّهمَةِ؛ حَيثُ تَعَلَّقَ المُتَّهِمُونَ بِعِبَارَاتٍ فِيهَا نَوعُ تَعمِيمٍ، وَلِلأَسَفِ لَم يَرُدُّوهَا إِلَى مَوَاطِنِ التَّأصِيلِ وَالتَّفصِيلِ، لَا سِيَّمَا إِذَا عَلِمنَا أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ لا يَقبَلُ تَفسِيرَ المَقَامِ المَحمُودِ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِالإِقعَادِ عَلَى العَرشِ؛ وَإِنَّمَا يَقُولُ بِمَا قَالَ

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٧٥-٧٨٨).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٨٨-٧٨٩).

بِهِ جُمهُورُ السَّلَفِ وَالأُمَّةِ مِن أَنَّ المَقَامَ المَحمُودَ هُوَ الشَّفَاعَةُ[١].

وَالِاستِدلَالُ بِالعُمُومِيَّاتِ مَنهَجٌ بَارِزٌ مُطَّرِدٌ عِندَ خُصُومِ شَيخِ الإِسلَامِ؛ لِأَنَّهُم يَتعَلَّقُونَ بِشُبَهٍ لَا بِأَدِلَّةٍ[٢].

وَمِمَّا لَا يُهمَلُ هُنَا: رَدُّ اتِّهَامِ أَبِي حَيَّانَ الأَندُلُسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٧٤٥هـ) لابنِ تَيمِيَّةَ بِأَنَّهُ قَائِلٌ بِصَفَةِ الجُلُوسِ للهِ -تَعَالَى-، وَأَنَّهُ -سُبحَانَهُ- يُخلِي مَكَانَاً عَلَى عَرشِهِ يُقعِدُ فِيهِ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَصَنِيعُ أَبِي حَيَّانَ هَذَا شَمَّاعَةٌ عَرِيضَةٌ فَرِحَ وَيَفرَحُ بِهَا الخُصُومُ مِن حِينِهِ إِلَى اليَومِ.

وَالحَمدُ للهِ؛ أَنَّ شَيخَنَا لَم يَترُك هَذِهِ الشُّبهَةَ بِلَا نَقضٍ وَنَفضٍ؛ مِن كُلِّ بَاطِلٍ وَمُخَالَفَةٍ[٣].

كَمَا وَذَكَرَ (تَوَلَّاهُ اللهُ) شُبهَةً أُخرَى يُثِيرُهَا الخُصُومُ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِصِفَةِ الاستِوَاءِ..

◉ الاستِوَاءُ عَلَى ظَهرِ بَعُوضَةٍ[٤]:

جُرمُ ابنِ تَيمِيَّةَ الذِي يُكَفِّرُهُ بَعضُ خُصُومِهِ بِسَبَبِهِ: سُكُوتُهُ عَن بَعضِ الأَلفَاظِ المُحتَمِلَةِ، المُتَضَمِّنَةِ لِإِشكَالَاتٍ ظَاهِرَةٍ.

مِنَ ذَلِكَ نَقلُهُ عَن عُثمَانَ بنِ سَعِيدَ الدَّارِمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٢٨٠هـ) قَولُهُ: (وَلَو شَاءَ لاستَقَرَّ عَلَى ظَهرِ بَعُوضَةٍ فَاستَقَلَّت بِهِ، بِقُدرَتِهِ وَلُطفِ رُبُوبِيَّتِهِ، فَكَيفَ عَلَى عَرشٍ عَظِيمٍ أَكبَرَ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ!!)[٥].

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨٠١-٨١٢).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٧٨٨-٨٠١).

(٣) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨٠١-٨٠٧).

(٤) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨١٢-٨١٨).

(٥) انظُر «نَقضَ الإِمَامِ (أَبِي سَعِيدٍ) عُثمَانَ بنِ سَعِيدٍ عَلَى المَرِيسِيِّ الجَهمِيِّ العَنِيدِ فِيمَا افتَرَى عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ مِنَ التَّوحِيدِ» (١/ ٤٥٨).

قَالَ شَيخُنَا: (وَالقَولُ «بِالِاستِقرَارِ عَلَى ظَهرِ بَعُوضَةٍ» مَردُودٌ مَرفُوضٌ مِن أَيٍّ كَانَ، سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الدَّارِمِيِّ أَو ابنِ تَيمِيَّةَ، وَكُفرُ مَن يَعتَقِدُهُ وَاقِعٌ حَاصِلٌ لَا شَكَّ فِيهِ.

قَالَ ابنُ تَيمِيَّةَ: «وَالإِنسَانُ فِي مُنَاظَرَتِهِ لِغَيرِهِ إِذَا اعتَصَمَ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ هَدَاهُ اللهُ إِلَى صِرَاطِهِ المُستَقِيمِ»[١].

وَالِاستِقرَارُ عَلَى ظَهرِ البَعُوضَةِ؛ افتِئَاتٌ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَإِلحَاقُ نَقصٍ بِهِ، وَمُقَرِّرُ ذَلِكَ[٢] كَافِرٌ بِهِ)[٣].

ثُمَّ سَاقَ نُقُولاً عَنِ الكَوثَرِيِّ يَستَشنِعُ المَقَالَةَ نَاسِباً إِيَّاهَا لِلدَّارِمِيِّ لَا لابنِ تَيمِيَّةَ - فَأَنصَفَ-.

(لِكِن يَا تُرَى!!

هَل ذَكَرَ الدَّارِمِيُّ هَذَا الكَلَامَ الفَجَّ عَلَى وَجهِ الإِقرَارِ أَمِ الافتِرَاضِ؟!

وَإِن كَانَ الثَّانِي؛ فَهَل يَجُوزُ افتِرَاضُ الكُفرِ لِرَدِّ المُبطِلِ عَن بَاطِلِهِ؟).

هَذِهِ تَسَاؤُلَاتٍ طَرَحَهَا شَيخُنَا يُحَاوِلُ مِن خِلَالِهَا أَن يُجِيبَ عَن تِلكَ الشُّبهَةِ، وَيَضَعَ الأُمُورَ فِي نِصَابِهَا.

وَلَا يَظهَرُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِيرَادِ كَلَامِ الدَّارِمِيِّ كَامِلاً؛ ذَلِكَ لِنَعرِفَ السِّيَاقَ وَالسِّبَاقَ وَاللِّحَاقَ؛ وَمَا الَّذِي حَمَلَ إِمَاماً كَبِيراً كَالدَّارِمِيِّ عَلَى مِثلِ هَذِهِ العِبَارَاتِ.

وَبَعدَ أَن سَاقَ شَيخُنَا كَلَامَ الدَّارِمِيِّ وَجَدنَاهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَرُدُّ عَلَى

---

(١) «دَرءُ تَعَارُضِ العَقلِ وَالنَّقلِ» (١/ ٢٣٥).

(٢) أَي: اعتِقَاداً.

(٣) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨١٢-٨١٣).

مُنَاقَشَاتٍ بَاطِلَاتٍ مَمجُوجَاتٍ يُهَذرِمُ بِهَا رَأسُ جَهمِيَّةِ زَمَانِهِ - وَمِن شَرِّ مَن سُمِّيَ فِي تَارِيخِ الأُمَّةِ - «بِشرٌ المَرِيسِيُّ» (٢٢٠هـ)؛ مِنهَا: قِيَاسُهُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ بِمِقيَاسِ العَرشِ وَمِقدَارِهِ وَوَزنِهِ مِن صِغَرٍ أَو كِبَرٍ، ثُمَّ بَدَأَ يَسأَلُ المَرِيسِيُّ (قَبَّحَ اللهُ المَقَالَةَ وَصَاحِبَهَا) أَسئِلَةً لَا تَخرُجُ مِن فِي -فَضلاً عَن عَقلٍ- مُسلِمٍ.

المُرَادُ: أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ حِينَ أَورَدَ كَلَامَ الدَّارِمِيِّ وَمُنَاقَشَاتِهِ فِي مَوطِنَينِ مِن كِتَابِهِ: «بَيَانُ تَلبِيسِ الجَهمِيَّةِ» (٣/ ٢٤١-٢٤٢) (٣/ ٦٩٤-٦٩٦)؛ قَالَ عَلَى إِثرِهِ مُبَاشَرَةً فِي المَوطِنِ الثَّانِي:

(وَإِذَا عَرَفتَ أَصلَ هَذَا الكَلَامِ؛ **فَجَمِيعُ السَّلَفِ وَالأَئِمَّةِ الذِينَ بَلَغَهُم ذَلِكَ أَنكَرُوا مَا فِيهِ مِن هَذِهِ المَعَانِي السَّلبِيَّةِ التِي تُنَافِي مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ**).

قَالَ شَيخُنَا: (بِلَا شَكٍّ أَنَّ تَجوِيزَ (الِاستِقرَارِ عَلَى ظَهرِ بَعُوضَةٍ) **هُوَ المَعنِيُّ أَوَّلاً مِن تَعلِيقِ ابنِ تَيمِيَّةَ؛ وَهُوَ مُنكَرٌ عِندَ جَمِيعِ مَن بَلَغَهُ هَذَا الكَلَامُ مِنَ الأَئِمَّةِ، وَمِمَّن هُم مُنتَسِبُونَ لِمَذهَبِ السَّلَفِ**)[1].

ثُمَّ تَكَلَّمَ الشَّيخُ فِي لَوَازِمَ يَذكُرُهَا بَعضُ العُلَمَاءِ وَالفُقَهَاءِ تَفرِيعاً، وَمُبَالَغَةً فِي نَفيِ الِاستِوَاءِ، وَهَذِهِ اللَّوَازِمُ لَم يَرِد فِيهَا نَصٌّ صَرِيحٌ صَحِيحٌ، وَلَو لَم يَخُض فِيهَا أَحَدٌ؛ لَكَانَ أَسلَمَ وَأَحكَمَ، وَأَدعَى لِقَبُولِ مَا جَاءَ فِي النُّقُولِ مِن غَيرِ اعتِرَاضٍ[2].

وَلَمَّا كَانَ الكَلَامُ فِي تِلكَ اللَّوَازِمِ التِي اجتَهَدَ مُخَالِفُو ابنِ تَيمِيَّةَ أَن يُلزِمُوهُ بِهَا، كَانَ لَا بُدَّ مِن كَلِمَةٍ فِي..

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨١٥).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨١٨-٨٢٤).

◉ **اللَّوَازِمِ وَفِقهِهَا**[١]:

المَقصُودُ مِن هَذَا البَحثِ بَيَانُ الانفِكَاكِ الذي يَقبلُهُ القَولُ بِاللَّازِمِ مَعَ وُجُودِ القَولِ الوَاحِدِ، وَأَنَّ العِبرَةَ بِمُرَادِ القَائِلِ لَا بِاللَّفظِ المُطلَقِ، وَأَنَّ الوَاجِبَ حَملُ المُرَادِ مِنَ اللَّفظِ عَلَى مَا يَستَحِقُّهُ الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ مِنَ التَّنزِيهِ.

وَالأَمرُ يَنبَنِي عَلَى التَّعَامُلِ مَعَ أَقوَالِ العُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهَا أَقوَالٌ بَشَرِيَّةٌ، تَختَلِفُ اجتِهَادَاتُهُم بِمُرُورِ الأَوقَاتِ، وَبِتَصَوُّرِهِم لِلمَسَائِلِ، وَبِالسِّيَاقِ الذِي يُطلِقُونَهُ فِي التَّعبِيرِ عَن ذَلِكَ، وَعَلَى حَسبِ التَّفَطُّنِ لِلَّوَازِمِ.

وَلِذَا أَحسَنَ ابنُ تَيمِيَّةَ حِينَ قَسَّمَ اللَّوَازِمَ إِلَى نَوعَينِ:

* لَازِمٌ حَقٌّ، فَهَذَا مِمَّا يَجِبُ أَن يَلتَزِمَهُ صَاحِبُ القَولِ؛ لِأَنَّ لَازِمَ الحَقِّ حَقٌّ.

* وَلَازِمٌ لَيسَ بِحَقٍّ، وَهَذَا لَا يَجِبُ التِزَامُهُ؛ إذ أَكثَرُ مَا فِيهِ أَنَّهُ قَد تَنَاقَضَ وَقَد ثَبَتَ أَنَّ التَّنَاقُضَ وَاقِعٌ مِن كُلِّ عَالِمٍ غَيرِ النَّبِيِّينَ عَلَيهِمُ السَّلَامُ.

ثُمَّ إِنَّ مَن عُرِفَ مِن حَالِهِ أَنَّهُ يَلتَزِمُهُ بَعدَ ظُهُورِهِ لَهُ فَقَد يُضَافُ إِلَيهِ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ أَن يُضَافَ إِلَيهِ قَولٌ لَو ظَهَرَ لَهُ لَم يَلتَزِمهُ؛ لِكَونِهِ قَد قَالَ مَا يَلزَمُهُ وَهُوَ لَا يَشعُرُ بِفَسَادِ ذَلِكَ القَولِ وَلَا يَلزَمُهُ.

ثُمَّ كَالعَادَةِ يَذهَبُ ابنُ تَيمِيَّةَ فِي التَّأصِيلِ وَالتَّفصِيلِ وَالتَّمثِيلِ تَأكِيداً لِلمُقَرَّرِ وَتَقوِيَةً لَهُ.

وَبَعدَ تَأصِيلِ قَضِيَّةِ اللَّوَازِمِ ذَهَب شَيخُنَا إِلَى بَيَانِ المَوقِفِ الصَّحِيحِ مِن لَوَازِمِ أَقوَالِ العُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ؛ القَائِمِ عَلَى العَدلِ مَعَهُم حِينَ يَكمُنُ الخَطَأُ فِي لَوَازِمِ أَقوَالِهِم -لَا سِيَّمَا فِي المَسَائِلِ العَقَدِيَّة-، وَلَا يَصِحُّ

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨٢٥-٨٢٨).

شَرعَاً أَن يُعَامَلُوا بِهَا مِن حَيثُ المُؤَاخَذَةُ؛ فَيُحكَمُ بِبُطلَانِ مُعتَقَدِهِم هَكَذَا دُونَ النَّظَرِ إِلَى مَوقِفِهِ مِن ذَلِكَ اللَّازِمِ، خُصُوصَاً أَنَّ بَعضَ اللَّوَازِمِ يَستَحِيلُ أَن يَقبَلَهَا مَن يَملِكُ مُسحَةَ عِلمٍ وَسُنَّةٍ، وَمَعَ هَذَا لَا يَتَوَرَّعُ بَعضُ الخُصُومِ عَن إِلزَامِهِ بِهَا، بَل يُلزِمُونَهُ بِهَا أَحيَانَاً مَعَ نَفيِهِ وَرَفضِهِ لَهَا[١].

ثُمَّ مَثَّلَ شَيخُنَا بِصَنِيعِ صَلَاحِ الدِّينِ الإِدلِبِيِّ حِينَ أَلزَمَ ابنَ تَيمِيَّةَ بِالتَّجسِيمِ مِن خِلَا عِبَارَةٍ مَقطُوعَةٍ عَن سِيَاقِهَا، مَفصُولَةٍ عَن مَادَّتِهَا، أَورَدَهَا شَيخُ الإِسلَامِ فِي مَعرِضِ المُنَاقَشَةِ لَيسَ فِي مَورِدِ التَّقرِيرِ[٢].

وَلِذَا قَرَّرَ الشَّيخُ جَوَازَ فَرضِ البَاطِلِ مَعَ الخَصمِ فِي حَالِ المُعَارَضَةِ وَالمُنَاظَرَةِ حَتَّى يَرجِعَ إِلَى الحَقِّ[٣].

وَفِقهُ اللَّوَازِمِ الذِي أَصَّلَهُ ابنُ تَيمِيَّةَ وَفَصَّلَهُ شَيخُنَا لَا يَقتَصِرُ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ وَمَدرَسَتِهِ، بَلِ الحَقَائِقُ العِلمِيَّةُ فَوقَ النَّاسِ كُلِّهِم، **وَلَا أَمِيرَ فِي العِلمِ إِلَّا الحُجَّةُ وَالبُرهَانُ وَالدَّلِيلُ**، وَلَو لَم يَتَسَاهَلِ العُلَمَاءُ فِي الحُكمِ عَلَى الخِلَافِ القَائِمِ عَلَى اللَّوَازِمِ، مَعَ حُسنِ القَصدِ، وَتَعظِيمِ النُّصُوصِ، وَاتِّبَاعِ المَهِيعِ فِي الإِثبَاتِ وَطُرُقِ الاستِنبَاطِ، لَكَفَّرَت الطَّائِفَةُ الوَاحِدَةُ أَتبَاعَ كُلِّ قَولٍ مَعرُوفٍ فِيهَا.

وَالمُتَأَمِّلُ لِلخِلَافِ الشَّدِيدِ بَينَ مُتَقَدِّمِي الأَشَاعِرَةِ وَمُتَأَخِّرِيهِم فَإِنَّهُم لَو تَعَامَلُوا عَلَى قَاعِدَةِ الإِلزَامِ بِاللَّوَازِمِ لَكَانَت الأَحكَامُ خَارِجَ إِطَارِ الصَّوَابِ وَالخَطَإِ، بَل وَالتَّضلِيلِ حَتَّى.

وَمِنهُ انتَقَلَ شَيخُنَا إِلَى ذِكرِ تَقرِيرَاتِ أَبِي الحَسَنِ الأَشعَرِيِّ؛ لِبَيَانِ الخُرُوجِ الأَشعَرِيِّ عِندَ المُتَأَخِّرِينَ عَلَى عَقِيدَةِ أَبِي الحَسَنِ، وَلِذَا تَمَنَّى

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨٢٨- ٨٣٢).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨٣٢- ٨٣٦).

(٣) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨٣٦- ٨٣٧).

شَيخُنَا لَو أَنَّ مِيزَانَ الحَقِّ في المَدَارِسِ الأَشعرِيَّةِ عَلَى اختِلَافِهَا كَانَ بِالقُربِ أَوِ البُعدِ عَن تَقرِيرَاتِ الإِمَامِ الأَشعَرِيِّ؛ ذَلِكَ لِاتِّبَاعِهِ عَقِيدَةَ السَّلَفِ في إِثبَاتِ الصِّفَاتِ وَالعُلُوِّ، بِالنَّقلِ وَالعَقلِ، وَهَذَا مِن أَبرَزِ مَا قَدَّمَهُ شَيخُ الإِسلَامِ خِدمَةً لِأَبِي الحَسَنِ الأَشعَرِيِّ أَنَّهُ فَارَقَ وَفَاصَلَ بَينَ عَقِيدَةِ الأَشعَرِيِّ التِي هِيَ مَذهَبُ أَهلِ السُّنَّةِ وَالحَدِيثِ وَفِي مُقَدِّمَتِهِم الإِمَامُ أَحمَدُ، وَبَينَ المَذهَبِ الأَشعَرِيِّ الذِي طَوَّرَهُ العُلَمَاءُ الأَشَاعِرَةُ مِن بَعدِهِ[1].

وَهَذَا حَمَلَ إِلَى البَحثِ في..

◉ **أَقسَام النَّاسِ فِي الأَسمَاءِ وَالصِّفَاتِ**[2]:

بَعدَ نَصٍّ لِلعِزِّ بنِ عَبدِالسَّلَامِ في رُجُوعِ أَبِي الحَسَنِ عَن تَكفِيرِ أَهلِ القِبلَةِ، مُعَلِّلاً: أَنَّ الجَهلَ بِالصِّفَاتِ لَيسَ جَهلاً بِالمَوصُوفَاتِ، ذَكَرَ شَيخُنَا أَقسَامَ النَّاسِ في بَابِ الأَسمَاءِ وَالصِّفَاتِ مَعَ تَعرِيفٍ مُوجَزٍ بِكُلِّ قِسمٍ، وَأَنَّهُم عَلَى ثَلَاثَةِ أَصنَافٍ: مُعَطِّلَةٌ، مُشَبِّهَةٌ، مُؤمِنُونَ مُوَحِّدُونَ.

وَأَتبَعَ (حَفِظَهُ اللهُ) ذَلِكَ بِتَحذِيرٍ..

◉ **انتَبِه وَاحذَر**:

يُحَذِّرُ مِن صَنِيعِ مُتَأَخِّرَةِ الأَشَاعِرَةِ في الإِصرَارِ عَلَى تَكفِيرِ ابنِ تَيمِيَّةَ، وَإِن وَصَلَ المَقَامُ إِلَى الكَذِبِ وَالافتِرَاءِ عَلَيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَكَذِبَةِ الكَوثَرِيِّ أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ وَجَدَ بُغيَتَهُ عِندَ فَيلَسُوفٍ، اسمُهُ: أَبُو البَرَكَاتِ البَغدَادِيُّ، يُعرَفُ بِـ: ابنِ مَلكَا[3].

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨٣٨-٨٤٨).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨٤٨-٨٥٢).

(٣) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨٥٢-٨٥٣).

بَل وَمِنَ الظُّلمِ الشَّنِيعِ: أَنَّكَ تَرَى هَؤُلَاءِ الخُصُومَ لَا يَجتَهِدُونَ إِلَّا في إِظهَارِ المَثَالِبِ وَالمَعَايِبِ (المَكذُوبَةِ المَزعُومَةِ)، فَلَا يُشِيرُونَ أَبَداً لِمَن مَدَحَ ابنَ تَيمِيَّةَ، مِمَّن عَرَفَ حَالَهُ وَزُهدَهُ وَعِلمَهُ وَصَلَاحَهُ وَمُعتَقَدَهُ، مِمَّن خَالَفَهُ وَنَاوَأَهُ حَتَّى!!

ثُمَّ وَجَّهَ شَيخُنَا رِسَالَةً مُهِمَّةً لِهَؤُلَاءِ الخُصُومِ يُطَالِبُهُم فِيهَا بِمُرَاجَعَةِ المَوقِفِ مِنَ شَيخِ الإِسلَامِ، وَأَن يَتَرَوَّوا قَلِيلاً، وَينظُرُوا بِعَينِ العَدلِ وَالإِنصَافِ إِلَى كُتُبِهِ وَرَسَائِلِهِ وَآثَارِهِ وَفَتَاوِيهِ، فَلَا يُوجَد إِمَامٌ دُونَ الأَئِمَّةِ الأَربَعَةِ رَاجَت وَانتَشَرَت وَخُدِمَت آثَارُهُ كَابنِ تَيمِيَّةَ، فَبَلَغَ الأَمرُ إِلَى أَن تَتَّفِقَ الأُمَّةُ عَلَى العَمَلِ بِاختِيَارَاتِهِ في بَابِ الطَّلَاقِ في عُمُومِ المَحَاكِمِ الشَّرعِيَّةِ مَا خَلَا النَّزرَ اليَسِيرَ هُنَا وَهُنَاكَ[(١)].

تَحقِيقاً لِمَا سَبَقَ يُوقِفنَا الشَّيخُ..

◉ مَعَ بَعضِ العَادِلِينَ[(٢)]:

يَسُوقُ (حَفِظَهُ اللهُ) هُنَا أَسمَاءَ لِعَدَدٍ مِنَ الأَشرَافِ وَالأُمَرَاءِ الذِينَ مَدَحُوا شَيخَ الإِسلَامِ أَو صَحِبُوهُ وَعَرَفُوا فَضلَهُ[(٣)]، وَمِن أَعلَامِ الصُّوفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَرِجَالِ الدَّولَةِ؛ تَدلِيلاً عَلَى أَنَّ خُصُومَ ابنِ تَيمِيَّةَ لَا يُرِيدُونَ الحَقَّ، وَلَا يَنشُدُونَ الإِنصَافَ، إِنَّمَا الغَايَةُ ابنُ تَيمِيَّةَ وَمدرَسَتُهُ.

وَهَؤُلَاءِ المُقِرُّونَ بِفَضلِ شَيخِ الإِسلَامِ النَّاطِقُونَ وَالشَّاهِدُونَ بِهِ؛ بَلَغَ بِهِم شَيخُنَا سَبعاً وَعِشرِينَ نَفساً مِمَّن عَرَفَ وَسَبَرَ حَالَهُ بِمُخَالَطَةٍ أَو مُعَايَشَةٍ، فَهَل يُعقَل أَنَّ هَؤُلَاءِ العُقَلَاءِ وَالفُضَلَاءِ لَم يَكشِفُوا حَقِيقَةَ ابنِ

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨٥٣-٨٥٩).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨٥٩-٨٧٩).

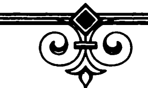
(٣) سَبَقَ أَن ذُكِرَ جَمَاعَةٌ مِنهُم.

تَيمِيَّةَ، أَوِ استَطَاعَ الحِيلَةَ عَلَيهِم، يَا قَومُ: أَلَيسَ فِيكُم رَجُلٌ رَشِيدٌ يَخرُجُ مِن رِقِّ التَّعَصُّبِ لِلأَشعَرِيَّةِ وَالفَلَاسِفَةِ، وَمِنَ هَالَةِ الجُمُودِ الفِقهِيِّ، فَينظُرُ بِعَينِ مُرِيدِ الحَقِّ، وَقَاصِدِ السَّلَامَةِ!!

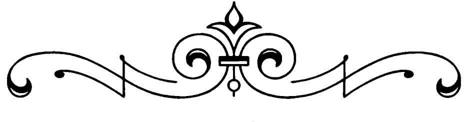
فَكُلُّ هَؤُلَاءِ في الأُمَّةِ مِن زَمَنِ ابنِ تَيمِيَّةَ إِلَى اليَومِ مِن المَادِحِينَ وَالشَّاكِرِينَ مَعَ اختِلَافِ مَذَاهِبِهِم وَمَشَارِبِهِم وَانتِمَاءَاتِهِم لَا يَعرِفُونَ حَقِيقَةَ الشَّيخِ!![1].

أَلَا يَكفِي ذَلِكَ لِلإِقرَارِ بِأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَالِمٌ مُعتَبَرٌ، وَقَعَ اعتِبَارُهُ بِالتَّوَاتِرِ.

وَتَأَكَّدَ ذَلِكَ مِن أَخبَارِ جِنَازَتِهِ، التِي كَانَت مِن نَوَادِرِ الجَنائِزِ في تَارِيخِ المُسلِمِينَ.

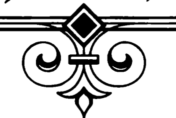


(١) مَن رَامَ التَّفصِيلَ في الأَسمَاءِ وَالتَّعرِيفَ بِهِم فَعَلَيهِ بِالأَصلِ، ثُمَّ كَيفَ لَو أَضَفنَا لِلمَذكُورِينَ هُنَا أَسمَاءَ العُلَمَاءِ وَالأَعلَامِ الذِينَ لَقَّبُوا ابنَ تَيمِيَّةَ بِـ«**شَيخ الإِسلَام**»، حَيثُ بَلَغَ بِهِم شَيخُنَا في دِرَاسَتِهِ «مِحنَةِ ابنِ نَاصِرِالدِّينِ الدِّمَشقِيِّ» (٣٧٠-٣٩٩) إِلَى مِئَتَي نَفسٍ وَزِيَادَةٍ.



«الفَصلُ العَاشِرُ»

«ابنُ تَيمِيَّةَ بَينَ تَآمُرِ الخُصُومِ وَمَلَامَةِ الأَصحَابِ»



◉ **تَمهِيدٌ**(١):

سُنَّةُ اللهِ -تَعَالَى-، قَاضِيَةٌ في بَقَاءِ الحَقِّ وَالدِّفَاعِ عَنهُ، وَيَظهَرُ هَذَا جَلِيّاً مِن خِلَالِ قَانُونِ المُدَافَعَةِ؛ الذِي يَكُونُ الحَقُّ فِيهِ مَنصُوراً وَلَو بَعدَ حِينٍ.

وَرَحِمَ اللهُ ابنَ عَبدِ الهَادِيِّ حِينَ قَالَ في «العُقُودِ الدُّرِّيَّةِ» (٣٩٧-٣٩٨):

(وَلَقَدِ اجتَمَعَ جَمَاعَةٌ مَعرُوفُونَ بِدِمَشقَ، وَضَرَبُوا مَشُورَةً في حَقِّ الشَّيخِ؛ فَقَالَ أَحَدُهُم: (يُنفَى) فَنُفِيَ القَائِلُ، وَقَالَ آخَرُ: (يُقطَعُ لِسَانُه) فَقُطِعَ لِسَانُ القَائِلِ، وَقَالَ آخَرُ: (يُعَزَّرُ) فَعُزِّرَ القَائِلُ، وَقَالَ آخَرُ: (يُحبَسُ) فَحُبِسَ القَائِلُ، أَخبَرَنِي بِذَلِكَ مَن حَضَرَ هَذِهِ المَشُورَةَ وَهُوَ كَارِهٌ لَهَا.

وَاجتَمَعَ جَمَاعَةٌ آخَرُونَ بِمِصرَ، وَقَامُوا في هَذِهِ القَضِيَّةِ قِيَاماً عَظِيماً، واجتَمَعُوا بِالسُّلطَانِ، وَأَجمَعُوا أَمرَهُم عَلَى قَتلِ الشَّيخِ؛ فَلَم يُوَافِقهُمُ السُّلطَانُ عَلَى ذَلِكَ).

وَلَم يَأتِ شَيخُنَا بِهَذَا الفَصلِ لِذِكرِ مَنَائِحِ ابنِ تَيمِيَّةَ ومَدَائِحِهِ، إِنَّمَا

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨٨٣-٨٨٤).

لِلجَوَابِ عَن كَلِمَاتٍ عَاثِرَاتٍ قالَهَا بَعضُ مُحِبِّي ابنِ تَيمِيَّةَ وَالعَارِفِينَ بِهِ، تَعَلَّقَ بِهَا بَعضُ الخُصُومِ وَنَفَخُوا فِيهَا، وَلَا يَعنِي ذَلِكَ البَيَانُ بِالنَّفيِ المُطلَقِ، وَإِنَّمَا جَعلٌ لِتِلكَ الكَلِمَاتِ في نِصَابِهَا الصَّحِيحِ، وَتَزيِيفٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الكَذِبِ وَالخَلطِ وَالتَّحلِيلِ البَاطِلِ الذِي احتَفَّ بِهَا مِمَّن احتَفَلَ وَفَرِحَ بِهَا.

وَلِتَجلِيَةِ الأَمرِ بَيَّنَ الشَّيخُ..

◉ **مَكمَن الشَّرِّ**[1]:

مَكمَنُ الأَمرِ بِنَظَرِ شَيخِنَا في قَضِيَّةِ ابنِ تَيمِيَّةَ **قُوَّتُهُ وَجُرأَتُهُ مَعَ اتِّسَاعِ عِلمِهِ**، حَيثُ أَذِنَت لَهُ هَذِهِ الشَّخصِيَّةُ بِالانفِرَادِ وَالِاختِيَارِ، وَإِطلَاقِ عِبَارَاتٍ أَحجَمَ عَنهَا الأَوَّلُونَ وَالآخِرُونَ، مِمَّا حَرَّكَ عَلَيهِ جَمَاعَةً مِن عُلَمَاءِ مِصرَ وَالشَّامِ فَقَامُوا عَلَيهِ قِيَاماً شَدِيداً، وَجَرَى بَينَهُ وَبَينَهُم حَملَاتٌ وَجَولَاتٌ.

وَلَمَّا كَانَ ابنُ تَيمِيَّةَ فَرِيداً، وَلَم يَكُن أَصحَابُهُ مُجتَمِعِينَ مِثلَهُ، فَضلاً عَن وَاحِدٍ بِعَينِهِ! لَم يَتَحَمَّلِ القُضَاةُ وَالعُلَمَاءُ تَصرِيحَ الطَّلَبَةِ غَيرِ الكُمَّلِ أَو بَعضِ العَامَّةِ الجُهَّالِ بِانفِرَادَاتِ الشَّيخِ، وَثَقُلَ ذَلِكَ عَلَيهِم شَدِيداً.

لَا سِيَّمَا إِذَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ مَهمَا كَانَ الطَّالِبُ حَامِلاً لِلعِلمِ فَإِنَّهُ لَن يَقوَى أَن يَكُونَ سَفِيراً مُحسِناً لِعَرضِ أَمثَالِ هَذِهِ المَسَائِلِ التِي وَصَفَ ابنُ تَيمِيَّةَ بَعضاً مِنهَا بِأَنَّهَا مِن: (مَحَارَاتِ العُقُولِ)، وَ(مِنَ الكَلَامِ المَذمُومِ).

فَيَا لَيتَ أَنَّ هَذِهِ المَبَاحِثَ العَوِيصَةَ لَا يُتَكَلَّمُ فِيهَا إِلَّا بِأُطُرٍ خَاصَّةٍ، وَمَجَالِسَ عِلمِيَّةٍ مُحَكَّمَةٍ، لَا في المَجَالِسِ العَامَّةِ فَتَكُونَ مَحَلَّ فِتنَةٍ وَخُصُومَاتٍ.

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨٨٤-٨٩١).

فَهُنَا مَحَلٌّ لِلتَّأَمُّلِ وَالنَّظَرِ!! فكَم مِن عَالِمٍ وَدعوَةٍ أَسَاءَ لَهَا مَنسُوبُوهَا مِنَ الجَهَلَةِ وَالعَوامِّ مِن حَيثُ يَشعُرونَ أَو لَا يَشعُرُونَ.

نَعَم؛ الدَّعوَةُ السَّلَفِيَّةُ الحَقَّةُ (دَعوَةُ ابنِ تَيمِيَّةَ) تَسَعُ العَوَامَّ وَالجُهَّالَ، لَكِنَّهَا لَا تَأذَنُ لَهُم أَن يَتكَلَّمُوا بِجَهلٍ، وَأَن يُقَرِّرُوا الظُّلمَ، وَعَلَى هَذَا الصِّنفِ أَن يَعرِفَ مِقدَارَ نَفسِهِ، وَأَن لَا يَنشَغِلَ بِمَا لَا يَعنِيهِ، وَلَا هُو مِنِ اختِصَاصِهِ.

لَكِن هُل يُفهَم مِن ذَلِكَ أَنَّا نَعتَقِدُ في ابنِ تَيمِيَّةَ العِصمَةَ، وَأَنَّ الخَطَأَ مِن غَيرِهِ وَفي غَيرِهِ دَائِماً؟ أَجَابَ شَيخُنَا فَقَالَ..

◉ هَل ابنُ تَيمِيَّةَ مَعصُومٌ؟[1]

(لَيسَ ابنُ تَيمِيَّةَ بِمَعصُومٍ؛ لَا فِيمَا قَرَّرَ، وَلَا فِيمَا سَلَكَ مِن مَوَاقِفَ مَعَ خُصُومِهِ!!).

هَذَا الذِي قَالَهُ شَيخُنَا لَيسَ أَمراً جَدِيداً أَو مُنَازَعاً فِيهِ:

فَالأَوَّلُ (لَا عِصمَةَ لابنِ تَيمِيَّةَ فِيمَا قَرَّرَ): مَعلُومٌ عِندَ الأَئِمَّةِ وَالعُلَمَاءِ.

وَالثَّانِي (لَا عِصمَةَ لَهُ في مَوَاقِفِهِ): هَذَا مَزبُورٌ عِندَ عَارِفِيهِ وَمُترجِمِيهِ.

وَمِن أَشهَرِ عَارِفِيهِ الذِينَ لَم يُوافِقُوهُ في بَعضِ مَوَاقِفِهِ مَعَ الإِجلَالِ وَالتَّوقِيرِ اثنَان:

الأَوَّلُ: «عِمَادُ الدِّينِ» الوَاسِطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٧١١هـ).

تَتلَمَذَ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ مَعَ أَنَّهُ كَانَ أَسَنَّ مِنهُ، وَقَالَ فِيهِ: (قَد شَارَفَ

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨٩١-٨٩٣).

الأَئِمَّةَ الكِبَار)، وَمَعَ هَذَا أَنكَرَ عَلَى الشَّيخِ بَعضَ كَلَامِهِ في جَمَاعَةٍ مِنَ الأَعيَانِ وَالعُلَمَاءِ.

الثَّانِي: الإِمَامُ «شَمسُ الدِّينِ» مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٧٤٨هـ).

وَقَفَ شَيخُنَا مَعَ الإِمَامِ الذَّهَبِيِّ وَقفَةً خَاصَّةً لِكثرَةِ استِدلَالِ الخُصُومِ بِنَقَداتِهِ.

◉ **نَقَدَاتُ الذَّهَبِيِّ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ**[1]:

قَالَ (حَفِظَهُ اللهُ): (لِلذَّهَبِي كَثِيرٌ مِنَ الحَشرَجَاتِ وَالأَنِينِ وَالشَّكَاوَى، وَمَا صَنَعَ ذَلِكَ إِلَّا بَعدَ اجتِمَاعِ حُبِّ ابنِ تَيمِيَّةَ في قَلبِهِ، وَالمَآلِ الذِي صَارَ إِلَيهِ؛ فَكَانَ يُحِبُّ أَن لَا يَغِيبَ، وَأَن لَا يَتَوَارَى عَنِ النَّاسِ، فَيُحصَرُ عِلمُهُ في السِّجنِ وَالسُّجَنَاءِ مِمَّن يَنتَابُهُ هُنَاكَ.

فَخَرَجَت مِنَ الذَّهَبِيِّ أَنَّاتٌ وَآهَاتٌ، وَحُمِلَت عَلَى غَيرِ مَحمَلِهَا، وَطَارَ المُشَغِّبُونَ وَالمُتَرَصِّدُونَ بِهَا كُلَّ مَطَارٍ، وَقَرَؤُوهَا بِمَعزِلٍ عَن مَوَاطِنِ المَدحِ المُتَوَاتِرِ وَالمَآثِرِ، وَأَخرَجُوهَا عَن غَيرِ البَاعِثِ الطَّاهِرِ، وَظَنُّوا أَو زَعَمُوا أَنَّ الذَّهَبِيَّ يُوافِقُهُم في مَشرَبِهِمُ الجَائِرِ الذِي يَنبَعِثُ مِنهُ الحِقدُ الظَّاهِرُ، وَالتَّصَوُّرُ البَائِرُ، وَالحُكمُ الخَاسِرُ!!

وَمَا دَرَوا مُعتَقَدَهُ الذِي نَظَمَهُ، وَفِيهِ تَبَرُّؤُهُ مِنَ الأَشَاعِرَةِ..).

وَبَعدَ هَذَا الإِجمَالِ ذَهَبَ الشَّيخُ إِلَى التَّفصِيلِ في حَقِيقَةِ مَوقِفِ الذَّهَبِيِّ..

فَذَكَرَ (حَفِظَهُ الله) كَلِمَاتِ الذَّهَبِيِّ في حَقِّ شَيخِهِ ابنِ تَيمِيَّةَ

---

(١) انظر «الدِّرَاسَة» (٨٩٣).

المُبَعثَرَةَ القَوِيَّةَ[١]، التِي يَغلِبُ عَلَيهَا المَدحُ وَالثَّنَاءُ، وَيتَخَلَّلُهَا شَكوَىً وَأَنِينٌ وَانتِقَادٌ أَحيَانَاً، فَلم يَكُنِ الذَّهَبِيُّ لِشَيخِهِ عَيَّابَاً، وإِنَّمَا نُصحٌ في اللهِ وَتَبصِيرٌ؛ لَعَلَّ أَتبَاعَ ابنِ تَيمِيَّةَ يَنتَفِعُونَ بِمَا قَالَ وَنَصَحَ.

فَمَا كَانَ مِن شَيخِنَا إِلَّا أَن يُنَاقِشَ الذَّهَبِيَّ فِيمَا قَالَ وَذَكَرَ، لَا سِيَّمَا وَأَنَّ كَثِيرَاً مِنَ الأُمُورِ وَالمُلَابَسَاتِ وَالمَاجَرِيَاتِ وَالأَحدَاثِ قَد ظَهَرَت وَبَانَت وَبُيِّنَت[٢].

وَمِمَّا أَخَذَهُ الذَّهَبِيُّ عَلَى الشَّيخِ أَنَّهُ أَعَانَ عَلَى نَفسِهِ بِدُخُولِهِ في مَسَائِلَ كِبَارٍ لَا تَحتَمِلُهَا عُقُولُ أَبنَاءِ زَمَانِهِ وَلَا عُلُومُهُم[٣].

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨٩٣-٩٠٣).

(٢) مِن أَهَمِّ قَضَايَا الدِّرَاسَةِ فَلَا تُفَرِّطَنَّ أَبَدَاً بِقِرَاءَتِهَا وَالإِفَادَةِ مِن مُنَاقَشَاتِ شَيخِنَا.

(٣) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٨٨٥)، وَلَعَلَّ التَّطَوُّرَ في مَوقِفِ أَهلِ الحَدِيثِ مِن الخَوضِ في أَمثَالِ تِلكَ المَسَائِلِ هُوَ الذِي يَجعَلُ ابنَ تَيمِيَّةَ في إِطَارِ دَائِرَةِ الإِعذَارِ بَل وَالشُّكرِ أَحيَانَاً، فَبَعدَ أَن كَانَت طَرِيقَةُ أَهلِ الحَدِيثِ في البِدَايَاتِ تَنتَهِجُ (السُّكُوتَ) في مُقَابِلِ (الكَلَامِ الفَلسَفِيِّ) في جَمِيعِ القَضَايَا الجَدَلِيَّةِ العَقَائِدِيَّةِ، فَإِنَّهَا قَد انتَقَلَت إِلَى مَرحَلَةِ (الكَلَامِ الضَّرُورِي) في مُقَابِلِ (الكَلَامِ الفَلسَفِيِّ)، وَذَلِكَ في صُورَةِ الجَدَلِ العَقَدِيِّ الذِي اضطَرَّ لَهُ الإِمَامُ أَحمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ في فِتنَةِ خَلقِ القُرآنِ، وَجَاءَ في وَجهِ مُتَكَلِّمَةِ المُعتَزِلَةِ، بَعدَ ظُهُورِ قَولِهِم وَانتِشَارِهِ، ثُمَّ تَطَوَّرَ الأَمرُ عَلَى يَدِ ابنِ تَيمِيَّةَ إِلَى مَرحَلَةِ (التَّوَسُّعِ الكَلَامِيِّ في إِطَارِ أُصُولِ أَهلِ الحَدِيثِ) في وَجهِ (الكَلَامِ الأَشعَرِيِّ)؛ لِأَنَّهُ عَاشَ رَحِمَهُ اللَّهُ في حِقبَةٍ تَسَيَّدَ فِيهَا المَذهَبُ الأَشعَرِيُّ، وَأَخَذَ حَظَّهُ مِنَ الانتِشَارِ، وَكَادَت أَن تَغِيبَ مَعَالِمُ السُّنَّةِ، وَعَقَائِدُ السَّلَفِ، فَاضطَرَّ إِلَى مُوَاجَهَةِ القَومِ بِذَاتِ السِّلَاحِ، فَنَقَضَ كَلَامَهُم وَسَفسَطَتَهُم بِذَاتِ المَنهَجِ عَلَى وَجهِ العُمُومِ، إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَهُ مُحَاطَاً بِأُصُولِ أَهلِ الحَدِيثِ = وَعَقَائِدِهِم، وَلِذَا نَقُولُ: هَذَا مَا يَجعلُنَا نَشكُرُ ابنَ تَيمِيَّةَ عَلَى خَوضِهِ وَرَدِّهِ في بَعضِ المَسَائِلِ الكِبَارِ، لكِنَّا كُنَّا =

ثُمَّ سَاقَ الشَّيخُ مَنظُومَةً نَظَمَهَا الذَّهَبِيُّ في أُصُولِ مُعتَقَدِهِ، وَفِيهَا تَبرُّؤُهُ مِنَ الأَشاعِرَةِ[١].

وَعَادَ بَعدَ ذَلِكَ لِمُنَاقَشَةِ الذَّهَبِيِّ في شَكوَاهُ أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ (تَعتَرِيهِ حِدَّةٌ)..

◉ الحِدَّةُ عِندَ ابنِ تَيمِيَّةَ[٢]:

قَالَ ابنُ الوَردِيِّ عَنِ ابنِ تَيمِيَّةَ: (وَكَانَت فِيهِ قِلَّةُ مُدَارَاةٍ، وَعَدَمُ تُؤَدَةٍ غَالِبَاً)، وَنَقَلَ الذَّهَبِيُّ عَنِ ابنِ تَيمِيَّةَ قَولَهُ: **(وَكَانَت في جَدِّنَا حِدَّةٌ)**، وَأَحَالَ شَيخُنَا هَذِهِ الحِدَّةَ إِلَى أَشيَاءَ، مِنهَا: تَأَثُّرُهُ بِمُنَاظَرَاتِ ابنِ حَزمٍ مِن حَيثُ يَشعُرُ أَو لَا يَشعُرُ، وَعَدَمُ إِنصَافِ خُصُومِهِ لَهُ، وَمُصَادَرَتِهِم حُرِّيَّتَهُ بِسِجنِهِ، وَلَعَلَّ مِمَّا يُضَافُ: قُوَّةُ حُجَّتِهِ، وَثَبَاتُ أَدِلَّتِهِ، ثُمَّ تُقَابَلُ بِالغَثِّ وَالسَّمِينِ، وَتُقهَرُ بِأَلَاعِيبِ السِّيَاسَةِ وَمَكرِهَا، وَقَد يَكُونُ الجَدَلُ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى هَذِهِ الحِدَّةِ.

وَمَعَ هَذَا فَحِدَّةُ ابنِ تَيمِيَّةَ طَبعِيَّةٌ لَا كَسبِيَّةٌ، اجتَهَدَ في مُقَاوَمَتِهَا لَكِنَّهُ يُغلَبُ أَحيَانَاً، وَمَن مِنَّا تُرضَى جَمِيعُ سَجَايَاهُ؟!!

(وَالمُؤمِنُونَ عَذَّارُونَ لَا عَيَّابُونَ)

= نَرجُو بَقَاءَهَا في بِيئَةِ العِلمِ، وَأَنَّهَا لَم تَخرُج إِلَى العَامَّةِ وَالدَّهمَاءِ.
انظُر رِسَالَةَ «العَقَائِدِيَّةُ وَتَفسِيرِ النَّصِّ القُرآنِيِّ» (٣٥٢-٣٦٤).

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩٠٣-٩٠٤).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩٠٤-٩٠٨)، مَعَ التَّنَبُّهِ إِلَى أَنَّ الحِدَّةَ تَعتَرِي ابنَ تَيمِيَّةَ في مُنَاظَرَاتِهِ وَرُدُودِهِ في حَيَاتِهِ، أَمَّا قَلَمُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَلَيسَتِ الحِدَّةُ أَوِ الغِلظَةُ سِمَةً ظَاهِرَةً هُنَاكَ، بَل البَحثُ التَّيمِيُّ يَمتَازُ بِحُسنِ العَرضِ، وَقُوَّةِ الإِحتِجَاجِ وَالمُحَاجَجَةِ، وَكَلَامُهُ لَا شَخصَنَةَ فِيهِ البَتَّةَ.

وَلِلأَسَفِ: أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ ظُلِمَ لِأجلِ هَذَا الخُلُقِ المُبَالَغِ فِيهِ، فَإِن كَانَ الذَّهَبِيُّ أَنصَفَهُ وَسَاقَ هَذِهِ النَّقَدَاتِ في ثَنَايَا المَدحِ وَالثَّنَاءِ؛ فَإِنَّ غَيرَهُ مِنَ المُخَالِفِينَ - مَشرَباً وَمُعتَقَداً - اتَّكَأَ عَلَى هَذَا في التَّحذِيرِ وَالتَّنفِيرِ مِن شَيخِ الإِسلَامِ.

كَوصفِ بَعضِ الخُصُومِ لَهُ بِالعُجبِ، وَأَنهُ زَهَا عَلَى أَبنَاءِ جِنسِهِ، واستَشعَرَ أَنَّهُ مُجتَهِدٌ فَصَارَ يَرُدُّ عَلَى صِغَارِ العُلَمَاءِ وَكَبِيرِهِم، كُلُّ هَذَا جَاءَهُ مِن غُلُوِّ أَصحَابِهِ فِيهِ.

وَأَنَّهُ ذُو عُنفٍ وَغِلظَةٍ، وَعَدِيمُ رِفقٍ، وَكَثِيرُ الشَّقشَقَةِ وَاللَّقلَقَةِ، وَمُتَعَالِمٌ مُتَحَذلِقٌ، وَغَيرُهَا مِن أَوصَافٍ لَا تُطلَقُ عَلَى صِغَار صِغَارِ الطَّلَبَةِ.

وَلَا يَعلَمُ المَسَاكِينُ أَنَّهَا حِدَّةٌ نَبَعَت مِن غَيرَةٍ شَدِيدَةٍ عَلَى التَّوحِيدِ وَالسُّنَّةِ[1].

وَالعَجِيبُ أَن يَنقِلَ عَنهُ بَعضُهُم أَقوَالاً هِيَ شَتَائِمُ وَسُبَابٌ، كَقَولِهِم: أَنَّهُ وَصَفَ الجُوَينِيَّ وَالغَزَالِيَّ بِأَنَّهُم (فَلَاسِفَةٌ كِلَابٌ)، للهُ المُشتكَى؛ فَلَا يُمكِنُ البَتَّةَ أَن تَصدُرَ أَمثالُ هَذِهِ الكَلِمَاتِ النَّابِيَاتِ عَنِ الكِبَارِ عِلماً وَدِيَانَةً كَابنِ تَيمِيَّةَ، بَل إِنَّهُم لَا يُحسِنُونَ إِخرَاجَ ذَلِكَ أَو تَدوِينَهُ، وَلِذَا نَقُولُ..

◉ هَل ظَلَمَ ابنُ تَيمِيَّةَ الأَشَاعِرَةَ؟[2]

مِن بَابِ المُقَابَلَةِ نَبَّهَ شَيخُنَا إِلَى مَوقِفِ ابنِ تَيمِيَّةَ مِن أَئِمَّةِ الأَشَاعِرَةِ لِيَرَى العَالَمُونَ إِنصَافَهُ وَعَدلَهُ في قُبَالَةِ ظُلمِ المُتَأَخِّرِينَ مِنهُم

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩٠٨-٩١٠).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩١٠-٩٢٩).

لَهُ وَلِمَدرَسَتِهِ، وَرَدّاً عَلَى مَن زَعَمَ أَنَّهُ وَصَفَ (الجُوَينِيَّ وَالغَزَالِيَّ) بِأَنَّهُم (فَلَاسِفَةٌ كِلَابٌ) اختَارَ شَيخُنَا الجُوَينِيَّ وَالغَزَالِيَّ كَعَيِّنَةٍ أَشعَرِيَّةٍ لِبَيَانِ المَوقِفِ التَّيمِيِّ مِنَ الأَشَاعِرَةِ.

وَجَاءَ بَيَانُ مَوقِفِهِ مِنهُمَا -عَلَيهِم رَحمَاتُ رَبِّي- يَتَضَمَّنُ أَمرَين:

الأَوَّلَ: مَدحُهُ لَهُم، وَإِنصَافُهُ إِيَّاهُم.

الثَّانِي: التَّحذِيرُ مِن مَسلَكِهِمُ العَقَدِيِّ المُتَقَلِّبِ، وَآثَارِهِمُ السَّلبِيَّةِ عَلَى الأَشعَرِيَّةِ.

وَلَمَّا كَانَ مِن آثَارِ دَعوَى الحِدَّةِ وَالغِلظَةِ أَن نُسِبَ لابنِ تَيمِيَّةَ مَا يَبرَأُ مِنهُ تَكَلَّمَ شَيخُنَا فِي..

◉ دِفَاع ابنِ تَيمِيَّةَ عَن نَفسِهِ[1]:

جَعَل شَيخُنَا هَذِهِ القِطعَةَ مِنَ «الدِّرَاسَةِ» لابنِ تَيمِيَّةَ يُدَافِعُ فِيهَا عَن نَفسِهِ، حَيثُ أَورَدَ النُّصُوصَ التَّيمِيَّةَ التِي تَرُدُّ عَلَى مَنِ استَغَلَّ حِدَّةَ الشَّيخِ لِلطَّعنِ فِيهِ وَالتَّشوِيهِ لِعُلُومِهِ وَآثَارِهِ.

وَمِن تِلكَ النُّصُوصِ:

قَولُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (مَا ذَكَرتُم مِن لِينِ الكَلَامِ، وَالمُخَاطَبَةِ بِالَّتِي هِيَ أَحسَنُ:

فَأَنتُم تَعلَمُونَ أَنِّي مِن أَكثَرِ النَّاسِ استِعمَالًا لِهَذَا، لَكِنَّ كُلَّ شَيءٍ فِي مَوضِعِهِ حَسَنٌ، وَحَيثُ أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِالإِغلَاظِ عَلَى المُتَكَلِّمِ لِبَغيِهِ وَعُدوَانِهِ عَلَى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: فَنَحنُ مَأمُورُونَ بِمُقَابَلَتِهِ، لَم نَكُن مَأمُورِينَ أَن نُخَاطِبَهُ بِالَّتِي هِيَ أَحسَنُ.

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩٢٩-٩٣٦).

وَمِن المَعلُومِ أَنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- يَقُولُ: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آلُ عِمرَانَ: ١٣٩] فَمَن كَانَ مُؤمِنًا فَإِنَّهُ الأَعلَى بِنَصِّ القُرآنِ.

وَقَالَ: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المُنَافِقُونَ: ٨]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ ۝٢٠ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [المُجَادَلَةُ: ٢٠-٢١]، وَاللَّهُ مُحَقِّقٌ وَعدَهُ لِمَن هُوَ كَذَلِكَ كَائِنًا مَن كَانَ.

وَمِمَّا يَجِبُ أَن يُعلَمَ: أَنَّهُ لَا يَسُوغُ فِي العَقلِ وَلَا الدِّينِ طَلَبُ رِضَا المَخلُوقِينَ؛ لِوَجهَينِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذَا غَيرُ مُمكِنٍ، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «رِضَا النَّاسِ غَايَةٌ لَا تُدرَكُ، فَعَلَيك بِالأَمرِ الَّذِي يُصلِحُك فَالزَمهُ، وَدَع مَا سِوَاهُ وَلَا تُعَانِهِ».

وَالثَّانِي: أَنَّا مَأمُورُونَ بِأَن نَتَحَرَّى رِضَا اللَّهِ وَرَسُولِهِ، كَمَا قَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التَّوبَةُ: ٦٢]، وَعَلَينَا أَن نَخَافَ اللَّهَ؛ فَلَا نَخَافُ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ كَمَا قَالَ -تَعَالَى-: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آلُ عِمرَانَ: ١٧٥]، وَقَالَ: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ [المَائِدَةُ: ٤٤]، وَقَالَ: ﴿فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [النَّحلُ: ٥١]، ﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ [البَقَرَةُ: ٤١].

فَعَلَينَا أَن نَخَافَ اللَّهَ وَنَتَّقِيَهُ فِي النَّاسِ؛ فَلَا نَظلِمَهُم بِقُلُوبِنَا وَلَا جَوَارِحِنَا، وَنُؤَدِّيَ إِلَيهِم حُقُوقَهُم بِقُلُوبِنَا وَجَوَارِحِنَا، **وَلَا نَخَافَهُم فِي اللَّهِ فَنَترُكَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ خِيفَةً مِنهُم.**

وَمَن لَزِمَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ؛ كَانَت العَاقِبَةُ لَهُ، كَمَا كَتَبَت عَائِشَةُ إِلَى مُعَاوِيَةَ: «أَمَّا بَعدُ:

فَإِنَّهُ مَن التَمَسَ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّهِ؛ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيهِ وَأَسخَطَ

عَلَيهِ النَّاسَ، وَعَادَ حَامِدُهُ مِن النَّاسِ ذَامًّا، وَمَن التَمَسَ رِضَا اللَّهِ بِسَخَطِ النَّاسِ؛ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ وَأَرضَى عَنهُ النَّاسَ».

فَالمُؤمِنُ لَا تَكُونُ فِكرَتُهُ وَقَصدُهُ إِلَّا رِضَا رَبِّهِ، وَاجتِنَابَ سَخَطِهِ، وَالعَاقِبَةُ لَهُ وَلَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

هَذَا؛ مَعَ أَنَّ المُرسِلَ فَرِحَ بِهَذِهِ الأُمُورِ جَوَّانِيَّهُ فِي البَاطِنِ، وَكُلُّ مَا يُظهِرُهُ فَإِنَّهُ مُرَاءَاةٌ لِقَرِينِهِ، وَإِلَّا؛ فَهُمَا فِي البَاطِنِ مُتَبَايِنَانِ.

وَثَمَّ أُمُورٌ تَعرِفُهَا خَاصَّتُهُم، وَيَكفِيك «**الطَّيبَرَسِيُّ**»[1] قَد تَوَاتَرَ عَنهُ الفَرَحُ وَالِاستِبشَارُ بِمَا جَرَى مَعَ أَنَّهُ المُخَاصِمُ المُغَلَّظُ عَلَيهِ.

وَهَذَا سَوَاءٌ كَانَ أَو لَم يَكُن، الأَصلُ الَّذِي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ هُوَ الأَوَّلُ وَقَولُ النَّبِيِّ ﷺ: «**لَا تَبدَؤُوهُم بِقِتَالٍ، وَإِن أَكثَبُوكُم فَارمُوهُم بِالنَّبلِ**» عَلَى الرَّأسِ وَالعَينِ، وَلَم نَرمِ إِلَّا بَعدَ أَن قَصَدُوا شَرَّنَا وَبَعدَ أَن أَكثَبُونَا وَلِهَذَا نَفَعَ اللَّهُ بِذَلِكَ)[2].

وَمِن تِلكَ النُّصُوصِ أَيضاً، قَولُهُ:

(وَأَنَا فِي سِعَةِ صَدرٍ لِمَن يُخَالِفُنِي، فَإِنَّهُ وَإِن تَعَدَّى حُدُودَ اللَّهِ فِيَّ بِتَكفِيرٍ أَو تَفسِيقٍ أَو افتِرَاءٍ أَو عَصَبِيَّةٍ جَاهِلِيَّةٍ؛ **فَأَنَا لَا أَتَعَدَّى حُدُودَ اللَّهِ فِيهِ؛ بَل أَضبُطُ مَا أَقُولُهُ وَأَفعَلُهُ، وَأَزِنُهُ بِمِيزَانِ العَدلِ، وَأَجعَلُهُ مُؤتَمًّا بِالكِتَابِ الَّذِي أَنزَلَهُ اللَّهُ وَجَعَلَهُ هُدَى لِلنَّاسِ**، حَاكِمًا فِيمَا اختَلَفُوا فِيهِ)[3].

ثُمَّ يَذهَبُ الشَّيخُ إِلَى سَوقِ جُملَةٍ مِنَ المَوَاقِفِ التِي ذُكِرَ فِيهَا حِدَّةٌ

---

(١) سَيَأتِي التَّعرِيفُ بِهِ، مَعَ ذِكرٍ لِمَوقِفِهِ مِنَ ابنِ تَيمِيَّةَ.
(٢) «مَجمُوعُ الفَتَاوَى» (٣/ ٢٣٢-٢٣٣).
(٣) «مَجمُوعُ الفَتَاوَى» (٣/ ٢٤٥).

لِابنِ تَيمِيَّةَ لِنَرَى أَنَّهَا في كَثِيرٍ مِنهَا كَانَت في وَقتِهَا وَبِقَدرِهَا..

◉ غَضَبُ ابنِ تَيمِيَّةَ وَحِدَّتُهُ فِيمَا جَرَى لَهُ[1]:

يَنتَقِلُ شَيخُنَا إِلَى تَأكِيدِ المَزبُورِ سَابِقاً مِن خِلَالِ مَوَاقِفَ يَذكُرُهَا ابنُ تَيمِيَّةَ نَفسُهُ، جَرَت لَهُ مَعَ بَعضِ الخُصُومِ مِنَ المَسؤُولِينَ أَو أَصحَابِ المَنَاصِبِ الدِّينِيَّةِ أَو مِمَّنِ اشتَغَلَ بِالعِلمِ.

فَالأصلُ الذِي سَارَ عَلَيهِ ابنُ تَيمِيَّةَ هُوَ مَا قَرَّرَهُ مِن الرِّفقِ مَعَ المُخَالِفِ وَالمُوَالِفِ، وَالمُخَاطَبَةِ بِالتِي هِيَ أَحسَنُ، وَسِعَةِ الصَّدرِ مَعَ البُعدِ عَنِ الظُّلمِ وَالإِجحَافِ وَالاعتِسَافِ، لَا سِيَّمَا إِن كَانَ يُخَاطِبُ وُلَاةَ الأَمرِ فَلَهُم نَصِيبُ الأَسَدِ مِن حُسنِ المُعَامَلَةِ وَطِيبِ المُخَالَطَةِ وَكَرِيمِ المُخَاطَبَةِ.

هَل يَعنِي ذَلِكَ: أَنَّ الذَّهَبِيَّ لَامَ الشَّيخَ عَلَى غَضَبٍ وَحِدَّةٍ وَانفِعَالٍ لَيسَ فِيهِ؟

الجَوَابُ: لَا؛ وَلَكِن كَانَ ذَلِكَ في وَقتِهِ وَبِقَدرِهِ وَفي مَحَلِّهِ، وَصَدَرَ مِنهُ كَرَدَّةِ فِعلِ الغَيُورِ عَلَى أَعَزِّ مَا يَملِكُ؛ **وَهُوَ مُعتَقَدُهُ!!** فَإِن زَادَ بِسَبَبِ طَبعِهِ وَضَعفِهِ؛ فَهُو -إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى- مِنَ الخَطَإِ المَعذُورِ المَأجُورِ.

ثُمَّ ذَكَرَ شَيخُنَا مَوَاقِفَ جُزئِيَّةً جَرِيئَةً في مِحنَتِهِ لَا تُوجَد مُسَجَّلَةً إِلَّا عِندَهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تَظهَرُ فِهَا حِدَّتُهُ وَشِدَّتُهُ وَجُرأَتُهُ، وَهِيَ -بِرَأيِ شَيخِنَا بَل وَكُلِّ عَاقِلٍ يُعَظِّمُ دِينَهُ، وَيرفُضُ الظُّلمَ- مَوَاقِفُ تُحمَدُ وَلا تُذَمُّ.

ثُمَّ سَاقَ الشَّيخُ جُملَةً مِن أَخبَارِ المِحنَةِ وَتَفَاصِيلِهَا يَذكُرُهَا ابنُ تَيمِيَّةَ تَسوِيغاً لِبَعضِ مَوَاقِفِهِ الشَّدِيدَةِ وَرُدُودِهِ الحَادَّةِ.

---

(١) انظر «الدِّرَاسَة» (٩٣٦-٩٤٣).

وَمِن أَهَمِّ مَا أَورَدَ شَيخُنَا هُنَا مَوقِفَ ابنِ تَيمِيَّةَ مِن «عَلَاءِ الدِّينِ الطَّيبَرَسِيِّ» - رَسُولِ نَائِبِ السُّلطَانِ - الذِي جَاءَهُ فِي السِّجنِ لِيَنتَزِعَ مِنهُ أَشيَاءَ، ويُقَرِّرَهُ فِي أَشيَاءَ مِمَّا أَغضَبَ الإِمَامَ وَجَعَلَهُ يَحتَدُّ، فَكَتَبَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُبَيِّنُ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ غَضَبُهُ بِسَبَبِ الكَذِبِ عَلَيهِ فِي «المُنَاظَرَةِ فِي الوَاسِطِيَّةِ».

المُهِمُّ؛ أَنَّ هَذِهِ الحِدَّةَ لَم تَأتِ ابنَ تَيمِيَّةَ هَكَذَا اعتِبَاطاً، وَسُوءًا فِي أَخلَاقِهِ - حَاشَاهُ -، فَالقَارِئُ لِتَفَاصِيلِ مَا تَعَرَّضَ لَهُ ابنُ تَيمِيَّةَ مِن مِحَنٍ وَمُؤَامَرَاتٍ يَحتَدُّ لِمُجَرَّدِ القِرَاءَةِ، فَكَيفَ بِمَن تَجَرَّعَ الظُّلمَ وَالكَذِبَ وَالكَيدَ وَالنِّكَايَةَ.

تَحَمَّلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مَا تَنُوءُ عَن حِملِهِ الجَمَاعَاتُ مِنَ النَّاسِ، ثُمَّ يَأتِيكَ بَعضُ النَّافِخِينَ فِي الرَّمَادِ وَيَقُولُونَ: الذَّهَبِيُّ يَذُمُّ ابنَ تَيمِيَّةَ لِحِدَّتِهِ، يَا قَومُ! أَلَا تَتَّقُونَ اللهَ، أَمَا كَفَاكُم مَا فُعِلَ بِالرَّجُلِ فِي حَيَاتِهِ! حَتَّى تَلحَقُوهُ بِالبُهتَانِ وَالكَذِبِ بَعدَ مَمَاتِهِ.

وَلِأَهَمِيَّةِ كَلَامِ ابنِ تَيمِيَّةَ فِي مَاجَرَيَاتِ مَا تَعَرَّضَ لَهُ مِن فِتَنٍ وَمِحَنٍ انتَقَلَ شَيخُنَا (حَفِظَهُ اللهُ) إِلَى..

◉ مَعَالِمِ المِحنَةِ مِن كَلَامِ ابنِ تَيمِيَّةَ[1]:

قَالَ شَيخُنَا بَيَاناً لِأَهَمِيَّةِ هَذِهِ الفَقرَةِ، وَمَقصُودِهِ مِنهَا:

(مِن حَقِّ القَارِئِ أَن يَعلَمَ كَلَامَ ابنِ تَيمِيَّةَ فِيمَا جَرَى لَهُ، وَفِيهِ دِفَاعٌ عَن نَفسِهِ مِن جِهَةٍ، وَتَوضِيحُ خَبَايَا وَخَفَايَا لَا تَجِدُهَا عِندَ غَيرِهِ مِن جِهَةٍ أُخرَى، وَهَذِهِ الخَبَايَا مُهِمَّةٌ فِي التَّقوِيمِ، وَمَعرِفَةِ الحَقِّ، وَالذَّبِّ عَمَّا نُسِبَ إِلَيهِ مِن كَذِبٍ وَزُورٍ!

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩٤٣-٩٥٠).

وَلَا يعتَنِي بِهِ -يَا لِلأَسَفِ!- خُصُومُ ابنِ تَيمِيَّةَ، وَلَا سِيَّمَا المُعَاصِرُونَ، المَحرُومُونَ مِن كُتُبِهِ وَالنَّظَرِ فِيهَا[١]؛ بِسَبَبِ حَاجِزٍ وَهمِيٍّ، لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَضَعُوُهُ أَمَامَ أَعيُنِهِم، وَلَو أَنَّهُم أَنصَفُوا؛ لَنَظَرُوا، وَحَكمُوا بِأنفُسِهِم دُونَ وَسَائِطَ، فَإِنَّ الحَقَّ أَبلَجٌ، وَالبَاطِلَ يَتَلَجلَجُ، وَالأَوَّلُ عَلَيهِ نُورٌ وَحُبُورٌ، وَالآخَرُ فِيهِ ظَلَامٌ وَشُرُورٌ!).

وَمِن كَلَامِ ابنِ تَيمِيَّةَ بَدَى لِشَيخِنَا أَنَّ مَعَالِمَ الفِتنَةِ تَرجِعُ إِلَى مَعلَمَينِ رَئِيسَينِ، وَهُمَا:

◉ **المَعلَمُ الأَوَّلُ: السَّبَبُ الحَقِيقِيُّ لِلفِتنَةِ التِي جَرَت لَهُ[٢]..**

حَيثُ أَلصَقَ الخُصُومُ بِالشَّيخِ تُهمَةً لَا بُدَّ لَهَا أَن تُحفِّزَ السَّاسَةَ، وَتُضعِفَ المُحَامِينَ وَالمُنصِفِينَ، وَتُشغِلَهُ عَن نَشرِ عَقِيدَتِهِ، وَنُصرَةِ أُمَّتِهِ، فَمَا وَجَدُوا إِلَّا أَن يَتَّهِمُوهُ بِـ: **السَّعيِ لِلوُصُولِ إِلَى الحُكمِ.**

ثُمَّ المُتَأَمِّلُ لِلنُّصُوصِ التَّيمِيَّةِ التِي سَاقَهَا الشَّيخُ لِلتَّدلِيلِ عَلَى المَعلَمِ الأَوَّلِ؛ يَجِدُهَا تَقُودُهُ إِلَى..

◉ **التَّآمُرُ البَاطِنِيُّ عَلَى وُجُودِ أَهلِ السُّنَّةِ[٣]..**

يُعَدُّ هَذَا المَبحَثُ مِن أَهَمِّ وَأَخطَرِ مَا خَطَّت يَرَاعُ الشَّيخِ فِي هَذِهِ «الدِّرَاسَةِ»، ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَصِفُ وَاقِعاً عَاشَهُ النَّاسُ فِي القَرنِ الثَّامِنِ؛ وَلَعَلَّهُ عَينُ أَو مِمَّا يُقَارِبُ جِدّاً الوَاقِعَ الذِي نَعِيشُهُ اليَومَ.

فَإِنَّا نَعِيشُ مُؤَامَرَةً خَطِيرَةً مُعَقَّدَةً جِدّاً عَلَى الإِسلَامِ وَالسُّنَّةِ وَأَهلِهِمَا، فِي ظِلِّ غَفلَةٍ شَدِيدَةٍ مِن كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ عَامَّةً، وكَثِيرٍ مِنَ

---

(١) مَن عَايَنَ التُّرَاثَ التَّيمِيَّ وَتَعَامَلَ مَعَهُ يَعلَمُ كَم فَاتَ القَومَ مِن عِلمٍ وَهُدَىً وَخَيرٍ.
(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩٤٣-٩٥٠).
(٣) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩٥٠-٩٧٥).

المُشتَغِلِينَ بِالعِلمِ بِخَاصَّةٍ، كَمَا عَاشَ ابنُ تَيمِيَّةَ وَأَتبَاعُهُ في ذَلِكَ الوَقتِ وَالزَّمَانِ مَعَ غَفلَةِ أَهلِهِ.

وَكَشفُ المُؤَامَرَةِ يَبدَأُ مِن شَكَاوَى ابنِ تَيمِيَّةَ مِنَ الدَّوَافِعِ الخَفِيَّةِ لِبعضِ الخُصُومِ، وَمِنَ العَلاقَاتِ المُرِيبَةِ مَعَ (دَولَةِ التَّتَرِ) حِينَئِذٍ، التِي كَانَت تَكِيدُ بِالإِسلَامِ وَأَهلِهِ.

وَلِذَا حَاوَلَ شَيخُنَا أَن يَكشِفَ شَيئَاً مَن أَطرَافِ المُؤَامَرَةِ[1]، مِن خِلَالِ نُقُولَاتٍ مُهِمَّةٍ، وَلَمَّا كَانَت «نَبذَتُنَا» قَائِمَةً عَلَى الإِيجَازِ وَالِاختِصَار، أُنَبِّهُ إِلَى بَعضِ الأُمُورِ المُهِمَّةِ في النِّقَاطِ التَّالِيَةِ:

[*] بِدَايَةً نَبَّهَ الشَّيخُ إِلَى تِلكَ الأَيَادِي الخَفِيَّةِ التِي كَانَت تَرصُدُ مَا يَجرِي ذَاكَ الوَقتُ، وَلَعَلَّ لِتِلكَ الأَيَادِي صِلَةٌ بِبعضِ الرُّمُوزِ المُنَاوِئِينَ لابنِ تَيمِيَّةَ وَالمُتَآمِرِينَ عَلَيهِ.

وَهَذَا مِمَّا يَدعُو أَهلَ الحَقِّ إِلَى دِرَاسَةِ الأَمرِ بِإِحَاطَةٍ تَامَّةٍ، مَعَ حُسنِ رَبطٍ وَتَحلِيلٍ، لَا سِيَّمَا العَقَائِدُ البَاطِلَةُ الشَّائِعَةُ آنَذَاك، وَالمُحَاوَلَاتُ الجَادَّاتُ في رَبطِ تِلكَ العَقَائِدِ البَاطِلَةِ بِابنِ تَيمِيَّةَ وَتقرِيرَاتِهِ.

وَهَذَا يَنبَنِي كَثِيرَاً عَلَى كَشفِ العَلَاقَاتِ الخَفِيَّاتِ وَالمَوَاقِفِ المُرِيبَاتِ بَينَ أَهلِ تِلكَ الحِقبَةِ مِنَ المُؤَثِّرِينَ وَالخُصُومِ المُنَاوِئِينَ لابنِ تَيمِيَّةَ، وَبَينَ «دَولَةِ التَّتَرِ» البَاطِنِيَّةِ حِينَئِذٍ[2].

---

(١) انظُر رِسَالَةَ الأُستَاذِ البَاحِثِ أَبِي الفَضلِ القُونَوِيِّ: «المَهُولُ في نَبَإٍ مَن خَدَمَ المَغُول»، يُنصَحُ بِقِرَاءَتِهَا لِأَهَمِّيَّتِهَا.

(٢) مِن أَظهَرِ الأَمثِلَةِ مَا صَنَعَهُ مُحَمَّدُ بنُ السَّرَّاجِ الدِّمَشقِيُّ الصُّوفِيُّ الغَالِي (٧٤٧هـ) - مِمَّن كَادَ أَن يَتَمَيَّزَ غَيظَاً في رُدُودِهِ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ بِعَامَّةٍ - في كِتَابَيهِ: «تَشوِيقُ الأَروَاحِ وَالقُلُوبِ إِلَى ذِكرِ عَلَّامِ الغُيُوبِ» وَ«تُفَّاحُ الأَروَاحِ وَمِفتَاحُ الأَربَاحِ»، حَيثُ ضَمَّنَهُمَا مَدحَاً لِلتَّتَارِ وَهُولَاكُو وَرُؤُوسِ الكُفرِ =

وَكَانَت بَاطِنِيَّتُهَا في عَهدِ مَلِكِ التَّتَارِ «مُحَمَّدِ بنِ أَرغُونَ (خُدَا بَندَا)[١]» (٧١٦هـ) الذِي (كَانَ حَسَنَ الإِسلاَمِ، لَكِن لَعِبَت بِعَقلِهِ الإِمَامِيَّةُ فَتَرَفَّضَ[٢]، وَأَسقَطَ مِنَ الخُطبَةِ ذِكرَ الأَئِمَّةِ إِلَّا عَلِيّاً رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ)، وَقَدَّمَ الرَّوَافِضَ عَلَى أَهلِ السُّنَّةِ، وَسَاءَت عَلَاقَاتُهُ بِالمَمَالِيكِ في مِصرَ يَومَئِذٍ.

[*] حَاوَلَ شَيخُنَا أَن يَفهَم تِلكَ اللَّحَظَاتِ التَّارِيخِيَّةِ وَمَا حَوَتهُ مِن أَعمَالٍ ظَلَامِيَّةٍ، وَعَلَاقَاتٍ غَرِيبَةٍ، مِن خِلَالِ الإِشَارَاتِ الجَيِّدَةِ لِحقَائِقِ وَعَلَائِقِ الشَّخصِيَّاتِ المُؤَثِّرَةِ المُرِيبَةِ في تِلكَ المَرحَلَةِ الزَّمَنِيَّةِ المِحوَرِيَّةِ في تَارِيخِ الأُمَّةِ.

وَمِن تِلكَ الشَّخصِيَّاتِ: شَيخٌ صُوفِيٌّ تُركمَانِيٌّ، حَيدَرِيُّ الطَّرِيقَةِ، قَلَندَرِيُّ المَشرَبِ[٣]، رَحَّالٌ لاَ يَستَقِرُّ في مَكَانٍ، يُعرَفُ بِـ: (بَرَاقُ) أَو (بُرَاقُ)[٤]، لَهُ صِلَةٌ بِدَولَةِ «التَّتَارِ» لَهُ تَحَرُّكَاتٌ؛ هِيَ مِن أَخطَرِ مَا تَقرَأُ، وَأَكثَرِ مَا تَشهَدُ رِيبَةً.

وَالعَجِيبُ أَنَّ (بُرَاقَ) هَذَا قَدِ التَقَى الأَمِيرَ «رُكنَ الدِّينِ» بِيبَرسَ

= آنَذَاكَ، مَعَ احتِجَاجٍ بِالمَقدُورِ لِلمَنعِ مِن جِهَادِ التَّتَارِ (المَغُولِ).

(١) حَوَّلَهَا العَامَّةُ إِلَى (خَرِ بَندَا) تَهَكُّماً وَانتِقَاصاً وَتَقبِيحاً، وبِذَا سَمَّاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ المُؤَرِّخِينَ، كَالإِمَامِ الحَافِظِ ابنِ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في «البِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ»، وَحَاوَلَ السَّقَافُ!! الدِّفَاعَ عَنِ الإِسمِ وَالرَّدَّ عَلَى ابنِ كَثِيرٍ، لَكِن هَيهَاتَ فَالأَمرُ مَشهُورٌ مَعلُومٌ عِندَ العُلَمَاءِ، انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٩٥٣/ هَامِش: ١).

(٢) زَعَمَ الكَوثَرِيُّ أَنَّهُ تَرَفَّضَ بِسَبَبِ شِدَّةِ ابنِ تَيمِيَّةَ!! رَدَّ عَلَيهِ العَلَّامَةُ بَهجَتُ البِيطَارُ، وَزَيَّفَ دَعوَاهُ، وَبَيَّنَ أَنَّ تَرَفُّضَ الرَّجُلِ لِقِصَّةٍ عَجِيبَةٍ، تَقُومُ عَلَى الهَوَى وَالشَّهوَةِ، انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٩٧٢-٩٧٤).

(٣) انظُر «مَجمُوعُ الفَتَاوَى» (٣٥/ ١٦٣-١٦٦)، «المَوَاعِظُ وَالإِعتِبَارُ» لِلمَقرِيزِيِّ (٤/ ٨١٢-٨١٤) ط. مُؤَسَّسَةُ الفُرقَانِ.

(٤) انظُر لِزَاماً: «المَهُولُ في نَبَإٍ مَن خَدَمَ المَغُول» (١٠٧-١٢٦).

الجَاشَنكِيرَ في سَنَةِ أَربَعٍ وَسَبعِ مِئَةَ في الحَجِّ، وَتَحَدَّثَ مَعَهُ، وَعَرَضَ الجَاشَنكِيرُ عَلَيهِ أَن يَحضُرَ إِلَى الدِّيَارِ المِصرِيَّةِ، فَمَا وَافَقَ عَلَى ذَلِكَ، وَكَانَ ذَلِكَ قَبلَ اعتِقَالِ ابنِ تَيمِيَّةَ بِأَقَلَّ مِن سَنَةٍ.

وَإِذَا تَأَمَّلنَا ذَلِكَ وَجَعَلنَاهُ مَحفُوفاً بِأُمُورٍ؛ فَإِنَّكَ تَرتَابُ وَلَا شَكَّ، مِنهَا:

[*] المَوقِفُ التَّيمِيُّ في دَحرِ التَّمَدُّدِ المَغُولِيِّ: مُنذُ «مَعرَكَةِ وَادِي الخَازِندَارِ»(٦٩٩هـ) التِي هُزِمَ فِهَا جُندُ مِصرَ وَالشَّامِ، وَزِيَارَتِهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَلِقَائِهِ بِـ«غَازَانَ» أَو «قَازَانَ» السُّلطَانِ المَغُولِيِّ مَعَ جَمَاعَةٍ مِنَ الفُقَهَاءِ وَالقُضَاةِ، إِلَى «مَعرَكَةِ شَقحَبَ» (٧٠٢هـ) التي كَانَ فِيهَا رَحِمَهُ ٱللَّهُ سَبَباً رَئِيسَاً مِنَ الأَسبَابِ التِي سَاهَمَت في تَحقِيقِ النَّصرِ لِجُندِ مِصرَ وَالشَّامِ[١].

[*] تَجَسُّسُ وَتَحَسُّسُ (بُرَاقَ) لِصَالِحِ دَولَةِ التَّتَارِ، وَهَذَا يَظهَرُ بِجَلَاءٍ في قِصَّةِ مَقتَلِ «قَطلُوشَاهٍ» (نَائِبِ قَازَانَ) (٧٠٧هـ) عَلَى يَدِ أَهلِ كِيلَانَ[٢]، حِينَ بَعَثَهُ (خُدَا بَندَا) إِلَى قِتَالِهِم لِجَعَلِ بِلَادَهُم طَرِيقَاً لِعَسَاكِرِهِ، **وَبِحُجَّةِ أَنَّهُم مُجَسِّمَةٌ عَلَى مَذهَبِ ابنِ تَيمِيَّةَ**، وَحِينَ سَأَلَ أَهلُ كِيلَانَ: (مِن أَينَ لِـ(خُدَ بَندَا) مَعرِفَةٌ بِهَذَا الأَمرِ؟)، فَأَجَابَ رَسُولُ (خُدَا بَندَا) قَائِلاً: (قَد بَلَغَ المَلِكَ مَنَ الشَّيخِ «بُرَاقَ»)، وَامتَنَعَ أَهلُ كِيلَانَ،

---

(١) انظُر رِسَالَةَ «دَورُ ابنِ تَيمِيَّةَ في الجِهَادِ ضِدَّ المَغُولِ الإِيلِخَانِيِّينَ» (١٣٠-١٩٢)، بَحثٌ مَرقُومٌ نَالَت مِن خِلَالِهِ البَاحِثَةُ: (مَرِيَمُ بنتُ مُحَمَّدِ بنِ لَادِنٍ) دَرَجَةَ المَاجِستِيرَ مِن: (كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ)، (قِسمُ الدِّرَاسَاتِ العُليَا لِلتَّارِيخِ وَالحَضَارَاتِ)، (جَامِعَةُ أُمِّ القُرَى)، (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

(٢) كِيلَانَ أو جِيلَانَ: قُرَىً مُتَفرِّقَةٌ في مُرُوجٍ بَينَ جِبَالٍ غربي طبرستان وَبِلَادِ العَجَمِ.

وَسَارَ إِلَيهِمُ الجَيشُ المَغُولِيُّ وَكَانَت هَزِيمَةً نكرَاءَ لِلتَّتَارِ، وَمِن ظَفَرِ أَهلِ كِيلَانَ أَن قُتِل (قَطلُوشَاهِ) يومَئِذٍ.

قَالَ ابنُ كَثِيرٍ في كِيلَانَ وَأَهلِهَا: (بِلَادُهُم مَن أَحصَنِ البِلَادِ وَأَطيبِهَا لَا تُستَطَاعُ، وَهُم أَهلُ سُنَّةٍ، وَأَكثَرُهُم حَنَابِلَةٌ؛ لَا يَستَطِيعُ مُبتَدِعٌ أَن يَسكُنَ بَينَ أَظهُرِهِم)[١].

قَالَ شَيخُنَا: (وَالشَّاهِدُ مِن هَذَا أَنَّ التَّتَارَ كَانَ لَهُم رَصدٌ لِرُمُوزِ أَهلِ السُّنَّةِ، وَكَانَ لِ(بُرَاق) هَذَا مَهَامٌّ في دَاخِلِ دِيَارِ أَهلِ السُّنَّةِ، وَيَمشِي بِنِظَام وَتَخطِيطٍ، وَيَتَنَقَّلُ في دِيَارِهِم، وَيَتَلَوَّنُ عَلَى حَسبِ المَهَامِّ المَنُوطَةِ بِهِ[٢]، وَلَعَلَّ في ذِكرِ هَذَا الرَّمزِ مَا يُوَسِّعُ مُرَادَ ابنِ تَيمِيَّةَ[٣]..، وَيَبقَى وُجُودُ حِيَلٍ وَمَكَايِدَ سَلَكَهَا (بُرَاقُ) تَحتَاجُ إِلَى دِرَاسَةٍ وَتَحلِيلٍ)[٤].

[*] العَلَاقَاتُ التَّارِيخِيَّةُ - التِي مَكَّنَت أَعدَاءَ الأُمَّةِ مِنهَا - بَينَ المَذَاهِبِ البَاطِنِيَّةِ وَأَهلِ الإنحِرَافِ مِمَّن يَنتَسِبُونَ السُّنَّةَ، وَيَنتَحِلُونَ حُبَّ الصَّحَابَةِ وَالقَرَابَةِ (أَهلِ البَيتِ)، وَهَذَا مِمَّا يَحتَاجُ إِلَى دِرَاسَةٍ وَإِبرَازٍ بِشَكلٍ يَكشِفُ خُيُوطَ المُؤَامَرَةِ التِي وَقَعَت مِرَاراً في تَارِيخِ الأُمَّةِ[٥]، وَالوَاقِعَةِ اليَومَ[٦].

---

(١) «البِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (١٦/ ٥٦) ط. دَارِ ابنِ كَثِيرٍ.
(٢) سُبحَانَ اللهِ! مَا أَشبَهَ اليَومَ بِالأَمسِ.
(٣) يَقصِدُ (حَفِظَهُ اللهُ) كَلَامَ ابنِ تَيمِيَّةَ الذِي يُحَذِّرُ فِيهِ مِنَ التَّآمُر البَاطِنِيِّ، وَتَحَرُّكَاتِ التَّتَارِ مَعَ أَعوَانِهِم وَخَفَرِهِم في بِلَادِ الشَّامِ وَمِصرَ بِوَجهٍ مُرِيبٍ.
(٤) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩٥٣).
(٥) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩٧٤- ٩٧٥).
(٦) انظُر مَقَالاً كَتَبَهُ السَّقَّافُ يَشِيدُ فِيهِ بِدَولَةِ التَّتَارِ الرَّافِضِيَّةِ، وَيَذُبُّ عَن بَعضِ الفِرَقِ البَاطِنِيَّةِ المُتَّفَقِ عَلَى كُفرِهَا، وَيزعُمُ أَنَّهُم كَانُوا يَمنَعُونَ الخُمُورَ وَالحَانَاتِ وَالزَّانِيَاتِ، وَقَالَ: (بَينَمَا تَجِدُ ذَلِكَ مَوجُوداً في بِلَادِ أَهلِ السُّنَّةِ)، =

وَبعدَ أَن ذَكَرَ الشَّيخُ كَلَاماً لِمُتَشَيِّعٍ صَارَ يَطعَنُ في أَبِي الحَسَنِ الأَشعَرِيِّ، بَعدَ أَن كَانَ يَنتَسِبَ إِلَيهِ، خَتَمَ الرَّدَّ عَلَيهِ بِإِيرَادِ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ لَلشَّيخِ: أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ الأَنصَارِيِّ (٦٧٢هـ)، يُدَافِعُ فِيهَا عَنِ الإِمَامِ الأَشعَرِيِّ، في وَجهِ زَيدِيٍّ مُعتَزِلِيٍّ سَفِيهٍ تَطَاوَلَ بِهَجوِ الإِمَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَسَمَّى الأَنصَارِيُّ قَصِيدَتَهُ بـ: «زَجرِ المُفتَرِي عَلَى أَبِي الحَسَنِ الأَشعَرِيِّ»، وَمَلَأَهَا بِالرَّدِّ عَلَى المُجَسِّمَةِ وَلَوَازِمِ أَقوَالِهِم[1].

ثُمَّ عَادَ شَيخُنَا لِبَيَانِ..

◉ **المَعلَمُ الثَّانِي[2]: بَاعِثُ ابنِ تَيمِيَّةَ في نَشرِهِ المُعتَقَدَ وَفي دِفَاعِهِ عَن نَفسِهِ في المُحَاكَمَاتِ وَالمَحَاضِرِ[3]:**

أَرَادَ شَيخُنَا أَن يُبَرهِنَ مِن كَلَامِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَدِفَاعِهِ أَنَّهُ بَرِيءٌ مِمَّا اتُّهِمَ بِهِ: مِن سَعيِهِ لِلمُلكِ، وَتَزهِيدِهِ بِأَهلِهِ.

حَيثُ أَكَّدَ شَيخُ الإِسلَامِ مِرَاراً أَنَّهُ لَيسَ لَهُ غَرَضٌ مِنَ النَّشَاطِ وَالتَّدرِيسِ وَاجتِمَاعِ النَّاسِ إِلَّا ذَاتَ العِلمِ، وَنَشرِ السُّنَّةِ وَالهُدَى، وَلِذَا

= يَقصِدُ: دَولَةَ المَمَالِيكِ!! وَالأَشَدُّ عَجَباً زَعمُهُ أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ يُحَارِبُ المُسلِمِينَ، وَدَولَةَ العَدلِ، وَأَنَّ المُحَرِّكَ لِجِهَادِ ابنِ تَيمِيَّةَ في وَجهِ الزَّحفِ التَّتَرِيِّ أَهدَافٌ سِيَاسِيَّةٌ، وَهَوَىً في نَفسِهِ، وَبُغضُهُ لِلشِّيعَةِ أَتبَاعِ مَدرَسَةِ أَهلِ البَيتِ، بِاللهِ!! أَيَقُولُ هَذَا عَاقِلٌ يَحتَرِمُ العِلمَ وَالبَحثَ؟ وَهَل يُصَدِّقُ هَذَا مَن أُوتِيَ مُسحَةَ إِنصَافٍ أَو عَقلٍ حَتَّى؟!!

وَطَوَّلَ الشَّيخُ النَّفَسَ في الرَّدِّ عَلَى هَذَا المُتَشَيِّعِ بِمَا يَكفِي وَيَروِي، انظُر «الدِّرَاسَةَ» (٩٦١-٩٧٢).

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩٧٥-٩٨٣).

(٢) مِن مَعَالِمِ المِحنَةِ التَّيمِيَّةِ مِن كَلَامِ ابنِ تَيمِيَّةَ نَفسِهِ.

(٣) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩٨٣-٩٨٥).

كَانَ يُرَكِّزُ عَلَى طَاعَتِهِ لِأولِياءِ الأُمُورِ[(١)] حَتَّى يَذُبَّ عَن نَفسِهِ التُّهمَةَ التي كِيلَت لَهُ هَكَذَا جُزَافاً؛ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَسعَى لِلحُكمِ وَيَتطَلَّبُهُ.

ثُمَّ انتَقَلَ شَيخُنَا إِلَى..

◉ **المَعلَمُ الثَّالِثُ: الظُّلمُ وَالكَذِبُ وَاللَّعِبُ وَالمُمَاطَلَةُ فِي الحُكمِ[(٢)]:**

كَذَّبَ ابنُ تَيمِيَّةَ وَزَيَّفَ كَثِيراً مِمَّا ادُّعِيَ عَلَيهِ، وَبَيَّنَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ حُكِمَ عَلَيهِ بِالبَاطِلِ، وَأَنَّ لَغَطاً وَخَطأً وَقَعَ فِي مُحَاكَمَاتِهِ، وَأَبدَى بَعضَ الأَحَايِينِ السَّبَبَ، وَرَكَّزَ شَدِيداً أَنَّ الحُكمَ الذِي صَدَرَ مِنَ القُضَاةِ فِيهِ مُخَالَفَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَكَانَ يَرصُدُ أَوجُهاً مِنهَا فِيهَا تَزَيُّدٌ وَتَنَقُّصٌ، وَيَسرُدُهَا، وَيكتُبُهَا، وَيُوصِلُهَا إِلَى المَسؤُولِينَ.

وَأَفَادَ ابنُ تَيمِيَّةَ فِي تَفصِيلَاتِهِ لِمَاجَرَيَاتِ المُحَاكَمَاتِ أَن بَيَّنَ حَالَ كُلٍّ مِن: ابنِ مَخلُوفٍ وَنَصرٍ المَنبِجِيِّ؛ ذَلِكَ أَنَّهُمَا حَلُولِيَّانِ (يَقُولَانِ: بِالحُلُولِ)، وَهَذَا يَعنِي: أَنَّ كَلَامَ أَمثَالِهِمَا لَا يَجُوزُ أَن يُسمَعَ فِي ابنِ تَيمِيَّةَ وَأَمثَالِهِ، وَلِذَا قَالَ حِينَ عَلِمَ بِأَنَّ الحَاكِمَ فِي قَضِيَّتِهِ هُوَ ابنُ مَخلُوفٍ: (كَيفَ تَحكُمُ فِيَّ وَأَنتَ خَصمِي؟!).

وَفِي ذَاتِ الوَقتِ تَرَاهُ يَذكُرُ مَحَاسِنَ بَعضِ القُضَاةِ مِمَّن أَنصَفُوهُ وَأَيَّدُوهُ.

---

(١) قَالَ شَيخُنَا فِي هَذَا المَوطِنِ مُعَلِّقاً بِأَمرٍ مُهِمٍّ: (لَا قِيَامَ لِلدَّعوَةِ -اليَومَ- مِن نَاحِيَةٍ عَمَلِيَّةٍ إِلَّا بِإِحيَاءِ هَذَا الأَصلِ، وَبَلَونَا عَلَى أَقوَامٍ قَامُوا عَلَى أَولِيَاءِ الأُمُورِ لِنُصرَةِ الدِّينِ! وَهَؤُلَاءِ -أَعنِي: الصَّادِقِينَ مِنهُم، وَإِلَّا فَالأَدعِيَاءُ كُثُرٌ- لَا لِلدِّينِ أَقَامُوا، وَلَا لِدَعوَتِهِم نَصَرُوا، وَعَرَّضُوا أَنفُسَهُم لِمَا لَا يُطِيقُونَ مِنَ البَلَاءِ، وَأُتُوا مِنَ العَجَلَةِ وَالجَهلِ بِأُصُولِ المُصلِحِينَ الكِبَارِ، وَالأَئِمَّةِ الثِّقَاتِ).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩٨٥-٩٩٣).

وَحَذَّرَ ابنُ تَيمِيَّةَ مِنَ التَّقَوُّلِ عَلَيهِ - الذِي وَقَعَ بِقَصدٍ أَو بِغَيرِ قَصدٍ -في الأَلفَاظِ التي لَم تُكتَب في مَحَاضِرِ مُحَاكَمَاتِهِ، فَمُحَاكَمَاتُهُ كَانَت في مَسَائِلَ دَقِيقَةٍ في الاعتِقَادِ، لَم يَعهدهَا - فَضلاً عَن إتقَانِهَا- القُضَاةُ، وَلِذَا لَم يَفهَم بَعضُهُم مُرَادَهُ، وَإِنَّمَا عَلَقَ في ذِهنِهِم أَشيَاءُ، وَعِندَ المُحَاقَقَةِ لَم يَكُن ابنُ تَيمِيَّةَ يُسَلِّم لَهُم بِفَهمِهِم، وِمِنهُ نَفهَم كَثرَةَ طَلَبِهِ بَينَ الحِينِ وَالحِينِ؛ لِأَنَّهُم كَانُوا يَتَرَدَّدُونَ في فَهمِ مُرَادِهِ.

وَالمُلَاحَظُ أَنَّ البَتَّ في قَضِيَّةِ ابنِ تَيمِيَّةَ كَانَ صَعباً، وَهَذَا يُرجِعُهُ شَيخُنَا إِلَى أُمُورٍ:

أَوَّلِهَا: إنَّ لِقَضِيَّةِ ابنِ تَيمِيَّةَ ظَاهِراً وَبَاطِناً، وَكَانَت أَيدٍ خَفِيَّةٌ مُقَرَّبَةٌ مِنَ السُّلطَانِ تَلعَبُ بِهَا.

ثَانِيهَا: إنَّ القَومَ لَم يَجِدُوا مَا يَنتَقِدُوهُ عَلى ابنِ تَيمِيَّةَ مِمَّا أَوهَمُوا بِهِ السُّلطَانَ في مَحَاضِرِهِم التِي كَتَبُوهَا، فَالمُؤَاخذَاتُ عَليهِ مَحصُورَةٌ، وَقُضِيَ أَمرُهَا في المَجَالِسِ الأُولَى، وَأَقَرَّ الجَمِيعُ بِصِحَّةِ مُعتَقَدِهِ، وَلَكِن (وَرَاءَ الأَمرِ مَا وَرَاءَهُ).

ثَالِثِهَا: مُخَالِفُو ابنِ تَيمِيَّةَ لَيسُوا سَوَاءً، فَمِنهُمُ: العَالِمُ، وَمِنهُمُ: الجَاهِلُ، وَمِنهُمُ: الصَّادِقُ، وَمِنهُمُ: الكَاذِبُ، وَمِنهُمُ: المُلَبَّسُ عَلَيهِ الذِي تَصلُحُ لِمُعَالَجَةِ خِلَافِهِ الحُجَّةُ وَالبُرهَانُ، وَمِنهُمُ: المُعَانِدُ الأَلَدُّ الذِي لَا يَهدَأُ بَالُهُ إِلَّا بِالقَضَاءِ عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ.

رَابِعِهَا: مَعَ عُلُوِّ كَعبِ كَثِيرٍ مِنَ العُلَمَاءِ المُبَاحِثِينَ لابنِ تَيمِيَّةَ في عُلُومٍ شَتَّى؛ إِلَّا أَنَّهُم كَانُوا لَا يُطِيقُونَ المَسَائِلَ التِي بَحَثَهَا ابنُ تَيمِيَّةَ، وَلَم تُحِط بِهَا عُلُومُهُم.

خَامِسِهَا: صِرَاعُ ابنِ تَيمِيَّةَ مَعَ مُخَالِفِيهِ صِرَاعُ مَنَاهِجٍ، وَلَيسَ صِرَاعُ أَشخَاصٍ أَو مَسَائِلَ، فَلَو فُرِضَ الِاتِّفَاقُ عَلَى مَسَائِلَ؛ فَإِنَّ الأُصُولَ التِي

سَعَى ابنُ تَيمِيَّةَ لِإِصلَاحِهَا، واضطَرَّ لِنَقدِ أَصحَابِهَا، هِيَ أَسَاسُ الخِلَافِ، وَإِن نَفَعَ وَنَجَعَ فَفِي دَائِرَةٍ ضَيِّقَةٍ.

ثُمَّ تَكَلَّمَ شَيخُنَا عَن مُؤَامَرَةِ المَحَاضِرِ والأَدرَاجِ؛ وَمَا وَقَعَ فِيهَا مِن إِدرَاجٍ، كَذِباً وَزُوراً وَبُهتَاناً، وَسَاقَ (حَفِظَهُ اللهُ) مَا تَضَمَّنَتهُ تِلكَ المَحَاضِرُ مِن تُهَمٍ كَاذِبَةٍ بَاطِلَةٍ[١].

وَزَادَ شَيخُنَا الأَمرَ تَفصِيلاً مِن خِلَالِ..

◉ خَاتِمَةٌ فِي المَرَاسِيمِ وَالِاحتِجَاجِ بِهَا وَالبَاطِلِ الذِي فِيهَا[٢]:

قَصَدَ الشَّيخُ هُنَا إِلَى الرَّدِّ عَلَى الإِمَامِ التَّقِيِّ السُّبكِيِّ وَابنِ المُحَمَّرَةِ، في استِدلَالِهِمَا بِالمَرسُومِ السُّلطَانِيِّ الصَّادِرِ في حَقِّ ابنِ تَيمِيَّةَ.

أَمَّا الأَوَّلُ فَقَد استَدَلَّ بِهِ في «تَرجَمَتِهِ لابنِ تَيمِيَّةَ»، وَالثَّانِي وَقَعَ الاستِدلَالُ مِنهُ في رِسَالَتِهِ إِلَى السُّلطَانِ «بَيدَمُر».

وَاستَجَابَ لِكَلَامِ ابنِ المُحَمَّرَةِ جَمَاعَةٌ مِنَ الفُقَهَاءِ وَالقُضَاةِ وَأَصحَابِ المَذَاهِبِ مِن خُصُومِ ابنِ تَيمِيَّةَ، وَجَمِيعُهُم استَشهَدُوا بِمَا في تِلكَ المَحَاضِرِ وَالمَجَالِسِ، وَمَا تَرَتَّبَ عَلَيهَا مِنَ السُّجُونِ وَالمَحَابِسِ، مِنهُم:

١- «تَقِيُّ الدِّينِ» الحِصنِيُّ.

٢- قَاضِي قُضَاةِ الشَّامِ «نَجمُ الدِّينِ» ابنُ حِجِّي.

٣- (ابنُ خَطِيبِ عَذرَاء) «بُرهَانُ الدِّينِ» إِبرَاهِيمُ العَجلُونِيُّ.

قَالَ شَيخُنَا: (هَذَا غَيضٌ مِن فَيضٍ، وَقَلِيلٌ مِن كَثِيرٍ؛ مِنَ احتِجَاجِ

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩٩٠-٩٩٣).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩٩٣-٩٩٩).

أَعدَاءِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَخُصُومِهِ بِـ:

١- مُحَاكَمَاتِ العُلَمَاءِ لَهُ.

٢- صُدُورِ مَرسُومِ السُّلطَانِ في حَقِّهِ.

٣- سَجنِهِ.

وَبَقِيَ هَذَا مُمتَدّاً إِلَى هَذِهِ الأَيَّامِ، وَتَكثِيرُ التَّسوِيدِ بِحَشدِ النُّقُولِ، وَلَا سِيَّمَا في سِياقِ الإِقذَاعِ لَهُ، وَبَيَانِ كُفرِهِ وَضَلَالِهِ؛ مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، فَأَصحَابُهُ مَكشُوفُونَ، وَيَنقِلُ بَعضُهُم مِن بَعضٍ، وَلَا جَدِيدَ عِندَهُم)[1].

وَكُلُّ مَا جَاءَ في هَذِهِ «الدِّرَاسَةِ» يُؤَكِّدُ تَهَافُتَ مَا يَسعَى القَومُ لِتَحقِيقِهِ بِأَدَاةِ المَرسُومِ وَالمَحَاضِرِ وَالمُحَاكَمَاتِ.

وَزَادَ شَيخُنَا أَن جَلَّى..

◎ الكَذِب في المَحَاضِرِ وَالأَدرَاجِ[2]:

جَاءَ بَيَانُ ابنِ تَيمِيَّةَ لِلأَكَاذِيبِ التِي في المَحَاضِرِ مُتَنَوِّعاً:

فَتَارَةً يُطلِقُ الكَذِبَ عَلَى مَا فِيهَا، وَتَارَةً يُفَصِّلُ البَاطِلَ الوَارِدَ فِيهَا، بِالإِضَافَةِ إِلَى اتِّهَامِ بَعضٍ مَن كَتَبَهَا بِالكَذِبِ، مَعَ الإِشَارَةِ إِلَى أَنَّهُ قَد يَقَعُ تَارَةً بَقَصدٍ، وَتَارَةً بِغَيرِ قَصدٍ.

وَذَكَرَ ابنُ تَيمِيَّةَ هَذَا بِنَاءً عَلَى مَاجَرَيَاتٍ سَابِقَةٍ، وَعَلَى مَعرِفَتِهِ بِخُصُومِهِ، وَأَعلَنَ ذَلِكَ في أَوَّلِ لِقَاءٍ التَقَى فِيهِ مَعَ الأَمِيرِ (الأَفرَم نَائِبِ السُّلطَانِ في الشَّامِ) بَعدَ أَن جَاءَهُ كِتَابُ السُّلطَانِ مِنَ القَاهِرَةِ يَسأَلُ عَن مُعتَقَدِهِ؛ فَمِمَّا قَالَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩٩٩).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (٩٩٩-١٠٠٥).

(كَانَ قَد بَلَغَنِي أَنَّهُ زُوِّرَ عَلَيَّ كِتَابٌ إِلَى الأَمِيرِ «رُكنِ الدِّينِ الجاشنكير» -أُستَاذِ دَارِ السُّلطَانِ- يَتَضَمَّنُ ذِكرَ عَقِيدَةٍ مُحَرَّفَةٍ، وَلَم أَعلَم بِحَقِيقَتِهِ، لَكِن عَلِمتُ أَنَّهُ مَكذُوبٌ)[١].

ثُمَّ سَاقَ شَيخُنَا الشَّوَاهِدَ عَلَى شَكوَى ابنِ تَيمِيَّةَ مِنَ الكَذِبِ في المَحَاضِرِ، وَعَلَى تَكذِيبِهِ جَمَاعَةً مِنَ الشُّهُودِ الذِينَ أَدلَوا بِشَهَادَاتٍ مُزَوَّرَةٍ في بَعضِ المَحَاضِرِ.

وَكُلُّ ذَلِكَ لِلتَّأكِيدِ وَالإِثبَاتِ أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ لَم تَكُن مُشكِلَتُهُ مَعَ خُصُومِهِ في دِينِهِ وَعَقِيدَتِهِ؛ إِنَّمَا كَانَ المَقصُودُ مِن كُلِّ مَا تَعَرَّضَ لَهُ؛ إِزَالَتُهُ بِأَيِّ طَرِيقَةٍ كَانَت عَن أَمرٍ يَدَبَّرُ بِعَتمَةٍ وَخَفَاءٍ، فَابنُ تَيمِيَّةَ وَشَخصِيَّتُهُ وَعِلمُهُ وَتَعظِيمُهُ لِدِينِهِ لَا يَأذَنُ لَهُ إِلَّا أَن يَكُونَ ذَابًّا مُنَافِحاً مُجَاهِداً في سَبِيلِ الحَقِّ، لَا زَيَّافاً وَلَا مُتَنَازِلاً وَلَا مُتَلَاعِباً رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَلِلبَرهَنَةِ عَلَى المَزبُورِ عَادَ شَيخُنَا يَتَسَاءَلُ..

◉ هَل حُبِسَ ابنُ تَيمِيَّةَ بِحَبسِ الشَّرعِ؟[٢]

لَم يَكُن حَبسُ ابنِ تَيمِيَّةَ بِالشَّرعِ قَطُّ، هَذَا مَا قَرَّرَهُ شَيخُ الإِسلَامِ مِرَاراً، وَكَأَنِّي أَتَصَوَّرُ ابنَ تَيمِيَّةَ مُتَّهَماً في قَفَصِ مُحَارِبِيهِ، وَالقَاضِي مِن أَشَدِّ أَعدَائِهِ وَمُبغِضِيهِ، وَالشُّهُودُ مِن خُصُومِهِ الأَلِدَّاءِ، فَبِاللهِ!! مَاذَا سَيَكُونُ الحَالُ؟!

لَن يَكُونَ إِلَّا بِإِثبَاتِ الجُرمِ المَزعُومِ لَو صَاحَ المُتَّهَمُ بِأَلفِ صَوتٍ أَنَّهُ بَرِيءٌ، وَشَهِدَ مَعَهُ أَلفُ أَلفِ شَاهِدٍ عَلَى ذَلِكَ، لَن يَسلَمَ؛ لِأَنَّ المَقصُودَ

---

(١) «مَجمُوعُ الفَتَاوَى» (٣/ ١٦١).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٠٠٥-١٠٢١).

لَيسَ إِحقَاقُ الحَقِّ، إِنَّمَا بُهتَانُ الخَلقِ، وَإِلَى اللهُ المُشتَكَى[١].

وَيَتَأَكَّدُ المَذكُورُ حِينَ نَعلَمُ أَنَّ شَيخَ الإِسلَامِ لَم يَحكُم عَلَيهِ أَيُّ أَحَدٍ مِنَ الحُكَّامِ إِلَّا ابنُ مَخلُوفٍ؛ وَهُوَ خَصمُهُ، بَل وَلَم يَسلُك مَعَهُ الطَّرِيقَةَ الشَّرعِيَّةَ فِي المُحَاكَمَاتِ وَالقَضَايَا؛ إِذ لَم يُحَاكِمهُ بِتُهمَةٍ مُعَيَّنَةٍ تَخُصُّ الحَاكِمَ أَوِ القَاضِي لِيَفصِلَ فِيهَا، وَإِنَّمَا حُوكِمَ بِسَبَبِ كَلَامِهِ فِي مَسَائِلَ عِلمِيَّةٍ عَامَّةٍ، وَالأَصلُ أَن يُحَاكِمَهُ عَالِمٌ عَارِفٌ بِهَا، وَبِالخِلَافِ المُتَرَتِّبِ عَلَيهَا، وَلَم يَقَع ذَلِكَ كُلُّهُ؛ بَل لَم تَستَوفِ قَضِيَّةُ حَبسِهِ أَركَانَهَا، وَانفَرَدَ بِهِ خَصمُهُ وَعَدُوُّهُ؛ فَانتَقَمَ مِنهُ بِقَرَارِ حَبسِهِ وَحَبسِ إِخوَتِهِ[٢].

رَحِمَ اللهُ ابنَ تَيمِيَّةَ حِينَ أَوجَزَ الأَمرَ بِقَولِهِ: (وَمِمَّا يَنبَغِي أَن تَعلَمَهُ:

أَنَّ القَومَ مُستَضعَفُونَ عَنِ المُحَاقَّةِ إِلَى الغَايَةِ - ابنَ مَخلُوفٍ وَغَيرَهُ -، وَقَد أَدَارُوا الرَّأيَ بَينَهُم وَعَلِمُوا أَنَّهُم عِندَ المُحَاقَّةِ مَقهُورُونَ مُتَهَوِّكُونَ.

والطَّيبَرَسِيُّ طَلَبَ مِنِّي غَيرَ مَرَّةٍ تَركَ المُحَاقَّةِ، فَقُلتُ لَهُ: أَنَا مَا بَغَيتُ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا قُلتُ لِأَحَدٍ: وَافِقنِي عَلَى اعتِقَادِي وَإِلَّا فَعَلتُ بِك، وَلَا أَكرَهتُ أَحَدًا بِقَولٍ وَلَا عَمَلٍ، بَل مَا كَتَبتُ فِي ذَلِكَ شَيئًا قَطُّ إِلَّا أَن يَكُونَ جَوَابَ استِفتَاءٍ بَعدَ إِلحَاحِ السَّائِلِ وَاحتِرَاقِهِ وَكَثرَةِ مُرَاجَعَتِهِ، وَلَا

---

(١) هَذَا حَالُ زَمَانِنَا اليَومَ، يُتَّهَمُ أَهلُ الحَقِّ بِالإِرهَابِ وَالتَّطَرُّفِ، وَتُهَم بَاطِلَاتٍ مُغَلَّفَاتٍ بِمُصطَلَحَاتٍ لَا خِطَامَ لَهَا وَلَا أَزِمَّةَ، وَمَعَ أَنَّهُمُ المُحَارِبُونَ بِصِدقٍ لِكُلِّ إِرهَابٍ وَتَطَرُّفٍ وَتَشَدُّدٍ، وَآثَارُهُم وَمُؤَلَّفَاتُهُم وَدُرُوسُهُم وَخُطَبُهُم تَشهَدُ بِذَلِكَ، لَكِن - لِلأَسَفِ - لَمَّا كَانَ المُرَادُ إِلصَاقُ التُّهمَةِ بِصَرفِ النَّظَرِ عَنِ الوَسِيلَةِ وَإِصَابَةِ الحَقِيقَةِ، مَعَ وُجُودِ قَصدِ الظُّلمِ، فَإِنَّهُ لَن يَنفَعَ مَعَ القَومِ أَيُّ أَدِلَّةٍ أَو شُهُودٍ.

(٢) انظُر لِزَاماً «مَجمُوعَ الفَتَاوَى» (٣/ ٢٣٤-٢٣٨، ٢٥٣-٢٥٦).

عَادَتِي مُخَاطَبَةُ النَّاسِ فِي هَذَا ابتِدَاءً)[١].

وَسَاقَ شَيخُنَا مَجمُوعَةً مِنَ النُّصُوصِ التَّيمِيَّةِ المَلِيئَةِ بِالشَّكوَى مِن صُورِيَّةِ قَضِيَّتِهِ، وَبُعدِهَا عَنِ الحَقِّ وَالحَقِيقَةِ، وَلِذَا لَا بُدَّ لِلنَّاظِرِ المُنصِفِ في كَلِمَاتِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَشَكَاوِيهِ مِن حَالِهِ مَعَ خُصُومِهِ في بِيئَةِ المُحَاكَمَةِ أَن يَقُولَ: (**ابنُ تَيمِيَّةَ لَم يُحبَس بِحُكمِ الشَّرعِ، وَإِنَّمَا بِالمُؤَامَرَةِ وَحِيَلِ السِّيَاسَةِ**).

ثُمَّ تَتمِيماً لِمَبحَثِ: (دِفَاعِ ابنِ تَيمِيَّةَ عَن نَفسِهِ) سَاقَ شَيخُنَا المِحنَةَ التَيمِيَّةِ بِخَطِّ صَاحِبِهَا رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَبلَ ذَلِكَ نَبَّهَ (سَدَّدَهُ الله) إِلَى حَقَائِقَ مُهِمَّةٍ تُسَاعِدُ وَبِقُوَّةٍ إِلَى فَهمِ مَاجَرَيَاتِ المِحنَةِ وَخَفَايَاهَا الدَّقِيقَةِ.

فَقَالَ: (قَبلَ أَن أَعُودَ إِلَى سِيَاقِ مَاجَرَيَاتِ مِحنَةِ ابنِ تَيمِيَّةَ التِي صَدَرَ بِهَا **المَرسُومُ السُّلطَانِيُّ**؛ لَا بُدَّ أَن نَتَذَكَّرَ الحَقَائِقَ الآتِيَةَ:

الأُولَى: سَبَقَ هَذِهِ المِحنَةَ مِحَنٌ مُتَنَوِّعَةٌ في حَيَاتِهِ، وَمَصَادِرُ تَرجَمَتِهِ حَافِلَةٌ في بَيَانِ ذَلِكَ.

الثَّانِيَةَ: هَذِهِ المِحنَةُ التِي نَتَعَرَّضُ لَهَا؛ هِيَ أَخطَرُ المِحَنِ في حَيَاتِهِ، وَاكتَنَفَهَا غُمُوضٌ، وَكُذِبَ عَلَيهِ فِيهَا إِلَى حَدِّ الشِّركِ؛ فَقِيلَ عَلَى لِسَانِهِ زُوراً وَبُهتَاناً: إِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ اللهَ في زَاوِيَةٍ وَلَدَ وَلَدَاً! -تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُ الكَافِرُونَ عُلُوّاً كَبِيراً-؛ وَلِذَا فَصَّلتُ فِيهَا شَدِيداً، وَتَتَبَّعتُ دَقَائِقَهَا، وَلَا سِيَّمَا لِصِلَتِهَا الوَثِيقَةِ **بِالمَرسُومِ** الذِي وُضِعَ الكِتَابُ لِأَجلِهِ.

الثَّالِثَةَ: ذَكَرَ ابنُ تَيمِيَّةَ نَفسُهُ في «مَجمُوعِ الفَتَاوَى» (٣/ ١٦٠-٢٧٧) فَوَائِدَ مُهِمَّةً عَن هَذِهِ المِحنَةِ؛ فَالتَقَطتُهَا -وَللهِ الحَمدُ- وَوَضَعتُهَا في سِيَاقِهَا، مُقَارِناً إِيَّاهَا بِمَا في كُتُبِ التَّارِيخِ وَالتَّرَاجِمِ.

---

(١) «مَجمُوعُ الفَتَاوَى» (٣/ ٢٤٣).

الرَّابِعَةَ: سَبقَت هَذِهِ المِحنَةَ- كَمَا قُلنَا سَابِقاً - ثَلَاثَةُ مَجَالِسُ؛ وَهِيَ الشَّرَارَةُ الأُولَى، وَكَانَت في دِمَشقَ، ثُمَّ لَحِقَتهَا مِحَنٌ، طُلِبَ عَلَى إِثرِهَا بِمَرسُومٍ سُلطَانِيٍّ إِلَى مِصرَ، وَوَقَعَت لَهُ هُنَاكَ أَحداثٌ وَمَاجَرَيَاتٌ سَبَقَ بَيَانُهَا.

الخَامِسَةَ: تُسَمَّى مِحنَةُ المَجَالِسِ الثَّلَاثَةِ: (حِكَايَةُ مُنَاظَرَةِ الوَاسِطِيَّةِ)؛ إِذ كَانَت هَذِهِ المَجَالِسُ تَدُورُ عَلَى كِتَابِهِ «العَقِيدَةِ الوَاسِطِيَّةِ»، وَلَم أَظفَر إِلَّا بِالمَجلِسِ الأَوَّلِ، وَأَخبَارُ المَجلِسَينِ الآخَرِينِ مُتَفَرِّقَةٌ.

السَّادِسَةَ: كَتَبَهَا ابنُ تَيمِيَّةَ بِطَلَبٍ مِن غَيرِهِ وَإِلحَاحٍ؛ قَالَ في «مَجمُوعِ الفَتَاوَى» (٣/ ١٦٠): (فَقَد سُئِلت غَيرَ مَرَّةٍ أَن أَكتُبَ مَا حَضَرَنِي ذِكرُهُ مِمَّا جَرَى فِي المَجَالِسِ الثَّلَاثَةِ المَعقُودَةِ لِلمُنَاظَرَةِ فِي أَمرِ الاعتِقَادِ، بِمُقتَضَى مَا وَرَدَ بِهِ كِتَابُ السُّلطَانِ مِن الدِّيَارِ المِصرِيَّةِ إِلَى نَائِبِهِ أَمِيرِ البِلَادِ[1]، لَمَّا سَعَى إِلَيهِ قَومٌ مِن الجَهمِيَّةِ وَالاتِّحَادِيَّةِ وَالرَّافِضَةِ وَغَيرِهِم مِن ذَوِي الأَحقَادِ).

وَكَانَ هَذَا الإِلحَاحُ بِسَبَبِ مَا تَرَتَّبَ عَلَيهَا مِن طَلَبٍ وَمُبَاحَثَاتٍ وَمِحَنٍ، نَجَّاهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بِمَنِّهِ وَفَضلِهِ مِنهَا.

السَّابِعَةَ: المِحَنُ التِي أَصَابَت ابنَ تَيمِيَّةَ مِن جِهَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ:

الرَافِضَةِ، وَالاتِّحَادِيَّةِ، وَغُلَاةِ الصُّوفِيَّةِ، وَنُفَاةِ الصِّفَاتِ، وَالعَقلَانِيِّينَ، وَأَخَذَت مَعرَكَتُهُ مَعَ هَؤُلَاءِ جُلَّ جُهدِهِ وَوَقتِهِ، وَاضطَرَّ بِسَبَبِ ذَلِكَ أَن يَدخُلَ في مُنَاظَرَاتٍ، وَصَنَّفَ مُدَوَّنَاتٍ، وَجَرَّهُ ذَلِكَ إِلَى مِحَنٍ عَدِيدَاتٍ.

الثَّامِنَةَ: بِسَبَب هَذَا كَانَ ابنُ تَيمِيَّةَ الأَكثَرَ حُضُوراً بَينَ الفُقَهَاءِ

---

(١) أَي: الشَّام.

وَالعُلَمَاءِ اليَومَ؛ بَل وَصَلَ الأَمرُ إِلَى الإِعلَامِ وَالصَّحَافَةِ، وَاستُلهِمَت مَوَاقِفُهُ في خِلَافِهِ مَعَ الفِرَقِ إِلَى عَصرِنَا الذِي نَعِيشُ، وَرَبَطَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ - قَبُولاً وَرَدّاً - المَوَاقِفَ بِهِ؛ **فَكَانَت لَهُ صُورَتَانِ: بَيضَاءُ نَاصِعَةٌ مِثَالِيَّةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا، وَسَودَاءُ قَاتِمَةٌ لَا خَيرَ فِيهَا - البَتَّةَ -، وَضَاعَت حَقِيقَتُهُ** بَينَ نَظرَتَينِ، وَهَذَا امتِدَادٌ كَمَا وَضَّحنَاهُ وَبَرهَنَّا عَلَيهِ سَابِقاً فِي إِيذَائِهِ مِن أَحبَابِهِ وَأَعدَائِهِ، وَمُحِبِّيهِ وَشَانِئِيهِ مَعاً؛ (فَكَانَ التَّحَيُّزُ سِمَةَ قِرَاءَتِهِ مِن كُلِّ طَرَفٍ، تَعَصُّباً لَهُ أَو عَلَيهِ)[١].

التَّاسِعَةَ: حَاكَمَ غَيرُ وَاحِدٍ مِنَ المُعَاصِرِينَ ابنَ تَيمِيَّةَ اعتِمَاداً عَلَى استِطرَادَاتِهِ وَتفرِيعَاتِهِ، دُونَ تَأصِيلَاتِهِ وَتَقعِيدَاتِهِ، وَرَمَوهُ بِشَرِّ التُّهَمِ، **وَأَظهَرُوهُ فِي صُورَةٍ مَفَادُهَا أَنَّ لَا دِينَ عِندَهُ، وَلَا وَرَعَ، وَلَا عَقلَ، وَلَا فَهمَ، وَلَا أَدَبَ، وَكَادَت أَن تَرُوجَ هَذِهِ الصُّورَةُ لَولَا بَقَايَا مِنَ الغَيُورِينَ عَلَى الحَقِّ، وَاللهُ يَشهَدُ أَنَّ هَذَا هُوَ بَاعِثِي فِي تَتَبُّعِي هَذَا، وَأَرجُو اللهَ أَن يَتَقَبَّلَهُ مِنِّي.**

العَاشِرَةَ: سَأَعتَمِدُ فِي سِيَاقِ (المَجلِسِ الأَوَّلِ) مِن هَذِهِ المِحنَةِ عَلَى نُسخَةٍ خَطِّيَّةٍ بِخَطِّ ابنِ تَيمِيَّةَ، ثُمَّ أَذكُرُ المُنَاقَشَاتِ التِي تَمَّت فِيهِ...)[٢].

ثُمَّ سَاقَ (حَفِظَهُ اللهُ) المَجلِسَ فِي المُنَاظَرَةِ فِي عَقِيدَةِ ابنِ تَيمِيَّةَ المَشهُورَةِ بِـ«الوَاسِطِيَّةِ»، وَكَانَت سِيَاقَتُهُ جَامِعَةً بَينَ مَا جَاءَ بِهِ المَخطُوطُ، وَمَا كَانَ فِي «مَجمُوعِ الفَتَاوَى»، فَذَكَرَ مَن حَضَرَ المَجلِسَ، وَمَكَانَهُ، ثُمَّ تَفَاصِيلَ ماجَرَيَاتِهِ مِن خَطِّ ابنِ تَيمِيَّةَ مُقَارَنَةً بِمَا فِي «الفَتَاوَى»، وَعَلَّقَ بِتَعلِيقَاتٍ تُعِينُ عَلَى فَهمِ مَضَامِينِ المَكتُوبِ، وَتُبرِزُ التَّفَاصِيلَ المُهِمَّةَ

---

(١) «مَتَاهَةُ الحَاكِمِيَّةِ: أَخطَاءُ الجِهَادِيِّينَ فِي فَهمِ ابنِ تَيمِيَّةَ» (٥١).
(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٠٢١-١٠٢٣).

لِتَحقِيقِ التَّصَوُّرِ الصَّحِيحِ لِوَاقِعِ المِحنَةِ التَّيمِيَّةِ(١).

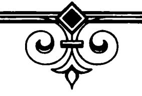
ثُمَّ ذَهَبَ شَيخُنَا إِلَى إِيرَادِ مُنَاقَشَاتِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَرُدُودِهِ وَآرَائِهِ فِيمَن حَاكَمَهُ مِنَ القُضَاةِ وَالمُفتِينَ وَنُوَّابِهِم وَغَيرِهِم، فَاكتَفَى بِمَا أَودَعَهُ ابنُ تَيمِيَّةَ نَفسُهُ في بَعضِ كُتُبِهِ.

وَمَا ذَكَرَ ابنُ تَيمِيَّةَ مِن مُنَاقَشَاتٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُنَاقِشِيهِ مُختَلِفُونَ، وَلَيسُوا بِضَابِطِي التَّفَاصِيلِ المَنقُولَةِ عَن أَئِمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ في بَعضِ المَسَائِلِ العَقَدِيَّةِ، وَلِذَا سَاقَ الشَّيخُ نُقُولاً مِن كُتُبِ الإِمَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُظهِرُ فِيهَا رَأيَهُ في بَعضِ مَن جَلَسَ لِمُحَاكَمَتِهِ، وَمَدَى فَهمِهِ، وَاستِسلَامَ بَعضِهِم لِكَلَامِهِ، **وَأَنَّهُ أَزَالَ شُبَهاً عَنهُم، وَوَضَّحَ لَهُم بِالدَّلِيلِ وَالأَثَرِ مَا استَشكَلُوهُ أَو نَازَعُوهُ فِيهِ**(٢).

يُستَفَادُ مِمَّا سَبَقَ أَيضاً:

بَقَاءُ ابنِ تَيمِيَّةَ عَلَى مُعتَقَدِهِ، فَالذِي قَالَهُ وَقَرَّرَهُ قَبلَ المَرسُومِ هُوَ عَينُ مَا قَالَهُ وَقَرَّرَهُ بَعدَ المَرسُومِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى خَطَإِ - أو كَذِبِ - مَن زَعَمَ أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ قَد تَرَاجَعَ عَن مُعتَقَدِهِ بَعدَ المَرسُومِ السُّلطَانِيِّ الذِي صَدَرَ في حَقِّهِ!!

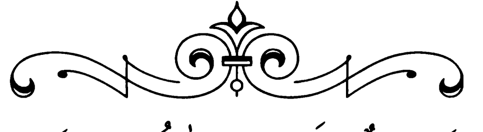
وَلِذَا جَعَلَ شَيخُنَا خَاتِمَةَ الكِتَابِ لِعرضِ هَذِهِ الدَّعوَى، وَبَيَانِ زَيفِهَا.



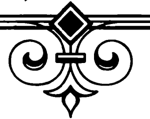
---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٠٣٢-١٠٦١).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٠٦١-١٠٧٠).



«خَاتِمَةٌ -أَحسَنَ اللهُ عَاقِبَتَهَا-»
«أُكذُوبَةُ رُجُوعِ ابنِ تَيمِيَّةَ عَن مُعتَقَدِهِ عَلَى إِثرِ المَرسُومِ السُّلطَانِيِّ»



افتَتَحَ الشَّيخَ الخَاتِمَةَ بِعَرضٍ لِـ..

◉ **الزَعم بِأَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ رَجَعَ عَن مُعتَقَدِهِ بَعدَ المَرسُومِ السُّلطَانِيِّ**[١]:

جَعَلَ شَيخُنَا هَـذِا المَوطِنَ مِنَ البَحثِ لِلعَرضِ التَّارِيخِيِّ لِهَذِهِ الدَّعوَى السَّاقِطَةِ بِمُجَرَّدِ ذِكرِهَا، وَمِمَّا ذَكَرَهُ (حَفِظَهُ اللهُ):

أَوَّلًا: قِدَمُ الدَّعوَى:

فَالدَعوَى قَدِيمَةٌ، وَكَانَت قَبلَ المَرسُومِ السُّلطَانِيِّ بِوَقتٍ، فَأَوَّلُ مَن رَدَّدَهَا -فِيمَا وَقَفَ عَلَيهِ الشَّيخُ- بَعضُهُم؛ كَانَ ذَلِكَ فِي سَنَةِ (٧٠٥هـ)، عِندَ عَقدِ المَجلِسَينِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ؛ أَي: قَبلَ ذَهَابِ ابنَ تَيمِيَّةَ إِلَى مِصرَ بِوَقتٍ يَسِيرٍ.

زُعِمَ الرُّجُوعُ إِلَى عَقِيدَةِ الأَشَاعِرَةِ عَلَى الرُّغمِ مِن وُضُوحِ ابنِ تَيمِيَّةَ، وَوَصفِهِ نَفسَهُ بِأَنَّهُ «لَونٌ وَاحِدٌ»[٢]، وَأَنَّ تَقرِيرَاتِهِ أَصِيلَةٌ عَلَى مُعتَقَدِ السَّلَفِ، فَهِيَ غَيرُ قَابِلَةٍ لِلتَّحَوُّلِ وَالتَّنَقُّلِ، ذَلِكَ أَنَّ الإِمَامَ لَم يَأتِ بِشَيءٍ مِن عِندِهِ، وَأَنَّ مُعتَقَدَهُ لَيسَ خَاصّاً بِالإِمَامِ أَحمَدَ، إِلَّا أَنَّ بعض

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٠٧٣-١٠٩١).

(٢) «مَجمُوعُ الفَتَاوَى» (٣/ ٢٧٧).

الخُصُومِ وَالمُشَغِّبِينَ زَعَمُوا أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ رَجَعَ عَنهُ!!

قَالَ ابنُ عَبدِ الهَادِيِّ في «العُقُودِ الدُّرِّيَّةِ» (٢٥٩): (وَاختَلَفَت نُقُولُ المُخَالِفِينَ لِلمَجلِسِ؛ وَحَرَّفُوهُ وَوَضَعُوا مَقَالَةَ الشَّيخِ عَلَى غَيرِ مَوضِعِهَا، وَشَنَّعَ ابنُ الوَكِيلِ وَأَصحَابُهُ بِأَنَّ الشَّيخَ قَد رَجَعَ عَن عَقِيدَتِهِ فَاللهُ المُستَعَانُ).

فَإِذَا كَانَت هَذِهِ الدَّعوَى قِيلَت قَبلَ صُدُورِ المَرسُومِ؛ فَمِن بَابِ أَولَى أَن تُقَالَ بَعدَ صُدُورِهِ!!

نَعَم؛ ابنُ تَيمِيَّةَ بَشَرٌ يُخطِئُ، كَشَأنِ سَائِرِ أَهلِ العِلمِ، فَإِن بَدَا لَهُ خَطَأٌ سَبَقَ مِنهُ، فَهُوَ يَرجِعُ لِلحَقِّ بِالدَّلِيلِ وَالبُرهَانِ في المَسأَلَةِ التِي أَخطَأَ فِيهَا، أَمَّا هَذَا الرُّجُوعُ بِالكُلِّيَّةِ عَنِ المُعتَقَدِ فَهُوَ زَعمٌ كَاذِبٌ، وَالأَدِلَّةُ لَائِحَةٌ عَلَيهِ.

فَهَذَا الزَّعمُ يَعنِي الهَدمَ لِكُلِّ تَأصِيلَاتِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَتقرِيرَاتِهِ العَقَدِيَّةِ المَتِينَةِ الرَّاسِخَةِ التِي بَرَعَ فِيهَا، وَبِهَا اشتَهَرَ صِيتُهُ، وَلَولَاهَا لَمَا وُضِعَ لَهُ القَبُولُ.

ثَانِياً: الرُّجُوعُ المَزعُومُ عَلَى إِثرِ المَرسُومِ:

أَمَّا الرُّجُوعُ الوَاقِعُ بَعدَ المَرسُومِ بِزَعمِ بَعضِهِم؛ فَقَد نَقَلَ شَيخُنَا نَقلَينِ تَفصِيلِيَّينِ يَقُصُّ فِيهِمَا أَصحَابُهُمَا خَبَراً مَزعُوماً لِدَعوَى الرُّجُوعِ تِلكَ.

الأَوَّلُ مِنهُمَا كَانَ «شِهَابُ الدِّينِ» النُّوَيرِيُّ (٧٣٣هـ) في كِتَابِهِ: «نِهَايَةُ الأَرَبِ في فُنُونِ الأَدَبِ» (٣٢/ ١١٧)، وَالثَّانِي كَانَ ابنُ المُعَلِّمِ (٧٢٥هـ) في آخِرِ كِتَابِهِ المَلِيءِ بِالسُّبَابِ وَالشَّتمِ وَسَجعِ الكُهَّانِ: «نَجمُ

المُهتَدِي وَرَجمُ المُعتَدِي» (٢/ ٥٣٨-٥٤١)[1].

وَاغتَرَّ بِهَذَا الخَبَرِ المَزعُومِ لِلرُّجُوعِ صَاحِبُ كِتَابِ: «ابنُ تَيمِيَّةَ المُفتَرَى عَلَيهِ في العَقِيدَةِ»[2]، الذِي أَقَامَ كِتَابَهَ عَلَى أَنَّ ابنَ تَيمِيَّةَ مَاتَ أَشعَرِيّاً بِالتَّوبَةِ المَزعُومَةِ، وَلَكِن بَقِيَت كُتُبُهُ التِي تَنطَوِي عَلَى الضَّلَالِ، فَأُعِيدَ نَشرُهَا بِمَا فِيهَا، وَأَخرَجَهَا مِن لَا يَعرِف الحَقَّ وَالمُعتَقَدَ السَّلِيمَ الذِي ثَابَ إِلَيهِ ابنُ تَيمِيَّةَ، وَمِن مُخَالَفَتِهِ تَابَ.

وَبَيَّنَ شَيخُنَا زَيفَ كَلَامِهِ وَحَيفَ نَتَائِجِهِ؛ التِي تَوَصَّلَ إِلَيهَا مُعتَمِداً عَلَى الخَبَرِ الشَّاذِّ الذِي سَاقَهُ النُّوَيرِيُّ، مُضَخِّماً وَمُفَخِّماً العِبَارَةَ بِقَولِهِ: (وَاستَفَاضَت كُتُبُ التَّأرِيخِ بِمَا جَرَى)، يَقصِدُ خَبَرَ التَّوبَةِ وَالرُّجُوعِ، وَمَا هِيَ إِلَّا عَلَقَةُ النُّوَيرِيِّ الضَّعِيفَةِ التِي تَعَلَّقَ بِهَا.

وَلَمَّا لَم يَلتَفِت مُؤَلِّفُ الكِتَابِ إِلَى الأَطوَارِ التِي مَرَّت بِهَا الأَشعَرِيَّةُ، وَأَنَّ مَا نَادَى بِهِ الرَّازِيُّ[3] لَيسَ هُوَ عَلَى التَّحقِيقِ مَا كَانَ عَلَيهِ أَبُو الحَسَنِ الأَشعَرِيُّ!!

فَذَهَبَ إِلَى سَردِ أَقوَالٍ لِابنِ تَيمِيَّةَ تُؤَكِّدُ أَنَّ مُعتَقَدَ (أَبِي الحَسَنِ) هُوَ مُعتَقَدُ الإِمَامِ أَحمَدَ تَأكِيداً لِدَعوَى رُجُوعِهِ[4]، وَلاَ نَدرِي هَل يَعلَمُ الأَخُ المُؤَلِّفُ أَنَّ هَذَا مَا كَانَ يُقَرِّرُهُ شَيخُ الإِسلَامِ قَبلَ المِحنَةِ وَبَعدَهَا، وَأَنَّهُ

---

(١) طَبَعَتهُ قَرِيباً «دَارُ التَّقوَى» في دِمَشقَ الشَّامِ، بِتَعلِيقَاتٍ كَوثَرِيَّةٍ سَمِجَةٍ، لَا تَعرِف الإِنصَافَ، وَلَا حَقِيقَةَ مَذهَبِ شَيخِ الإِسلَامِ ابنِ تَيمِيَّةَ، وَفِيهِ تَحرِيفٌ يَسِيرٌ، وَلِذَا نَصَحَ شَيخُنَا أَحبَابَ ابنِ تَيمِيَّةَ بِتَحقِيقِهِ؛ لِأَجلِ رَدِّ تُرَّهَاتِهِ وَأَبَاطِيلِهِ، وَإِلَى اللهِ - وَحدَهُ - المُشتَكَى.

(٢) طَبَعَتهُ «أَطلَسُ لِلاستِيرَادِ وَالتَّصدِيرِ» (٢٠١٣م/ ١٤٣٤هـ).

(٣) بَل وَالجُوَينِيُّ وَالغَزَالِيُّ مِن قَبلِهِ!!

(٤) مَعَ التَّنَبُّهِ إِلَى النِّزَاعِ المَوجُودِ في رُجُوعِ أَبِي الحَسَنِ وَمَا استَقَرَّت عَلَيهِ عَقِيدَتُهُ، انظُر دِرَاسَةَ «الإِمَامُ الأَشعَرِيّ حَيَاتُهُ وَأَطوَارُهُ العَقَدِيَّةُ» (٢١٩-٢٥٣).

لَا خِلَافَ في قَبُولِ ابنِ تَيمِيَّةَ لِمُعتَقَدِ أَبِي الحَسَنِ الأَشعَرِيِّ، الذِي يُثبِتُ فِيهِ أَخبَارَ الصِّفَاتِ، وَيُؤَيِّدُ مَذهَبَ المُثبِتَةِ، وَإِنَّمَا الخِلَافُ مَعَ الأَشَاعِرَةِ المُتَأَخِّرِينَ، الذِينَ آلُوا بِالمَذهَبِ إِلَى الفَلسَفَةِ وَالتَّصَوُّفِ وَمَزَجُوهُمَا بِكَلَامِ المُتَكَلِّمِينَ[(١)]، وَالغَرِيبُ تَغَافُلُ الأَخِ عَن ذَلِكَ.

وَلَم يَترُك شَيخُنَا (جَزَاهُ اللهُ خيراً) كِتَابَ «ابنِ تَيمِيَّةَ المُفتَرَى عَلَيهِ في العَقِيدَةِ» حَتَّى كَشَفَ الخَطَأَ وَالكَذِبَ الذِي وَقَعَ فِيهِ صَاحِبُهُ مِن حَيثُ يَشعُرُ أَو لَا يَشعُرُ[(٢)].

وَبِالتَّأكِيدِ سَيذهَبُ شَيخُنَا إِلَى..

◉ **تَقوِيم رُجُوعِ ابنِ تَيمِيَّةَ عَن مُعتَقَدِهِ**[(٣)]:

قَالَ شَيخُنَا: (هَذِهِ **الدَّعَاوَى** بِرُجُوعِ «ابنِ تَيمِيَّةَ» عَن «مُعتَقَدِهِ» بَاطِلَةٌ، وَتُنَادِي عَلَى نَفسِهَا بِالنَّكَارَةِ وَالزَّيفِ، وَزَاعِمُوهَا أَهلُ كَذِبٍ وَخُسرَانٍ، وانطَلَت عَلَيهِمُ الحَقَائِقُ الوَاضِحَةُ وَضُوحَ العَيَانِ.

بَل في دَعوَى **الرُّجُوعِ** تَنَاقُضٌ!! وَهَل التَّكرَارُ الذِي فِيهِ الرُّجُوعُ كَحَالِهِ قَبلَ انعِقَادِ المَجَالِسِ لَهُ في مِصرَ؟

وَسَبَقَ أَنَّ بَعضَهُمْ ادَّعَى عَلَى ابنِ تَيمِيَّةَ الرُّجُوعَ عَن مُعتَقَدِهِ وَهُوَ في الشَّامِ؛ وَكُلُّهُ كَذِبٌ بِلَا شَكٍّ)[(٤)].

---

(١) انظُر «المَدخَل إِلَى مَذهَبِ الإِمَام أَحمَدَ» لابنِ بَدرَانَ الدِّمَشقِيِّ الحَنبَلِيِّ (٤٩٦)، وَ«دِرَاسَات نَقدِيَّة في مَذَاهِبِ الفِرَقِ الكَلَامِيَّةِ» لِمُحَمَّدِ الأَنوَرِ السَّنهُوتِيِّ (٢٤١)، وَرِسَالَة «الأَثَرِ الفَلسَفِيِّ عَلَى آرَاءِ الرَّازِيِّ العَقَدِيَّةِ» لِـ(عَبدِاللهِ الأَنصَارِيِّ).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٠٨٥-١٠٩١).

(٣) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٠٩١-١١٠٦).

(٤) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٠٩١-١٠٩٢).

وَجَاءُ بَيَانُ شَيخِنَا لِزَيفِ هَذِهِ الدَّعوَى وَبُطلَانِهَا مِن خِلَالِ مَا يَلِي:

أَوَّلاً: التَّنَاقُضُ في دَعوَى الرُّجُوعِ[1]:

فَخَبَرُ النُّوَيرِيِّ المُعتَمَدُ عَلَيهِ في **دَعوَى الرُّجُوعِ** مُتَنَاقِضٌ في نَفسِهِ، فَكَيفَ يَتَرَاجَعُ ابنُ تَيمِيَّةَ عَن عَقِيدَتِهِ، ثُمَّ تُعقَدُ لَهُ المَجَالِسُ، وَتُحَرَّرُ بَعدَ ذَلِكَ الدَّعوَى عَلَيهِ في أَمرِ اعتِقَادِهِ؟!! وَالمُستَغرَبُ أَنَّ هَذَا وَقَعَ في دَعوَى الرُّجُوعِ الأُولَى وَالثَّانِيَةِ.

ثَانِياً: حَقِيقَةُ مَا جَرَى[2]:

أَفَادَ الحَافِظُ ابنُ رَجَبٍ أَنَّ (الذَّهَبِيَّ وَالبِرزَالِيَّ وَغَيرَهُمَا ذَكَرُوا أَنَّ الشَّيخَ كَتَبَ لِلخُصُومِ بِخَطِّهِ مُجمَلاً مِنَ القَولِ، وَأَلفَاظاً فِيهَا بَعضُ مَا فِيهَا؛ لَمَّا خَافَ وَهُدِّدَ بِالقَتلِ)[3].

فَعُمُومُ كُتُبِ التَّرَاجِمِ لَم تَذكُر رُجُوعاً أَو تَوبَةً، وَغَايَةُ مَا نَالَهُ القَومُ مِنَ الشَّيخِ تَصرِيحُهُ بِأَنَّهُ عَلَى عَقِيدَةِ أَبِي الحَسَنِ الأَشعَرِيِّ الذِي صَرَّحَ بِرُجُوعِهِ إِلَى مَذهَبِ الإِمَامِ أَحمَدَ.

وَسَاقَ خَبَرَ النُّوَيرِيِّ جَمعٌ مِنَ المُؤَرِّخِينَ وَالمُتَرجِمِينَ دُونَ ذِكرٍ لِلتَوبَةِ وَالرُّجُوعِ المَزعُومَينِ، فَهَذَا «قُطبُ الدِّينِ» مُوسَى بنُ مُحَمَّدٍ اليُونِينِيُّ (٧٢٦هـ) يَسُوقُ الخَبَرَ في «ذَيلِ مِرآةِ الزَّمَانِ» (٢/ ١١٦٨-١١٦٩) وَلَم يَذكُر فِيهِ إِلَّا حُصُولَ الاِتِّفَاقِ عَلَى تَغيِيرِ أَلفَاظٍ في العَقِيدَةِ، وَهَذَا الذِي يَتَنَاسَبُ مَعَ سِيَاقِ المِحنَةِ؛ تَغيِيرُ أَلفَاظٍ مَعَ بَقَاءِ جَوهَرِهَا وَفحوَاهَا.

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٠٩٣).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٠٩٣-١٠٩٤).

(٣) انظُر «الذَّيل عَلَى طَبَقَاتِ الحَنَابِلَةِ» (٤/ ٥١٤).

وَأَمَّا الأَسمَاءُ المَذكُورَةُ عِندَ النُّوَيرِيِّ وَتَوَاقِيعُهُم كَشُهُودٍ عَلَى الرُّجُوعِ فَهِيَ لِفُتيَا السَّفَرِ في زِيَارَةِ قُبُورِ الأَنبِيَاءِ، وَلَيسَت في كَلَامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَلَا هِيَ في العُلُوِّ وَالِاستِوَاءِ وَالنُّزُولِ الإِلَهِيِّ؛ فَقَد وَقَعَ الخَلطُ بَينَ المَسأَلَتَينِ[1].

ثَالِثاً: الآثَارُ التَّيمِيَّةُ تُكَذِّبُ الدَّعوَى:

يَتَأَكَّدُ المَزبُورُ إِذَا تَنَبَّهنَا إِلَى أَنَّ أَهَمَّ مَا كَتَبَ ابنُ تَيمِيَّةَ في الرَّدِّ عَلَى الأَشعَرِيَّةِ إِنَّمَا جَاءَ بَعدَ سَنَة (٧٠٧هـ)، بَل وَصَنَّفَ بَعض كُتُبِهِ عَلَى إِثر مَا جَرَى لَهُ مِنَ مِحنَةٍ في مِصرَ، وَمِن أَهَمِّهَا[2]:

* «بَيَانُ تَلبِيسِ الجَهمِيَّةِ في تَأسِيسِ بِدَعِهِم الكَلَامِيَّةِ»، جَاءَ رَدّاً عَلَى مُتَأَخِّرَةِ الأَشَاعِرَةِ، وَخُصُوصاً (الفَخرَ الرَّازِيَّ) في كِتَابِهِ: «تَأسِيسِ التَّقدِيسِ».

* «جَوَابُ الِاعتِرَاضَاتِ المِصرِيَّةِ عَلَى الفَتوَى الحَمَوِيَّةِ» أَلَّفَهُ بَعدَ مِحنَتِهِ في أَربَعِ مُجَلَّدَاتٍ، في سِجنِهِ الأَوَّلِ في مِصرَ حِينَ كَانَ في البُرجِ قَبلَ انتِقَالِهِ إِلَى سِجنِ القَلعَةِ.

* «العَقِيدَةُ الوَاسِطِيَّةُ» لَا تَأَلِيفاً إِنَّمَا دِفَاعٌ وَنِضَالٌ عَمَّا جَاءَ فِيهَا في وَجهِ مُنتَقِدِيهَا، وَهَذَا يُؤَكِّدُ عَدَمَ الرُّجُوعِ المَكذُوبِ.

* **«التِسعِينِيَّةُ» خَيرُ رَدٍّ لِفِريَةِ الرُّجُوعِ فَإِنَّهُ يَنسِفُهَا نسفًا**، فَالكِتَابُ يَذكُرُ فِيهِ ابنُ تَيمِيَّةَ تَسعِينَ وَجهاً في نَقضِ دَعوَى أَنَّ كَلَامَ اللهِ مَعنَى قَائِمٌ بِالنَّفسِ، وَتَضَمَّنَ وُجُوهاً أُخرَى يَرُدُّ بِهَا الشَّيخُ شُبهَةَ الجِهَةِ وَالتَّحَيُّزِ وَعَدَمِ التَّعَرُّضِ لِأَخبَارِ الصِّفَاتِ عِندَ العَوَامِّ.

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١١١٢-١١١٣).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١٠٩٥-١١٠٦).

* «بُغيَةُ المُرتَادِ» أَلَّفَهُ لِلرَّدِّ عَلَى أَصحَابِ الوِحدَةِ في الإِسكَندَرِيَّةِ (٧٠٩هـ)، وَتَقرِيرَاتُهُ (هِيَ هِيَ)، بَل زَادَهَا قُوَّةً وَحُجَّةً.

* «العَقِيدَةُ الأَصبَهَانِيَّةُ» نَقضٌ لِمَنَاهِجِ الفَلَاسِفَةِ وَالمَنطِقِيِّينَ وَالمُتَكَلِّمِينَ، وَنُصرَةٌ لِلمُعتَقَدِ السَّلَفِيِّ في الصِّفَاتِ.

* «دَرءُ تَعَارُضِ العَقلِ وَالنَّقلِ» مِن أَعظَمِ كُتُبِهِ رَدًّا عَلَى قَانُونِ الرَّازِيِّ الكُلِّيِّ في زَعمِ التَّعَارُضِ بَينَ النَّقلِ الصَّرِيحِ وَالعَقلِ الصَّحِيحِ، وَأَلَّفَ هَذَا الكِتَابَ العَظِيمَ مَا بَينَ عَامَي (٧١٢هـ) وَ(٧١٨هـ).

* «مِنهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» أَلَّفَهُ بَعدَ «الدَّرءِ» وَ«الصَّفَدِيَّةِ»، حَيثُ ذَكَرَ الكِتَابَينِ فِيهِ عِدَّةَ مَرَّاتٍ.

* «الرِّسَالَةُ التَّدمُرِيَّةُ» التِي قَرَّرَ فِيهَا مُعتَقَدَهُ السَّلَفِيَّ عَلَى وَجهٍ دَقِيقٍ في آخِرِ حَيَاتِهِ.

فَأَينَ الرُّجُوعُ عَنِ المُعتَقَدِ؟!!

وَلَم يَظهَر لَهُ أَثَرٌ البَتَّةَ في جَمِيعِ كُتُبِهِ، وَلَا سِيَّمَا التِي أَلَّفَهَا بَعدَ تَارِيخِ الرُّجُوعِ المَزعُومِ؟![١]

رَابِعاً: صِيَاغَةُ خَبَرِ الرُّجُوعِ[٢]:

النَّاظِرُ في الخَبَرِ يَجِدُ النَّاقِلِينَ لَهُ لَم يُفلِحُوا في صِيَاغَتِهِ، وَمَثَّلَ شَيخُنَا بِمَا صَدَّرَ بِهِ النُّوَيرِيُّ خَبَرَهُ، ثُمَّ بَيَّنَ مَا حَوَى مِن أَغَالِيطَ وَأَكَاذِيبَ.

وَعَلَيهِ فَلَا يُمكِنُ لِمَن عَرَفَ ابنَ تَيمِيَّةَ وَشَخصِيَّتَهُ النَّفسِيَّةَ وَالعِلمِيَّةَ أَن يَقبَلَ مَا حَوَتهُ تِلكَ الأَخبَارُ مِن تُرَّهَاتٍ وَأَوهَامٍ.

---

(١) ظَنِّي لَوِ اقتَصَر شَيخُنَا عَلَى هَذَا الرَّدِّ لَكفَى؛ لِقُوَّتِهِ، وَكِفَايَتِهِ لِكُلِّ مُنصِفٍ طَالِبٍ لِلحَقِّ وَالحَقِيقَةِ.

(٢) انظُر «الدِّرَاسَةَ» (١١٠٧-١١١٥).

وَعَادَ شَيخُنَا إِلَى خَبَرِ ابنِ المُعَلِّمِ الذِي يُغرِقُكَ بِسَجعِيَّاتٍ وَأَدَبِيَّاتٍ، بَعِيدَةٍ عَنِ العِلمِ وَالتَّحرِيرَاتِ وَالتَّحقِيقَاتِ[١].

خَامِساً: حَقَائِقُ دَامِغَةٌ[٢]:

قَالَ شَيخُنَا: (وَمِمَّا يَنسِفُ خُرَافَةَ رُجُوعِ ابنِ تَيمِيَّةَ عَن مُعتَقَدِهِ: أَخبَارٌ عَدِيدَةٌ وَنُقُولَاتٌ وَثِيقَةٌ، قَصَّهَا غَيرُ وَاحِدٍ مِنَ العَارِفِينَ بِحَالِهِ...).

ثُمَّ سَاقَ شَيخُنَا جُملَةً مِنَ الأَخبَارِ المُؤَكِّدَاتِ أَنَّ مِثلَ ابنِ تَيمِيَّةَ لَا يُمكِنُ أَن يَرجِعَ عَن حَقٍّ اعتَقَدَهُ لِمُجَرَّدِ مُجَالَسَةِ بَعضِ مَن دُونَهُ فِي النَّظَرِ وَالتَّحقِيقِ.

وَمِن أَبرَزِ الأَخبَارِ المُكَذِّبَةِ لِتِلكُمُ الدَّعوَى:

مَا سَاقَهُ ابنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «البِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (١٨/ ٦٥ - ط.هَجَر): (وَفِي لَيلَةِ عِيدِ الفِطرِ أَحضَرَ الأَمِيرُ «سَيفُ الدِّينِ» سَلَّارُ -نَائِبُ مِصرَ- القُضَاةَ الثَّلَاثَةَ، وَجَمَاعَةً مِنَ الفُقَهَاءِ، فَالقُضَاةُ: الشَّافِعِيُّ، وَالمَالِكِيُّ، وَالحَنَفِيُّ، وَالفُقَهَاءُ: البَاجِيُّ، وَالجَزَرِيُّ، وَالنِّمرَاوِيُّ، وَتَكَلَّمُوا فِي إِخرَاجِ الشَّيخِ «تَقِيِّ الدِّينِ» ابنِ تَيمِيَّةَ مِنَ الحَبسِ، فَاشتَرَطَ بَعضُ الحَاضِرِينَ شُرُوطًا عَلَيهِ فِي ذَلِكَ، مِنهَا: **أَنَّهُ يَلتَزِمُ بِالرُّجُوعِ عَن بَعضِ العَقِيدَةِ**، وَأَرسَلُوا إِلَيهِ لِيَحضُرَ لِيَتَكَلَّمُوا مَعَهُ فِي ذَلِكَ.

فَامتَنَعَ مِنَ الحُضُورِ، وَصَمَّمَ، وَتَكَرَّرَتِ الرُّسُلُ إِلَيهِ سِتَّ مَرَّاتٍ، فَصَمَّمَ عَلَى عَدَمِ الحُضُورِ، وَلَم يَلتَفِت إِلَيهِم، وَلَم يَعِدهُم شَيئًا، فَطَالَ عَلَيهِمُ المَجلِسُ، فَتَفَرَّقُوا وَانصَرَفُوا غَيرَ مَأجُورِينَ).

هَذِهِ الأَخبَارُ التِي تَتَنَاسَبُ مَعَ إِمَامَةِ ابنِ تَيمِيَّةَ، وَشَجَاعَتِهِ، وَقُوَّةِ

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١١٠٩-١١١٢).

(٢) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١١١٥-١١٢٣).

حُجَّتِهِ، وَثَبَاتِهِ، لَا أَخبَارُ رُجُوعٍ تَتعَلَّقُ بِالهَوَاءِ، وَأَزِيدُ فَأَقُولُ:

أَينَ تِلكَ المَحَاضِرُ التِي فِيهَا رُجُوعُ ابنِ تَيمِيَّةَ؟!!

مَعقُولٌ؛ أَنَّهَا لَم تُحفَظ عِندَ أَحدِهِم، فَوَاللهِ لَو كَانَت لَجَعَلَهَا القَومُ مِنَ الآثَارِ التِي يُتَبَرَّكُ بِهَا صُبحَ مَسَاء.

ثُمَّ لَا بُدَّ أَن نَتَذَكَّر إِصرَارَ ابنِ تَيمِيَّةَ عَلَى الذَّهَابِ إِلَى مِصرَ وَبَقَائِهِ فِيهَا؛ لِلقِيَامِ بِالسُّنَّةِ وَمُوَاجَهَةِ البِدعَةِ بِصُنُوفِهَا وَأَلوَانِهَا، ثُمَّ كَانَت النَّتِيجَةُ!! أَن رَجَعَ عَن عَقِيدَتِهِ وَاستَسلَمَ لِلبِدَعِ التِي جَاءَ لِمُوَاجَهَتِهَا، عَجِيبٌ أَمرُ صَاحِبِ هَذِهِ الأُكذُوبَةِ؛ فَلَو تَأَنَّى قَلِيلاً لَعِلِمَ أَنَّ لابنِ تَيمِيَّةَ أَحفَاداً في العِلمِ لَن يَترُكُوا بَاطِلاً يُنسَبُ إِلَيهِ، وَلَا كَذِباً يُلَفَّقُ عَلَيهِ، إِلَّا وَدَفَعُوهُ عَنهُ، وَبَيَّنُوا زَيفَهُ وَغِشَّهُ.

وَلَمَّا لَم يَجِد خُصُومُ ابنِ تَيمِيَّةَ سَبِيلاً إِلَيهِ لَا بِالعِلمِ وَلَا بِالحُجَّةِ وَلَا بِالكَذِبِ وَالتَّزوِيرِ حَتَّى، لَجَأُوا إِلَى سَبِيلِ الظُّلمِ وَالطُّغيَانِ، وَالِاستِقوَاءِ بِالدَّولَةِ وَالسُّلطَانِ؛ وَلِذَا خَتَمَ شَيخُنَا الدِّرَاسَةَ بِـ..

◉ **استِعَانَة خُصُوم ابنِ تَيمِيَّةَ بِقُوَّةِ رِجَالِ الدَّولَةِ**[1]:

نَقَلَ هُنَا شَيخُنَا نَقلاً مُهِمّاً عَنِ الأُستَاذِ «مُحَمَّد كُرد عَلِي» يُتَرجِمُ لَنَا فِيهِ الجِنَايَةَ التِي جَنَاهَا خُصُومُ ابنِ تَيمِيَّةَ عَلَى الأُمَّةِ مِن خِلَالِ استِقوَائِهِم بِالدَّولَةِ وَرِجَالَاتِهَا، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّ استِعَانَةَ خُصُومِ ابنِ تَيمِيَّةَ بِقُوَّةِ رِجَالِ الدَّولَةِ في البِدَعِ التِي أَقَرُّوهَا، وَالشَّرِيعَةُ تُنكِرُهَا إِنكَاراً ظَاهِراً، كَمَا يُفهَمُ مِن آيِ الكِتَابِ العَزِيزِ، وَهَديِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالعُلَمَاءِ العَامِلِينَ، وَاغتِبَاطِهِم بِمَا ظَنُّوهُ ظَفَراً لَهُم في تِلكَ المَعرَكَةِ الشَّدِيدَةِ؛ **قَد كَانَ مِن نَتَائِجِهِ**: مَسخُ الشَّرِيعَةِ عِندَ المُتَأَخِّرِينَ، وَبَقِيَت الأُمَّةُ عَلَى إِقرَارِ

---

(١) انظر «الدِّرَاسَةَ» (١١٢٤-١١٢٧).

الخُرَافَاتِ وَالبِدَعِ إِلَى يَومِ النَّاسِ هَذَا فِي أَكثَرِ بِلَادِ المُسلِمِينَ!

وَكَأَنَّهُمُ اختَرَعُوا شَرِيعَةً أُخرَى استَمَالُوا بِهَا العَوَامَ، وَمَزَجُوهَا بِالشَّرِيعَةِ الأَصِيلَةِ رُغمَ أُنُوفِ الخَوَاصِّ؛ فَرَكِبُوا عَارَ الأَبَدِ، وَلُعِنُوا بِمَا بَدَّلُوا وَحَرَّفُوا.

فَابنُ تَيمِيَّةَ لَم يَأتِ بِبِدَعٍ، وَهُم سَلَّمُوا بِكُلِّ البِدَعِ، فَكَانَ العَالِمُ العَامِلُ حَقّاً، وَكَانُوا عَبَدَةَ أَوهَامِ الضَّلَالَاتِ.

أَرَادَ شَرعاً نَقِيّاً مِنَ الأَدرَانِ، وَهُم تَسَاوَت عِندَهُمُ النَّقَايَةُ وَالنِّفَايَةُ؛ لِأَنَّهُم يَقصِدُونَ بِمُنَاقَشَاتِهِم الظُّهُورَ وَكسبَ قُلُوبِ الغَوغَاءِ عَلَى أَيِّ حَالٍ.

وَلَو عَمَّت دَعوَةُ ابنِ تَيمِيَّةَ- وَلِدَعوَتِهِ مَا يُمَاثِلُهَا فِي المَذَاهِبِ الإِسلَامِيَّةِ، وَلَكِنَّهَا عِندَهُ حَارَّةٌ وَعِندَ غَيرِهِ فَاتِرَةٌ - لَسلِمَ هَذَا الدِّينُ مِن تَخرِيفِ المُخَرِّفِينَ عَلَى الدَّهرِ، وَلَمَا سَمِعنَا أَحَداً يَدعُو غَيرَ اللهِ، وَلَا ضَرِيحاً تُشَدُّ إِلَيهِ الرِّحَالُ بِمَا يُخَالِفُ الشَّرعَ، وَلَا يَعتَقِدُ بِالكَرَامَاتِ عَلَى مَا يُنكِرُهُ دِينٌ أَتَى لِلتَّوحِيدِ لَا لِلشِّركِ، وَلِسَلَامَةِ العُقُولِ لَا لِلخَبَالِ...).

أَقُولُ: صَدَقتَ رَحِمَكَ اللهُ، فَابُنُ تَيمِيَّةَ عَاشَ فِي زَمَانٍ اشتَدَّت ظُلمَتُهُ، وَغَابَت صَفوَتُهُ، مَعَ أَنَّهُ تَحَرَّكَ فِي أَوسَاطِهِ أَئِمَّةٌ كِبَارٌ، وَانتَشَرَت فِيهِ المَدَارِسُ العِلمِيَّةُ وَدُورُ الحَدِيثِ؛ إِلَّا أَنَّهُ غَلَبَت عَلَيهِ أَدوَاءُ العِلمِ وَأَسقَامُهُ مِن: تَعَصُّبٍ كَلَامِيٍّ، وَتَحَزُّبٍ فِقهِيٍّ، وَجُمُودٍ وَخُرَافَةٍ، وَتَأَثُّرٍ شَدِيدٍ بِالعُلُومِ المَنطِقِيَّةِ الفَلسَفِيَّةِ؛ وَالعُلُومِ المُستَورَدَةِ الدَّخِيلَةِ، وَغِيَابٍ لِعُلُومِ السَّلَفِ وَمَنَاهِجِهِم، وَالحِرصِ عَلَى خَلَائِفِ الخَلَفِ وَتَغيِيرَاتِهِم، وَلِذَا كَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَنَارَةً أَضَاءَت السَّبِيلَ، وَأَرشَدَت إِلَى الحَقِّ، فِي ظِلِّ وَإِطَارِ مَنهَجِ السَّلَفِ الكِرَامِ؛ الذِينَ لَا تَتَحَقَّقُ النَّجَاةُ إِلَّا بِاتِّبَاعِهِم -عَلَيهِم رِضوَانُ اللهِ تَعَالَى-.

وَبِإِذنِ اللهِ وَوَعدِهِ، سَيَظهَرُ الحَقُّ وَأَهلُهُ، وَسَتُرفَعُ مَنَارَتُهُ، وَلَو

قَامَت الدُّنيَا كُلُّهَا تَسعَى لِوَأدِهِ، أَلَم يَقُل رَبُّنَا -جَلَّ في عُلَاهُ-:

﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨﴾ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ [الصَفّ: ٨، ٩].

وَفِي الخِتَامِ:

أَسأَلُ رَبِّي بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ أَن يَرحَمَ ابنَ تَيمِيَّةَ رَحمَةً وَاسِعَةً عَلَى مَا قَدَّمَ لِلإِسلَامِ وَالسُّنَّةِ، وَأَن يَجزِيَهُ خَيرَ مَا جَزَى إِمَاماً وَعَالِماً عَلَى عِلمِهِ وَدَعوَتِهِ.

وَأَن يَكتُبَ لِشَيخِنَا أَجرَهُ وَافِياً وَافِراً عَلَى دِفَاعِهِ عَنِ الحَقِّ مِن خِلَالِ الذَّبِّ عَنِ ابنِ تَيمِيَّةَ وَدَعوَتِهِ، وَأَن يُكرِمَ صَاحِبَ هَذِهِ «النَّبذَةِ» بِعفوِهِ وحِلمِهِ.

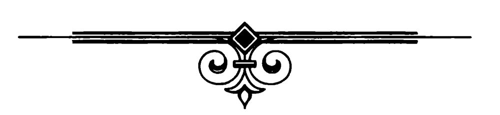
وَنُرَدِّدُ مَعَ الدَّكتُورِ مُحَمَّد عَمَارَةَ (سَدَّدَهُ الله): (وَلَو أَنَّ المَشرُوعَ التَّجدِيدِيَّ لِابنِ تَيمِيَّةَ قَد وَجَدَ «الدَّولَةَ.. وَالسِّيَاسَةَ» التِي تَنهَضُ بِهِ لَتَغَيَّرَ وَجهُ العَالَمِ الإِسلَامِيِّ وَوِجهَتُهُ، وَلَاختَصَرَت الأُمَّةُ مِن عُصُورِ التَّرَاجُعِ الحَضَارِيِّ عِدَّةَ قُرُونٍ!!

وَلَقَد ظَلَّت لِابنِ تَيمِيَّةَ هَذِهِ المَكَانَةُ المُتَمِيِّزَةُ وَالمَرمُوقَةُ في حَرَكَةِ الإِصلَاحِ الإِسلَامِيِّ، مُنذُ عَصرِهِ، وَحَتَّى هَذِهِ اللَّحظَاتِ) (١).

تَمَّت «النَّبذَةُ» وَالحَمدُ للهِ وَحدَهُ

وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ

وَآخِرُ دَعوَانَا أَنِ الحَمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ



(١) «رَفعُ المَلَامِ عَن شَيخِ الإِسلَامِ ابنِ تَيمِيَّةَ» لِد. مُحَمَّد عَمَارَةَ (٩).



الحَمدُ للهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيرِ خَلقِهِ، وَبَعدُ:

عَرَفَ التَّاريخُ الإِسلَامِيُّ رُمُوزاً كَثِيرِينَ، لَكِنَّ المُؤَثِّرِينَ مِنهُم فِي مَجرَى التَّارِيخِ، التَّارِكِينَ لِبَصَمَاتٍ لَا تُمحَى؛ قِلَّةٌ قَلِيلَةٌ كَانَت لَهَا الأَثَرُ البَيِّنُ فِي تَصحِيحِ المَسَارِ، وَتَحقِيقِ الصَّحوَةِ، وَالعَودَةِ السَّلِيمَةِ إِلَى الرَّعِيلِ الأَوَّلِ وَالجِيلِ الأَمثَلِ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ.

وَلَعَلَّ مِن أَبرَزِهِم وَأَكثَرِهِم أَثَراً: شَيخُ الإِسلَامِ وَدُرَّةُ الشَّامِ

«أَحمَدُ بنُ عَبدِ الحَلِيمِ ابنِ تَيمِيَّةَ».

وَهَذِهِ جُملَةٌ مِن أَسمَاءِ العُلَمَاءِ الذِينَ رَأَوُا استِحقَاقَ «ابنِ تَيمِيَّةَ» لِلَقَبِ:

«شَيخِ الإِسلَام»

فَأَطلَقُوا عَلَيهِ ذَلِكَ اللَّقَبَ دُونَ تَرَدُّدٍ أَو مُوارَبَةٍ



أعيان القرن السابع

١- قاضي القضاة محمد بن علي بن وهب المنفلوطي المالكي، الشهير بـ (ابن دقيق العيد) (ت ٧٠٢هـ).

٢- الشيخ عماد الدين أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عبدالرحمن الواسطي، الحزَّامي، الشافعي، الشهير بـ (ابن شيخ الحَزَّامين) (ت ٧١١هـ).

٣- القدوة نجم الدين أبو عبدالله محمد بن عماد الدين يحيى بن الرِّفعة .

٤- الإمام المقرئ علاء الدين أبو الحسن علي بن المظفر الكندي الإسكندراني، ثم الدمشقي (ت ٧١٦هـ)، من خواص أصحابه.

٥- نجم الدين أبو الفضل إسحاق بن أبي بكر بن ألمي بن أطُز التركي (بعد ٧٢٠هـ)، له قصيدة مدح فيها مذهب أحمد، وقال فيها:

وقد عَلِمَ الرحمن أنَّ زماننا تشعب فيه الرأي أي تشعُّب

فجاء بحبرٍ عالمٍ من شرائهم لسَبْعِ مئينَ بعد هجرة يثرب

٦- أبو عبدالله محمد بن سعد الدين بُخيخ الحراني (ت ٧٢٣هـ).

٧- شرف الدين محمد بن أبي البركات بن مُنَجَّا التنوخي (ت ٧٢٤هـ)، من أصحابه وملازميه حضرًا وسفرًا.

٨- عبدالله بن موسى بن أحمد الجزري (ت ٧٢٥هـ).

٩- العلامة بدر الدين أبو محمد الحسن بن عمر بن حبيب الدمشقي (ت ٧٧٩هـ)، صاحب «درَّة الأسلاك في دولة الأتراك».

١٠- عبدالمحمود بن عبدالسلام بن حاتم بن أبي محمد بن علي البعلبكي، الدمشقي، مجد الدين أبو المحامد الشافعي (ت ٧٢٧هـ)، وذكر عن شهاب الدين الجويني الشافعي أنه قال له: «هذا ابن تيمية يعرف كل العلوم».



١١- أبو المعالي محمد بن أبي الحسن علي بن عبدالواحد بن عبدالكريم، كمال الدين الأنصاري، الشافعي، الشهير بـ (ابن الزَّمَلكاني) (ت ٧٢٧هـ)، وهو الذي تولى مناظرة الشيخ.

١٢- أبو بكر بن شرف بن محسَّن بن عمار الصالحي (ت ٧٢٨هـ).

١٣- الأمير الكبير قراسُنْقُر بن عبدالله المنصوري، نائب دمشق (ت ٧٢٨هـ).

١٤- الشيخ أبو عبدالله شمس الدين بن الحريري، محمد بن أبي عمرو بن أبي الحسن بن عبدالوهاب الأنصاري، الحنفي، ابن الصفي (ت ٧٢٨هـ)، قال في حقه: «لا يبغضه إلا مخنَّث».

١٥- أبو عبدالله محمد بن عثمان بن الحريري، الأنصاري، الحنفي (ت ٧٢٨هـ)، قال: «إن لم يكن ابن تيمية شيخ الإسلام؛ فمن؟!».

١٦- العلامة إبراهيم بن تاج الدين عبدالرحمن بن إبراهيم الفَزَازي، الشافعي (ت ٧٢٩هـ)، كان يعظم الشيخ كوالده تاج الدين، علَّق درس الشيخ بالسكرية.

١٧- فخر الدين أبو بكر عبدالرحمن بن محمد بن الفخر البعلبكي (ت ٧٣٢هـ).

١٨- العالم الصالح عمر بن إلياس بن يونس المراغي (بعد ٧٣٢هـ).

١٩- أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن غنائم الحنفي، المعروف بـ (ابن المهندس) (ت ٧٣٣هـ).

٢٠- محمود بن علي بن محمود الدقوقي، البغدادي (ت ٧٣٣هـ).

٢١- أبو الفتح محمد بن محمد بن أبي بكر اليعمري الأندلسي، المعروف بـ (ابن سيد الناس) (ت ٧٣٤هـ).

٢٢- ابو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد ابن الواني (ت ٧٣٥هـ).

٢٣- الشيخ داود بن أبي الفرج، جمال الدين الدمنهوري، الدمشقي، الطيب، المتطبب (ت ٧٣٧هـ)، كان نصرانيًا فأسلم على يد الشيخ، صنَّف في «الطب النبوي».

٢٤- محب الدين عبدالله بن أحمد المقدسي، الصالحي (ت ٧٣٧هـ)، كان الشيخ يحبه ويحب قراءته.

٢٥- أبو المعالي محمد بن طغريل بن عبدالله الخوارزمي، ابن الصيرفي المتصوف (ت ٧٣٧هـ).

٢٦- الحافظ علم الدين القاسم بن محمد بن يوسف البِرزالي (ت ٧٣٨هـ).

٢٧- صفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق البغدادي، الحنبلي (ت ٧٣٩هـ).

٢٨- الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يونس البعلي (ت ٧٤١هـ).

٢٩- الشيخ خالد المجاور لدار الطعم بدمشق (ت ٧٤١هـ).

٣٠- الحافظ أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف بن عبدالملك المِزِّي (ت ٧٤٢هـ)، ودُفن في جواره.

٣١- إبراهيم بن علي بن أحمد بن علي بن يوسف بن إبراهيم، المعروف بـ (ابن عبدالحق)، الحنفي (ت ٧٤٤هـ)، وذكر أنه بحث معه في جميع «مختصر جامع الأصول في أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) من أوله إلى آخره في مدة سبع سنين منها، وكان يرد أقوال المجسمة أقوى رد، وما استُتيبَ ولا مُنِع من الفُتيا.

٣٢- تقي الدين عمر بن عبدالله بن عبدالأحد الحراني، الحنبلي، الشهير بـ (ابن شُقير) (ت ٧٤٤هـ).

٣٣- شمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالهادي، مترجم شيخ الإسلام (٧٤٤هـ).

٣٤- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، النحوي (ت ٧٤٥هـ).

٣٥- أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ).

٣٦- المحدِّث أبو بكر بن قاسم الكناني، الرحبي (ت ٧٤٩هـ).

٣٧- القاضي شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحيى بن فضل الله بن أبي الرجال العُمَري، الشافعي (ت ٧٤٩هـ).

٣٨- أبو عبدالله محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي، الصالحي (ت ٧٧٥هـ).

٣٩- الحافظ نجم الدين أبو الخير سعيد بن عبدالله الدِّهْلي (ت ٧٤٩هـ).

٤٠- عمر بن سعد الله، الشهير بـ (ابن بخيخ) (ت ٧٤٩هـ).

٤١- سراج الدين عمر بن علي الأزجي، الشهير بـ (البزَّار) (ت ٧٤٩هـ)، جمع له ترجمة سماها: «الأعلام العلية في مناقب الإمام ابن تيمية»، وهي مطبوعة.

٤٢- حسان وقته زين الدين عمر بن المظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس بن الوردي (ت ٧٤٩هـ).

٤٣- ناصر الدين أبو نصر محمد بن الأمير السيفي طولوبغا (ت ٧٤٩هـ).

٤٤- أبو عبدالله محمد بن علي بن اليونانية البعلبكي (ت ٧٩٣هـ).

٤٥- شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزُّرعي، الشهير بـ (ابن القيم) (ت ٧٥١هـ)، تلميذه.

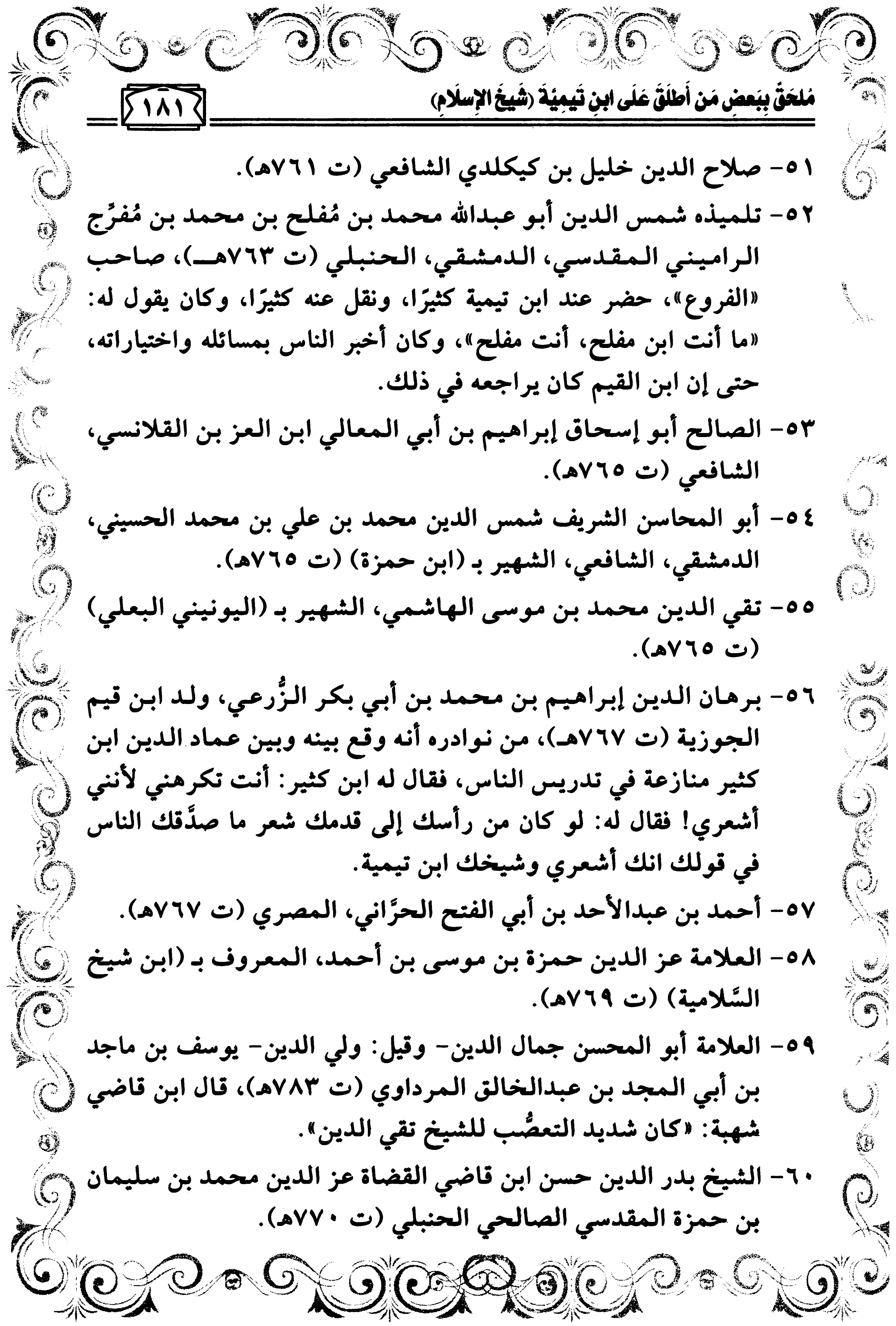
٤٦- المحدث عبدالله بن يعقوب بن سيدهم ابن أردبين الإسكندري (ت ٧٥٤هـ)، وأوذي من أجل الشيخ، وقطع رزقه، وبالغوا في التحرير عليه.

٤٧- سراج الدين أبو حفص عمر بن عبدالرحمن القباني، الحنبلي (ت ٧٥٥هـ)، نزيل القدس، اشتغل عليه، قال: «أخبرنا المشايخ الثمانية والأربعون، الإمام العلامة شيخ الإسلام ...».

٤٨- المسند الكبير أبو عبدالله محمد بن سعد الأنصاري، الصالحي (ت ٧٥٧هـ).

٤٩- الحافظ أبو العباس أحمد بن مظفر الشافعي، المعروف بـ (ابن النابُلُسي) (ت ٧٥٨هـ).

٥٠- أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد الأنصاري، الخزرجي، ابن إمام الصخرة (ت ٧٦٠هـ) قال: «أخبرنا شيخ الإسلام... بجميع كتاب «الفرقان»».



٥١- صلاح الدين خليل بن كيكلدي الشافعي (ت ٧٦١هـ).

٥٢- تلميذه شمس الدين أبو عبدالله محمد بن مُفلح بن محمد بن مُفرِّج الراميني المقدسي، الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٦٣هـ)، صاحب «الفروع»، حضر عند ابن تيمية كثيرًا، ونقل عنه كثيرًا، وكان يقول له: «ما أنت ابن مفلح، أنت مفلح»، وكان أخبر الناس بمسائله واختياراته، حتى إن ابن القيم كان يراجعه في ذلك.

٥٣- الصالح أبو إسحاق إبراهيم بن أبي المعالي ابن العز بن القلانسي، الشافعي (ت ٧٦٥هـ).

٥٤- أبو المحاسن الشريف شمس الدين محمد بن علي بن محمد الحسيني، الدمشقي، الشافعي، الشهير بـ (ابن حمزة) (ت ٧٦٥هـ).

٥٥- تقي الدين محمد بن موسى الهاشمي، الشهير بـ (اليونيني البعلي) (ت ٧٦٥هـ).

٥٦- برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الزُّرعي، ولد ابن قيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ)، من نوادره أنه وقع بينه وبين عماد الدين ابن كثير منازعة في تدريس الناس، فقال له ابن كثير: أنت تكرهني لأنني أشعري! فقال له: لو كان من رأسك إلى قدمك شعر ما صدَّقك الناس في قولك انك أشعري وشيخك ابن تيمية.

٥٧- أحمد بن عبدالأحد بن أبي الفتح الحرَّاني، المصري (ت ٧٦٧هـ).

٥٨- العلامة عز الدين حمزة بن موسى بن أحمد، المعروف بـ (ابن شيخ السَّلامية) (ت ٧٦٩هـ).

٥٩- العلامة أبو المحسن جمال الدين- وقيل: ولي الدين- يوسف بن ماجد بن أبي المجد بن عبدالخالق المرداوي (ت ٧٨٣هـ)، قال ابن قاضي شهبة: «كان شديد التعصُّب للشيخ تقي الدين».

٦٠- الشيخ بدر الدين حسن ابن قاضي القضاة عز الدين محمد بن سليمان بن حمزة المقدسي الصالحي الحنبلي (ت ٧٧٠هـ).



٦١- أبو الثناء محمود بن أحمد بن مسعود خليفة القونوي (ت ٧٧٠هـ).

٦٢- القاضي شرف الدين أحمد بن الحسن بن عبدالله بن شيخ الإسلام أبي عمر محمد بن قدامة المقدسي، الصالحي، الشهير بـ (ابن قاضي الجبل) (ت ٧٧١هـ)، ممن صحب الشيخ.

٦٣- الشيخ بدر الدين النابلسي، المصري، الحنبلي (ت ٧٧٢هـ).

٦٤- المقرئ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن رجب البغدادي (ت ٧٧٤هـ).

٦٥- الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير البُصروي، الشافعي (ت ٧٧٤هـ).

٦٦- أبو المعالي محمد بن رافع بن هجرس بن محمد بن شافع السلامي، الشافعي (ت ٧٧٤هـ).

٦٧- الشهاب أحمد بن يحيى بن أبي بكر بن عبدالواحد ابن أبي حجلة التِّلِمساني الحنبلي (ت ٧٧٦هـ).

٦٨- العلامة يوسف بن محمد بن مسعود السُّرَّمُرِّي (ت ٧٧٦هـ).

٦٩ - بهاء الدين أبو البقاء محمد بن عبدالبر بن يحيى السبكي (ت ٧٧٧هـ)، قال: «والله! لا يبغض ابن تيمية إلا جاهل أو صاحب هوى».

٧٠- الإمام أبو القاسم عمر بن الحسن بن حبيب الدمشقي (ت ٧٢٦هـ)، سمع عليه «جزء ابن عرفة».

٧١- أبو الفرج زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالهادي، أخو شمس الدين بن عبدالهادي المقدسي (ت ٧٧٩هـ).

٧٢ - مسند الوقت صلاح الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبدالله بن أبي عمر المقدسي (ت ٧٨٠هـ).

٧٣- عماد الدين أبو بكر بن أحمد بن إدريس بن سامة الدمشقي، الشافعي، المعروف بـ (ابن السراج) (ت ٧٨٢هـ).

٧٤- شيخ القراء أمين الدين عبدالوهاب بن يوسف بن السَّلار الشافعي (ت ٧٨٢هـ).



٧٥- الشيخ نظام الدين عمر بن إبراهيم بن محمد بن مفلح بن محمد بن مفرِّج الراميني (ت ٧٨٢هـ).

٧٦- أبو عبدالله محمد بن عثمان المقَّري بن حبش (ت ٧٨٣هـ).

٧٧ - العلامة قاضي القضاة جمال الدين يوسف بن محمد بن عبدالله بن محمد بن محمود الحنبلي، المرداوي (ت ٧٦٩هـ).

٧٨- شهاب الدين أحمد بن عبدالله بن محمد بن محمد بن محمود المرداوي، قاضي حماة (ت ٧٨٧هـ).

٧٩- المسند الكبير أبو العباس تاج الدين أحمد بن نجم الدين أبي عبدالله محمد بن بهاء الدين عبدالله بن الحسن بن الحسين الحِمْيَري، الشافعي (ت ٧٨٨هـ).

٨٠- الحافظ أبو بكر محمد بن المحب (ت ٧٨٨هـ)، من تلاميذه.

٨١- سليمان بن يوسف بن مفلح الياسوفي الشافعي (ت ٧٨٩هـ).

٨٢- برهان الدين إبراهيم بن عبدالرحيم بن جماعة الشافعي (ت ٧٩٠هـ).

٨٣- الحافظ محمد بن موسى اللخمي، الشافعي، الشهير بـ (ابن سند) (ت ٧٩٢هـ).

٨٤- عمر بن سعيد بن مسلَّم القرشي، الملحي، الشافعي (ت ٧٩٢هـ).

٨٥- العلامة قاضي القضاة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن صالح بن رزين الزهري، الشافعي، الشهير بـ (ابن كرامة) (ت ٧٩٥هـ).

٨٦- الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عمر بن علي بن هلال الربعي، المالكي (ت ٧٩٥هـ).

٨٧- شمس الدين بن محمد بن محمد الحنبلي، المصري، المعروف بـ (ابن الأعمى) (ت ٧٩٥هـ)، دفن عنده بتربته.

٨٨- نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن سليمان اليونيني (ت ٧٩٥هـ)، كتب على «الجزء الذي انتقاه تقي الدين من «صحيح البخاري»» ثناءً عظيمًا، أوصى أن يدفن عنده؛ فدفن في تربته.



٨٩- جمال الدين يوسف بن أحمد بن إبراهيم ابن الشيخ أبي عمر الحنبلي، إمام مدرسة جده أبي عمر (ت ٧٩٨هـ).

٩٠- زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٩هـ).

أعيان القرن الثامن

٩١- القاضي شهاب الدين أحمد بن علي بن عبدالله بن علي بن حامد بن محمد بن يوسف البعلي الأصل، الحنبلي، ابن الحبّال (ت ٨٣٣هـ).

٩٢- علي بن أبي بكر إبراهيم، قاضي القضاة علاء الدين بن مفلح الحنبلي (ت ٨٠١هـ).

٩٣- شهاب الدين أبو العباس أحمد بن طرخان الشافعي (ت ٨٠٣هـ)، وحصل له نصيب من فتنة الشيخ.

٩٤- القاضي علاء الدين علي بن محمد البعلي، الشهير بـ (ابن اللحام) (ت ٨٠٣هـ)، جمع اختياراته الفرعية، وهي مطبوعة.

٩٥- أبو عبدالله محمد بن خليل بن طوغان المنصفي، الحريري، الحنبلي (ت ٨٠٣هـ).

٩٦- الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن سليمان ابن حمزة، ابن زريق (ت ٨٠٣هـ).

٩٧- أبو عبدالله محمد بن عثمان بن شُكر النجابي، الحنبلي (ت ٨٠٣هـ).

٩٨- سليمان بن عبدالحميد البغدادي، الحنبلي، الشهير بـ (القابوني) (ت ٨٠٥هـ).



٩٩- سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني (ت ٨٠٥هـ).

١٠٠- قاضي القضاة شمس الدين محمد بن أحمد بن محمود، الشيخ الإمام العلامة قاضي القضاة النابلسي (ت ٨٠٥هـ).

١٠١- الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ).

١٠٢- أبو الفتح جلال الدين نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر الششتري الأصل، البغدادي (ت ٨١٢هـ).

١٠٣- أبو زيد علي بن زيد بن علوان بن مغيرة بن مهدي بن الردماوي، الزُّبيدي، وتسمى بآخره: «عبدالرحمن» (ت ٨١٣هـ)، كتب على «المئة حديث المنتقاة من البخاري» للشيخ ثناء.

١٠٤- شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إسماعيل بن خليفة الحُسْبَاني (ت ٨١٥هـ).

١٠٥- شهاب الدين الحسباني، العلامة أبو العباس أحمد بن حِجِّي، الشافعي (ت ٨١٦هـ).

١٠٦- شمس الدين محمد بن عبدالله الحجيني، الحنفي، المعروف بـ (القطعة) (ت ٨١٦هـ).

١٠٧- شهاب الدين أحمد بن علي بن أبي بكر الزَّبداني (بعد ٨٢٠هـ)، مصنف «زهر الرياض وشفاء القلوب المراض».

١٠٨- برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عيسى بن عمر بن زياد العجلوني، الشهير بـ (ابن خطيب عذراء) (ت ٨٢٥هـ)، يترجمه في كل كلام بـ (شيخ الإسلام).

١٠٩- المسند أبو الفرج عبدالرحمن بن محمد بن طولوبغا (السيفي (ت ٨٢٦هـ).

١١٠- محمد؛ لعله: محمد بن محمد بن أحمد البكري، الوفائي، المعروف بـ (ابن العطار) (ت ٨٣٠هـ).



١١١- تاج الدين محمد بن عماد الدين إسماعيل بن محمد بن بَرْدس (ت ٨٣٠هـ)

١١٢- الشيخ أحمد بن أبي بكر بن علي، المعروف بـ (ابن بوَّاب الكاملية) (ت ٨٣٥هـ).

١١٣- عبدالرحمن بن علي بن عبدالرحمن التَّفَهني، الحنفي (ت ٨٣٥هـ).

١١٤- الشيخ علي بن عروة، الحنبلي، المعروف بـ (ابن زكنون) (ت ٨٣٧هـ).

١١٥- قاضي القضاة شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الطائي، البِساطي، المالكي (ت ٨٤٣هـ).

١١٦- أحمد بن حسين بن علي بن رسلان، شهاب الدين الرملي، القدسي، الشافعي، المعروف بـ (ابن رسلان) (ت ٨٤٤هـ).

١١٧- داود بن سليمان بن عبدالله، زين الدين الحنبلي الموصلي (ت ٨٤٤هـ).

١١٨- القاضي عبدالعزيز بن علي بن عبدالمحمود البكري، المقدسي، عز الدين البغدادي، الحنبلي (ت ٨٤٦هـ).

١١٩- شمس الدين محمد بن خليل بن أبي بكر الحلبي، المقدسي، الشافعي، القباقبي (ت ٨٤٩هـ).

١٢٠- الشيخ الكبير أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف المرداوي (ت ٨٥٠هـ).

١٢١- الشيخ أمين الدين محمد بن أحمد بن معتوق بن موسى بن عبدالعزيز الدمشقي، ابن الكركي الحنبلي (ت ٨٥١هـ).

١٢٢- أحمد بن حجر العسقلاني، الشافعي (ت ٨٥٢هـ).

١٢٣- أبو نعيم رضوان بن محمد بن يوسف العُقبي (ت ٨٥٢هـ).

١٢٤- بدر الدين محمود العيني (ت ٨٥٥هـ).

١٢٥- أحمد بن حسن بن عبدالهادي (ت ٨٥٦هـ).

١٢٦- الشيخ الكبير أبو علي حسن بن إبراهيم الصفدي، ثم الدمشقي، الحنبلي، الخياط (ت ٨٥٨هـ).



١٢٧- الشيخ تقي الدين أبو بكر بن إبراهيم بن يوسف بن قندس (ت ٨٦٢هـ).

١٢٨- القاضي رضي الدين محمد بن أحمد بن عبدالله العامري، الغزِّي، الشافعي (ت ٨٦٤هـ)، أوصى أن يُدفن عند رجله.

١٢٩- الشيخ أبو الفضل محمد بن محمد بن أبي القاسم محمد المشدالي، البخاري، المالكي، المغربي (ت ٨٦٥هـ)، قال لما سُئِل عن أهل دمشق: «من قرأ بابًا في الفقه وقال إنه يبغض ابن تيمية؛ فهو عندهم الغاية القصوى».

١٣٠- الشيخ زين الدين عبدالرحمن بن إبراهيم بن يوسف بن الحبال، أبو الفرج الحنبلي (ت ٨٦٦هـ).

١٣١- الشيخ زيد الجَرَّاعي (ت ٨٦٧هـ).

١٣٢- أبو الثناء محمود بن خليفة بن محمد المنبجي، ثم الدمشقي (ت ٨٦٧هـ).

١٣٣- صالح بن سراج الدين عمر البلقيني (ت ٨٦٨هـ).

١٣٤- الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر الموصلي، الدمشقي، الحنبلي، الشهير بـ (ابن زيد) (ت ٨٧٠هـ).

١٣٥- الشيخ القاضي وجيه الدين أسعد بن علي بن محمد بن المنجا التنوخي، القاضي أبو المعالي الحنبلي (ت ٨٧١هـ).

١٣٦- الشيخ تقي الدين أبو بكر محمد بن محمد بن أيوب بن سعيد الحنبلي، ابن الصدر البعلي (ت ٨٦٤هـ).

١٣٧- الشيخ القاضي برهان الدين إبراهيم بن عبدالرحمن، المعروف بـ (ابن قاضي عجلون) (ت ٨٧٢هـ).

١٣٨- الشيخ الصالح، المقرئ، المعيد، المجوِّد، الدَّيِّن، الورع، زين الدين عمر اللؤلؤي (ت ٨٧٣هـ).

١٣٩- حسن بن أحمد بن حسن بن عبدالهادي، المشهور بـ (ابن المِبرد) (ت ٨٧٨هـ).



١٤٠- زين الدين عمر بن عجيمة المرداوي، الحنبلي (ت ٨٨١هـ).

١٤١- الشيخ تقي الدين أبو بكر بن زيد بن أبي بكر الجَرَّاعي (ت ٨٨٣هـ).

١٤٢- شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن العماد الحَمَوي (ت ٨٨٣هـ).

١٤٣- أبو العزم محمد بن محمد بن يوسف القدسي، الشافعي (ت ٨٨٣هـ).

١٤٤- تقي الدين- ويقال له- أيضًا-: برهان الدين- إبراهيم بن محمد بن مفلح بن محمد بن مفرِّج الراميني الأصل، ثم الدمشقي، والد الشيخ نظام الدين (٨٨٤هـ).

١٤٥- الشيخ القاضي علاء الدين علي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥هـ).

١٤٦- الشهاب أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن حمزة الحنبلي، الشهير بـ (ابن زرَّيق) (ت ٨٤١هـ).

١٤٧- قاضي القضاة محمد بن محمد بن عبدالله بن خَيضِر بن سليمان، قطب الدين الخَيضِري (ت ٨٩٤هـ)، كان يترجمه جهرًا بـ (شيخ الإسلام)، وأوذي في محنة ابن ناصر الدين الدمشقي.

أعيان القرن التاسع

١٤٨- العلامة شمس الدين بن الحبَّال (ت ٩٠٠هـ).

١٤٩- علي بن أبي بكر، الحنفي، المعروف بـ (ابن نقيب الأشرف) (ت ٩١٠هـ)، كان يصرِّح بمحبته عند أكابر مُبغضيه، وزاره، ومشى إليه حافيًا خاشعًا... !



١٥٠- الشيخ شمس الدين- ويقال: شهاب الدين- أحمد بن يونس المصري الحنفي، المعروف بـ (ابن الشلبي) (ت ٩٤٧هـ).

أعيان القرن الحادي عشر

١٥١- علي بن سلطان القاري (ت ١٠١٤هـ).

١٥٢- عبدالرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ).

أعيان القرن الثاني عشر

١٥٣- إبراهيم الكوراني الكردي الصوفي (ت ١١٠١هـ).

أعيان القرن الثالث عشر

١٥٤- العلامة المفسِّر السيد أبو الثناء شهاب الدين محمود أفندي الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ).



أعيان القرن الرابع عشر

١٥٥- أبو بكر بن محمد الملَّا الأحسائي (ت ١٣٠٩هـ).

١٥٦- يوسف النبهاني (ت ١٣٥٠هـ).

أعيان القرن الخامس عشر

١٥٧- محمد سعيد رمضان البوطي (ت ١٤٣٤هـ).

١٥٨- أحمد الرَّيسوني (ما زال حيًّا).

لا تعرف وفياتهم

١٥٩- أبو جعفر المكي.

١٦٠- أبو عبدالله بن غانم المقدسي الشافعي.

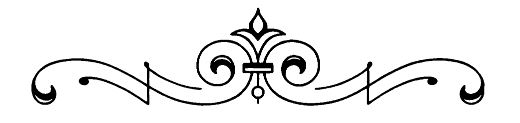
١٦١- شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إبراهيم الزُّهرِي، المقدسي، الشافعي، الشهير بـ (البقاعي).



١٦٢- أحمد ابن الحافظ الحنبلي.
١٦٣- أحمد بن نصر الله البغدادي.
١٦٤- الزاهد الورع أمين الدين حمو الشيخ إبراهيم الفارقي.
١٦٥- برهان الدين بن التقي.
١٦٦- الحافظ تقي الدين بن الأقرع.
١٦٧- تقي الدين بن عزة.
١٦٨- زين الدين بن العتبي البعلي.
١٦٩- شمس الدين بن النطوفي.
١٧٠- شمس الدين الخطيب المرداوي.
١٧١- شمس الدين الداراني.
١٧٢- الشهاب بن عبد الرزاق.
١٧٣- عبد الرزاق أبو الديوان.
١٧٤- عبد القادر الحمصي.
١٧٥- عبد المحمود بن عبد الكريم الفارقي.
١٧٦- الشيخ عثمان البلبلي.
١٧٧- الشيخ علاء الدين بن الدواليبي.
١٧٨- علاء الدين علي بن القيراط.
١٧٩-علي الدواليبي.
١٨٠- قاسم شيخ زاوية الشيخ عبدالرحمن.
١٨١- محمد بن أحمد بن تمام، شيخ الجبل.
١٨٢- محمد الخَبَري.

جَدولٌ بِأرقَامِ صَفحَاتِ العَنَاوِينِ فِي «النَّبذَةِ» وَمَا يُقَابِلُهَا فِي كِتَابِ «الأغَالِيطِ»

«النَّبذَة»	«الأغَالِيط»	«النَّبذَة»	«الأغَالِيط»	«النَّبذَة»	«الأغَالِيط»	«النَّبذَة»	«الأغَالِيط»	«النَّبذَة»	«الأغَالِيط»
١١	٢٣	٤٠	٢٥٣	٦٠	٣٧١	٩٥	٦١٧	١٣١	٨٥٢
١٢	٢٥	٤١	٢٥٦	٦٠	٣٧٢	٩٦	٦٢٤	١٣٢	٨٥٩
١٢	٣٢	٤٢	٢٥٨	٦١	٣٧٩	٩٨	٦٢٦	١٣٥	٨٨٣
١٥	٩٥	٤٣	٢٦٢	٦٢	٣٨١	١٠٠	٦٤٦	١٣٦	٨٨٤
١٥	١١٠	٤٣	٢٦٧	٦٤	٣٩٩	١٠١	٦٥٥	١٣٧	٨٩١
١٧	١٢٤	٤٤	٢٦٨	٦٤	٤٠١	١٠٣	٦٧٠	١٣٨	٨٩٣
١٨	١٢٨	٤٥	٢٧٥	٦٥	٤٨٩	١٠٤	٦٧١	١٤٠	٩٠٤
١٩	١٣٢	٤٦	٢٧٧	٧٠	٤٣٧	١٠٤	٦٧١	١٤١	٩١٠
٢٠	١٣٤	٤٦	٢٧٨	٧٢	٤٧٨	١٠٧	٦٩٥	١٤٢	٩٢٩
٢٠	١٣٥	٤٧	٢٨١	٧٤	٥٠٣	١٠٨	٧٠١	١٤٥	٩٣٦
٢١	١٣٦	٤٨	٢٨٤	٧٧	٥١٧	١٠٩	٧٠٧	١٤٦	٩٤٣
٢١	١٣٧	٤٩	٢٨٧	٧٩	٥٢٥	١١٠	٧١٣	١٤٧	٩٤٣
٢٣	١٤٥	٤٩	٢٩٤	٨١	٥٣٣	١١٣	٧٢٣	١٤٧	٩٥٠
٢٤	١٥٠	٥٠	٣٠١	٨٢	٥٣٤	١١٣	٧٢٤	١٥٢	٩٨٣
٢٥	١٧٤	٥١	٣١١	٨٤	٥٤٦	١١٤	٧٢٥	١٥٣	٩٨٥
٢٧	١٩١	٥٢	٣١١	٨٧	٥٦٧	١١٦	٧٢٨	١٥٥	٩٩٣
٢٨	١٩٢	٥٢	٣١٢	٨٨	٥٦٨	١١٦	٧٢٩	١٥٦	٩٩٩
٣٠	٢٠٣	٥٢	٣١٢	٨٩	٥٧١	١١٧	٧٣٠	١٥٧	١٠٠٥
٣١	٢٠٥	٥٥	٣٢٢	٩٠	٥٧٥	١١٨	٧٤١	١٦٣	١٠٧٣
٣٢	٢٠٥	٥٦	٣٢٣	٩٢	٥٨٠	١٢٦	٨١٢	١٦٦	١٠٩١
٣٦	٢٣٨	٥٧	٣٣٣	٩٢	٥٨٢	١٢٩	٨٢٥	١٧١	١١٢٤
٣٩	٢٥١	٥٩	٣٥٥	٩٣	٥٩٢	١٣١	٨٤٨		



الموضوعات والمحتويات

